

مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع دراسات الديمقراطية
في البلدان العربية

الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي

امحمد مالكي
بومدين بوزيد
خالد سليمان
رضوان زيادة
رغيد الصلح
عبد النبي العكري
محمد السيد سعيد

تحرير: علي خليفة الكواري

الديمقراطية والتحركات

الراهنة للشارع العربي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي / امحمد مالكي... [وآخ.]؛ تحرير علي خليفة الكواري.

٢٩٥ ص. ـ (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-171-9

١. الديمقراطية ـ البلدان العربية. ٢. الحركات السياسية ـ البلدان العربية. ٣. المعارضة السياسية ـ البلدان العربية. أ. مالكي، امحمد. ب. الكواري، علي خليفة (محرّر). ج. السلسلة.

321.420956

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

المحتويـــــــات

الملاحـــق

خلاصــــة تنفيذيــــة

الحــراك الديمقراطــي فــي الشــارع العربــي

بومدين بوزيد[*]

هذا الكتاب الذي تشرفنا[1] بوضع خلاصة تنفيذية له هو ثمرة اللقاء الخامس عشر في كلية سانت كاثرين في جامعة أكسفورد، في ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٥ لـ «مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية»[2]، وإشكاليته جاءت في ديباجة الدعوة التي وجهها الزميل الباحث منسق اللقاء علي خليفة الكواري إلى الباحثين والناشطين. وكان عنوان لقاء هذا العام، أي لقاء عام ٢٠٠٥: «مستقبل تحرّكات الشارع العربي من أجل الإصلاح: الدواعي والدوافع والأهداف»، وهو يهدف إلى فهم **دواعي** ودوافع وأطراف وأهداف تحرّك الشارع في كلّ بلد عربي أصبحت فيه تحرّكات الشارع ظاهرة بارزة بما تتضمنه من عرائض وتجمعات جماهيرية واعتصامات وتظاهرات سلمية ونشر على شبكة الإنترنت، وكذلك بروز حركات وجماعات غير مصرح لها من قبل السلطة، وإن كانت لا تخرج عن نصّ

(*) أستاذ محاضر في قسم الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران ـ الجزائر.

(١) أعتذر للزملاء الباحثين إن قصرت في نقل ما يرونه مهماً في مداخلاتهم، ولكنني بذلت قصارى جهدي في تلخيص أهم الأفكار الواردة في بحوثهم المفيدة، كما لم أغفل التعقيبات والمناقشات التي كانت مثمرة جداً حول بعض القضايا المثارة، كمسألة الديمقراطية التوافقية والعامل الخارجي في الدفع بالديمقراطية في البلدان العربية، ومسألة السلم في المعارضة والتغيير.

(٢) يمكن العودة إلى: بومدين بوزيد، «تقرير عن: اللقاء السنوي الخامس عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، أكسفورد، ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٥،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، ص ٢٠٤ ـ ٢١٦.

وروح الدستور في كلّ بلد، ولا تخرج عما تنصّ عليه الاتفاقات الدولية من حرية التعبير والتنظيم، والتي وقّعت عليها الدول العربية وأصبحت أطرافاً ملتزمة بمراعاتها.

إن ظاهرة نقل مطالب الإصلاح بشكل عام، والإصلاح الدستوري، ومطلب الانتقال إلى أنظمة حكم ديمقراطي في الدول العربية إلى الشارع، هي ظاهرة جديدة نشهدها اليوم في أكثر من بلد عربي، وهناك إرهاصات لم تجد بعد طريقها إلى البروز في عدد من الدول العربية الأخرى التي ما زال هامش التعبير السياسي فيها ضيقاً أو مقموعاً بالعصا أو الجزرة أو بكليهما. وهذه الظاهرة تستحق الوقوف عندها من أجل فهم أسبابها والظروف التي جعلتها اليوم ممكنة، ومن ثمّ التعرف على أطرافها، ودوافع كلّ منهم، ومدى قدرتهم على التوافق على قواسم مشتركة وحركة وطنية منسقة تصل بحركة الشارع إلى برّ الأمان بشكل سلمي يسمح لعملية الإصلاح الجذري بالبدء في مجال التنمية ومجال الممارسة الديمقراطية في إطار من أمن الوطن والمواطن.

وقد اختير العنوان التالي لهذا الكتاب: **الديمقراطية والتحرّكات الراهنة للشارع العربي**، وهو مقسم إلى خمسة فصول، يتضمن أحدها الدراسة النظرية التحليلية للباحث المغربي امحمد مالكي حول الدستور الديمقراطي. أما بقية الفصول الأربعة فهي تتعلق بالدول العربية، وقد تزاوجت في هذه البحوث عناصر التحليل والتقرير عن الشارع، والحركات الديمقراطية والمطلبية التغييرية، والرؤية الاستشرافية، وتم تناول كل موضوع من قبل اختصاصيين مطّلعين على الأوضاع في مختلف البلدان العربية، فمن مصر: محمد السيد سعيد، ومن البحرين: عبد النبي العكري، ومن سوريا: رضوان زيادة، ومن لبنان: رغيد الصلح، ومن الجزائر: بومدين بوزيد، ومن الأردن: خالد سليمان، وتلت كلّ دراسة مناقشات مستفيضة مفيدة وممتعة. أما إذا أردنا تقسيم الكتاب من الناحية المفهومية والمنهجية والفكرية، ليسهل تلخيصه وجمع ما استطعنا من أفكار وآراء ثرية، فيمكننا الأخذ بالاعتبار العناصر الستة التالية:

١ ـ إشكالية الكتاب وما ارتبط منها من أسئلة لها علاقة بالموضوع المطروح كمسألة الدستور الديمقراطي والدستور غير الديمقراطي؟

٢ ـ مفهوم الشارع، وما يحيل عليه من مفاهيم أخرى لصيقة به أو لها علاقة بذلك، كالمجتمع المدني والنضال والتغيير. . . الخ.

٣ ـ الشارع اليوم كإحدى سبل تعزيز الديمقراطية.

٤ ـ الديمقراطية التوافقية، كما سماها رغيد الصلح، ومسألة التحالفات السياسية بين المعارضة، أو وضع عقد ميثاق سياسي جديد.

٥ ـ رؤية استشرافية للشارع والتغيير والديمقراطية في البلدان العربية.

أولاً: الدستور الديمقراطي والدستور غير الديمقراطي

يرى الباحث المغربي امحمد مالكي في مقدمة دراسته التحليلية النظرية ضرورة الاهتمام بالمسألة الدستورية في البلدان العربية، فمجمل النظم تعاني تبعات الشرعية الدستورية. وقد بدأت النزعة نحو الدسترة (Constitutionnalisation) منذ عصر الأنوار الأوروبي، وهي نزعة تابعها مجمل الدراسات في هذا الكتاب عند حديثه عن الشارع الذي كان القصد منه تغيير أو تعديل الدستور أو العودة إلى دستور حقق بعض المكاسب الديمقراطية، مثل البحرين. ولكن دعونا نقف قليلاً حول الدستور وتشكيله من الناحية التاريخية. يرى الباحث «إن الدساتير منذ القرن الثامن عشر في أوروبا أوجدت أدوات لحل التناقض بين السلطة والحرية في إطار الدولة/ الأمة، والفقه الدستوري رسّخ فكرة التعايش، وحولها إلى قيمة مجتمعية مشتركة، حينما عززها بحركة فكرية واسعة انتصرت لمنظومة متكاملة من القيم والمبادئ، كقيم الحوار، والتسامح، والتوافق، والتعاقد حول أساسيات بناء الدولة والمجتمع، وصار اعتماد التعاقد كمفهوم وبراديغم «مرشد»، وكانت فلسفة التعاقد إقراراً للحوار والاختلاف والتوافق حول المشترك، وبناء الدولة، وتأسيس السلطة على قدر كبير من التنظيم والعقلانية، وهو ما لم يحدث في البلدان العربية، مع أن الموروث العربي ـ الإسلامي لم يخلُ من قيم تدعو إلى ذلك.

يستخدم الباحث مفهوم الدستورانية (Constitutionnalism) الغربية ليشير بها إلى الدستور الناشئ بعد الثورتين: الأمريكية عام ١٧٧٦، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، والتي قوي عودها مع القرن التاسع عشر، وأصبحت عالمية مع النصف الأول من القرن العشرين. وقد تميزت هذه الدستورانية بكونها كونية الأهداف والمقاصد، وعملت على إنضاج شروط دمقرطة الحياة السياسية، واستقامة أداء المؤسسات، ومن مآثرها احتكامها إلى وثيقة دستورية ديمقراطية. ويحدّد الباحث مصطلح «دستور» (Constitution) على أنه «التأسيس أو البناء»، أي التنظيم أو القانون الأساسي. وعلى خلفية ذلك، يفسر لماذا ارتبط مفهوم الدستور بالدستورانية الأوروبية الهادفة، مع مطلع القرن الثامن عشر، إلى إعادة بناء الدولة والسلطة على تصورات فلسفية وآليات تنظيمية جديدة، كما يربط ظهور الدستور بالعلاقة الطردية بين تشكل الطبقة الوسطى (الرأسمالية لاحقاً) واستحكامها ورغبتها في

الاستحواذ على السلطة ومصادرها، وهو المعطى الذي عبّرت عنه دساتير الجيل الأول في كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية (عام ١٧٨٧)، وفرنسا (الأعوام ١٧٩١ و١٧٩٣ و١٧٩٥). غير أن الدستور وحده لا يكفي لاكتساب الدولة المشروعية المطلوبة، بل ينبغي أن تتعزز وثيقة الدستور بالاحترام وتحاط بالشروط الكفيلة بضمان صيانتها، أي حين تتحقق الشرعية الدستورية.

مميزات الدستور الديمقراطي:

١ ـ أن يخضع لجملة مقوّمات تضفي صبغة الديمقراطية عليه، أي لا يوضع بإرادة فرد.

٢ ـ السيادة فيه للشعب، والفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات، والاعتراف بالتداول السلمي للسلطة بين الأغلبية والمعارضة.

عن مصر، قدم الباحث محمد سيد سعيد دراسة بعنوان: «النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر»، فتحدث عن بروز الشعب كطرف سياسي في دستور ١٩٢٣، ومع حكم الرئيس السادات وضع دستور ١٩٧١، الأفضل إلى حدّ كبير من دستور عام ١٩٦٤، كما تحققت بعض المكاسب الديمقراطية. لقد نجحت حركة «كفاية» في تكثيف الضغط على النظام السياسي لتقديم تنازلات مهمة من أجل الديمقراطية. وفي ٢٦ شباط/ فبراير من عام ٢٠٠٥ فاجأ الرئيس مبارك الجميع بإعلان اقتراحه تعديل المادة رقم (٧٦) من الدستور. ومثّل هذا الإعلان استجابة لأحد مطالب حركة «كفاية»، وهو انتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً حراً مباشراً من بين أكثر من مرشح. ولكن الرئيس مبارك تجاهل المطالب الأخرى لـ «كفاية» وللأطراف الأخرى لحركة الإصلاح الديمقراطي والدستوري، وبخاصة مطلب وضع حدّ أقصى على مدّة تولي رئاسة الدولة والمناصب التنفيذية الأخرى بحيث لا تزيد على مدتين دستوريتين.

وعن البحرين، كان عنوان البحث: «الحركة الجماهيرية في البحرين: الآفاق والمحدّدات» للباحث عبد النبي العكري الذي رأى أن كيان البحرين أسس تاريخياً من منطلق دستور ١٩٧٣ الذي ظلت المعارضة تطالب بتفعيله. أما إصدار دستور ٢٠٠٢، فقد كان بمرسوم أميري، وإعلان مملكة البحرين، وإعلان الشيخ حمد ملكاً على البلاد من طرف واحد. لقد كانت خيبة الآمال الكبيرة لعدم قيام نظام ديمقراطي دستوري يضع حداً لمعاناة شعب البحرين التي امتدت إلى ثلاثة عقود بعد الاستقلال. ويعود الباحث تاريخياً إلى دستور آب/ أغسطس ١٩٧٣ وإعلان قيام مملكة البحرين في ذكرى الميثاق بتاريخ ١٤/ ٢/ ٢٠٠٢، ويشير إلى أن المفاجأة

أذهلت قادة الجمعيات المستقلة عن السلطة، وأهمها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي، وجمعية المنبر التقدّمي الديمقراطي، وجمعية التجمع القومي. وقد أبدى المعارضون تخوفاً من مسّ الدستور الجديد بالمكتسبات التي حققها دستور ١٩٧٣ في ما يتعلق بالحريات والحقوق العامة، وقد ذهبت جهود قيادة هذه الجمعيات إلى الاطلاع على الدستور الجديد هباء، ناهيك بإمكانية تعديله.

وكان من أهم مطالب المؤتمرين الدستوريين المعارضين:

١ ـ الاستمرار في العمل من أجل تغيير دستور ٢٠٠٢ بالعودة إلى دستور ١٩٧٣.

٢ ـ شنّ حملة جماهيرية وإعلامية في داخل البحرين وخارجها لمناهضة دستور ٢٠٠٢. ومن ضمن ذلك تدشين عريضة شعبية لرفعها إلى الملك.

٣ ـ تشكيل لجنة متابعة وتنسيق من ممثلي الجمعيات الأربع، إضافة إلى مجموعتي المحامين الدستوريين ومجموعة الدستوريين. وقد قامت لجنة المتابعة بعقد عدة ندوات وحملة إعلامية داخل البحرين، وبعثت بوفود لحضور عدد من الفعاليات العربية والدولية لمناهضة دستور ٢٠٠٢.

أما عن لبنان، فيقول الباحث رغيد الصلح في بحثه المعنون: «تحرّكات الشارع اللبناني الراهنة من أجل الإصلاح والديمقراطية»: إن تمديد ولاية الرئيس إميل لحود وصدور القرار الدولي رقم (١٥٥٩) شكلا مفصلاً مهماً في تصاعد الصراع حول الأوضاع اللبنانية. وعلى رغم التغيير في الدستور وتقليص صلاحيات الرئيس وتقليص نفوذ الموارنة، فما زالت رئاسة الجمهورية تحتفظ بصلاحيات واسعة، وبخاصة مع الدعم السوري».

وعن الجزائر، تحدث بومدين بوزيد في بحثه: «قوة الشارع في التغيير السياسي»، وقد رأى أن العقد الأخير من تاريخ الجزائر المعاصر يؤرخ له بانتفاضة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، وليس بانقلاب أو تصحيح ثوري كما كان سابقاً. ومع هذا الحدث كان التغيير في الدستور نحو دستور يسمح بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة، وما زالت مسألة الدستور وتغييره تأخذ نقاشاً سياسياً، إذ يتوقع ان يجرى تعديل ليحدد شكل النظام: هل هو رئاسي أم برلماني؟، ويتخوف البعض من تعديل في المادة التي تنصّ على أن الرئيس يحقّ له الترشح للرئاسة لمدّة ولايتين فقط.

وعن الأردن، تحدث الكاتب خالد سليمان عن: «العوامل المعوّقة لتحرّكات الشارع: حالة الأردن»، فأكّد أن السلطات شبه مطلقة للحكم، ومن الطبيعي ألا يتناول الدستور مسألة تداول السلطة وفق رؤية ديمقراطية، مع أنها من المقوّمات الرئيسية لأي نظام ديمقراطي، فبينما تنصّ المادة رقم (٢٤) على أن الأمة مصدر السلطات، وأنها صاحبة الحق في تفويض السلطة إلى الهيئة التي تختارها بإرادتها الحرة، ومراقبتها، ومحاسبتها على أدائها، إلا أن المادة رقم (٢٦) من الدستور سرعان ما تنيط تلك السلطة عملياً بالملك، هذا الذي يتولاها بواسطة وزرائه، عن طريق حقّه في تعيين رئيس الوزراء، وإقالته، أو قبول استقالته، وتعيين الوزراء وإقالتهم، وقبول استقالاتهم، وذلك بحسب المادة رقم (٣٥) من الدستور.

والملك أيضاً، وفق الدستور، هو رمز الوطن ووحدته، وهو صاحب الحق في إعلان الحرب وإبرام المعاهدات، وهو منزّه تماماً عن الخضوع لأي مسؤولية أو تبعة، ما يجعل بالإمكان القول إن في معظم ذلك، وبخاصة التمتع بسلطات واسعة شبه مطلقة، ما يتعارض مع ما نشهده في الملكيات الدستورية الديمقراطية، كالإنكليزية، والهولندية، والسويدية التي جرى العرف فيها على أن يملك الملك لا أن يحكم، باعتباره رمزاً معنوياً للوحدة الوطنية والاستقرار السياسي للبلاد. كما إن من الصعوبة بمكان القول بتناغم مسألة الصلاحيات شبه المطلقة التي يتمتع بها الحكم، مع البداهات الإدارية والديمقراطية التي تذهب إلى القول بضرورة إقران السلطة بالمسؤولية.

وإذا عدنا إلى المغرب، نجد محمد مالكي يشير إلى أنه في العقد الأول من القرن العشرين اشترط علماء المغرب لمبايعة السلطان عبد الحفيظ موافقته على مشروع دستور ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٨ الذي أعدته جماعة لسان المغرب. والأمر نفسه حصل في تونس قبل هذا، والنخبة المصرية طالبت بذلك في أعقاب اندلاع ثورة ١٩١٩، ونفي سعد زغلول بسبب ذلك. وقد وضعت دساتير ليبرالية برلمانية، مثل الدستور المصري عام ١٩٢٣، والعراقي بعد ثورة ١٩٢٠، والسوري إثر انقلاب ١٩٢٥، ولكن بعد ذلك كان الانتكاس والتراجع، ووضعت دساتير تختلف عن الأولى، فيها تراجعات عن الحريات والحقوق السياسية، وأصبحت المؤسسة العسكرية هي المهيمنة، واستعصى خلق ثقافة سياسية تجعل الشرعية الدستورية فيصلاً بين الدولة والمجتمع، وأصبح عندنا نموذج الدولة القهرية، المتعالية على المجتمع، والمتحكمة في أدق تفاصيل حياة الأفراد والجماعات. وحتّى في بلدان عربية كانت الاستباحة في خرق القوانين هي ميزة هذه الأنظمة.

كما يطرح الباحث الإشكالية التالية: بماذا يمكن تفسير عدم ترسخ الدستورية (Constitutionnalité) في المجال السياسي العربي، وتحولها إلى رافعة ناظمة للحياة السياسية بشكل عام؟ وكيف تسعفنا، بالمقابل، تجارب ناجحة في بناء شروط جديدة لانتصار الشرعية الدستورية وصيرورتها قيمة مجتمعية غير قابلة للتراجع أو الانكفاء؟.

ثانياً: مفهوم الشارع

يحتمل مفهوم الشارع عند علي خليفة الكواري معنيين: خروج الناس إلى الشارع، وخروج الناس بمطالب خارج الأطر والهوامش التي تسمح بها السلطة، مثل التظاهرات والاعتصامات، وحتّى العرائض والنشر من خلال الإنترنت. والمعنى الأخير يشير إلى المطالبة الوطنية بأساليب غير متاحة من خلال الهامش المتاح في البلد، وهي أساليب جديدة اضطر الناس أن يطرقوها ويخرجوا من قمقم الهامش المتاح من قبل السلطة، فالنشر على الإنترنت هو جزء من استخدام أساليب جديدة في طرح المطالب خارج الهامش الرسمي المتاح. وهذا الجانب يعني إذاً نقل المطالب إلى الشارع بالمعنى المجازي، وليس مجرد الخروج إلى الشارع، وإنما التمرد على الهامش الضيق المتاح للتعبير الوطني العام بحيث تكون المطالب أكثر مباشرة وأكثر وضوحاً للداخل والخارج من الكلام الذي ترضى عنه السلطات الأمنية في الدول العربية، وتسمح بنشره من خلال وسائل الإعلام التي تسيطر عليها السلطة.

وقد رأى رغيد الصلح أن حركة الشارع تتسم بمقدار من العفوية قد لا تيسّره التحرّكات التي تخطط لها الجماعات المنظمة التي تتحرك وفق أهداف محددة، والفارق بين الاثنين هو موضوع خلاف. كما رأى أن استخدام مصطلح «الشارع» أحياناً بصورة استبدالية مع مصطلحات الرأي العام والجماهير والعنف الشعبي خطأ، حتّى ولو كان هناك تداخل كبير بين هذه المصطلحات والتعابير.

وقد ألقى رغيد الصلح الضوء على الحراك السياسي والشعبي وأهدافه وأدواته ومآله واحتمالاته في المنطقة العربية، وليس التوقف عند موضوع الشارع كظاهرة مجتمعية مستقلة فحسب، فالشارع اللبناني نشأ مع الدولة اللبنانية، ولبث موجوداً باستمرار، وهو ليس شارعاً واحداً، بل هو شارع فلسطيني أيضاً، وفي الثلاثينيّات والأربعينيّات كان شارعاً مارونياً، أي أن هناك شارعين عبّرا عن الساحة السياسية اللبنانية تاريخياً، كأرض صراع بين حركتين قوميتين هما: الحركة القومية اللبنانية التي كانت تدين بالولاء للدولة اللبنانية من دون أي ولاء آخر، والحركة القومية

العربية اللبنانية التي كانت تطمح إلى إدخال لبنان في كيان عربي أوسع مركزي أو اتحادي. وكان الصراع بين هاتين الحركتين ينعكس على شارعيهما، وسمة الشارع اللبناني هي تداول السلطة وتبدل الحكومات اللبنانية والتغيّر الحكومي.

وقد رأى بومدين بوزيد أن أول ما يلفت الانتباه هو استخدام مفهوم «الشارع» ضمن سياقات مفاهيم الحزب والمعارضة والانتخابات. . . الخ، وهنا يشير إلى أنه قد يتعلق بالمسيرات والانتفاضات، ولكنه تعبير صار في الأدبيات السياسية والإعلامية مرتبطاً بالمعارضة حين تتخذ طابعاً عنيفاً في أشكاله الدنيا، لأن الشارع مساحة تنفس وتنفيس، ومجال أرحب للعنف الخطابي في الشعارات المردّدة والمحمولة، وتصاحبه حالة من الهيجان والخوف والتردّد والحماس، ويكون قابلاً للتحول إلى العنف الدموي في المواجهات، كما أنه قوة شعبية تعبيرية تغييرية. ولعل قوته في سلميته التي تقلق السلطة، وتحاول جرّه إلى العنف، كما يحدث في كثير من البلدان العربية، ومن آثاره التأثير في قرارات السلطة. وقد يطيح بالنظام حينما يكون عاماً ومنظماً، وله قوة الاستمرار والمقاومة. ولذا نجد العقد الأخير من تاريخ الجزائر المعاصر يؤرخ له بانتفاضة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، وليس بانقلاب أو تصحيح ثوري، كما كان سابقاً. إذاً يؤرخ للتجربة الديمقراطية بالشارع، أي بفضاء المدينة كمجال للصراع والتنافس على السلطة. وقد صار هذا الفضاء في ما بعد مجالاً لاستخدام الرمز كقوة في المعارضة والتغيير، سواء كان الرمز التاريخي، وهو الثورة والشهداء، أو الرمز الديني أو الرمز اللغوي ـ الثقافي. ومع بداية الألفية الجديدة، كانت للشارع الأمازيغي جولات ما زالت السلطة تعاني آثارها على رغم الاعتراف بالأمازيغية، كما إن الاحتجاجات الاجتماعية المتعلّقة بأزمة السكن والخبز والعمل تستغل الشارع لتعبير هنا وهناك، ولذلك يطرح السؤال التالي:

هل الشارع مجال مضمون دائماً كقوة تغيير نحو الديمقراطية؟ وكيف يمكن تجاوز استغلال السلطة له في تغيير موازين القوى داخل أجنحتها؟ وما هي تجليات الشارع الجديدة، وهل فضاء المدينة العربية، بالمعنى الجغرافي والثقافي والحضاري، يمكن أن تكون فيه المسيرات ضغطاً على الحكومات ومسعى حقيقياً نحو التحول الديمقراطي؟

أما خالد سليمان، فرأى أن المواطنين الأردنيين هم الكتلة البشرية التي تتمتع بحمل الجنسية الأردنية، وهم لا يعبّرون بطبيعة الحال ـ وإن كان بالإمكان إدراجهم ضمن مظلة الشعب الواحد بشكل أو بآخر ـ عن كتلة متجانسة العناصر والمكوّنات، فهم يشتملون على مزيج من أغلبية مسلمة وأقلية مسيحية، وأكثرية

عربية وأقليات شركسية وشيشانية، هذا بالإضافة إلى شامية وكردية وأرمنية. غير أن الأهم من ذلك كلّه هو اشتمالهم على شريحة واسعة ممن يتحدرون من أصل فلسطيني، في مقابل شريحة واسعة أخرى جرى العرف على اعتبارها أردنية الأصل. هذه التركيبة للمواطنين الأردنيين التي لا تخلو بحكم تعدد مركباتها من حمل إمكانات تسبيب الخلاف، وقفت خلف بروز مفارقات عديدة تتصل بالدور الذي كان من الممكن لأولئك المواطنين أن يؤدوه على صعيد دعم المساعي الديمقراطية، والدور الذي تمّ تأديته بالفعل.

ثالثاً: الشارع سبيل من سبل تعزيز الديمقراطية

يسمي رغيد الصلح ما جرى في لبنان بـ «المظهر اللبناني»، ففي شهر آذار/مارس ٢٠٠٥ مثال على حركة الشارع، وقد جاءت بالخصوص عقب تمديد ولاية الرئيس إميل لحود، وصدور القرار الدولي رقم (١٥٥٩)، اللذين شكلا مفصلاً مهما في تصاعد الصراع حول الأوضاع اللبنانية. وعلى رغم التغيير في الدستور، وتقليص صلاحيات الرئيس، وتقليص نفوذ الموارنة، فما زالت رئاسة الجمهورية تحتفظ بصلاحيات واسعة، وبخاصة مع الدعم السوري وصدور القرار الدولي رقم (١٥٥٩)، وعلى الرغم من التصعيد من الصراع. وكان الهدف من الحدثين، التمديد والقرار، الضغط على حزب الله وأسلحته. وقد أدى الحدثان إلى انقسام الجسم السياسي اللبناني إلى فريقين: فريق الموالين، ويضم حركة أمل، وحزب الله، وجمعية المشاريع الخيريّة الإسلامية أو الأحباش، والقيادات المارونية الموالية لسوريا، مثل سليمان فرنجية، وحزب الكتائب برئاسة كريم بقرادوني، والحزب القومي السوري الاجتماعي، وحزب البعث، والحزب الديمقراطي اللبناني بزعامة طلال أرسلان، وبعض الشخصيات السياسية التي تنتمي إلى طوائف مختلفة؛ وفريق المعارضين، ويضم التجمعات المارونية الرئيسيّة المتمثلة بتجمع قرنة شهوان، والتيار العوني، والقوات اللبنانية، وحركة الإصلاح الكتائبية. كذلك ضمّ هذا الفريق أيضاً الحزب التقدّمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط، وتيار المستقبل المؤيد للرئيس الحريري، وحركة اليسار الديمقراطي، وكذلك شخصيات سياسية ذات انتماءات متنوعة. أما ندوة العمل الوطني واللجان والروابط الشعبية والحزب الشيوعي وحركة الشعب، فكان موقفهم شبه محايد. والقضايا المثارة هي:

١ ـ **الهوية والعلاقات الإقليمية والدولية**: على رغم ميثاق الطائف الذي يؤكّد على هوية لبنان كبلد عربي، فإن عروبة لبنان قد تصبح موضع مراجعة عندما يدخل الفاعلون السياسيون في مناقشة التفاصيل.

٢ ـ **العلاقات الخارجية، أو العلاقات السورية ـ اللبنانية**: لقد طالب المعارضون بإنهاء الهيمنة السورية على لبنان، والبقاء على التعاون العسكري. أما في ما يتعلق بالصراع مع إسرائيل، فقد طالبوا بإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، وبنزع سلاح حزب الله.

أما عن الأوضاع الداخلية، فكانت مطالبة المعارضين بإنهاء ما دعوه بالدولة الأمنية اللبنانية ـ السورية، بما في ذلك وقف التدخل في الانتخابات، وفي التعيينات، وفي كبح الحريات العامة، مثل حرية التعبير عن الرأي والتجمع. أما الموالون، فطالبوا بمراجعة العلاقة مع سوريا وإبقائها، ووقفوا ضد انسحاب القوات السورية، وضد نزع سلاح حزب الله، وقد استنجد كلّ طرف بالشارع.

ويقرأ رغيد الصلح نبرتين في تظاهرة المليون: نبرة معادية لسوريا بقوة، ونبرة خفيفة وذات لون ديني. واستخدمت في هذه التظاهرات تقنيات شبيهة بما جرى بنجاح في أوروبا الشرقية والبلقان. كما لاحظ أن الشارع اللبناني أدى دوراً مهماً في خروج سوريا.

وفي مصر، عبّر الباحث محمد السيد سعيد عن انهيار الإسناد الشعبي جزئياً بسبب هزيمة القوى الديمقراطية في الصراع السياسي داخل النخبة السياسية الجديدة، وجزئياً لأن القضية الديمقراطية هُمّشت بسبب الطابع الضاغط للقضية الوطنية والقومية منذ قيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس، ومن ثمّ الغزو الثلاثي لمصر. وقد أعادت الهزائم قضية الديمقراطية إلى الصدارة، مؤقتاً على الأقل، ووقعت أول معركة من أجل الديمقراطية بعد الهزيمة في تظاهرات العمال والطلاب في شباط/ فبراير عام ١٩٦٨، ولأول مرة منذ بداية السبعينيّات تستلم قوى غير رسمية زمام المبادرة السياسية، وتواصل من دون توقف الضغط على النظام السياسي للقيام بإصلاحات جوهرية، ولأول مرة تستمر هذه الضغوط العلنية فترة عدة شهور من دون توقف، ولأول مرة تشعر الأمة ككل بأن النظام التسلطي بدأ يهتز أو على الأقل يتخبط.

ويتابع محمد السيد سعيد أنه منذ منتصف الثمانينيّات بدأت حركة حقوق الإنسان تتحدى في الواقع العملي البنية التشريعية للاستبداد. وهي لم تلجأ إلى إثارة الرأي العام ضدّ هذه التشريعات الاستثنائية فحسب، بل اعتبرتها أيضاً انتهاكاً للمواثيق الدولية، ومن ثمّ فقد أقامت تلك الحركة شرعيتها على مفهوم الحق، وليس على مفهوم الترخيص الذي يتمسك به التشريع الجمعياتي، وهو مفهوم منح الدولة لا مجرد اختصاص حجب الشرعية عن الجمعيات، بل سيطرة فعلية وقانونية

على جميع أوجه الفضاء الجمعياتي، وعلى شروط حياة وموت الجمعيات.

كما شهدت عملية الإحياء النشاطية النقابية المهنية في عقدي الثمانينيّات والتسعينيّات إنشاء نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين. ومع ذلك، فإن أهم إنجاز تحقق هو تمكن القيادات الاعتدالية على الجانبين من إدارة سلسلة من الحوارات، بدأت في إطار عملية التنسيق بين النقابات المهنية، ثمّ انتقلت إلى المستوى الحزبي.

ووقف الباحث مطولاً عند النضال المدني والسياسي المصري من أجل القضايا القومية العربية، وعلى رأسها قضيتا فلسطين والعراق، وتطرق إلى مقاطعة الشركات الأمريكية أو المتعاملة مع الأمريكيين. وقد أظهرت التجربة المخزون الهائل للتعاطف مع القضية الفلسطينية في مصر، بعد عقدين على الأقل من الانقطاع بسبب توقيع اتفاقية كامب ديفيد. وقام التضامن على تقنيات ثورة الاتصال من إنترنت وتليفونات جوالة، وغيرها.

تعتبر حركة «كفاية» وليدة المخاض الذي مرت به الحركة السياسية «الجماهيرية» المعادية للإمبريالية والصهيونية منذ بداية الألفية الثالثة، والنضال من أجل قطع الطريق على الغزو الأمريكي للعراق، كالتظاهرات الشعبية في الربع الأول من عام ٢٠٠٣. وكانت أولى التظاهرات الشعبية تتم من دون موافقة الحكومة أو بتحد منها. وكانت هذه التظاهرات هي البداية المباشرة لتظاهرات «كفاية»، كما كانت البداية الحقيقية لمولد جيل جديد من اليسار لأول مرة من نهاية عقد السبعينيّات.

كما يلاحظ الباحث أن الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣) هي من أسوأ فترات التاريخ السياسي المصري من حيث انتهاكات حقوق الإنسان، وأصعب الفترات في التاريخ الاقتصادي المصري من حيث شدّة الركود وتراكم مشاكل البطالة. وقد ركز تحليل سعيد محمد على النضال الشعبي، ولم يهمل البعد الحزبي أو السياسي الرسمي أو المعترف به قانوناً.

كما يتحدث الكاتب عن نظريتين متعارضتين تفسران عزوف المصريين عن الممارسة السياسية عموماً، بالإشارة إلى تفاقم الوضع الاقتصادي وتحسنه في الوقت نفسه. وهو تعارضي يعود إلى صعوبة الإحصاء، والى الصعوبات الكبيرة المحيطة بفهم العزلة النسبية للحركة الديمقراطية والسياسية عموماً في مصر، خلال العقدين الأخيرين، فهل يمكن تقديم تفسير ذي مصداقية نظرية وميدانية؟

لم تكن هناك معارضة حقيقية منذ هزيمة حركة الديمقراطية عام ١٩٥٤.

وليس صحيحاً على الإطلاق أن أبدى المواطنون العاديون تعاطفاً حركياً حتّى مع تظاهرات العمال والطلاب في شباط/ فبراير عام ١٩٦٨ أو كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٢، وهي أهم موجات النضال الديمقراطي الممتزج امتزاجاً عميقاً وعضوياً بالقضية الوطنية. ولهذا أجهضت الحركة الطلابية بسهولة تامة ما إن وقعت حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣. أما المناسبة الكبرى الأخرى التي دخلت فيها الجماهير كفاعل في الساحة السياسية، فكانت أحداث ١٨ و١٩ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٧. وكانت مشاركة الطبقات الشعبية جماعية تقريباً.

ويصل الباحث إلى استنتاجين أساسيين:

١ ـ أن الشكل الرئيسي للمعارضة أو النشاطية السياسية في مصر خلال ربع القرن الماضي هو الممارسة الإسلامية السياسية.

٢ ـ لقد دمر الصعود الصاروخي لتيار الإسلام السياسي، وبخاصة منذ نهاية عقد السبعينيّات، بذاته الأجندة الديمقراطية عندما حرمها من الحيوية الخارقة لقطاع الشباب من المجتمع الذي استغرقته الايديولوجيات والممارسات الدينية السياسية على حساب انكماش الاهتمام بالقيم ذات الصلة بنوعية الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، أي أن الحركة الإسلامية قدمت أولويات معكوسة، ولكنها كانت متوافقة مع الظروف النفسية والسياسية، وربما الاقتصادية والاجتماعية للعقود الثلاثة الأخيرة.

أما في ما يتعلق بسوريا، فلم يتحدث رضوان زيادة عن الشارع الجماهيري، ولكن إن صحّ التعبير عن الشارع النخبوي، فبدأت قصة ولادة مفهوم «المجتمع المدني» كمدخل لفكرة التحول الديمقراطي من خلال اجتماعات دورية لعددٍ من المثقفين ذوي الاتجاه اليساري بحضور النائب والصناعي رياض سيف المؤسس لـ «جمعية أصدقاء المجتمع المدني». وجاء بيان المثقفين السوريين الأول (المعروف ببيان الـ ٩٩ مثقفاً) في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، وقد دعا البيان إلى «إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية المطبقة في سوريا منذ عام ١٩٦٣، وإصدار عفو عام عن المعتقلين السياسيين كافة، والسماح بعودة المنفيين، وإرساء دولة القانون، وإطلاق الحريات العامة، والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية، وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي، وهو ما أكده أنطون مقدسي، وبرهان غليون، وصادق جلال العظم، وطيب تيزيني، وعددٌ لا بأس به من السينمائيين والمحامين البارزين، وقد أحدث أثراً عبر الاهتمام الإعلامي العالمي والعربي اللافت بوصفه «صرخة الحرية الأولى» التي تخرج من داخل سوريا.

واستجابت السلطات، والرئيس بشّار الأسد نفسه شخصياً، بالإفراج عما يعادل ٦٠٠ معتقل سياسي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠؛ كلُّ هذا نشّط الحراك الاجتماعي والسياسي، وبخاصة بالنسبة إلى المثقفين الذين رأوا في ذلك فرصةً لا تفوّت للمزيد من الضغوط باتجاه إحداث انفراجات سياسية مع ضمانات قانونية حقيقية، وليس فقط على مبدأ النبضات أو الضوء الأخضر أو سياسة غضّ النظر، وانتشرت النوادي، مثل المنتدى الثقافي لحقوق الإنسان، ثمّ منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي، وفي الوقت نفسه كان عددٌ من المثقفين السوريين المنضوين تحت ما أسموه «الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني» أصدروا «بيان الألف» وفيه لهجة تصعيدية خاصة بالنسبة إلى تقييمه المرحلة السابقة، وأسس رياض سيف «لجنة منتدى الحوار الوطني»، وقد جمع بعض أعضائها بين نشاطهم في «الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني» ومشاركتهم في «لجنة منتدى الحوار الوطني».

ثمّ أعلن عن تأسيس حزب جديد حمل اسم «حركة السلم الاجتماعي»، وذلك في «منتدى الحوار الوطني» بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، فجاءت ردّة الفعل سلبية من قبل المسؤولين الرسميين في سوريا.

ويتابع رضوان زيادة أن هذه الجرعات المتزايدة كانت محسوبة ومضبوطة لتمرير انتقال السلطة بشكلٍ سلس وهادئ عبر إعطاء شرعية داخلية وخارجية لآلية انتقال السلطة، عندما تُبررٍ بالطريقة التي تمت فيها لحملها مشروعاً لمكافحة الفساد، وتحديث القوانين، وإفساح المجال للمشاركة. كما وقف عندما سماه «ربيع دمشق»، فقد طُلِبَ من المسؤولين عن تنظيم هذه المنتديات إعطاء أسماء المحاضرين وعناوين مداخلاتهم، الأمر الذي عنى حقيقةً وقف نشاط المنتديات. وعلى أثر هذه التقييدات المختلفة أعلن الكثير من المنتديات وقف نشاطه، بينما جرى استثناء «منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي»، وذلك لأنه يمثّل الطيف الناصري القومي القريب من توجه القيادة السياسية السورية، أما منتدى الحوار الوطني فقد أعلن النائب سيف تحوّله إلى «مضافة» قبل أن يُعلن نهائياً إغلاقه، وعندها جرى الإعلان رسمياً عن نهاية «ربيع دمشق»، الأمر الذي انعكس مباشرة على حراك المثقفين السوريين ونشاطهم. لقد تمّ كبح جماح المنتديات، وهو مؤشر على عدم جدية التغيير، أما الانفتاح الاقتصادي فهو أشبه بسياسة الترقيع عبر فتح مصارف خاصة وتعديل بعض القوانين ووضع خطط لمكافحة البطالة. لقد كان الاغتيال النهائي لربيع دمشق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عبر اعتقال أبرز الناشطين والفاعلين في حراكه باعتقال النائب مأمون الحمصي في آب/أغسطس ٢٠٠١ بعد إعلانه

إضراباً عن الطعام، واعتقال رياض الترك الأمين العام للحزب الشيوعي السوري ـ المكتب السياسي، كما اعتُقل أيضاً حبيب صالح المسؤول عن المنتدى الثقافي في طرطوس. وقد كرّست هذه الاعتقالات حقيقةً النهاية الرسمية لربيع دمشق، أي للحراك المجتمعي الذي على محدوديته أفرز تبلوراً عاماً لاتجاهات العمل السياسي في سوريا.

رصد الباحث رضوان زيادة هذا التحول من خلال وثيقتين:

أ ـ وثيقة الإخوان المسلمين السوريين «مشروع ميثاق شرف وطني للعمل السياسي»، أعلنوا فيه تمسكهم بالحوار و«آليات العمل السياسي الديمقراطي ووسائله» و«نبذ العنف» والعمل على «حماية حقوق الإنسان والمواطن الفرد».

ب ـ وثيقة لحزب الشعب الديمقراطي الذي كان يعرف بالحزب الشيوعي ـ المكتب السياسي، وأعلن اسمه الجديد بعد مؤتمره السادس.

يخلص الباحث إلى أننا أمام حالة فريدة في التاريخ السوري، فالفكرة الديمقراطية لم تنتصر في التاريخ السوري كما انتصرت اليوم على الأقل في «الوعي المعارض»، ذلك أن تبنيها في «الوعي السلطوي» تحول دونه حسابات تتعلق بالمنافع والمغانم الشخصية أكثر منها إلى اعتبارات ايديولوجية أو مواقف سياسية وطنية.

ويبقى الإنترنت في سوريا كفضاء مفتوح الساحة الوحيدة التي تجمع كلّ هذه الحوارات الديمقراطية بحكم انعدام منابر أو ساحات للنقاش في الإعلام السوري، فالإنترنت يكاد يكون أشبه بالوعاء الديمقراطي الذي يضم جميع هذه الأطر والأفكار.

إن «ربيع دمشق» كان أشبه بالطفرة ـ كما يقول الباحث ـ في تاريخ السكون المتصل، فصحيحٌ أن التاريخ السوري الحديث شهد حركات معارضة اختلفت في الخطاب والممارسة، لكنها ما استطاعت أن تتصالح مع المجتمع كجزءٍ منه، بل بقي خطابها يمتدح من معين السلطة ذاتها ولا تختلف عنها إلا في سعيها لاستبدال أهل الحكم بأهلها، أما ممارساتها وآليات عملها فقد كانت أشبه بعمل الأحزاب العقائدية ذاتها التي خرجت من أحضانها. هذا بالتأكيد، لا ينفي التضحيات «النبيلة» التي قدمتها هذه المعارضة خلال صراعها، ولا يغيّب سوء المقارنة أحياناً بين السلطة والمعارضة لجهة تشابه الخطاب.

وعن الجزائر، تحدث بومدين بوزيد عن البداية الجديدة في تاريخ الجزائر المعاصر المؤرخ له بانتفاضة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، وقد بقي الشارع مجال

صراع سياسي، وفي الألفية الجديدة تحول إلى شارع للمطالبة بالعمل، أو ضدّ الأمن بسبب ارتكابهم أخطاء معينة، أو حول تردّي الحالة الاجتماعية. وعلى المستوى السياسي لم يعد الصراع صراع الشريعة الإسلامية أو الحكم بما أنزل الله مقابل ما يسمّى بالعلمانية، أي لم يعد له شأن، فالتفاصل التناحري بين ما هو ديني وما هو لائكي بدأ في الخفوت أو على الأقل بدأت تبرز ترسيمات جديدة لمرحلة جديدة، فمثلاً لم يعد في الجزائر اليوم الخلاف الفاصل بين من سموهم الاستئصاليين في وجه ما يُسمّون بالإسلاميين والوطنيين، فالمعادلة الصراعية الثنائية أصابها الشرخ، إذ أصبح أمام الطبقة السياسية منذ خمس سنوات تقريباً السؤال الانتخابي: **هل أنت مع أو ضدّ؟**

وحتّى في حالات طرح قضايا جديدة سياسية أو مشاريع، سواء في شكل قوانين ترسيمية أو تتوفر فيها الدعوة إلى الاستفتاء والانتخاب فقط، تكون هناك تنويعات للسؤال: هل أنت مع الرئيس أو ضدّه؟ ولقد تمّ ابتلاع المعارضة السياسية والنقابية، وبقيت بعض الجيوب تصارع هنا أو هناك.

كما أنَّ التطورات التقانية والمعلوماتية وهوامش الحرية الأكثر اتساعاً في السنوات الأخيرة تسمح بتطوير الكتابة في هذا الشأن، على رغم ما يلاحظ من أن العملية الحراكية في الشارع العربي والتغير الدولي هما أكثر سرعة وتغيراً وتطوراً من العملية التنظيرية والكتابة الآفاقية الاستشرافية، ولعل سبب ذلك ما يلي:

من الطبيعي أن الحركة على المستوى الاجتماعي والسياسي أكثر سرعة، ولكن هي تتم ضمن تصورات وقيم مصاحبة لها علة وغاية ولا تنفك عنها. ومن هنا لم يعد للفصل من قيمة، وبات من المتجاوز الحديث عن الفصل بين الحراكية العملية والحراكية النظرية، فالحركة واحدة متداخلة ومتقاطعة. وهنا نشير إلى الدور الذي أداه العالم السوسيولوجي ماكس فيبر في كسر النظريات التقليدية في فهم هذه العلاقة بطرحه قضية الفهم والتغير.

وإذا كان هناك من تفاوت يلحظ بين العمليتين، فهو حالة قد تفسر بوضع المثقف العربي عندنا الذي إما أن يكون منخرطاً في السلطة، أو حزبياً بالشكل التقليدي، أو معارضاً يتصور التغيير في العملية الانتخابية فقط أو إعلان مدوّنة حقوق للمرأة أو لطائفة ما، أو يرى تعدداً في الترشيحات الرئاسية. نعم، قد يكون لِكُلّ دولة عربية ظرفها الخاص، ولكن الرؤية الاستشرافية المستقبلية تقتضي رؤية ذلك ضمن كلية حراكية للمنطقة العربية، وقد يكون ذلك من جهة القصور في الرؤية واعتماد المرجعيات الغربية، كالنقل عنهم في رؤية الواقع العربي، أو

ربما العودة إليهم. وهذه حالة تتضاءل تدريجياً للذين بقوا ضمن التوصيفات التقليدية الجاهزة، والذين هم عادة ضمن نسق ايديولوجي كلياني، كرؤية الماركسيين وبعض القوميين التقليديين والإسلاميين قضايا الديمقراطية وما يتعلق بها.

أكد الباحث بومدين بوزيد أن مساحة المكان في ترسيخ وتأسيس العملية الديمقراطية عامل أساسي في بلدان عربية ما زالت القبضة الأمنية والاستبداد فيها أكثر استفحالاً، وهو يعتبر تحرّك الشارع بارقة أمل في التغيير، ولو كان هذا التحرّك محدوداً وفي مناطق معينة، كما قد يكون مرتبطاً أحياناً بجهة معينة أو بكثافة عرقية إثنية متميزة في منطقة ما، ولكن في الجزائر أصبح يؤرخ للتغيير والاستبداد في الوقت نفسه بحادثتين: انتفاضة الغضب في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ التي أعقبها استقالة الشاذلي بن جديد، والدخول في المرحلة التعددية ومسيرات الله التي قادتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٩١، وبعدها توقيف انتخابات ١٩٩٢. في هذه الحوادث، كان الشارع هو الفيصل بين مرحلتين:

في **الأولى** كان طابع العفوية هو الحاضر، ولو نسب ذلك إلى الأمن السري في إخراج الناس من أجل التغيير الذي يخدم الجماعات الحاكمة.

أما في الحالة **الثانية**، فكانت هناك أيضاً انتخابات فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال استخدامها مساحة المكان «الشارع» كمسيرات وتجمعات، ثمّ كان الاعتصام والعصيان المدني، وأعقبه انقلاب عسكري. وبعد هذه الفترة كان الشارع محتلاً من هذا الطرف أو ذاك، وتمت مسيرات مختلفة كانت شعاراتها أيضاً مختلفة، كما كان الصراع حول أماكن الجبل ومن يملك الطريق، وكانت الغلبة طبعاً للسلطة الحاكمة بفضل قانون الطوارئ الذي لا يزال إلى اليوم مستمراً. ومنذ أحداث القبائل مع بداية الألفية الجديدة أصبح كلّ خروج إلى الشارع، سواء للتعبير السياسي أو الاحتجاج على الوضع المعيشي، يقابل بالقمع واستخدام القوة، وقد يقع التجاوز.

ويشير الباحث هنا إلى أن الطابع العنفي الذي يصاحب هذا الاحتجاج، ويضر بممتلكات الغير وحريات الأفراد، هو نتيجة غياب التأطير المدني لها، بمعنى أن تقوية المعارضة والمجتمع المدني من الممكن أن يحول دون هذه الانزلاقات أو يجعل الاحتجاج سلمياً وحضارياً، ولكن للأسف تعمل السلطة جهدها على ابتلاع المعارضة، وإلحاق الأحزاب بها كموظفين ومساندين، بل إن بعضها تحوّل

إلى لجان مساندة للسلطة الحاكمة. من هنا ندرك أن السلطة حين تقوّي المعارضة والمجتمع المدني، وتعطي مساحات أكبر للحريات السياسية، فهي تحول دون العنف أو الإيمان بالعنف كوسيلة للتغيير والوصول إلى السلطة.

أما عن الأردن، فيشرح خالد سليمان العوامل المعوقة لتحرّك الشارع، ويلاحظ أن الزخم القوي والمشجّع الذي انطلقت به عملية الانفتاح السياسي سرعان ما دبّ الوهن في أوصالها، فتتابعت الضربات التي تلقتها تلك العملية ضربة بعد أخرى، فتم إقرار قانون الصوت الواحد المتعلق بالانتخابات النيابية الذي تؤكد معظم التحليلات غير الممالئة للسلطة تعارضه الصارخ مع التوجهات الديمقراطية وتدعيمه الولاءات الأولية الضيقة. ولم تكن سلسلة قوانين المطبوعات التي أقرت بقادرة على تلبية الحد المطلوب من المطامح الديمقراطية، وتم انتهاك حقوق الكثيرين بذريعة حماية الأمن ومقاومة الإرهاب لاحقاً، وجمدت وثيقة الميثاق الوطني على الرغم من تمتعها بمباركة سائر الأطياف السياسية، واشتمالها على مداخل وترتيبات كفيلة بدعم التوجهات الديمقراطية بصورة جدية.

ويتحدث عن الانتكاسات التي منيت بها تجربة الانفتاح السياسي على يد السلطة، فأعطت مبرراً لا يخلو من الوجاهة لبعض المحللين للقول إن تلك التجربة لم تكن أكثر من مجرد تكتيكات سياسية محسوبة، انتهجتها السلطة للتخلص من بعض المآزق والاحتقانات الاقتصادية والسياسية، وإن بالإمكان إدراج تلك التجربة ضمن ما يعرف بمفهوم «الدمقرطة الدفاعية»، وهو مفهوم يشير إلى الإجراءات ذات الطابع الانفتاحي المقيد التي دأب بعض الدول الريعية على اعتمادها في معرض السعي إلى مجابهة ضغوط اقتصادية وسياسية واجتماعية داخلية وخارجية.

وإذ يستبعد مواطن التباين والاختلاف بين المواطنين الأردنيين، وينظر إليهم بوصفهم كياناً واحداً، فإن الأغلبية من المواطنين يعانون ظروفاً وأوضاعاً اقتصادية صعبة ما زالت تتفاقم صعوبتها شهراً إثر آخر، الأمر الذي يسلب تلك الأغلبية المنهمكة في الركض خلف قوت يومها القدرة والوقت والرغبة في الاشتغال من أجل تعزيز المساعي الديمقراطية، هذه الأخيرة التي تبدو هاهنا ترفاً مخملياً لا مجال للتفكير فيه، فالجائع الذي يؤرقه توفير رغيف الخبز لن يفكر في الديمقراطية.

نتيجة ذلك، يرى الباحث أنه لا وجود لشارع أردني مؤهل وقادر على التحرّك الجدي من أجل تعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد.

رابعاً: الديمقراطية التوافقية

لقد كرّر الباحث رغيد الصلح استعمال هذا المصطلح في معرض حديثه عن التجربة اللبنانية والظاهرة اللبنانية بعد ربيعها عام ٢٠٠٥، وهو يرى أن اللبنانيين توافقوا على ميثاق وطني، وعلى إطار سياسي ومؤسساتي له دعي بـ «الديمقراطية الوفاقية» التي تشترط الشراكة في الحكم، ولم تتغير قاعدة الميثاق الوطني ولا نظام الديمقراطية الوفاقية على رغم أن تغييرات مهمة طرأت على أحد الشارعين وأضفت عليه طابعاً إسلامياً محل الطابع القومي العربي حتّى ولو تركت للعروبة مكاناً بين شعاراته وأهدافه.

وأشار الباحث إلى أن سمة الشارع اللبناني هي تداول السلطة، وتبدل الحكومات اللبنانية، والتغير الحكومي كان يأتي نتيجة ضغط الشارع. وفي حديثه عن الانتخابات وتشكيل الحكومة، يشير إلى أن هناك تحالفاً ضمّ تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري، والحزب التقدّمي الاشتراكي، وحزب الله، وأمل، وقرنة شهوان، والقوات اللبنانية، والحركة الإصلاحية الكتائبية. بالمقابل، قام تحالف ضمّ تيار الإصلاح والتغيير بزعامة ميشال عون، وبعض القيادات السياسية ذات النفوذ المحلي، مثل ميشال المر وسليمان فرنجية. واتسم الصراع الانتخابي بالطابع الطائفي والمذهبي الصريح، كما لم يحصل في تاريخ لبنان الحديث. وتحول الشارع اللبناني إلى آليات انتخابية اعتمدت على عنصرين رئيسيين، هما: الشحن الطائفي والمال. وبقيت المسألة المحورية على صعيد السياسة اللبنانية، ألا وهي تنظيم الشراكة اللبنانية في إطار نظام الديمقراطية الوفاقية، وتشكلت حكومة ليست توافقية على ميثاق وطني، ولكنها طائفية.

أما د. خير الدين حسيب الذي كانت تدخلاته مثرية ومفيدة، فجاء في إحدى مداخلاته بخصوص التحالف والتعاقد والتوافق ما يلي: «على الرغم من كلّ ما قمنا به في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن الأنظمة العربية الحالية على رغم فشلها في قضايا التنمية وقضايا الحريات والديمقراطية، وفي قضايا الأمن القومي، إلا أنها هي الأطول عمراً في التاريخ العربي المعاصر. ولا بدّ من التساؤل: ما هو سبب هذا، ولماذا وصلنا إلى ما نحن عليه؟».

ويجيب بأنه ليس هناك **أولاً** تيار وطني في الوطن العربي للقيام بعملية الإصلاح الديمقراطي وتحقيق الديمقراطية في بلده ما لم تصل القوى والتيارات الرئيسيّة في الأمة (التيار القومي، والتيار الإسلامي، والتيار اليساري، والتيار الليبرالي) إلى اقتناع بقيام كتله تاريخية تخطط لبرنامج معين لخمس وعشر سنوات.

ثانياً يتوجب تحديد كيف يتم التغيير، وما هي وسيلة التغيير، حتّى لو عملنا كتلة تاريخية؟ هل التغيير هذا يتم من دون عنف أو مع العنف، مثل الانقلابات العسكرية على طريقة موريتانيا أو على الطريقة السابقة؟. وهنا يدعو إلى تجنب العنف، واستعمال المقاومة السلمية، وتثقيف القوات العسكرية على أن لا تتدخل في قضايا الأمن الداخلي، أي يرى التوافق أولاً على مستوى المعارضة على برنامج واضح ومحدّد.

أما معن بشور، فرأى أن الاستبداد الآن مغلف بالدستور، وأحياناً مغلف بدستور جديد، وهو دستور في لبنان فقد صفة التعاقد، وهو دستور أيضاً لا يدعو إلى التعاقب على السلطة، أي علينا الذهاب نحو «دستور توافقي»

ومن الناحية النظرية، بخصوص هذه المسألة، رأى د. مالكي أن أنصار «نظرية السيادة الوطنية» اعتبروا الدولة امتداداً للأمة، وليست حدثاً سياسياً أصيلاً. لذلك، يؤسسون ميلاد الدولة وتكوّنها على فكرة الاتفاق أو قاعدة التعاقد، كما صاغتها الفلسفة العقدية عند كلّ من هولمز، ولوك، وروسو، الأمر الذي يعني أن المصدر الاتفاقي لنشوء الدولة يتضمن قيوداً على سلطتها ونشاط أجهزتها. إن الدولة تظل مشروعة، أي مقبولة، طالما احترمت القانون المعبّر عن الإرادة العامة، بحسب روسو، غير أنها تتعارض مع المشروعية حين لا تكترث بالقوانين، فتتناقض مع الإرادة العامة، الأمر الذي يسمح للأفراد بمعارضتها ومقاومتها، بحسب تعبير جون لوك.

لقد دشنت فكرة الربط بين الدولة والأمة، والدولة والتعاقد والتوافق، إمكانية إعادة تأسيس مفهوم «دولة القانون» وربطه بإشكالية الديمقراطية. هكذا، سيتحول المفهوم إلى «ضمانة نظرية ووسيلة عملية لإعادة تقويم دور المجالس النيابية، بالتشديد أكثر على دور الرقابة الدستورية والقانونية، وليس الضمانات السياسية، متيحاً الفرصة لإبراز «الديمقراطية» كأساس لتقعيد مفهوم «دولة القانون»، علماً أن الديمقراطية هنا لا تعني قانون الأغلبية فحسب، بل احترام قواعد اللعبة، والقيم المستبطنة فيها أيضاً. هكذا، يصبح القانون، باعتباره أداة للتنظيم والضبط، عنصراً تأسيسياً للديمقراطية.

كما لاحظ كلّ من عبد الحسين شعبان ومحمد سعيد الشهابي وعلي محمد فخرو ورفيق عبد السلام وجورج القصيفي أن الدولة العربية هي عبارة عن دولة قبيلة وعشيرة، ومن هنا التغيير هو نحو دولة شرعية ديمقراطية وأن الأفق لا يجعلنا نتصور التغيير يتم من فوق.

خامساً: مستقبل الشارع والديمقراطية في البلدان العربية

يرى الباحث المغربي امحمد مالكي الفرق بين الديمقراطية كآلية والديمقراطية كثقافة تعزز فكرة التداول، فعبر الأولى تتحول الديمقراطية إلى وسيلة أو أداة، وبواسطة الثانية تغدو سيرورة. والأولى وسيلة إجرائية لإدراك شيء ما أو تنفيذه، والثانية هي عملية ذهنية، بل محرك أساسي للإنتاج، إنتاج الأفكار والمفاهيم الكبرى. ويرى هنا الحاجة إلى نهضة فكرية لانبثاق الثقافة الديمقراطية.

في الغرب، منذ ماكيافللي، لم تعد السياسة ملتبسة مع الأخلاق والدين وما يندرج ضمنهما، كما لم تعد السلطة أمراً هلامياً غير قابل للفهم والاختراق، فقد غدت ظاهرة جديرة بالفهم استناداً إلى قوانين وقواعد اجتهد العقل البشري في ابتكارها وإثبات حجية صدقيتها. وهذا يجعل الدولة يكتمل بناؤها، فبالعقل دشنت الدولة القومية الحديثة التفكير في السياسة بما هي فن تدبير المصالح وتيسير شروط العيش المشترك. ومن هنا يغدو الدستور الديمقراطي في نظر امحمد مالكي ليس مجرد وثيقة تستمد «شرعيتها من قبول المواطنين بواسطة آلية الاستفتاء، بل هو أولاً وأساساً عقد اجتماعي يتحقق بواسطة التعبير الإرادي الحر للمواطنين».

أما محمد سيد سعيد، فقد رأى في ما يتعلق بمستقبل الديمقراطية في مصر أن الجماهير الشعبية حرمت من فرصة التعبير المنظم عن ذاتها أو إنشاء حضور منظم في الفضاء السياسي. إن الصراع السياسي يدور بين أقليات أو بين نخب صغيرة، بعضها يسيطر على جهاز الدولة، وبعضها الآخر يمارس وظائف المعارضة.

والنخبة البيروقراطية الحاكمة قد درجت على توظيف دولابها القمعي والإعلامي والايديولوجي من دون أيّ تحفظ. وقد خلص الباحث في رؤيته الاستشرافية إلى أنه يجب إجراء تنازلات من السلطة في ما يخص بعض الحقوق الديمقراطية كتعددية المترشحين للرئاسة، واستحداث تعديلات دستورية، ومن الممكن في المستقبل القريب إجبار الدولة على التسليم بحتمية الإصلاح الدستوري بما في ذلك وضع دستور جديد في البلاد.

كما أن الباحث لم يتوقع أن يتم تخفيض الاعتماد على البوليس مقابل مزيد من الاعتماد على الكوادر والأجهزة السياسية للنظام. كما إن القوى الديمقراطية لم تستطع أن تحدث اختراقاً في الموقف الشعبي أو حتّى في مجال العلاقة بين قواها المختلفة. وهو يرى أن على العقلية السياسية في مصر التخلص من وهم انتظار الثورة الشعبية، ويرى أنه لا بُدَّ من أن تحدث اصطفافات جديدة تتجاوز الخط التقليدي الفاصل بين «الديني» و«العلماني».

ويشير الباحث أيضاً إلى أن هناك خلافات وتناقضات كبيرة داخل السلطة، وهي ليست في الوقت الحالي نشطة بسبب غياب البديل. كما يراهن في آخر الدراسة على تبلور موقف شعبي، ومسألة الضغط الأمريكي، وكيف تستطيع القوى القومية الديمقراطية استثماره.

أما عبد النبي العكري، فقد راهن في البحرين على الحركة الجماهيرية المتمثلة في الحركة الدستورية التي رفضت دستور ٢٠٠٢ المتمثل في الجمعيات الست: جمعيات المقاطعة، وهي: الوفاق، والعمل الديمقراطي، والعمل الإسلامي، والتجمع القومي، وجمعيات المشاركة (المنبر التقدّمي والوسط)، فكانت مقاطعة الانتخابات النيابية، كما كان هناك تحالف تسمى بـ «المؤتمر الدستوري الأول» ـ شباط/ فبراير ٢٠٠٤، ومن أهدافه الكبرى طبعاً تغيير دستور ٢٠٠٢ والعودة إلى دستور ١٩٧٣.

وقد عقد مؤتمر دستوري ثان في آذار/ مارس ٢٠٠٥، وهناك أيضاً الحركة الجماهيرية للضحايا؛ ضحايا التعذيب والقتل. وقد قادوا معركة من أجل إلغاء قانون ٥٦/ ٢٠٠٢ الذي يعفي مسؤولي الأمن من المساءلة والعقوبة، كما تأسست حركة الدفاع عن الحريات والحركة المطلبية، وهي رافد مهم للحركة الجماهيرية العامة.

أما رضوان زيادة، فقد قارن طبيعة التحرّكات الجارية في سوريا التي تختلف عن مثيلاتها في الأقطار العربية الأخرى بسبب اختلاف الأنظمة السياسية في كلٍ منها، وتعامل كلّ نظام مع المعارضة بصيغة مختلفة، فيشير هنا إلى هيمنة النظام السياسي على كلّ المجالات الحيوية، وهو ما يجعل من قضية «النضال الديمقراطي» مسألة صعبة وتنطوي على المخاطرة.

أما عن مستقبل لبنان، فقال رغيد الصلح: إنه لا يزال يطبق الديمقراطية الوفاقية، بل إنّه اليوم أقرب منه إلى الالتصاق بها من السابق، إذ إن ملامح الاصطفاف الديني والمذهبي أصبحت أشد وضوحاً في مجلسه النيابي، وفي شارعه أو شوارعه. ومن شروط الديمقراطية الوفاقية أن يمثل الجميع في السلطة، وألا يبقى شريك رئيسي خارجها، أما بقاء هذا الشريك خارج السلطة على النحو الحالي، فإنه سوف يصبغ الحكم بلون ديني صريح، ويصبغ المعارضة بلون ديني آخر. وهذه الألوان تجتذب عادة الشارع. وإذا كان من شأن هذا الاجتذاب أن يغذّي التفاعل بين الشارع والنخبة، فتتأثر النخبة بالشارع، الا أنه يُظن أن الأمر سوف يقتصر على استخدامه. وختم الباحث بحثه بقوله: «إننا مقبلون في لبنان على

وضع صعب ما لم تنشأ فيه حركة إصلاحية فاعلة تقود البلد إلى بناء دولة عصرية على أساس ديمقراطي ووطني متين».

أما عن الجزائر، فقد أصرّ بومدين بوزيد على أن الرؤية الاستشرافية المستقبلية تقتضي رؤية ذلك ضمن كلية حراكية للمنطقة العربية، وقد يكون ذلك من جهة القصور في الرؤية واعتماد المرجعيات الغربية بالنقل عنهم في رؤية الواقع العربي، أو ربما يعود، وهذه حالة تتضاءل تدريجياً، إلى الذين بقوا ضمن التوصيفات التقليدية الجاهزة، والذين هم عادة ضمن نسق ايديولوجي كلياني، كرؤية الماركسيين وبعض القوميين التقليديين والإسلاميين قضايا الديمقراطية وما يتعلق بها.

ورأى الباحث أننا سنكون أمام مساحات ثلاث فيها التنازع والصراع؛ مساحات يتم ترويضها بفعل التحالفات السياسية، وأحياناً بفعل تقاسم الريع والثروة، ومساحات أخرى بسنّ قوانين وتشريعات مكبّلة، أو بفعل الإبقاء على حالة الطوارئ. وهنا ميلاد غايات جديدة لم يكن مخططاً لها، أو غايات مسبقة كانت في الحسبان منذ البداية، وهي أمكنة البرلمان، والصحافة، والشارع، كما يقف عند «المساحة الإعلامية» التي سيزداد الصراع حولها، فقد يتم سنّ قوانين جديدة ردعية ومكمّمة للأفواه بالنسبة إلى الإعلام الحر، أما مساحة المؤسسات المنتخبة، فهي ليست مستقلة استقلالاً كاملاً، كما إن الحكومة لا تشكلها الأغلبية البرلمانية، ولكن للرئيس الخيار في اختيار رئيس الحكومة، كما ينصّ على ذلك الدستور، وهو ما يخلق تناقضاً فادحاً في عملية المحاسبة.

وأخيراً، بخصوص الأردن، رأى خالد سليمان أن جميع الأطراف ذات العلاقة بتعزيز المساعي الديمقراطية في الأردن مسؤولون عن تعثر تلك المساعي وانحرافها عن غاياتها المشروعة المتوخاة، بدرجات متفاوتة، فالديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تكون هبة يجود بها الحكم، ولا يمكن أن يحظى بها شعب متقاعس لا يستحقها على طبق من ذهب.

وقد حدّد الباحث عوامل أربعة ما زالت فاعلة في إعاقة تحرّك الشارع الأردني نحو الإصلاح عامة، والانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، وهي: المواطن، والنخب، والحكم، والمجتمع المدني. ومن هنا يرى الباحث أنه من الواجب على المواطن والمجتمع والتنظيمات غير الحكومية عامة البحث عن مخرج.

إن الأردنيين الذين هم من أصل فلسطيني سيتردّدون كثيراً في الإقدام على مثل ذلك التحرّك الذي لن ينظر إليه ـ على الأرجح ـ من جانب السلطة وبقية

المواطنين إلا بوصفه تمرداً على موازين القوى القائمة، وسعياً إلى خلخلة ما يعرف بالوحدة الوطنية، والحصول على المزيد من الامتيازات غير المشروعة، على الرغم من ولائهم المشكوك فيه.

أما الأردنيون «الأصلاء»، فإنّهم لن يتورطوا ـ على الأغلب ـ بإغضاب السلطة الحاكمة والانخراط في حركات جدية تدعم الديمقراطية الحقيقية في البلاد، وذلك بحكم علاقتهم الحميمة بالسلطة وتحالفهم العضوي الوثيق معها على قاعدة تبادل المصالح، اللهم إلا إذا سارت العلاقة بين الجانبين نحو المزيد من التآكل على خلفية تخلي السلطة عن دورها الريعي، وازدياد الأوضاع المعيشية صعوبة، وبروز قيادات شعبية تعمل على تنمية وعي المواطنين، وتعبئة جهودهم باتجاه العمل السياسي المنظم.

ما بين دفتي الكتاب آراء متعددة تعدد المشرب والتجربة الخاصة بِكُلّ باحث وخصوصية كلّ بلد، فكانت التغطية التحليلية منصبّة على مجمل البلدان العربية، ووقعت الإشارة إلى بلدان عربية أخرى، مثل مصر بحركة «كفايتها» الحاضرة في التحليل وخصوصية التغيير وتاريخ دستورها مع بداية النهضة والثورة العرابية بداية من القرن العشرين الماضي؛ والبحرين بخيبة الأمل في التراجع عن دستور ١٩٧٣ الذي حقق بصيص أمل والمطالبة بالعودة إليه، ويبقى المجال للأندية والمثقفين ليتحركوا صوب ما بات متعارفاً في بياناتهم بـ «المجتمع المدني»، ولو أن الأفق ينتظر تغييراً جيوستراتيجياً في المنطقة عله يأتي ببعض الغيث الذي يصرّ كثير من المثقفين الديمقراطيين أن يكون داخلياً لأن فرضية الاستقواء بالغرب أظهرت فشلها في بلد مثل العراق المحتل باسم الديمقراطية؛ ولبنان الذي عاش مسيرات شعبية جديدة المظهر واستخدام التقنيات الجديدة في حشد الجماهير والتأثير في الرأي العام، ولا مخرج منه سوى الذهاب نحو «ديمقراطية توافقية» لخصوصيته الإثنية والطائفية؛ والجزائر التي كانت تجربتها في أحداث تشرين الأول/ أكتوبر التي غيّرت مسارها المعاصر، وما زالت التجربة الدموية تلقي بظلالها على قضايا التغيير والديمقراطية، وما زالت التجربة الديمقراطية تتعثر بفعل عوامل عدة منها التخلف في البنية المالية للبلد والبيروقراطية الإدارية ونفوذ جهاز الأمن؛ والأردن الذي يرسم البحث المقدم صورة بائسة عن مستقبله بحكم غياب الشارع ومعارضة فاعلة، ويبقى دائماً الانتظار لتغيير يأتي من فوق، ولن يأتي؛ أما المغرب فيقول باطن الدراسة النظرية الطويلة الموجودة في بداية الكتاب الكثير، ليس على المغرب فقط، ولكن على بلدان عربية تحتاج إلى دستور ديمقراطي، وشارع ضاغط واع، ومعارضة قوية متحالفة.

إن الدراسات المنشورة هنا تفتح الأفق للوطن العربي نحو إشكالات ومواضيع هي قيد الدراسة، وبعضها ما زال يحتاج إلى عمل جماعي وبحث دؤوب، منها: التقنيات الجديدة في استعمال الشارع، كما حدث في لبنان، وكيف تكون هناك مراكز استشارية علمية استبيانية خاصة بتأطير الشارع بتقنيات عصرية لها القدرة على التجييش والتأثير الجماهيري، والإنترنت والمعارضة، والديمقراطية التوافقية والدولة والسلطة والدستور الديمقراطي والدستور غير الديمقراطي.

بعض ما ذكر درسه «مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية»، وما زال يدرسه، وهو حقل بحثي مستقبلي بإمكانه إغناء قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني. . . الخ.

تقديـــــم

تحرّكـات الشارع العربـي من أجل الديمقراطيـة

تعتبر تحرّكات الشارع العربي من أجل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، ظاهرة جديدة نامية، فقد تحرّك الشارع في أغلب البلدان العربية في الماضي من أجل الاستقلال ومقاومة الاحتلال والاستيطان. كما تحرّك ضدّ ظلم الحكام وفسادهم، وأسقط نظماً حاكمة كثيرة بشكل أو بآخر. ولكن الشارع العربي في الماضي لم يتحرك من أجل الديمقراطية كما تحرّك اليوم، وذلك بعد أن انتشرت قناعات لدى كثيرين بأن الديمقراطية إلى جانب كونها هدفاً في حدّ ذاتها فإنها أيضاً وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى.

ولعل غيابها ومقايضتها بالأهداف الوطنية الأخرى في الماضي كانت إلى جانب عوامل أخرى، وراء تنامي الاستبداد وانتشار الفساد وفشل التنمية وعدم تحقيق الأمن، ما أدى إلى تآكل الإرادة الوطنية تدريجياً وعودة القوات الأجنبية وتفاقم ظلم الحكام واستبدادهم.

من أجل دراسة هذه الظاهرة الجديدة وترشيد مسارها ـ باعتبار تحرّكات الشارع مسألة لازمة للانتقال إلى الديمقراطية، ولكنها غير كافية ما لم تكن تعبيراً عن مشروع ديمقراطي بديل توافقت عليه القوى التي تنشد التغيير السلمي ـ فقد خصص مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية والذي يتخذ من أكسفورد مقراً له، لقاءه السنوي الخامس عشر لتناول الديمقراطية والتحرّكات الراهنة للشارع العربي. وهو عنوان كتابنا هذا الذي يأتي في سياق نشاطات المشروع ولقاءاته السنوية (انظر الملحق: ملخص نشاطات المشروع).

وجدير بالتأكيد أن ما نقصده بتحرّكات الشارع هو التحرّك الجامع المعبّر عن

توجهات المجتمع بشكل عام، ويضم مختلف القوى والتيارات التي تنشد التغيير السلمي، من دون إقصاء لأي جماعة أو تمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو العرق أو الدين والمذهب، بل إنّه باختصار تحرّك شعبي في مواجهة السلطة المستبدة يحمل مطالب وطنية مشتركة بين القوى التي تنشد التغيير السلمي. وهو تحرّك يعبّر عن بروز موقف ثوري. ونقصد بالموقف الثوري عجز السلطة الحاكمة عن أن تحكم بأساليب حكمها التقليدية السابقة وبضوابط أمنية ومصلحية ضيقة.

عندما ينمو هذا الموقف الثوري تواجه السلطة الشعب ونشطائه موحّدين مستعدين لتحمل تبعات طرح المطالب الوطنية خارج الهامش المسموح به للتعبير من قِبَل السلطة، وبأساليب لم تتعود عليها السلطة ولا ترضى عنها، الأمر الذي يخلّ بهيمنة السلطة ويكسر حاجز الخوف، ولا تكفي عندها سياسة «الجزرة والعصا» أو «سيف المعز وذهبه» لإسكات الشعب المتذمر، ويبرز صوت الشارع الموحّد المطالب بحق المشاركة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة.

ولعل الموقف الثوري الحالي الذي نشهده ينمو في أكثر من بلد عربي، قد زاد منه احتقان سياسي مزمن في الدول العربية وعجّل به انفتاح سياسي شكلي، في وقت أصبح فيه للإعلام من خارج الحدود حضور، ولشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان تأثير، وأصبح بطش الحكومات مرصود وتحت المجهر على المستوى العالمي. وربما ساعد أيضاً في نمو الموقف الثوري هذا ما نلاحظه من ميل إلى الحوار بدل المواجهة وتنقية للخطاب لدى قيادات التيارات والقوى التي تنشد التغيير في أكثر من بلد عربي، الأمر الذي أدى تدريجياً إلى نمو البحث عن قواسم وجوامع وطنية مشتركة في مواجهة السلطة الحاكمة المحتكرة لحق تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة.

ويمكننا ذكر خاصيتين تُميزان ما نطلق عليه «تحرّكات الشارع» من مجرد التحرّكات في الشارع:

١ ـ خاصية تعبير التحرّكات عن الشعب بمكوناته كافة من دون إقصاء أو تمييز على أساس العرق أو الدين والمذهب. إن تحرّكات الشارع التي نقصدها هي تلك الحركة الوطنية ذات الأهداف الجامعة وليست حركة فئوية. وهي حركة يشارك فيها النشطاء من مختلف القوى التي تنشد التغيير، وإن اختلفت درجة المشاركة وتعددت وسائلها. ولذلك، فإنها تحرّكات تختلف عن مجرد التحرّك في الشارع من أجل الاستقواء بالأجنبي أو اتخاذه ذريعة لاستقطاب تدخل خارجي لا تحمد عقباه، فتلك اضطرابات قد تمهد لحروب أهلية.

٢ ـ خاصية الشمول لسبل التعبير السلمي المتاح كافة سواءً رضيت عنه السلطة أم لم ترضَ. ولذلك لا تنحصر تحرّكات الشارع في التظاهرات والاعتصامات. فإلى جانب ذلك، يمكن اعتبار الندوات والمؤتمرات ونشاطات المنظمات غير الحكومية التي تجمع الطيف السياسي في نشاطات وحوارات وطنية مشتركة جزءاً من تحرّكات الشارع، طالما كانت تجري خارج الهامش المسموح به من قِبَل السلطة أو لا ترضى عنه في العادة. وكذلك يمكن اعتبار الكتابة في الصحف والحديث الجريء في وسائل الإعلام وتسمية المظالم بأسمائها وتعريف الاستبداد والفساد وتحديد مرتكبيه، هي أيضاً من تحرّكات الشارع.

لم يعد يُجدي اليوم الحديث العام عن الاستبداد والفساد والتخلف وضرورات الإصلاح، فالحكام وأجهزتهم الإعلامية تتحدث أكثر مما يتحدث المثقفون والمصلحون، وإنما يجب تسمية المستبدين بأسمائهم، وكذلك المفسدين والفاسدين، وتحديد أوجه الخلل والخراب المطلوب إصلاحه بشكل واضح وصحيح لا يترك لبساً ولا يسمح للمستبدين والمفسدين أن يخطفوا راية الإصلاح ويحرفوها عن اتجاهها الصحيح، ومنها ما يتعلق بهم شخصياً. وأخيراً وليس آخراً، يُعد من تحرّكات الشارع أيضاً كلّ ما يتعلق بنمو القدرة على استخدام التقنيات الإلكترونية وسبل النشر البديلة والحوار عن بعد، والتواصل من خلال البريد الإلكتروني والرسائل التليفونية. إن هذه الأساليب الحديثة كسرت احتكار السلطة للمعلومات، وأتاحت فرصة طرح ونشر المعلومات البديلة من خلال وسائل لا تستطيع السلطة السيطرة عليها بالكامل، الأمر الذي أدى إلى اتساع هامش التعبير خارج ما ترضى عنه السلطة.

وجديرٌ بالملاحظة أيضاً من خلال معظم تجارب تحرّكات الشارع العربي في الماضي، أن تحرّكات الشارع حتّى وإن توفرت فيها خاصيتا التعبير عن الشعب بمكوناته كافة، وتمتعت بالشمول من حيث أساليب التعبير، فإنها قد لا تكون كافية لتحقيق الأهداف الوطنية، ومنها الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي. ومثال ذلك تحرّكات الشارع الجزائري عام ١٩٨٨ وتحرّكات الشارع التونسي في عهد بورقيبة، فتلك تحرّكات قصرت عن تحقيق القصد الشعبي من التحرّك.

لذلك يمكن القول إن تحرّكات الشارع لازمة للانتقال من حكم الفرد أو القلة إلى نظام حكم ديمقراطي، ولكنها بِكُلّ تأكيد غير كافية. وحتّى تكون تحرّكات الشارع كافية لتحقيق المرجو منها، لا بُدَّ لتحرّكات الشارع من أن تؤسس على وفاق وطني صادق بين القوى والتيارات التي تنشد التغيير السلمي. وهذا الوفاق يجب أن

يتعدى الجانب السلبي منه، أي إسقاط النظام المستبد القائم إلى الجانب الإيجابي، وهو إقامة نظام حكم وطني ديمقراطي بديل.

من هنا، فإن تحرّكات الشارع العفوية تحتاج إلى ترشيد بضبط مسارها باتجاه هدف الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي. وهذا يتطلب وفاقاً وطنياً بين قيادات التحرّك على معالم النظام البديل. وربما يأخذ التوافق شكل ميثاق شرف ومسوّدة دستور ديمقراطي أو على الأقل المبادئ الحاكمة لذلك الدستور. إن الوفاق بين الحركات التي تنشد التغيير على معالم النظام البديل المنشود، وربما أيضاً قياداته المحتملة، سوف يجعل أطراف الحركة الديمقراطية يطمئن بعضها إلى بعض، ولا يتربص طرفٌ منها بآخر خوفاً منه. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، سوف يؤدي ذلك إلى وضوح الرؤية، ويساعد على الحشد والتعبئة، فالناس العقلاء لا يتركون ما يعرفون إلى ما لا يعرفون، والمثل الشعبي يقول: «اصبر على مجنونك كي لا يأتيك أجنّ منه». إن الوفاق على معالم النظام البديل والتعرف على قياداته وثقة الشعب بها، سوف يُمكّن الحركة الديمقراطية من استمرار الضغط على نظام الحكم المستبد إن لم يرجع إلى رشده ويقبل التفاوض حول الانتقال من حكم الفرد أو القلة إلى نظام حكم ديمقراطي. وهناك أمثلة عديدة في أمريكا الجنوبية وأسبانيا والبرتغال، ونيبال أخيراً، وكلها أمثلة على الوفاق الديمقراطي الذي يعزز النضال من أجل الديمقراطية، ويُمكّن الشعوب من الانتقال سلمياً إلى نظم حكم ديمقراطية متوافق عليها. وقد استمرت بعض المعارضات السلمية الجادة عقوداً من الزمن حتّى اقتنع الشعب بقياداتها وبأطروحاتها قبل أن يقف معها بقوة في وجه النظام القائم.

وهنا لا بُدَّ لنا من التأكيد على نوعية قيادات المعارضة، وعلى العامل الزمني لتحرّكات الشارع، حتّى تصل سلمياً إلى الهدف المنشود منها، وهو الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية.

إن تحرّكات الشارع التي تبدأ كإرهاصات، تعبيراً عن الانسداد والاحتقان السياسي من ناحية، ونمو الموقف الثوري من ناحية أخرى، تحتاج إلى وقت قد يمتد إلى عقد من الزمن أو أكثر. وذلك حتّى تمر الحركة الوطنية للتغيير خلاله بترتيب أوضاع المعارضة وتنمية القواسم المشتركة وفرز قيادتها، وصولاً إلى طرح مشروع يطالب بنظام حكم ديمقراطي سلمي. وخلال هذا العقد من استمرار الحركة الوطنية قد ينفرط رباط المعارضة مرة أو مرات، وتتغير أطرافها، وتمر بفترات مدّ وجزر، ولكن المهم هو الحفاظ على الهدف الاستراتيجي، وهو الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، والعمل على ترابط أطراف الحركة

الديمقراطية بميثاق شرف، وتوافقها على معالم دستور ديمقراطي يلبّي الأهداف الوطنية الكبرى.

إن تحرّكات الشارع شبيهة بحركات التحرير الوطني، فهي تحتاج إلى زمن كافٍ تتم خلاله تنمية إرادة التغيير السلمي الديمقراطي لدى المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى تتخلخل فيه إرادة الاستبداد والانفراد بالحكم، وتتآكل إرادة الانفراد بالسلطة والثروة، بعد أن ينفضّ المؤيّدون عن مائدته. عندها تضطر السلطة، إما للتفاوض على قاعدة الديمقراطية، وإما لمواجهة شعب موحّد رافض ممارسة الاستبداد على مقدراته.

عندما حدّد مشروع دراسات الديمقراطية موضوع «الديمقراطية والتحرّكات الراهنة في الشارع العربي» موضوعاً للقائه السنوي الخامس عشر في عام ٢٠٠٥، كان هناك مزيد من تحرّكات الشارع العربي من أجل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطي. وقد أوشكت تحرّكات الشارع في ذلك الوقت أن تكون ظاهرة عربية جديدة طال انتظارها.

وقد كانت تحرّكات الشارع المصري في ذلك الوقت من أبرز التحرّكات الجديدة التي تنشد الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي على أرض الواقع. وقد سبقتها تحرّكات الشارع البحريني منذ أن تبلورت المطالب الشعبية في العودة إلى العمل بدستور ١٩٧٢ منذ مطلع التسعينيات حتّى أسفرت عن الميثاق الوطني والوفاق بين السلطة والمعارضة. وقد عادت المطالبة بدستور ١٩٧٢ وتعديله وفقاً لآلياته منذ عام ٢٠٠٢. ولكن تحرّكات الشارع البحريني مع الأسف لم تستمر كما كانت قبل الميثاق، ويشوب بعضها اليوم تشتت طائفي كفيل بإجهاضها. كذلك برزت تحرّكات الشارع السوري، وإن كانت مترددة ومتقطعة منذ فترة. وإلى جانب ذلك، كانت هناك تحرّكات للشارع في كل من تونس والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا آنذاك قبل الانقلاب الأخير والمسار الانتخابي الذي تلاه. وأخيراً، برزت تحرّكات الشارع الكويتي، وبدأت بالعمل المشترك من أجل تفعيل دستور ١٩٦٢ نصاً وروحاً، وتجلّت في معركة الدوائر الانتخابية بين الحكومة والمجلس في عام ٢٠٠٦.

كما كانت هناك أيضاً تحرّكات في الشارع في كلّ من الجزائر ولبنان، ولم تكن كلها تحرّكات جامعة، وإنما يعبّر بعضها عن مطالب فئات واصطفافات جديدة.

وقد رأى مشروع دراسات الديمقراطية أن يطرح موضوع تحرّكات الشارع العربي للنقاش، فاختار ثلاثة نماذج مما يمكن اعتباره تحرّكات جامعة للشارع،

وهي أمثلة مصر والبحرين وسوريا. كما اختار مثالين عن التحرّكات في الشارع الجزائري منذ فشل تحرّكات عام ١٩٨٨ في إقامة نظام حكم ديمقراطي. ولبنان حيث انقسم الشارع إلى شارعين، لم يجد الكثير من اللبنانيين حرجاً في الانضمام إلى الشارعين لأن في كلّ منهما ما يعتبر جامعاً وطنياً، وإن كانا يعبران عن اصطفافات جديدة، الأمر الذي يفتح آفاقاً لتحرّكات طرف ثالث منتظر أكثر قدرة على الطرح الوطني الجامع.

وحتّى تكتمل الصورة، قدم المشروع للاجتماع بحثاً يسعى إلى تحديد المبادئ العامة المشتركة للدساتير الديمقراطية، تفضّل بإعدادها مشكوراً د. محمد مالكي، مدير مركز الدراسات السياسية والدستورية في جامعة القاضي عياض في مراكش.

وتفضّل كلّ من د. محمد السيد سعيد بإعداد بحث مصر، والأستاذ عبد النبي العكري بإعداد بحث البحرين، ود. رضوان زيادة بإعداد بحث سوريا، ود. رغيد الصلح بإعداد بحث لبنان، ود. بومدين بوزيد بإعداد بحث الجزائر، ولكل منهم الشكر والتقدير على ما تطوّع بإعداده من دراسة قيمة فتحت آفاقاً للحوار ولمزيدٍ من الفهم المشترك الأفضل لظاهرة تحرّكات الشارع العربي، وما تحتاج إليه من ترشيد حتّى تحقق المرجو منها، ولا تكون عرضة للاستغلال أو تضل الطريق ـ لا قدر الله ـ فتكون اضطرابات في الشارع تحتويها أنظمة الاستبداد أو تستغلها القوى المعادية في طريق التفتيت.

والشكر موصول لأصدقاء المشروع الذين حضروا اللقاء، والذين تابعوه عن بعد. وكذلك الشكر واجب للجهات التي سهلت عقد اللقاء، ومنها كليتا سانت كاثرين وسانت أنتوني في جامعة أكسفورد.

ولا يفوت مشروع دراسات الديمقراطية أن يتقدم بالشكر والتقدير للمساعدة في النشر التي يقدمها مركز دراسات الوحدة العربية والزملاء العاملون فيه بعامة، ورئيس مجلس أمنائه الدكتور خير الدين حسيب بخاصة.

علي خليفة الكواري

المشاركون

أحمد الشاهي	العراق/ بريطانيا
آفاق الوزير	اليمن/ الولايات المتحدة
إسماعيل الشطي	الكويت
امحمد مالكي	المغرب
أمين الغفاري	مصر/ بريطانيا
إبراهيم شريف السيد	البحرين
بومدين بوزيد	الجزائر
باقر إبراهيم	العراق/ السويد
جورج القصيفي	لبنان
حسن علي مشيمع	البحرين
حيدر شعبان	السعودية/ بريطانيا
حنا زويلة	مصر/ الدنمارك
حكم عبد الهادي	فلسطين/ ألمانيا
خالد سليمان	الأردن
خديجة صفوت	السودان/ بريطانيا
خير الدين حسيب	العراق/ لبنان
رضوان زيادة	سوريا
رفيق عبد السلام	تونس/ بريطانيا
رغيد الصلح	لبنان
رياض الدادا	لبنان

زيد الوزير	اليمن/ الولايات المتحدة
سميرة رجب	البحرين
صادق الشيخ	بريطانيا
صباح المختار	العراق/ بريطانيا
طارق الوزير	مصر
عاطف السعداوي	مصر
عالية الحمداني	العراق/ بريطانيا
عباس شبلاق	فلسطين
عبد الله النيباري	الكويت
عبد الحسين شعبان	العراق/ بريطانيا
عبد العزيز الخميس	السعودية/ بريطانيا
عبد العزيز الصاوي	السودان
عبد النبي العكري	البحرين
عبد العظيم المغربي	مصر
عبيدة النحاس	سوريا
عز الدين عبد المولى	بريطانيا
علي خليفة الكواري	قطر
علي ربيعة	البحرين
علي عسكور	السودان/ بريطانيا
علي فخرو	البحرين
عطارد حيدر	سوريا
فتحي رحال	تونس
كاظم الموسوي	العراق
لميس عبد الله	العراق/ بريطانيا
محمد الجابر	بريطانيا
محمد السيد سعيد	مصر
محمد سعيد الشهابي	البحرين/ بريطانيا
معن بشور	لبنان

مصطفى العمارة	العراق/ بريطانيا
نادية أبو زهرة	مصر/ بريطانيا
نديم شحادة	لبنان/ بريطانيا
ناصر الدين قلاوون	لبنان/ بريطانيا
نيرة المختار	العراق/ بريطانيا
نور الدين العويديدي	تونس/ بريطانيا
هدى حميد صنقور	البحرين
هاني الريس	البحرين
هاشم محمد أحمد	السودان/ بريطانيا
هويدا حسين شبو	السودان/ بريطانيا
يوسف الشويري	لبنان/ بريطانيا

الفصل الأول

نحو إصلاح دستوري ديمقراطي في الدول العربية

حـول الدسـتــور الديمقراطـي

محمد مالكي[*]

مقدمــة

لم يكن حظّ «المسألة الدستورية» وافراً، مثل حظّ العديد من القضايا المفصلية في التاريخ العربي الحديث، كما هو حال التحرر الوطني، والتنمية المستقلة، والديمقراطية، والحقوق والحريات. فكما تعثر الارتقاء بهذه القضايا إلى صدارة أولويات الدولة العربية الحديثة، لم تنل «المسألة الدستورية» الأهمية الجديرة بها ولتغدو قضية استراتيجية في الفكر والممارسة. ولئن دشّن العرب القرن العشرين بسؤال الإصلاح، والدعوة إلى دسترة الحياة السياسية، فقد ودّعوه بالسؤال نفسه، بل على الأكثر، افتتحوا الألفية الثالثة ومجمل نظمهم تعاني عجزاً بيِّناً في «الشرعية الدستورية».

لم تخلُ الحياة السياسية العربية من نزاعات نحو الدسترة (Constitutionnalisation) وتوق واضح إلى تأسيس السلطة وبناء المؤسسات على جملة قواعد ذات قيمة عليا وسامية. ففي العقد الأول من القرن العشرين اشترط علماء المغرب وصفوة قومه إعادة مبايعة السلطان عبد الحفيظ بعد موافقته على مشروع الدستور (١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٨) الذي أعدته جماعة لسان المغرب[١]: النخبة العالمة والواعية وقتئذ. وشهدت تونس قبل هذا التاريخ حركة

(*) مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية، جامعة القاضي عياض، مراكش ـ المغرب.

(١) يتساءل عبد الله العروي، في إحدى مقاطع أطروحته «الجذور الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية» حول ما إذا كانت الحركة الدستورية في بداية القرن العشرين انعكاساً للدستورانية في المشرق أم صياغة جديدة =

دستورية وسلسلة إصلاحات اتخذت من الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية مجالاً لها[٢]، والأمر نفسه طالبت به النخبة المصرية في أعقاب اندلاع ثورة ١٩١٩ ونفي سعد زغلول، إذ تم جمع التوكيلات القانونية المطلوبة لسفر الوفد الوطني المصري إلى مؤتمر «فرساي» للصلح، بغية الحصول على الاستقلال ووضع دستور وطني يكفل للمصريين الحريات العامة والحقوق الدستورية والقانونية الملائمة[٣]. ولعل من المفارقة التنبّه إلى أن مقابل جيل الدساتير ذات المنحى البرلماني الليبرالي، كما هو حال الدستور المصري لعام ١٩٢٣، والعراقي بعد ثورة ١٩٢٠، والسوري إثر ثورة ١٩٢٥، شهدت الحياة السياسية العربية نكوصاً أفضى إلى إلغاء الدساتير، أو تجميدها وتعطيل العمل بها، أو إحلال دساتير جديدة محلّها مختلفة عنها، فلسفة وأحكاماً. ففي سياق هذا الانكفاء، توقف مشروع التعددية الحزبية، والانتخابات التنافسية، ودخلت الحياة السياسية في جلّ الأقطار العربية «مداراً جديداً» موسوماً بهيمنة المؤسسة العسكرية، وسيادة الحزب الوحيد، واستشراء حكم الغلبة، فكانت النتيجة أن استعصى استيلاد ثقافة سياسية تجعل «الشرعية الدستورية فيصلاً بين الدولة والمجتمع»، وتذكي جذوة المواطنين، وتشحذ وعيهم أهمية المشاركة، كما تنزع عنهم قابلية الطاعة والميل إلى الخنوع والخضوع.

لم يكن نصيب الدولة العربية الحديثة «ضمور» الفكرة الدستورية في سجل تجربتها السياسية فحسب، بل قدمت، أكثر من مثيلاتها في مناطق أخرى من العالم، نموذج «الدولة القهرية المتعالية على المجتمع، والمتحكمة في أدق تفاصيل حياة الأفراد والجماعات». لذلك، غدا عصياً على المجتمع أن يستقل بذاته، ويعبر عن مطامحه ومطالبه بقدر كبير من التحرر في المبادرة والتفكير والاجتهاد. وحتى حين التحق العديد من البلدان العربية متأخراً عن ركب الدول ذات الدساتير، لم تتردد نظم هذه البلدان في «استباحة» خرق أبسط المبادئ والقواعد المألوفة في الفكر الدستوري الحديث، على الرغم مما قد تنطوي عليه وثائقها الدستورية من

= للمعارضة التي بدأت في التشكل منذ ١٨٦٠، مشيراً إلى التأثير الذي يمكن أن يمارسه العلماء المالكيون المهاجرون إلى المغرب بعد سنوات من الاستقرار في المشرق، وأيضاً الصحافيون السوريون المقيمون في مدينة طنجة. انظر: Abdallah Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)* (Casablanca: Centre Culturel Arabe, 1993), pp. 374 s.

(٢) الإشارة هنا إلى المحاولات الإصلاحية لخير الدين باشا. للاطلاع أكثر على تجربته، انظر: Smida Mongi, *Khereddine: Ministre réformateur, 1873-1877* ([Tunis]: Maison tunisienne de l'édition (MTE), [1971]).

(٣) انظر: علي فهمي، «نحو استعادة الأغلبية الصامتة،» **الديموقراطية**، العدد ١٨ (ربيع ٢٠٠٥)، ص ٩٣ ـ ٩٤.

حبكة في الهندسة، وتماسك في البناء. ميزة الدول العربية أنها تشترك في رؤيتها لفكرة الدستور والفلسفة المؤطرة للسلطة المنبثقة عن الدساتير، وإن تباينت، بدرجات مختلفة، في التفاصيل والجزئيات. لذلك، بماذا يمكن تفسير عدم ترسخ الدستورية (Constitutionnalité) في المجال السياسي العربي، وتحولها إلى رافعة ناظمة للحياة السياسية بشكل عام، وكيف تسعفنا، بالمقابل، تجارب ناجحة في بناء شروط جديدة لانتصار الشرعية الدستورية وصيرورتها قيمة مجتمعية غير قابلة للتراجع أو الانكفاء؟.

تسمح لنا التجارب الدستورية الناجحة في أوروبا والغرب عموماً باستخلاص نتيجة مفادها أنه من الممكن «التوفيق بين السلطة والحرية»، وأنه إذا كانت الشخصية البشرية بطبيعتها موسومة بالنوازع الفردية، فإن الإنسان من حيث هو كائن بشري بالمفرد، عاجز عن تحقيق وجوده واستقامة حياته خارج نواميس الجماعية وقيمها. ولكي يدرك الفرد حجم مؤهلاته اللامتناهية يحتاج إلى إطار للعيش المشترك يضمن له التنظيم، ويكفل له الحقوق والحريات التي تثبت وجوده وتؤكد مواطنته. لقد جهد الفقه الدستوري منذ انطلاق الجيل الأول من الدساتير المكتوبة في القرن الثامن عشر من أجل جعل هذه الأخيرة أدوات لـ «حل التناقض بين السلطة والحرية في إطار الدولة الأمة»، وقد ناصر الكثير من أعلامه نزع طابع الدولة عن القانون الدستوري وجعله وسيلة للتوفيق بين السلطة والحرية[٤]. ومع ذلك، لم يكن الفقه الدستوري وحده قادراً على ترسيخ فكرة التعايش وتحويلها قيمة مجتمعيه مشتركة، لو لم يتعزز بـ «حركة فكرية واسعة» انتصرت لمنظومة متكاملة من القيم والمبادئ، وفي صدارتها قيم الحوار، والتسامح، والتوافق، والتعاقد حول أساسيات بناء الدولة والمجتمع[٥].

يروم الحوار الاقتراب من الحقيقة ومن العدالة، فعبر التناقضات، وفي حركية بين العام والخاص، بين المحدود والمجرد، يستطيع الناس قول الشيء ونقيضه. لقد علم الحوار الناس كيف «يبحثون عن المشترك من دون التفريط في شرعية الاختلاف»، بل فتحت ثقافة الاختلاف عيونهم على قيمة التضحية من أجل أن

(٤) يعرّف ب. ميركن غتزفيتش القانون الدستوري بأنه أداة «تقنية الحرية»، وفي كتابه الموسوم **الاتجاهات الجديدة في القانون الدستوري**، الصادر بين الحربين، يلفت النظر إلى التوافق الحاصل بين الحركة الدستورية القوية التي أعقبت انتصار الحلفاء عام ١٩١٨ والنزاعات التمردية للشعوب المضطهدة سابقاً مثل تشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا، وفنلندا، وأستونيا، ولتوانيا.

(٥) الإشارة هنا إلى مجمل الأدبيات المندرجة ضمن ما يسمّى في الفكر السياسي الأوروبي الحديث «فلسفة الأنوار».

تظل الحرية، بما هي أحقية الجهر بالرأي من دون رقيب، مصدر اجتهاد الإنسان، ومهماز إلهامه. وفي مسيرة انتصار قيمة الحوار نجح الناس بإخضاع صياغة قواعد تدبير شؤونهم لحكم التوافق وروح التعاقد، ربما كانت أول ثمرة في سجل توفق الدولة القومية الحديثة في أوروبا والغرب في ترسيم القطيعة مع الموروث، بأن جعلت ممارسة السلطة مرتهنة بوثيقة دستورية، تناقش بنودها ويتم التوافق حول أحكامها، قبل أن تصبح عبر التعاقد شرعة لا «راد لقضائها». وبغضّ النظر عن النقد الذي وجه إلى فلسفة العقد الاجتماعي[٦] ونعتها بأكبر أكذوبة في التاريخ، فإن أهميتها السياسية والبيداغوجية تكمن في إعادة تأسيس الدولة والسلطة على مسوّغات فكرية لصيقة بالإنسان ومرتبطة بإرادته الحرة في تقرير مصيره.

قد يكون مجدياً كثيراً اعتماد «مبدأ التعاقد» مفهوماً إرشادياً (Paradigme) لتفسير انغراس فكرة الدستورية في تجارب أوروبا والغرب وصيرورتها حركة ناظمة للحياة السياسية ومؤطرة لثقافتها في الحكم وتسيير المؤسسات، وعسر ترسخها في مناطق أخرى، كما هو حال البلدان العربية، علماً أن التعاقد هنا لا يتعلق بـ «ميثاق خضوع»، أو «عقد إذعان»، بل بما أسماه ج. لوك «رابطة وديعة» التي تجعل «السلطة وديعة يسندها المجتمع المدني الناشئ عن الميثاق الأصلي للحكام بشرط (صحيح أو ضمني) أن يمارسها من أجل الخير العام»[٧]. هكذا، فتحت فلسفة التعاقد، بما هي إقرار بالحوار والاختلاف والتوافق حول المشترك، آفاقاً واسعة لبناء الدولة وتأسيس السلطة على قدر كبير من التنظيم، والعقلانية، وحتّى في ظلّ لحظات الأزمات الكبرى، وهي كثيرة في تاريخ أوروبا الحديثة، لم يتردد الناس في إعمال العقل لترشيد الخسائر والمحافظة على خطّ التطور والتراكم. «لا» تسعفنا صورة البلاد العربية في الدفاع عن وجود مماثلة بين الحالتين، أو النموذجين، فقد ضعفت فكرة التعاقد في المجال السياسي العربي، وتم استبعادها على صعيد الممارسة، علماً أن الموروث العربي الإسلامي لم يكن خلوا من هذه الفكرة، ومن التشديد على أهميتها»[٨]. مقصد القول أن ثمة مميزات طبعت الدستورانية الغربية،

---

(٦) لا سيما لدى توماس هوبز، وجون لوك، وج. ج. روسو.

(٧) قارن: جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية**، ترجمة وتحقيق محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٨٤.

(٨) نفكر في مفهوم «الشورى» وتطبيقاته في المجال العربي الإسلامي، للتدقيق انظر كلا من: راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٣٨٢، وبشير محمد الخضرا، **النمط النبوي ـ الخليفي في القيادة السياسية العربية.. والديمقراطية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٦٢٢.

بما هي حركة من أجل تنظيم السلطة وضبط ممارستها وانتقالها، وجعلت العلاقة بين الحكام والمحكومين واضحة ومنتظمة ومقبولة. وبغضّ النظر عما إذا كان الرأي المشدّد على ريادة الغرب في ابتكار هذه المميزات مستنداً على وجاهة مقنعة، فمن غير شكّ أن الدستورانية التي ولدت مع الثورتين الأمريكية (عام ١٧٧٦) والفرنسية (عام ١٧٨٩) وتقوى عودها مع القرن التاسع عشر، قد توسعت لتتجاوز القارية إلى العالمية مع النصف الأول من القرن العشرين، فقد كانت أربعة أجيال كافية[٩] لتصبح المبادئ الدستورية التي ولدت أوروبية، «كونية الأهداف والمقاصد».

تجدر الإشارة في مستوى آخر إلى أن التأسيس المنتظم والمتدرج للثقافة السياسية على قيم الحوار والتوافق والتعاقد لم يسمح للدستورانية الغربية بالترسيخ والاستمرار فحسب، بل ساهم أيضاً في إنضاج شروط «دمقرطة الحياة السياسية واستقامة أداء المؤسسات». لقد نهلت التجربة الديمقراطية في الغرب من العديد من المصادر، أهمها احتكامها إلى «وثيقة دستورية ديمقراطية»، أي إلى دستور يحمل جملة مبادئ تؤكد ديمقراطيته، وتنزع عنه الطابع الفردي أو المغلف بالديمقراطية، كما هو حال الدساتير الصادرة بواسطة الاستفتاءات غير النزيهة، إذ لا يكفي كي يكون الدستور ديمقراطياً أن تتم الموافقة عليه بالاستفتاء، بل إن ديمقراطيته تتأسس أولاً وبالضرورة على روح التعاقد التي تحكم وتؤطر قبول المحكومين له، كما تتعزز بما ينطوي عليه من مبادئ وما ترتب عنه من مؤسسات وآليات وضوابط تجعله فيصلاً بين المواطنين ومن ينوبون عنهم في ممارسة السلطة.

نروم في هذه الدراسة مقاربة العناصر المشكلة لما أسميناه في العنوان «الدستور الديمقراطي» من حيث معناه ومدلولاته والمبادئ والمقومات المجسدة له. وإذا كان حقل الإحالة منحصراً بشكل بارز وكبير في المرجعيّة المؤصلة للفكرة الدستورية كما تبلورت في أوروبا والغرب على وجه العموم، فإننا سنعود في الدراسة الخاصة بـ «واقع الدساتير في البلاد العربية»[١٠]، إلى مناقشة ذلك في ضوء ما تتميز به تجاربها (الموروث العربي الإسلامي)، وما تشترك فيه مع التجارب ذات الأصول الأوروبية والغربية على وجه الخصوص.

---

(٩) المقصود هنا الأجيال الأربعة للدساتير: جيل الثورتين الأمريكية (١٧٧٦) والفرنسية (١٧٨٩)، ثمّ جيل ثورتي ١٨٣٠ و١٨٤٨ الفرنسيتين، وجيل الدساتير التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى، ثمّ جيل نهاية الحرب العالمية الثانية وحركة الاستقلالات الوطنية التي أعقبت تأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥.

(١٠) تشكل هذه الدراسة جزءاً من مشروع كتاب: **الدستور الديمقراطي والدساتير في الدول العربية: نحو إصلاح دستوري**، يتم إعداده في سياق مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية.

يعني مصطلح «دستور» الذي يقابله في الفرنسية «Constitution»، «التأسيس أو البناء»، أي «التنظيم أو القانون الأساسي»[١١]، فهو يحيل على مرجعيّة مفادها البحث عن الأسس الكفيلة بـ «تأصيل وضبط ممارسة السلطة وتنظيم مؤسسات الدولة»، وعلى خلفية ذلك يفسر لماذا ارتبط مفهوم الدستور بالدستورانية الأوروبية الهادفة، مع مطلع القرن الثامن عشر، إلى إعادة بناء الدولة والسلطة على تصورات فلسفية وآليات تنظيمية جديدة.

وبغضّ النظر عن الجدل الفقهي بخصوص التعريف والتحديد، تثير مسألة «الدستور» العديد من الأسئلة الخاصة بتاريخية وجودها كفكرة، والدلالات التي اكتستها عبر حقب تطورها، والشروط التي سهلت إمكانية صيرورتها مفهوماً مركزياً، وانتقالها من السياق القاري الأوروبي، إلى المستوى العالمي والكوني، وكلها قضايا بالغة الأهمية من الناحيتين العلمية والعملية في فهم معنى الدستور وإدراك مركزيته. بيد أن أهم سؤال، نعتقد برجاحة طرحه، يتعلق بالشروط العامة التي قررت ميلاد فكرة الدستور وساعدت على انتشارها على الصعيدين القاري والدولي.

لعل من الصعوبة بمكان الإلمام بأصول فكرة الدستور وتمثل دلالاتها بمعزل عن التطورات المعتملة داخل المجتمعات الأوروبية على امتداد الفترة الفاصلة بين القرنين السادس عشر والسابع عشر. لقد شهدت أوروبا «نهضة شاملة» طالت نظامها الاقتصادي، وعلاقتها الاجتماعية، ونظمها السياسية، وأسسها المعرفية والثقافية، فكانت المحصلة أن دخلت دول ومجتمعات «دائرة العقلانية والحداثة وبناء دولة القانون» التي يشكل المجتمع المدني ومشاركته عنصراً مقرراً فيها. وعلى خلفية هذه التطورات، ولدت «الحاجة إلى دسترة الحياة السياسية، أي إخضاع الدولة وممارسة السلطة والعلاقات بين المؤسسات لوثيقة تتضمن مجموعة من القواعد المكتوبة المحددة لفلسفة وشكل الدولة، والقادرة على تقييد سلطاتها العامة»[١٢]. بيد أن الربط بين فكرة الدستور والتغيرات المشار إليها **أعلاه** لا يكفي وحده للتدليل على أصل الظاهرة الدستورية، بل يستلزم، إضافة إلى **ذلك**، «تحليل» العلاقة الطردية بين تشكل الطبقة الوسطى (الرأسمالية لاحقاً) واستحكامها في

---

(١١) امحمد مالكي، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: المفاهيم الأساسية، النظام السياسي المغربي** (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، ٢٠٠١)، ص ٣٣.

(١٢) علماً أن هناك من أرجع تاريخ بروز الحركة الدستورية إلى عهود قديمة، أو على الأقل إلى القرن الثالث عشر حين منع الملك Jean Sans Terre الميثاق الأعظم للنبلاء عام ١٢٢٥، انظر: إدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام**، ٣ مج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٨ ـ ١٩٧١)، مج ١: **الدول وأنظمتها**.

مقومات النسيج الاقتصادي والاجتماعي، ورغبتها في الاستحواذ على السلطة ومصادرها، وهو مشروع لم يكن في استطاعتها إنجازه من دون وضع قواعد دستورية قارة وواضحة، تقيد السلطة وتضبطها من جهة، وتضفي المشروعية على ممارستها من زاوية ثانية، وهو المعطى الذي عبرت عنه دساتير الجيل الأول في كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية (عام ١٧٨٧)، وفرنسا (أعوام ١٧٩١ و١٧٩٣ و١٧٩٥).

إن القاعدة إذاً أن تتوفر الدولة على دستور يحدد فلسفة حكمها وطبيعة نظامها، وينظّم علاقات سلطاتها، ويضمن حقوق وحريات أفرادها، أما الاستثناء فهو حين تنعدم هذه الوثيقة ولا تكترث الدولة بوجودها، وفي هذا السياق كان أندريه هوريو محقاً حين شدد على أن «الرغبة في الدخول إلى المجتمع الدولي من دون دستور، هي تقريباً الدخول إلى حفلة ساهرة بثياب الحمام»[١٣]. بيد أن الدستور وحده لا يكفي لاكتساب الدولة المشروعية المطلوبة، بل تصبح هذه الأخيرة حقيقة مقبولة حين تتعزز وثيقة الدستور بالاحترام وتحاط بالشروط الكفيلة بضمان صيانتها، أي حين تتحقق «الشرعية الدستورية» (Légalité constitutionnelle).

إن ما يميز الدستور الديمقراطي (Constitution démocratique) ويجعله جديراً بهذه الصفة استناده إلى جملة مقوّمات تضفي صبغة الديمقراطية عليه، وتبعده عن الدساتير الموضوعة أما بإرادة منفردة، كما هو حال الدساتير الممنوحة، أو عبر استفتاءات مفتقدة إلى شروط الاستقلالية والحياد والنزاهة. لعل أهم مقوّمات الدستور الديمقراطي أن تكون السيادة فيه للشعب (**أولاً**)، وأن يحترم فيه فصل السلطات وضمان الحقوق والحريات (**ثانياً**)، وأن يتم الاعتراف بالتداول السلمي للسلطة بين الأغلبية والمعارضة (**ثالثاً**).

أولاً: في أن يكون الشعب مصدر السلطات

يشكل هذا المقوّم أحد دعامات الدستور الديمقراطي، فما معنى أن يكون الشعب مصدر السيادة؟، وما هي الآثار المترتبة على تحقق السيادة في الشعب؟

١ ـ في معنى السيادة اللازمة للدستور الديمقراطي

يحيل مفهوم السيادة على معنى «القدرة»، فالدولة ذات السيادة هي «الدولة

(١٣) أندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، نقله إلى العربية علي مقلد، شفيق حداد وعبد الحسن سعد، ٢ مج، ط ٢ (بيروت: المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر، ١٩٧٧)، ص ٨٨.

القادرة على اتخاذ القرارات والأعمال المتصلة بمصيرها على الصعيدين الداخلي والخارجي بحرية تامة»[14]، أي أنها «سلطة حقوقية متفوقة»، تجعل الدولة إطاراً وحيداً قادراً على امتلاك مشروعية استتباب الأمن والنظام في الداخل، وتملك حرية التعامل على صعيد العلاقات الخارجية[15]. وينطبق المدلول نفسه على «الشعب». هكذا، تتحقق سيادة الشعب حين يصبح أفراده قادرين على تقرير مصيرهم بأنفسهم، من دون شعور بالضغط أو الخوف، أو تقييد إرادتهم. إن الشعب بهذا المعنى يكون مناط السلطات ومصدرها، حيث لا «سلطة لفرد أو قلة عليه»، أو بتعبير عبد الحميد متولي: «لا سيادة لفرد ولا لقلة على الناس»[16].

يذكر أن نقاشاً عميقاً وواسعاً طال مدارس الفكر السياسي الأوروبي الحديث حول مبدأ السيادة، وما إذا كانت الأمة (Nation) أم الشعب (People) مصدرها، والحال أن الجدل كان يعكس في سياقه التاريخي تناقضاً بين أطروحتين متباينتين بخصوص مسألة السلطة وآليات ممارستها، ولم ينظر قط إلى القضية باعتبارها اختلافاً تقنياً حول وسائل الحكم وتدبير الشأن العام. ويرجح القائلون بـ «سيادة الأمة» (السيادة الوطنية) إقرار النظام التمثيلي الذي من دون أن يجرد الشعب من المشاركة السياسية يقيد حجم مساهمته. أما أنصار نظريات «السيادة الشعبية»، فيسعون إلى توسيع فضاء مشاركة المواطنين بتخويلهم مجموعة من الوسائل المتراوحة بين تعميم حقّ الانتخاب وتنويع أدواته، والحق في الاعتراض على القوانين والمبادرة في اقتراحها ورفضها.

أ ـ حول مبدأ سيادة الأمة

يقضي مبدأ السيادة الوطنية (Souveraineté nationale) أن تتشخص السيادة في الأمة التي تتكون من كلّ الأفراد الذين يتشكل منهم عنصر الشعب، لكن تفوقهم وتسمو عنهم من حيث القوة الرمزية والعمق التاريخي[17]. إن الأمة كيان

---

(14) محمد عرب صاصيلا، **الموجز في القانون الدستوري** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1981)، ص 52.

(15) أو بتعبير لافريير (La Ferrière) أنّه بالضرورة المطلقة توجد في كلّ دولة سلطة متفوقة، قوة آمرة، مفروضة على جميع العناصر في المجتمع، تملك وسائل القسر الضرورية لضمان تنفيذ أوامرها. انظر: مؤلّفه: J. La Ferrière, *Manuel de droit constitutionnel*, 2ème éd. (Paris: [s. n.], 1947), pp. 357 etc.

(16) عبد الحميد متولي، سعد عصفور ومحسن خليل، **القانون الدستوري والنظم السياسية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، [1989])، ص 153.

(17) انظر: امحمد مالكي، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، 2 ج، ط 3 (مراكش: دار وليلي للطباعة والنشر، 1997)، [ج 1]: **المفاهيم الأساسية**، ص 171.

عضوي معنوي، يرمز إلى الماضي والحاضر والمستقبل، كما يضم الأحياء والأموات والذين سيولدون غداً. إنّها «تشخص استمرار الدولة والنظام»[18]. لذلك، ذهب الفقه الدستوري إلى أن «السيادة الوطنية تأكيد المثالية الديمقراطية»[19]، أي هي «تأكيد حكم المجموع بالمجموع لمصلحة المجموع»[20]. الأمر الذي يفيد أن مبدأ سيادة الأمة يعني تحقيق وحدة الحاكمين والمحكومين بغية تجسيد مبدأ الصالح العام، ومن ثمة لا تكون «السيادة الوطنية إلا حيث يكون أساس الحكم كلمة الشعب».

يترتب عما سلف أن السلطات في الدولة يجب أن تمارس لمصلحة الجميع، لا لمصلحة الحاكمين الشخصية ولو كانوا يمثلون الأكثرية. لقد وجدت السلطة والحكم بالضرورة من أجل الشعب، وليس الشعب هو الذي وجد من أجل الحكم. وحين يتمكن مجموع أفراد الشعب من تسيير أمورهم العامة، تتجسد السيادة في الأمة وتصبح مصدر السلطات. بيد أن التاريخ علمنا أن كلّ طبقة، أو شريحة، أو فئة تتملك السلطة تجنح بالضرورة إلى استغلالها لصالحها وليس لمصلحة الجميع، غير أن العقل البشري، باجتهاده، تمكن في نظم سياسية كثيرة من لجم أنانيات الأفراد والجماعات وجعل الانتصار للمشترك قيمة مجتمعية سامية. وحين يتحقق التعايش بين الميول الفردية وضرورات العيش المشترك تتيسر سبل التعبير عن الطموحات الشخصية ويصبح المجتمع أكثر جاهزية لتقبلها والدفاع عن مشروعيتها. لذلك، تتطلب الديمقراطية في مثاليتها أمرين متلازمين، على حدّ قول جورج فيدل (George Vedel): استقلال الفرد إزاء السلطة قدر الإمكان، وتملك الأفراد بمجموعهم هذه السلطة بالذات، وبصيغة أدق إن الديمقراطية هي التي «تتحقق فيها الحرية على صعيدين: حرية كلّ فرد، أي سلطة تحديد نفسه بنفسه، وحرية المجموع، أي حرية الأفراد بأن يحدّدوا بأنفسهم نظام حياتهم المشتركة»[21]، وربما يبدو صعباً إن لم يكن مستحيلاً الجمع بين طرفي ثنائية يبدوان في خطّ التعارض: حرية الفرد وسيادة المجموع. ومن أجل تحقيق ذلك يكون المجموع في أوكد الحاجة إلى إعمال قاعدة الإجماع وليس قاعدة الأكثرية، لأن الإجماع وحده كفيل بإدراك

---

(١٨) عبد الهادي بوطالب، **المرجع في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ٢ مج (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠)، ص ٤٧.

(١٩) La Ferrière, *Manuel de droit constitutionnel*, p. 41.

(٢٠) مصطفى البارودي، **الوجيز في الحقوق الدستورية**، ط ٣ (دمشق: مطبعة الطرابيشي، ١٩٧١)، ص ١٠٨.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

مقصد الوفاق بين الفرد والمجموع، أي تحقيق الوحدة الكاملة بين الحاكمين والمحكومين، إذ يشترك الجميع في الحكم، ولا يطيع أحد غير نفسه مع ذلك[٢٢].

يصعب على صعيد الممارسة «تجسيد قاعدة الإجماع»، ففي مجتمعات مؤسسة على فلسفة الاختلاف في مظاهره المتنوعة الاجتماعية والسياسية والفكرية، وحتّى الإثنية واللغوية أحياناً، يكون من قبيل «الطوبى» الانتصار لفكرة الإجماع، إذ بقدر ما يختلف الناس ويدافعون عن شرعية اختلافهم، بالقدر نفسه ينشدون الوفاق والتوفيق بين متناقضاتهم. لذلك، كان مفهوم المعارضة، أو «الحق في المقاومة»، بتعبير ج. لوك، فاتحة عهد جديد في بناء السياسة والحكم وتدبير الشأن العام. لقد انسحب مفهوم الإجماع لصالح الأكثرية التي لا تعني حكم الغلبة باسم الأغلبية، بل حكم الأكثرية باسم القانون، فالناس حين يمنحون أصواتهم بمحض إرادتهم، أي يفوّضون سيادتهم لأكثرية، لا يفوّتون حقوقهم، فشتان ما بين «التفويض» و«التفويت»، بل إنّهم يمنحون الأكثرية سلطة النيابة عنهم باسم القانون والشرائع المتوافق عليها، وقد كان غرفيتش محقاً حين قال: «ليست الديمقراطية حكم العدد، بل هي حكم القانون». ميزة النظم ذات الدساتير الديمقراطية أنها تحكم باسم الأكثرية من دون التفريط في الأقلية (المعارضة)، فإذا كانت الأكثرية مالكة السيادة عبر التفويض، فإن للأقلية حقوقاً مكفولة بالدستور وحكم القانون، ففي سياق من هذا النوع «تتحقق في المجتمع صورة أقرب ما تكون إلى حكم الفرد بالفرد والجميع بالجميع في وقت واحد»[٢٣]، ولعل أجود ما ابتكره الفكر الديمقراطي الحديث مواءمته بين الميولات الفردية الطبيعية في الإنسان، وضرورات العيش المشترك.

ب ـ في معنى السيادة الشعبية وحدودها

يكتسي مصطلح «شعب» (People) معاني كثيرة، تختلف بحسب السياقات التي يوظف فيها. إن الشعب ركن من أركان الدولة، وأحد دعامات نشوئها، إذ يتعذر ميلاد الدولة واكتساب الشرعية من دون استنادها إلى جماعة بشرية متوفرة على حدّ أدنى من التماسك والانسجام، ومع ذلك يتميز مصطلح «شعب» من غيره من المفاهيم، كالأمة والسكان، أو الطائفة، والزاوية، والعشيرة، والقبيلة. إن أفراد الشعب هم أحياء الأمة، يشكلون فرعاً منها وتظل هي الأصل، فإذا كان من الصعوبة اليوم إقامة فواصل دقيقة ونهائية بين سيادة الأمة والسيادة الشعبية، فإن

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١١١.

ثمة قيمة منهجية استوجبت إقامة فصل إجرائي بينهما، بغية فهم سياق التنازع والتعارض في التاريخ، واستنتاج الآثار الحقوقية المترتبة عنهما. هكذا، لم يتردد أحد الذين مهدوا للثورة الفرنسية بأفكارهم وخدموا مشروعها السياسي بعد نجاحها عام ١٧٨٩، عمانويل جوزيف سييس[٢٤]، في توظيف مفهوم «الأمة» لجعل المشاركة السياسية مقيدة باعتبارات المال (الضرائب)، والجنس (المرأة) والسن، والتعليم، فحيثُ إنَّ أكثرية المواطنين في رأيه «لا يتوفرون على التعليم والثقافة، ولا يملكون الوسائل الضرورية ليقرروا بأنفسهم في الشؤون العامة، ينبغي أن نكتفي منهم بأخذ رأيهم في تعيين النواب الذين هم أقدر الناس على اتخاذ القرارات، وبذلك يمكن لأولئك الذين لا يتوفرون على الأهلية لمزاولة شؤون الحكم أن يمنحوا ثقتهم إلى مواطنين آخرين هم أدرى بالصالح العام وبتأويل الإرادة الشعبية»[٢٥]. بيد أن فكر سييس، وبعض الذين ساندوا أطروحته، سرعان ما انتقد وتمت الدعوة إلى تجاوزه بالانتصار لنظرية السيادة الشعبية على خلفية توسيع دائرة المشاركة ورفع الشروط المقيّدة لها، وفي هذا الصدد تقدّم كتابات ج. ج. روسو دفاعاً متميزاً عن هذا المنحى، على الرغم مما يلفّ أفكاره من غموض والتباس وتعقيد أحياناً[٢٦].

تنهض أطروحة روسو ذات الشأن، كما تضمنها مؤلّفه: **العقد الاجتماعي** (١٧٦٢)، على فكرة مفصلية تدور حول «الرغبة في الوحدة». وبمقتضى العقد الاجتماعي يندمج الأفراد في الجماعة، ليكوّنوا شخصاً جديداً هو «الإرادة العامة»، أو على حدّ قوله: «كلّ منا يضع في الشراكة شخصه وكل قدرته، تحت سلطة الإرادة العامة، ونحن نتلقى ككل، أي كجسم، كلّ عضو وكأنه جزء لا يتجزأ من الكل. كلّ شريك يتحد مع الكل ولا يتحد مع أي شخص بشكل خاص. إنّه لا يخضع هكذا إلا لذاته ويبقى حراً كما في السابق»[٢٧]. وكأننا به يقول إن الشعب الذي توحد بطواعية وكامل السيادة، هو في الوقت ذاته سيد

(٢٤) للتدقيق في أفكار عمانويل جوزيف سييس، انظر: Paul Bastid, *Sieyès et sa pensée* (Paris: Librairie Hachette, 1939).

(٢٥) نقلاً عن: بوطالب، **المرجع في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، مج ٢: **الأجهزة السياسية العالمية الكبرى، نظمها ومؤسساتها وأشكالها.**

(٢٦) للاطلاع على حياة ج. ج. روسو وأعماله، انظر كلا من: أندريه كريسون، **روسو: حياته، فلسفته، منتخبات**، ترجمة نبيل صقر (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٧)، وجان فال، **الفلسفة الفرنسية: من ديكارت إلى سارتر**، ترجمة الأب مروان خوري (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٧).

(٢٧) جان توشار [وآخرون]، **تاريخ الفكر السياسي**، ترجمة علي مقلد، ط ٢ (بيروت: الدار العالمية، ١٩٨٣)، ص ٣٣٥.

نفسه، حجته في ذلك حريته التي لم يفقدها في سياق إبرامه العقد الاجتماعي وتكوين الإرادة العامة، وهو ما نبّه إليه بالقول: «والشعب الحر يطيع ولكنه لا يسترق، له رؤساء وليس له أسياد. يطيع القوانين، ولكنه لا يطيع إلا القوانين، وهو بقوة القوانين لا يطيع البشر»[٢٨].

يتضح من المقطع أعلاه مدى الربط الذي يقيمه روسو بين «الحرية» و«المساواة» مختلفاً مع ج. لوك الذي قرن الحرية بالملكية، وجعل هذه الأخيرة شرطاً للحرية ووسيلة للتمتع بها. لذلك، كان انحيازه إلى السيادة الوطنية، خلافاً لروسو الذي انتصر للسيادة الشعبية. بيد أن روسو لا يكتفي بالربط بين الحرية والمساواة، بل يعتبر تكوين المجتمع السياسي (الدولة ومؤسساتها) من صنع الأفراد وإنجاز إراداتهم. إن الشعب عنده هم «حصيلة مجموع الأفراد والمواطنين الموجودين فوق تراب دولة ما، وأن كلّ واحد منهم يملك في السيادة قسطاً معادلاً لقسط نظيره». من هنا كان ميله إلى أنظمة الحكم المؤسسة على قاعدة سيادة الشعب عبر مشاركة أوسع مكوناته، وليس الأمة مجسدة في نوابها وممثليها.

٢ ـ بصدد النتائج المترتبة عن أيلولة السيادة للشعب

يترتب عن أيلولة السيادة للشعب أن يصبح أفراده مالكي السلطات ومصدرها. إن السيادة الشعبية تفضي بالضرورة إلى الحكم المباشر، أي إلى أن يتولى الشعب حكم نفسه من دون وسيط يتدبر أموره بالنيابة عنه. إن مثل هذا النظام هو الصورة المثلى للديمقراطية، والحال أنه ظلّ طوبى في التاريخ، أو تحقق في حالات محدودة جداً، قد لا تصلح نموذجاً للإحالة والاسترشاد[٢٩]. مقصد القول في هذا المقام أن ارتكاز الدستور الديمقراطي على قاعدة أن «الشعب صاحب السيادة ومنبع السلطات»، يراد منه بناء شرعية السلطة على مبدأ المشاركة والقبول الطوعي والإرادي. وحين يتحقق ذلك، وتغدو السلطة في منأى عن كلّ أشكال الاغتصاب، يختار المحكومون طرق التعبير عن سيادتهم، بما تسمح به ظروفهم وأوضاعهم العامة، فقد يجنحون إلى اعتماد آليات الحكم المباشر الذي يعدّ الشعب مناطه، أو قد يرجحون طرق الحكم غير المباشر الذي من دون أن يجرد الشعب من أحقيته في السيادة والسلطة يسمح له بتفويض أمره لمن يراه جديراً بالنيابة عنه،

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

(٢٩) نفكر في أشكال المشاركة السياسية عند اليونان، وحال «الكانتونات» أو المقاطعات في التجربة الدستورية السويسرية.

وفي كلّ الحالات أصبحت خطوط التمييز بين نمطي السيادة «إجرائية أكثر منها قطعية»، بل إن العديد من الدساتير تنصّ على النوعين معاً في أحكام وثائقها[٣٠].

أ ـ في معنى الوكالة الإلزامية

تستمد نظرية «الوكالة الإلزامية» (Mandat imperative) أسسها من مقتضيات القانون الخاص، حيث تنشأ علاقة تعاقدية بين «الموكل» و« الوكيل» يسمح بواسطتها للثاني بالتصرف في أمور الأول ولحسابه، شريطة أن يبقى الوكيل خاضعاً للموكل وتابعاً لرغباته ومصالحه[٣١]. فأخذاً بهذه النظرية يكون «الناخبون في وضعية من يصدر مسبقاً تعليمات ملموسة وأمرية، أي يحدّد الناخبون القرارات التي يتحتم على الناخب أن يتخذها، وكذلك الاتجاه الذي ينبغي أن يظل متمسكاً به[٣٢]. الأمر الذي يعني أن على النائب أو الوكيل أن يرتبط بالناخب أو الموكل بمجموعة من الواجبات تفقده كلّ استقلاليته لأداء وظيفته وممارسة نشاطه. إن النائب، في هذه الحالة، لا يمثل الوطن ككل، بل الدائرة التي انتخبته، الأمر الذي يعني أنه ملزم بحدود الدائرة التي صوتت عليه واختارته بهذه الصفة، وكل خروج عن هذا الإطار يكون تحت طائلة المحاسبة التي قد تصل إلى حدّ الإقالة، كما هو معتمد صراحة في العديد من الدساتير[٣٣].

ب ـ حول قاعدة التفويض

يختلف التفويض عن التفويت في احتفاظ المفوض بحقه كمالك أصلي للسلطة، في حين يفضي التفويت إلى انتقال الحق من شخص إلى آخر كما تنتقل الملكية أو ما شابهها. إن المفوض له ليس مالكا للسلطة، بل إنّه ممارس لها بما قضت به اتفاقات التفويض. ربما كانت نظرية التفويض أكثر النماذج إجرائية لاستحالة إدراك الديمقراطية في صورتها المباشرة. لذلك، ارتبطت فكرة التفويض

---

(٣٠) كما هو حال الدستور المغربي (١٩٩٦) الذي قضى فصله الثاني بأن السيادة للأمة تمارسها مباشرة عن طريق الانتخاب أو بشكل غير مباشر عن طريق الاستفتاء.

(٣١) للتدقيق، انظر كلاً من: فؤاد العطار، **النظم السياسية والقانون الدستوري** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٤)، ص ١٧٦ وما بعدها، وثروت بدوي، **النظم السياسية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٢)، ص ١٧٧ وما بعدها.

(٣٢) عبد الرحمن القادري، **المؤسسات الدستورية والقانون الدستوري**، ط ٢ (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٩٠)، ص ٢٦٥.

(٣٣) من ذلك دساتير مجمل الدول الاشتراكية سابقاً، وأيضاً دستور الولايات المتحدة الأمريكية الذي حدد عدداً من التوقيعات لإقالة النائب حالة مخالفته للاتفاقات المبرمة بينه وبين من انتخبوه ممثلاً لهم.

بنمط الحكم التمثيلي، إذ «تمثل الأمة في ممارسة السيادة هيئات منتخبة تفوض بممارسة سلطات الدولة، فالشعب في هذا الحكم لا يتخذ مقرراته بنفسه، وإنما يسمي الذين يقررونها مكانه وباسمه، ويكون عمله انتخابياً محضاً»[٣٤].

تجدر الإشارة إلى أن نقد أطروحة السيادة الوطنية، المؤسسة على مفهوم الأمة، كان مرده «احتراز» أنصار هذه النظرية من فكرة المشاركة السياسية الواسعة وسعيهم إلى إحاطتها بقيود وموانع متعددة، كما أسلفنا القول. بيد أن تقدّم الممارسة الديمقراطية وترسخ آلياتها، وتراكم الثقافة السياسية المعبّرة عنها، ساعد على قبول أن تفوض الأمة سلطاتها لاستحالة ممارستها مباشرة من الناحيتين العملية والموضوعية. ويمكن القول إن الإصلاحات العميقة التي طالت النظم الانتخابية البريطانية خلال أواسط القرن التاسع عشر دفعت في اتجاه الاستيعاب التدريجي لقاعدة التفويض وإقرار مفهوم «التمثيلية» (La Representation).

يقضي مبدأ التفويض أن تسري آثاره على ممارسته وليس على أصله. فالقاعدة أن تبقى السيادة لاصقة بالأمة، ولا يمكن النزول عنها، فلها حقّ تعديل التفويض متى شاءت، أو توقيفه أو إنهائه بمحض إرادتها كلّما شعرت بوجود ضرورة أو حاجة إلى ذلك. ولعل الذي يمنح تفويض السلطة طابعه الحقوقي بأسلوب التمثيل، ومؤداه أن أعمال ممثلي الأمة المنتخبين لا تعبر عن إرادتهم، بل عن إرادة الأمة، ولا تجري لمصلحتهم بل لمصلحة الأمة، غير أن مبدأ التمثيل، وإن كان يقترب في مدلوله في الحقوق الدستورية من الوكالة في الحقوق الخاصة، فإن ثمة ما يجعلهما مختلفين، إذ يستمد الممثل المنتخب شرعيته من سلطة الاقتراع، وإن ذهب اتجاه في الفقه الدستوري إلى أن العلاقة بين الناخب والمنتخب هي نفسها الموجودة بين الوكيل والموكل، الأمر الذي يعني أن هناك وكالة شخصية وأمرية تلزم كلّ نائب بالارتباط بدائرته. وفي الواقع، لم يجد هذا الاتجاه ما يسنده داخل الفقه الدستوري، إذ رجحت الغالبية أن يكون للوكالة (التفويض) مدلول في الحقوق العامة مختلف عما هو عليه في الحقوق الخاصة، وقد تمّ تفسير ذلك بأن «الوكالة تعطى من الأمة بمجموعها إلى البرلمان بمجموعه، على الرغم من تجزئة الانتخاب على دوائر انتخابية بدافع الضرورة العملية، وهي بذلك تكون تمثيلية لا أمرية أو إلزامية، يتحول النائب من خلالها ناطقاً باسم الأمة ككل، وإن حظي بتصويت الناخبين في دائرته المحدودة والمحددة.

(٣٤) البارودي، **الوجيز في الحقوق الدستورية**، ص ١١٤.

هكذا، تبدو أهمية أن تكون السيادة لشخص اعتباري معنوي، أكان الأمة بالمعنى الواسع، أم الشعب كفرع منها، وليس لفرد طبيعي بعينه، أكان ملكاً أم أميراً أم حاكماً بصفات أخرى. وحين تتجسد السيادة في الأمة أو في الشعب، يكون الولاء لشخص اعتباري مجرد، يدين له الجميع، فتكون العلاقة عندئذ مبنية ليس على الامتيازات التي يهبها الحاكم، باعتباره شخصاً طبيعياً، ولكن مؤسسة على نظام المواطنة الذي يجعل الناس متساوين قانونياً في الحقوق والواجبات. إن مسيرة الديمقراطيات الحديثة حبلى بمثل هذه النماذج التي انتقل فيها الناس من الولاء لشخص إلى الولاء للأمة، فحققوا بذلك مواطنتهم، ونزعوا عنهم صفة الرعية. لقد اخترقت روح الثورة الفرنسية (عام ١٧٨٩) قطيعتان: قطيعة استبدال الولاء لشخص الملك بالولاء للأمة (مات الملك عاش الملك)، وقطيعة إحلال المواطنة موضع الرعية. وفي الظن أن مثل هذه الروح هي التي أذكت جذوة التغيير في فرنسا وفتحت أفق التطور نحو بناء جديد للسلطة والحكم والمؤسسات.

ثانياً: فصل السلطات ضمانة أكيدة للحقوق والحريات

لم يلهم فكر مونتسكيو قادة الثورة الفرنسية حين شدّدوا على التنصيص في المادة السادسة عشرة من دستور عام ١٧٩١ على أن «كلّ مجتمع لا يتوفر على ضمانات للحريات وفصل للسلط هو مجتمع من دون دستور». لقد كانوا، علاوة على تقديرهم لفكر صاحب **روح القوانين** (عام ١٧٤٨) مدركين أهمية فصل السلطات وعدم الجمع بينها في إعادة بناء الدولة والسلطة على قدر من التوازن لم يألفوه قبل إنجاز ثورتهم (عام ١٧٨٩). إن التوازن يحدد دائرة السلطة ويرسم حدود المسؤولية، ويضمن الاحترام السليم للحقوق والحريات.

١ ـ في وجوب أن تحدّ السلطة السلطة

ينطوي مفهوم «فصل السلط» ـ كغيره من المفاهيم التي أطّرت الحركة الدستورية الكلاسيكية وساهمت في تطورها ـ على مغزى يتعلق بانشغال الدولة القومية الحديثة منذ بداية تشكلها في القرن السادس عشر، بكيفية إعادة تأسيس نظام الحكم على قدر من التوازن يجعل التعايش بين السلطة والحرية ممكناً. إن السلطة التي أضحت ملازمة للدولة، وضرورية لتنظيمها وضمانة لفرض الاحترام في داخلها، هل يقدر الساهرون عليها التوفيق بين ممارستهم إياها واستمرار تمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم الطبيعية؟ لذلك، فالتساؤل عن المغزى من «فصل

السلط» وعدم الجمع بينها هو في الواقع تساؤل عن إمكانية التوازن داخل الدولة، وفي علاقة هذه الأخيرة بالمجتمع[(٣٥)].

لقد شغلت فكرة التوازن (Equilibre) مجمل تيارات الفكر السياسي الأوروبي خلال القرون الفاصلة بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر[(٣٦)]، كما شكلت محور اهتمام النخب السياسية التي أطرت الحركة الدستورية الكلاسيكية وقادت تطورها. إن التوازن أصبح يعني خلال الحقبة أعلاه (القرون ١٧ ـ ١٩) بناء المجتمع على قدر من «التوافق»»، يضمن لمكوناته، على اختلاف مصالحها، درجة من الانسجام والتماسك، الأمر الذي افتقدته مجتمعات سابقة عن تشكل الدولة القومية الحديثة[(٣٧)]، كما يقضي بأن تحكم الحياة السياسية وتؤطر ممارسة فاعليها بمبدأ يسمح بإمكانيات «تعاقب الأكثرية والمعارضة على الحكم»، ويتطلب التوازن، في مستوى ثالث، توزيع الاختصاصات بين «السلطة المركزية والسلطات المحلية»، وداخل السلطة المركزية بين الحكومة والبرلمان[(٣٨)].

وإذا كان المغزى من الدعوة إلى تبني مبدأ «فصل السلط» إقامة نوع من التوازن داخل مؤسسات الدولة، وفي علاقتها بالمجتمع، فإن أفكار مونتسكيو (١٦٨٩ ـ ١٧٥٥) وتصوراته حول هذا الموضوع وآليات تطبيقية، قد اتسمت بنوع من الشمولية والتعقيد، والغموض أحياناً، الأمر الذي يبرر سيل الدراسات التي تناولت تراث هذا المفكر وحللت أبعاد نظريته، والدلالات التي اكتساها مبدأ «فصل السلطات» لحظة انتقاله من الإطار النظري إلى صعيد الواقع والممارسة[(٣٩)].

يذكر أن أرسطو يتحدث في كتابه: **السياسة** عن ضرورة تمييز السلطات بعضها من بعض، والأمر نفسه دعا إليه ج. لوك في مؤلّفه: **محاولة في الحكم المدني**

---

(٣٥) وهو تساؤل قديم طرحه فلاسفة وكتاب وبلوروا نظريات في شأنه. من ذلك فلسفة «كونفوشيوس» و«مانيشيوس» في الصين القديمة، و«هيرودوت» و«سقراط» و«أفلاطون» و«أرسطو» في اليونان و«بوليب» و«شيشرون» في العصر الروماني.

(٣٦) لم تشغل فكرة التوازن بال المهتمين بموضوع السلطة وآليات ممارستها في الداخل فحسب، بل حظيت باهتمام الباحثين في المجال الدولي.

(٣٧) قارن: هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٧٨. وللاطلاع أكثر على فحوى نظرية التوازن، انظر: Pierre La Lumière et André Demichel, *Les Régimes parlementaires européens*, 2ème éd. (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1978), pp. 37-46.

(٣٩) من النصوص النقدية لنظرية «فصل السلطات» عند مونتسكيو، انظر: لويس ألتوسير، **مونتسكيو: السياسة والتاريخ**، ترجمة نادر ذكرى (بيروت: دار التنوير، [١٩٨١]).

(عام ١٦٩٠)، حين أشار إلى وجود ثلاث سلط في الدولة: سلطة سنّ القوانين والتشريعات، والسلطة التنفيذية، ثمّ السلطة الفدرالية المنوط بها إدارة العلاقات الخارجية، غير أن مساهمة مونتسكيو كان لها الدور البارز في تأصيل المفهوم وفتح إمكانيات ارتقائه إلى صعيد الممارسة.

ينطلق مونتسكيو من أن «الحرية السياسية» هي أصل الحريات وشرط تحققها، فبانعدامها تتعذر ممارسة «حرية الفكر والعقيدة والتملك»(٤٠). لذلك، شدد يقول: «الحرية السياسية، عند المواطن، هي راحة البال المتأتية من شعور الفرد بالأمن، ولكي تتوفر هذه الحرية على الحكومة أن تكون حاضرة، بحيث لا يخشى مواطن مواطناً آخر. والحرية السياسية لا توجد إلا في الحكومات المعتدلة، ولكنها ليست دائماً في الحكومات المعتدلة. إنّها لا توجد إلا إذا لم يسئ استعمال السلطة. ولكنها تجربة خالدة أن كلّ إنسان يتولى السلطة محمول على إساءة استعمالها وسيتمادى حتّى يجد حداً يقف عنده»، ليضيف: «ولكي لا نسيء استعمال السلطة يجب بحكم طبيعة الأشياء أن توقف السلطة السلطة»(٤١).

يحيل هذا النصّ على التلازم الموجود بين الحرية السياسية وفصل السلطات وعدم جمعها، علماً أن مونتسكيو كان واضحاً حيال مدلول الحرية السياسية وطبيعتها. أن يكون الشخص حراً سياسياً معناه أن يتصرف وفق ما تسمح به القوانين والأنظمة السائدة، إذ إن كلّ تصرف يحصل خلافاً لذلك، يعرض الحريات إلى الضرر والانتهاك، وهذا بتقدير مونتسكيو، مصدر نشوء الاستبداد في التاريخ السياسي الحديث. وعلى قاعدة التلازم بين الحرية وفصل السلطات ميّز مونتسكيو بين ثلاثة أشكال للحكم: النظام الجمهوري، حيث تكون السلطة العليا بيد الشعب إذا كان ديمقراطياً، أو بيد فئة قليلة من الشعب إذا كان أرستقراطياً؛ والنظام الملكي، حيث تمارس السلطة من لدن فرد واحد هو الملك؛ والنظام الاستبدادي وهو من أسوأ وأخطر أشكال الحكم(٤٢).

وفي الواقع، لم يقف مونتسكيو عند شكل واحد لأنظمة الحكم بغية تقديمه بديلاً صالحاً من تنظيم العلاقة بين «المحكومين» و«الحكام»، وليجعل السلطة قابلة

---

(٤٠) مهدي محفوظ، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ١١١.

(٤١) وارد في: هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ص ٢٠٨.

(٤٢) انظر: محفوظ، المصدر نفسه، ص ١٠٩.

للممارسة في الحدود غير المضرة بالحريات، بل قام، خلافاً لذلك، بنمذجة هذه الأنظمة وتصنيفها، وإن أبدى إعجابه بالنظامين الجمهوري[٤٣] والملكي[٤٤]، وشدد على سوء النظام الاستبدادي وخطورته[٤٥]. لذلك، كان المدخل لعلاج ظاهرة الاستبداد، وصيانة الحريات، وإرساء نوع من التوازن السياسي، هو «فصل السلطات»، بقدر يجعل حدود كلّ واحدة واضحة ومعروفة ومحترمة، ففي كلّ دولة، يقول مونتسكيو، «يوجد ثلاثة أنواع من السلطة: السلطة التشريعية، والسلطة المنفذة للأمور المتعلّقة بحقوق الإنسان، ثمّ السلطة المنفذة للأمور المتعلّقة بالقانون المدني. وبموجب السلطة الأولى يتولى الملك أو الحاكم سنّ القوانين لمرحلة أو بشكل دائم، ويعدل أو يلغي القوانين القائمة؛ وبواسطة الثانية يقرّ السلم أو يعلن الحرب، ويرسل ويتقبل السفراء، ويقرّ الأمن ويحتاط للغزوات؛ وبالثالثة يعاقب الجرائم في الخلافات بين الناس. وتسمى هذه السلطة الأخيرة «السلطة القضائية»، والأخرى «السلطة التنفيذية للدولة»»[٤٦].

ومما تجدر ملاحظته أنه على رغم انطلاق مونتسكيو من وجود ثلاث سلط، تستقل كلّ منها بمجالها الخاص، فقد ذهب إلى أن «كلّ ممارس للسلطة ميال بطبعه إلى سوء استعمالها. لذلك «وجب تحديد السلطة بالسلطة»، فإذا اجتمعت السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية في هيأة واحدة أو بين يدي شخص واحد، زالت الحرية، أو يخشى أن يسنّ الملك نفسه أو المجلس نفسه قوانين

---

(٤٣) ومع ذلك ذهب مونتسكيو إلى أن النظام الجمهوري المثالي هو الذي من خصائصه الاعتدال والمتميز بالفضائل المدنية كما كان الشأن في الجمهوريات الرومانية والإغريقية. ففي هذا الشكل من أشكال نظم الحكم، تستبعد الفئات الدنيا الجاهلة من تسلم السلطة وقيادتها، وذلك لانعدام الكفاءة لديها، في حين يسمح لشرائح واسعة من المجتمع من القيام بذلك، لتمتعها بالوعي والقدرة، والجسارة السياسية على ممارسة السلطة.

(٤٤) يميل مونتسكيو إلى استحسان النظام الملكي لاقتناعه بأنه محكوم بقوانين أساسية وثابتة تشكل حائلاً أمام الميل للسلطة الاستبدادية، ومع ذلك، لم يتردد في التحذير من سلبيات النظام الملكي، بقوله: «تضيع الملكية وتهلك عندما يستدعي العاهل الذي ينيط كلّ شيء بشخصه، الدولة لعاصمته والعاصمة إلى بلاطه، والبلاط إلى شخصه». انظر: ف. فولغين، **فلسفة الأنوار**، [ترجمة هنرييت عبودي] (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٦٠.

(٤٥) في محاولة تحديد المدلول الذي أعطي للاستبدادية في كتابات مونتسكيو، ولا سيما في مؤلّفه **روح القوانين**، أكد ألتوسير يقول: ما هو الاستبدادي؟، إنّه حكم مستتب، بخلاف الجمهورية وبشكل مماثل الملكية، إنّه حكم الأتراك وحكم الفرس واليابان والصين وغالبية بلدان آسيا. حكم بلدان شاسعة في ظلّ مناخ قاتل. إن موقع الأنظمة الاستبدادية يشير منذ الآن إلى أنها تتجاوز حدود الاعتدال. إنّه حكم الأراضي القصية والامتدادات القصوى تحت السماء اللاهبة. إنّه الحكم الحدي وحدود الحكم». انظر: ألتوسير، **مونتسكيو: السياسة والتاريخ**، ص ٧٤.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٧٤.

جائرة لكي ينفذها بصورة جائرة. ويزول كلّ شيء إذا مارس الإنسان الواحد أو مجلس الأعيان أو مجلس النبلاء أو الشعب ذاته، هذه السلطات الثلاث، وهي سنّ القوانين، وتنفيذ القوانين العامة، ثمّ الفصل في الجرائم أو الخلافات بين الناس»(٤٧).

إننا نميل إلى اعتبار مبدأ فصل السلطات تقنية لجعل التعايش ممكناً بين المؤسسات الدستورية أكثر منه قاعدة قانونية لتحديد شكل معين للنظام السياسي. وحين نجعل هذا المبدأ أداة فنية لتوفير التعايش بين السلطات، فإننا نقصد بداهة التعايش بين قوى اجتماعية متباينة من حيث المواقع، مختلفة من حيث المشاريع الاجتماعية التي تروم تطبيقها حين حيازتها السلطة وامتلاك أدواتها. ومن هذه الزاوية بالذات، يصبح المبدأ فعلا وسيلة للتوفيق بين المشروعيات المتنافسة والمتصارعة داخل المجتمع السياسي(٤٨).

٢ ـ في أن تكون الحقوق والحريات مضمونة

لم يكن الانخراط في إرساء دعائم حكم دستوري منفصلاً عن الانخراط في تخويل الحقوق والحريات طابعاً دستورياً. إن الدستور، بما هو ضبط لقواعد ممارسة السلطة، يصبح ضامناً للحقوق والحريات، عبر إفراده أحكاماً خاصة بها، وتنصيصه على الوسائل الكفيلة بصيانة ممارستها وجعلها في منأى عن تعسف السلطة وشطط ممارسيها. لذلك، لا تقاس ديمقراطية الدساتير بمدى إقرارها للحقوق والحريات فحسب، بل تتحدّد أيضاً بدرجة حرصها على تأكيد الشرعية الدستورية، أي جعل ما هو مدرج في باب الحقوق والحريات محترماً على صعيد التطبيق والممارسة. لقد قدمت التجربة الدستورية الفرنسية نماذج كثيرة في تاريخها عن ضعف شرط احترام الحقوق والحريات أمام إقرار غيابها في نصّ الدستور، قياساً للتجربتين الإنكليزية والأمريكية، حيث ساهمت النصوص الدستورية المكتوبة منذ صدور وثيقة العهد الأعظم (Magna Charta) عام

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(٤٨) ومع ذلك، هناك من ميز بين مستويين من تنافس المشروعيات، فقد يتعلق الأمر بـ «المشروعيات الأساسية أو الأصلية»، المرتبطة بالتنازع المباشر بين تصورين للسيادة، كما حصل في القرن التاسع عشر بين أنصار سيادة الحق الإلهي ودعاة السيادة الديمقراطية، أو قد يحصل أن يتم التنازع بين مشروعيات مشتقة، حين يتعلق الأمر بآليات ممارسة السيادة، وفي الحالتين معاً يؤدي مبدأ فصل السلطات دوراً حيوياً في تأطير هذا التنازع وتنظيمه وترشيد حدوثه، انظر: المصدر نفسه، ص ١١١.

١٢١٥، وما أعقبها من نصوص خلال القرون اللاحقة[٤٩]، وكذا التعديلات الأولى التي أدخلت على الدستور الأمريكي (عام ١٧٨٧)[٥٠]، في تأكيد مفهوم الحرية وتعزيز المساعي الرامية إلى ترسيخه في الثقافة السياسية للمجتمعين معاً. ونميل إلى الظن أن «خصوصية» المسار الدستوري والسياسي الفرنسي تحكم في ما يشبه الانفصام بين إقرار الحقوق والحريات في وثائق الدستور وصعوبة احترامها على مستوى الممارسة، إذ الجدير بالملاحظة أن الفرنسيين عاشوا مخاضاً دام قرابة القرن (١٧٨٩ ـ ١٨٨٤) قبل أن يستقروا بغير رجعة على شكل النظام الذي اعتمدوه نموذجاً لبلادهم، فقد جربوا النظام الإمبراطوري، والملكية، والجمهورية، ونظام القناصل[٥١].

أ ـ دسترة الحقوق ومتطلبات دولة القانون

نقصد بـ «الدسترة» (Constitutionnalisation) تضمين الدستور حقوقاً وحريات وتنزيلها منزلة الأحكام الخاصة بتنظيم السلطة والعلاقة بين المؤسسات. وإذا كان إقرار الحقوق والحريات في الوثيقة الدستورية أمراً إيجابياً وخطوة مهمة على سبيل الاعتراف بها، فهل تكفي الدسترة لجعل منظومة الحقوق في منأى عن الشطط في استعمال السلطة؟. إن الدسترة في ذاتها لا تكفي لجعل الحقوق والحريات مضمونة ومصانة، بل لا بدّ من مصاحبتها بضمانات تكفل لذويها القدرة على التمتع بها، كما تحتاج إلى قضاء مستقل ونزيه يحفظ للدستور علويته وسموه على النصوص الأخرى كافة، ويجعل أحكامه سارية على الأفراد والجماعات.

لقد أصبحت دسترة الحقوق والحريات ظاهرة عالمية، إذ أخذت جميع الدساتير، بما فيها الدول التي تأخرت في تبني فكرة الدستور، بالتنصيص أما

---

(٤٩) من النصوص المكتوبة المكملة للدستور العرفي، نذكر: الميثاق الأعظم الصادر على عهد الملك Jean Sans Terre، وعريضة الحقوق على عهد شارل الأول (١٦٢٨)، وقانون Habeas corpus أو الحضور البدني لعام ١٦٧٩، وقانون اعتلاء العرش لسنة ١٧٠١.

(٥٠) نشير إلى أن الدستور الأمريكي تعرض لعشرة تعديلات تبناها الكونغرس سنة ١٧٨٩ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٧٩١، تعلقت ثمانية منها بالحقوق الشخصية والملكية الفردية، في حين ارتبط الاثنان الآخران بحقوق الولايات في تسيير شؤونها الداخلية.

(٥١) انتظر الفرنسيون إصلاح ١٤ آب/ أغسطس ١٨٨٤ ليضمنوا الفصل الثاني من الدستور أن «الشكل الجمهوري للحكومة لا يمكن أن يكون موضوع اقتراح تعديل». انظر في هذا الصدد: Maurice Duverger, *Constitutions et documents politiques*, thémis, 8ème éd. (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1978), p. 166.

في بيانات ملحقة، أو في ديباجة الدستور وصلبه على الحقوق والحريات المنوطة بالإنسان، لاعتبارات خاصة بقيمة الدستور ومكانته في البنيان القانوني والمؤسسي للدولة العصرية، ولأن ديمقراطية هذه الأخيرة ومشروعيتها أصبحتا تقاسان بمدى احترامها لمنظومة الحقوق والحريات على صعيد الممارسة، وليس على مستوى التنصيص في الوثيقة الدستورية. هكذا، لا تنحصر قيمة مبدأ تدرج القوانين (Hiérarchie des Lois) في تصدر الدستور رأس الهرم ووجوب أن تكون القواعد الأدنى درجة منه منسجمة مع روحه فحسب، بل إن التدرج علاوة على ذلك يحمي الحريات ويحافظ عليها. لذلك، لم تكتف العديد من الدساتير بإقرار قائمة الحقوق والحريات، بل ألزمت المشرع وباقي السلطات، عبر جملة من الأحكام، باحترام الحقوق الأساسية. إن الفصل الأول من دستور فرنسا لعام ١٧٩١ منع على الجهاز التشريعي إصدار القوانين التي من شأنها المس أو عرقلة ممارسة الحقوق الطبيعية المتضمنة في نصّ الدستور، وقد سارت على نهجه مجمل دساتير فرنسا اللاحقة (أعوام ١٧٩٣ و١٨٤٨ و١٩٥٨)، إضافة إلى أن المادة الخامسة من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٨٩ نحت المنحى نفسه حين قضت بأن «ليس للقانون الحق في منع سوى الأعمال الضارة بالمجتمع. وكُلّ ما لا يحرمه القانون لا يمكن منعه، ولا يمكن إجبار أحد على فعل ما لم يأمر به القانون».

تحتاج حماية الحقوق والحريات وضمان سلامة ممارستها إلى جملة شروط تتجاوز مستوى اعتراف الدساتير بها وتضمينها في صلب أحكامها. لقد كشفت التجربة هشاشة الحرية، كما تصورها بناة الديمقراطية الكلاسيكية في أوروبا والغرب عموماً. ولكي تتحقق الحرية وتستمر ويحسن استعمالها تحتاج إلى حدّ أدنى من الإجماع حولها كقيمة وضرورة، فحين يتكون لدى الناس تمسك أكيد ودائم بالحرية، يتولد لديهم الوعي المطلوب للدفاع عنها وصيانتها من شطط السلطة وسوء استعمال الأفراد والجماعات لها. ولو أخذنا حقوق الأقلية السياسية على سبيل المثال، للاحظنا المكانة التي تحظى بها في النظم الديمقراطية خلافاً لغيرها من التجارب. في بريطانيا مثلاً تشكل الأقلية جسماً سياسياً قائم الذات، بل إنّها جهاز رسمي للنظام، بل مؤسسة دستورية منوطه بها ممارسة وظيفة أساسية في الدولة، أي معارضة سلطة الأغلبية الحاكمة[٥٢]. هكذا يكون احترام المعارضة بداية لاحترام

(٥٢) Jacques Cadart, *Institutions politiques et droit constitutionnel*, 2 vols., 3e éd. (Paris: Economica, 1990), p. 815.

حقوق الأفراد، كما إن الاحترام الأساسي للحريات يبدأ باحترام المعارضة. والحال أن الديمقراطية السليمة لا تشتغل جيداً وتصون الحريات إلا حين يمتد لبسط احترامها إلى الخطوط الكبرى لنظامها السياسي، أي القواعد الخاصة بتنظيم الحكم، بما في ذلك فصل السلطات والطريقة التي يمارس الشعب بواسطتها سيادته. مقصد القول أن احترام الحقوق والحريات رهين بمدى تحقق ما يشبه الإجماع حول الحرية مفهوماً وممارسة، أي ميلاد وعي مجتمعي ينزل الحرية منزلة القيم الكبرى التي لا تخضع للمساومة أو المزايدة.

ب ـ متطلبات دولة القانون

تتعزز دسترة الحقوق والحريات وتنجز وظائفها في حماية هذه الأخيرة وصيانتها، حين تكتمل عناصر دولة القانون وتتم مأسستها، فما الذي يجعل دولة القانون ضامنة الحقوق والحريات التي أقرتها الدساتير واعترفت بوجودها؟. سيكون مجدياً بداية الإشارة إلى الجدل القانوني الذي أغنى مفهوم دولة القانون وساهم في تأصيله، قبل صيرورته متداولاً في النظر السياسي. وفي هذا الصدد، يتميز القانون الألماني بقدر كبير من الريادة والعمق في صياغة نظرية متكاملة حول المفهوم:

● يحكم القانون الألماني تصوران: يروم **الأول** تقييد الحضور الكلي والمهيمن للدولة قصد حماية الحريات الفردية بواسطة سنّ القوانين وإقامة المحاكم المستقلة، في حين يسعى **الثاني** إلى اعتبار القانون أداة للتنظيم العقلاني للدولة، ووسيلة لخلق نوع من الملاءمة بين هذه الأخيرة والمحكومين.

● إن الجوهري عند التصور الأول استناد الدولة في علاقتها بالأفراد إلى قواعد عامة وضوابط موجودة سلفاً، إذ يصبح التمييز واضحاً بين «دولة القانون» (Etat de droit)، والدولة البوليسية (Etat de police)(*).

● إن الدولة البوليسية»، خلافاً للحكم الاستبدادي أو حكم الغلبة، تعطي حيزاً واضحاً للقانون، باعتباره وسيلة بيد الإدارة تستعملها بحرية مطلقة، قصد تحقيق انصياع الأفراد له، من دون أن تخضع في ذلك لأي ضوابط أو قواعد سامية، أو كما كتب عن ذلك كاري دومالبرغ (C. Demalberg) قائلاً: «تتحقق الدولة البوليسية حين تكون السلطة الإدارية قادرة، بطريقة تقديرية وحرية مطلقة،

(*) يمكن ترجمة «Etat de police» إلى دولة الضبط أو الدولة الضبطية.

على جعل المواطنين خاضعين للإجراءات التي تراها ضرورية لمواجهة الظروف وتحقيق الأهداف المتوخاة»[٥٣]. لذلك، تنهض الدولة البوليسية، وفق هذا المعنى، على»حسن فعل الأمير» ، إذ لا وجود لأي تقييد قانوني لعمل السلطة، ولا حماية فعلية للمواطنين إزاء هذه الأخيرة. بيد أن دولة القانون، وهذا ما يميزها من الدولة البوليسية، لا تعتبر القانون مجرد وسيلة عمل للدولة، بل أداة لتقييد سلطتها»، فهي بتعبير كاري دومالبرغ: «تهدف إلى حماية المواطنين والدفاع عنهم ضدّ تحكم واستبداد سلطات الدولة»[٥٤].

● في حين تروم نظرية «دولة القانون» تأكيد سمو القانون على الإدارة على صعيد التطبيق والممارسة، فالدولة لا تكتفي بالامتناع عن التدخل بشكل مخالف للقانون، بل هي مجبرة على التصرف وفق قواعده وأحكامه. لذلك، لا تعني نظرية دولة القانون عند الباحثين الألمان استحالة فرض الإدارة والالتزامات القانونية على الأفراد فحسب، بل يقصد بها إجبارية احترامها الشرعية القانونية أيضاً[٥٥].

ينطوي الفقه الألماني على العديد من الاجتهادات في تحليل نظرية «دولة القانون» والقضايا المرتبطة بها، فهي ليست «دولة محكومة بالقانون» فحسب، بل خاضعة له أيضاً، الأمر الذي دفع بعض الفقهاء إلى استبعاد الفكرة القاضية بعدم إخضاع الدولة للقانون، باعتبارها وحدة متمتعة بسلطة السيطرة والهيمنة. بيد أن جدلاً واسعاً أثير حول الموضوع منطلقاً من التصور القاضي منذ نهاية القرن التاسع عشر، بأن الدولة، باعتبارها شخصاً قانونياً، هي صاحبة الحق الأصلي والوحيد في السيادة ولا يشاطرها في ذلك المحكومون ولا الأمة، فهي شخص قانوني مستقل متمتع بمجموعة من الحقوق دون سواه، كما أنه يحتكر سلطة الإكراه، أي القدرة على إصدار الأوامر والنواهي، فهي بالنتيجة المصدر الوحيد للقانون، الأمر الذي يعني أنها الكفيلة بتضمين القانون القوة الإلزامية الضرورية لتطبيقه.

● تتميز النظرية الفرنسية، خلافاً لنظيرتها الألمانية، بوجود إرث مؤسس في

(٥٣) Raymond Carré de Malberg, *Contribution à la théorie générale de l'etat* (Paris: Centre National de la Recherche Scientifique (CNRS), 1962), tome 1, p. 16.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٤٩٠ و١٦ على التوالي.

(٥٥) Jacques Chevallier, *L'Etat de droit* (Paris: Montchrestien, 1992), p. 16.

مجال العلاقة بين الدولة والمجتمع قبل الثورة (عام ١٧٨٩) وبعدها. وخلال النظام القديم سعى الفرنسيون إلى تأسيس نظام قانوني تراتبي (Hiérarchique ordre juridique) لتقييد السلطة الملكية المطلقة، وإخضاعها لقواعد سامية عليا، وجعلها مصدر وجودها واستمرارها، بيد أن الثورة الفرنسية، وما حملت من قيم ومبادئ[٥٦]، ستخول الفرنسيين إطاراً «مرجعياً» لإعادة صياغة مشروعية الدولة والسلطة، وتجديد العلاقة بين الحكام والمحكومين. إنّه مفهوم «الأمة» (Nation) صاحبة السيادة ومصدر القوانين والتشريعات، فالتراتبية الجديدة قضت بوجود تسلسل من القواعد تتصدره «الحقوق الطبيعية للإنسان» غير القابلة للمسّ، المعترف بها من طرف المجالس التمثيلية، تليها إعلانات «حقوق الإنسان والمواطن»، ثمّ «الدستور» و«القوانين» و«القواعد» الأدنى منه درجة. لذلك، يتوجب على الدولة وأجهزتها احترام هذه الهرمية، وعدم خرق النظام المتضمن فيها. هكذا، ساهمت التراتبية الناشئة بعد الثورة، المزامنة للنظام الجديد، في تشكيل صورة جديدة لمفهوم «دولة القانون» لدى القانون الفرنسي.

إن الحاصل عند كاري دومالبرغ أن فرنسا لا تطبق نظام «دولة القانون»، بل نظام الدولة القانونية (Le Système de l'état légal)[٥٧]، مبرّزاً الفرق بين الوضعيتين، إذ يقيّد القانون نشاط الدولة في الحالة الأولى، وتكون الأسبقية للدستور، من دون أن يتعرض القانون لأي شكل من أشكال الاعتراض، في حين تكون في الحالة الثانية، أي دولة القانون، أمام وضعية تكفل حماية الأفراد وصيانة حرياتهم، إذ تكون الحقوق في منأى عن كلّ خرق أو مسّ من أية جهة، بما في ذلك الجهاز التشريعي. هكذا، تكون الدولة القانونية إطاراً لتنظيم السلطات، في حين تتحقق دولة القانون لتكريس مبدأ حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، فهل ظهر مفهوم «دولة القانون» لمقاومة «الدولة القانونية، والحلول محلّها؟.

شكل هذا السؤال جوهر النقاش حول علاقة «الدولة» بـ «القانون» في الفقه الفرنسي المعاصر. هكذا، سيذهب كاري دومالبرغ إلى القول إن الذي يبرر وجود الدولة من الناحية القانونية خضوع سلطتها للقانون، مستنداً في ذلك إلى اجتهادات هوريو ذات الشأن، معتبراً تقييد الدولة بالقانون يبدأ مع مأسستها وربط أجهزتها بمجموعة من القواعد والأحكام المنظمة لها. بيد أننا إذا تجاوزنا

---

(٥٦) للاستزادة، انظر: مالكي، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ج ٢: **النظم السياسية المعاصرة**، ص ١٧٢ ـ ١٨٣.

(٥٧) Carré de Malberg, *Contribution à la théorie générale de l'etat,* p. 490.

النقاشات التي طالت القانون الفرنسي، وتحكمت في مدارسه وتياراته[٥٨]، نشير إلى أهمية الجدل الذي أدخل «البعد الديمقراطي» في مقاربة العلاقة بين «الدولة» و«القانون» وتحليل مفهوم «دولة القانون» في الفكر السياسي الفرنسي. إن أنصار «نظرية السيادة الوطنية» اعتبروا الدولة امتداداً للأمة، وليست حدثاً سياسياً أصيلاً. لذلك، يؤسسون ميلاد الدولة وتكونها على فكرة «الاتفاق» أو قاعدة «التعاقد»»، كما صاغتها الفلسفة العقدية عند كلّ من هولمز، ولوك، وروسو، الأمر الذي يعني أن المصدر الاتفاقي لنشوء الدولة يتضمن قيوداً على سلطتها ونشاط أجهزتها. إن الدولة تظل مشروعة، أي مقبولة، طالما احترمت القانون المعبر عن الإرادة العامة، بحسب روسو، غير أنها تتعارض مع المشروعية حين لا تكترث بالقوانين، فتتناقض مع الإرادة العامة، الأمر الذي يسمح للأفراد بمعارضتها ومقاومتها بتعبير جون لوك.

لقد دشنت فكرة الربط بين الدولة والأمة، والدولة والتعاقد والتوافق، إمكانية إعادة تأسيس مفهوم «دولة القانون» وربطه بإشكالية الديمقراطية. هكذا، سيتحول المفهوم إلى «ضمانة نظرية ووسيلة عملية لإعادة تقويم دور المجالس النيابية، بالتشديد أكثر على دور الرقابة الدستورية والقانونية، وليس الضمانات السياسية، متيحاً الفرصة لإبراز «الديمقراطية» كأساس لتقعيد مفهوم «دولة القانون»، علماً أن الديمقراطية هنا لا تعني قانون الأغلبية فحسب، بل احترام «قواعد اللعبة»، والقيم المستبطنة فيها أيضاً. هكذا، يصبح القانون، باعتباره أداة للتنظيم والضبط، عنصراً تأسيسياً للديمقراطية[٥٩].

تجدر الإشارة إلى أن التطبيق السليم لدولة القانون يحتاج إلى جملة من الظروف والضمانات كي ينغرس المفهوم في وعي المجتمع وثقافته السياسية، لعل أهمها: توسيع دائرة الشرعية، وتقوية الرقابة القضائية، وضمان علوية الدستور وسموه.

يقصد بـ «الشرعية» المرجعيّة التي يتم الاستناد إليها لفحص قانونية الشيء، أكان نصاً قانونياً أم قراراً نابعاً عن نشاط تنظيمي أو إداري، فإذا كان القاضي

(٥٨) للمزيد من التفاصيل، انظر: D. Bouttet, *Vers l'etat de droit: La Théorie de l'etat et du droit* (Paris: L'Harmattan, 1991), et *L'Etat de droit: Travaux de la Mission sur la modernisation de l'etat*, publiés sous la direction de Dominique Colas; allocution de François Mitterrand, questions (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1987).

(٥٩) Chevallier, *L'Etat de droit*, p. 67.

الإداري يتولى منذ القديم مراقبة شرعية النشاط الإداري، فإن دائرة تدخله ظلت محصورة في القانون من دون أن تتجاوزه إلى ما هو أوسع وأشمل لتمتد إلى باقي مكوّنات «كتلة الشرعية» (Bloc de la Légalité)، بما في ذلك الدستور والمعاهدات، والمبادئ العامة للقانون ذات الأصل القضائي[٦٠]، علماً أن في توسيع دائرة الشرعية ما يساعد القاضي الإداري على ضمان التبعية القانونية للإدارة، وتحقيق رقابة أكثر لنشاطها. في ألمانيا مثلاً، لم يتردد القاضي الإداري في الاستناد، علاوة على القانون، إلى القواعد المستنبطة من القانون الأساسي واستنتاجات المحكمة الدستورية، بخلاف فرنسا التي استبعدت إمكانية مراقبة مدى ملاءمة العمل الإداري والتأويلات الصادرة عن المجلس الدستوري.

● تعتبر «الرقابة القضائية» (Contrôle juridictionnel) وسيلة أساسية لحماية «دولة القانون» وضمان تحققها، كما إن تقوية «استقلالية» القاضي **الإداري** من شأنها صيانة «دولة القانون» وفرض احترامها. بيد أن الاستقلالية وإن كانت شرطاً ضرورياً لاستتباب «دولة القانون» وانتظامها، فإن قيوداً عديدة تحد فعاليتها على صعيد الواقع. في فرنسا مثلاً، ظلت مجموعة من أعمال الجهاز التنفيذي في علاقتها بالسلطات العمومية الأخرى، أو تلك المرتبطة بسير العلاقات الدولية، مستبعدة من كلّ رقابة بحجة اندراجها ضمن أعمال السيادة[٦١]، علماً أن جدلاً قانونياً واسعاً انتقد هذه النظرية، وتحفّظ على وجود هذا النمط من الأعمال التي سعى مجلس الدولة الفرنسي، لمدّة طويلة، إلى تحصينها من رقابة القضاء[٦٢].

● لا يجادل اثنان في أن مراقبة دستورية القوانين شرط ضروري لدولة القانون»، من دونها يغدو الدستور من دون معنى، ويتحول إلى قيمة رمزية. لقد أكدت تجارب العديد من الدول بين الحربين أهمية المبدأ (النمسا عام ١٩١٩، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٢٠، وإسبانيا عام ١٩٣١)، كما إبّان التزايد المتصاعد للمحاكم الدستورية ما بعد الحرب العالمية الثانية، التراجع الواضح لهيمنة القانون، والوضع التفاضلي الذي ظلّ متمتعاً به لمدّة طويلة، وهو الواقع الذي أكدته فكرة تخويل محاكم دستورية خاصة وظيفة الرقابة، كما حصل في النمسا

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٦١) تسمى أيضاً «أعمال الحكومة» (Actes de gouvernement)، للتدقيق، انظر: عبد الفتاح ساير داير، **النظرية العامة للقرارات الإدارية في القانونين المصري والفرنسي** (القاهرة: مطبعة الجامعة، ١٩٥٥).

(٦٢) انظر: M. Virally, «L'Introuvable acte de gouvernement,» *Revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger* (RDP), 58e année (1952)

عام ١٩٢٠ بتأثير من هانس كلسن (H. Kelsen)، وانتشر في العديد من الأقطار الأوروبية: إيطاليا (عام ١٩٤٧)، وألمانيا (عام ١٩٤٩)، وفرنسا (عام ١٩٥٨)، وتركيا (عام ١٩٦١)، ويوغوسلافيا (عام ١٩٦٣)، والبرتغال (عام ١٩٧٦)، وإسبانيا (عام ١٩٧٨)، واليونان (عام ١٩٧٩)، وامتد إلى الدول الاشتراكية: بولونيا (عام ١٩٨٢)، وهنغاريا (عام ١٩٨٣)، والاتحاد السوفياتي سابقاً (عام ١٩٨٨)[٦٣].

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن طرق عمل المحاكم الدستورية المومأ إليها أعلاه، وطبيعة تدخلها، أثر في النظم السياسية وأسعفها في انتهاج سياسة قضائية حقيقية بسبب تمكن القاضي الدستوري من قواعده المرجعيّة بواسطة التأويل، كما هو شأن محكمة كارسرو (Karsruhe) حين تحيل على نظرية القواعد الدستورية المفتوحة، أو عبر الاجتهاد في خلق قواعد انطلاقاً من التقاليد السياسية، كما هو حال المبادئ السياسية المتضمنة في قوانين الجمهورية المستخلصة من طرف المجلس الدستوري الفرنسي[٦٤].

إن الحاصل أن القضاء الدستوري أصبح متمتعاً في جلّ الدول الليبرالية، بمكانة مركزية، بسبب مساهمته في ضمان «التوازنات الدستورية»، وحماية الحقوق والحريات، والتأثير الواضح في النظم السياسية إلى درجة تخوف هذه الأخيرة من انبعاث شبح «حكومة القضاة» (des Juges Gouvernement)، كما حصل في تاريخ القضاء الأمريكي، إذ هيمنت المحكمة العليا على كلّ المؤسسات الدستورية وعطلت نشاطها.

ثالثاً: في أهمية التداول السلمي على السلطة

يقصد بـ «التداول» أو «التعاقب» على السلطة تلك العملية التي تسمح للشيء بحلول بديل محلّه، ويجعل الشخص يعقب نظيره في المسؤولية، والإدارة، والقيادة. إن منطق التداول أو التعاقب ينبذ الجمود، والديمومة على خطّ المماثلة، ويحبذ، بالمقابل، التجديد في الأفكار والممارسات والسلوكيات. لذلك، تأسست ثقافة التداول في الدول التي تأصلت فيها الظاهرة، واستقرت، وانتظمت في التجربة على قاعدة الاعتراف بشرعية الاختلاف الذي يكفله وجود أغلبية ومعارضة،

---

(٦٣) قارن: L. Favoreu, *Les Cours constitutionnelles* (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1986).

(٦٤) Chevallier, *L'Etat de droit*, p. 96.

ويضمنه الحوار المتبادل، وتصونه إرادة المواطن الحرة والمسؤولة في حسم اختياره والدفاع عن نتائجه، وتحمل تبعاته. وبقدر ما للأغلبية من مشروعية التوجيه، والقيادة والإدارة، فإن للأقلية القدر نفسه من حقّ المساهمة في الملاحظة، والنقد والتعبير عن الرأي الحر. إن الذي أعطى للتداول السلمي على السلطة شرعية الوجود، وحتمية التحقق والإنجاز، هو كون الحوار بين الأغلبية والمعارضة موجوداً، ومطلوباً، ومستنداً إلى قواعد محددة أدى التاريخ والتسويات والتوافق دوراً مركزياً في إقرارها وتكريسها على صعيد الممارسة.

١ ـ في ضرورة التعددية لتحقق التداول

يقتضي التداول على السلطة وجود «تعددية سياسية» مؤسسة على قيم الحوار، والتنافس، والاعتراف المتبادل. إن التداول من حيث كونه انتقالاً للسلطة من طرف إلى آخر، لا يتحقق ويعطي مفعوله من دون وجود قدر من التنافس الذي يجعل التناوب بين الأغلبية والمعارضة ممكناً على صعيد الممارسة.

أ ـ حول الشروط الواجبة في التداول

يعتبر **المعجم الدستوري** التداول ممكناً في الديمقراطيات التعددية من دون سواها، حيث تجري الانتخابات العامة بشكل دوري ومنتظم بواسطة الاقتراع العام الحر والنزيه[٦٥]. بيد أن ثمة شروطاً لازمة لتحقق إمكانية التداول السلمي على السلطة.

● يتعلق **الشرط الأول** بوجوب تحقق توافق بين الفاعلين السياسيين حول سير المؤسسات وطريقة عملها، بما في ذلك السياسة الداخلية والخارجية وضمان ديمومة واستمرار الدولة.

يستمد مفهوم التوافق شرعيته من أهميته المفصلية في جعل إطار المنافسة محدداً، واضحاً، وشفافاً، كما يكتسي مركزيته من الدور المنوط به في إلزام الجميع على احترام شرعة الاتفاقات المبرمة والالتزام ببنودها ومقتضياتها. وحين يتحقق شرط التوافق على «قواعد اللعبة السياسية»، يسهل التداول، بما هو عملية سلمية للتعاقب على السلطة بين الأكثرية والمعارضة، غير أن غيابه، أو عدم تحقق شرط الالتزام به إن كان موجوداً ومدوّناً، يفضي إلى «اغتصاب

---

(٦٥) *Dictionnaire constitutionnel*, publié sous la direction de Olivier Duhamel et Yves Mény, avec l'assistance de Pascal Vennesson (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1992), p. 26.

السلطة» والإبقاء عليها بِكُلّ الوسائل المادية والرمزية التي تحت سيطرة ممارسي حكم الأغلبية.

ليست قواعد اللعبة شيئاً مجرداً، أو أمراً مستحيل المنال، بل إنّها أولاً وقبل كلّ شيء «الدستور» وما يتضمن من مقتضيات وأحكام، ثمّ «الممارسات» التي تكونت بالتدريج في المجتمع، فأصبحت أساس «ثقافته السياسية»، تؤطر سلوك الناس وترشدهم، وتثري وعيهم السياسي والمدني. وحين يقبل الناس عن طواعية قيمة الحوار ويلمسون نتائجه في حياتهم العامة، تزداد ثقتهم في حجية القوانين وفعلية المؤسسات، فيتضاعف حرصهم على احترامها وصيانتها، بل يتعمق أيضاً استعدادهم للتضحية من أجل ديمومتها، وإذ ذاك فقط تتحقق المصالحة المنشودة بين المجتمعين السياسي والمدني، علماً أن ذلك لا يحول دون ممارسة الاختلاف في تشخيص المصالح وانتقاء طرق الدفاع عنها. غير أن التجربة أكدت، بما لا يترك مجالاً للشك، أن غياب وجود التوافق حول قواعد اللعبة يفسد العملية السياسية، ويعرّض مشروعية الفاعلين للتآكل، ويقوّي نزعات التبرم من الدولة ومؤسساتها، ويضعف قوة الاقتناع بقيمة التشريعات والقوانين في الضبط والتنظيم والتعايش.

● يرتبط **الشرط الثاني** بوجود حياة حزبية مستقرة منتظمة، ومؤسسة على ثقافة المشاركة. وإذا كانت الثنائية الحزبية (Bipartisme) حالة مثلى لتحقق التداول السلمي على السلطة، فإن غيابها لسبب أو لآخر، يستلزم قيام **تقاطب** (Bipolarization) للقوى السياسية المتنافسة. وتكمن القيمة الاستراتيجية لهذا الشرط في مكانة الأحزاب ودورها المركزي في تنشيط واستقامة الحياة السياسية. وغير خاف العلاقة التلازمية بين الأحزاب والعملية الديمقراطية، وفي صدارة تعبيراتها التداول السلمي على السلطة، فبقدر ما ساعد ترسخ فكرة الديمقراطية في النظم السياسية المعاصرة على تنمية الفعل الحزبي وتطويره وتقويته، انعكس الأداء الحزبي المنتظم، المستقر، والمؤسس على روح التنافسية بالقدر نفسه على صقل الديمقراطية وتعميق الوعي بها. ومن الملاحظ، على سبيل المثال، أن بريطانيا، وهي نموذج لظاهرة الثنائية الحزبية، وإن لم تكن فكرة الحزبية منتشرة وممتدة داخل حقلها السياسي حتّى بداية النصف الأخير من القرن التاسع عشر، فإن الإصلاحات العميقة التي طالت المنظومة الانتخابية في عامي ١٨٣٢ و١٨٦٧، ساهمت بشكل كبير في إطلاق دينامية الفعل الحزبي نتيجة إزالة جزء مهم من الموانع التي حالت لعدة عقود دون توسع الجسم الانتخابي وجعله قادراً على المشاركة الفعلية والفعالة، فحتى صدور كتاب جون ستيوارت ميل حول

الحكم التمثيلي عام ١٨٦١، لم تقع الإشارة إلى نظام الأحزاب في الكتابات الدستورية والسياسية البريطانية[٦٦].

تجدر الإشارة إلى أن التداول السلمي على السلطة لا يرتهن تحققه بالثنائية الحزبية، بل يمكن أن يتحقق في حقل سياسي موسوم بـ «التقاطبات والتحالفات الحزبية»، كما هو حاصل في العديد من النظم السياسية، فقد قدمت التجربة الفرنسية نماذج من التداول غير المؤسس على حزب أكثري[٦٧]، كما هو الشأن في بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، بل على تحالفات متمحورة حول حزب مدعوم بأحزاب قريبة من فكره واستراتيجيته السياسية. وإذا كان التداول الحاصل في إطار الثنائية الحزبية يتيح لحزب الأغلبية قدراً كبيراً من الحرية في صياغة برنامجه، وتشكيل جهازه الحكومي، والارتكاز على غطاء برلماني مريح، فإن التداول المنبثق عن تقاطبات أو تحالفات حزبية يستلزم قدراً كبيراً من التوافق حول إدارة سلطة التداول انطلاقاً من تكوين الحكومة وصياغة برنامجها، وحتّى التنسيق مع فرق الأغلبية البرلمانية. مقصد القول أن وجود أحزاب مهيكلة، مستقرة ومنتظمة، ومستقلة عن الدولة ومؤسساتها شرط وجوب لتحقق إمكانية التداول على السلطة، كما إن غيابها يحول دون دوران السلطة ويشجع على الاستبداد بها.

● يتعلق **الشرط الثالث** بمكانة المعارضة والضمانات الممنوحة لها كي تصبح هي الأخرى أغلبية حاكمة. إن الديمقراطية، بما هي نقيض حكم الغلبة، لا تستقيم على وجود أغلبية حاكمة، وإن استمدت شرعيتها من انتخابات حرة ونزيهة، بل تكتمل بوجود معارضة قادرة على التعبير عن رأيها والسعي إلى إقناع المواطنين برجاحة موقفها. وتؤدي المعارضة في النظام الديمقراطي دوراً لا يقل أهمية عن دور الأغلبية الحاكمة. لذلك، يكفل لها الدستور والتشريعات والقوانين حقوقاً تحافظ على كيانها المستقل، ويفتح لها باب الاجتهاد في النقد والمعارضة والتقويم، فهي بمعنى ما تتكامل مع الأغلبية وتختلف عنها.

ليست الديمقراطية، كما قال غرفيتش «حكم العدد بل هي حكم القانون». لذلك، يتطلب وجوباً التمييز بين الديمقراطية كآلية، والديمقراطية كثقافة، فحين يعتد بالأغلبية كأسلوب في الحكم والسلطة مجردة عن بعدها الثقافي والقيمي تتحول إلى أداة لشرعنة الاستبداد وحكم الغلبة، والحال أن الأغلبية التي أفرزتها صناديق الاقتراع لا تستقيم وتصبح مشروعة إلا عندما تتواصل مع التعاقد

(٦٦) Monica Charlot, *Le Systéme politique britannique*, collection U (Paris: A. Colin, 1976), p. 3.

(٦٧) وهو ما حصل سنوات ١٩٨١ و١٩٨٦ و١٩٨٨.

والتوافق اللذين يشكلان زادها الثقافي ومرجعيتها السياسية. مقصد القول أن الأغلبية ليست سيفاً مسلطاً، بل أكثرية رجحتها العملية الانتخابية التنافسية لتحكم وفق قواعد اللعبة المتوافق والمتفق عليها، وفي صدارة ذلك ضمان حقوق المعارضة (الأقلية) وصون وجودها، والمحافظة عليها مشاركة بالنقد والاعتراض والدفاع عن حقّ الاختلاف.

ب ـ في أهمية الانتخابات التنافسية لتحقق التداول

تعتبر الانتخابات التعددية أساس التداول ومناطه، فمن غير الممكن تصور تحقق التعاقب على السلطة خارج مدار الانتخابات التنافسية، بل إن التصويت الحر والمستقل والتنافسي هو الذي يمنح التداول مشروعيته الدستورية والسياسية.

لم يكن ممكناً توسيع دائرة الانتخابات وتعزيز بعدها التنافسي لو لم يترسخ النظام التمثيلي ويتعمق مفعوله. وفي هذا النظام يختار الناس بمحض إرادتهم ممثلين لهم رقباء بجانب الحكام، بل قد يصبحون هم أنفسهم حكاماً، وليس مجرد ناطقين باسم المواطنين. هكذا، فتح النظام التمثيلي، المؤسس على قاعدة الانتخابات، إمكانية تطوير فكرة «التنافسية» وصقل أساليبها الإجرائية، وقد أكسبته التجربة ميزتين أساسيتين في صيرورته نظاماً أصيلاً في الديمقراطيات الأوروبية والغربية الحديثة.

● تتعلق **الميزة الأولى** بكون الانتخاب لم يتحول إلى عقد وكالة بين الناخب والمنتخب، أي لم يترتب عن التصويت نشوء ما يشبه الوكالة الإلزامية بين الطرفين، فحين يدلي الناخب بصوته عن طواعية وحرية ويساهم في تعزيز فوز المترشح، لا يتولد بالضرورة لدى المنتخب شعور بوجود علاقة إلزامية، هي في حكم العلاقة بين الوكيل والموكل في العقود المدنية، الأمر الذي يعني تحلل المنتخب من أية رابطة إلزامية مع من انتخبوه، فهل يفهم من ذلك أن العلاقة بين الطرفين تنقطع بمجرد الإعلان عن نتائج الانتخابات؟.

إن ميزة الانتخابات التنافسية المؤطرة بالثقافة الديمقراطية أنها وإن لم تولد علاقة عقدية إلزامية بين الناخب والمنتخب، فإنها تؤسس على توافقات مسبقة بين الطرفين، عبر البرامج الانتخابية، والوفاء المتجدد بالخطوط المفصلية لهذه الأخيرة، كما تعزز بالوعي المستمر واليقظ من جانب الجسم الانتخابي نفسه، عبر مواكبته ومتابعته لأداء المنتخب، ومن خلال مراقبته المعنوية له، إذ يكون الجزاء ـ في حالة التنكر للعمليات الرضائية التي تتم بين الناخب والمنتخب، والتي لا تسفر

بالضرورة عن عقود بينهما ـ عدم تجديد التصويت عليه أو على حزبه، وهذا ما يساهم في تحقق التداول السلمي على السلطة عبر انتقال المعارضة إلى أغلبية دائمة وتحول هذه الأخيرة إلى معارضة ضاغطة.

● ترتبط **الميزة الثانية** بـ «التنافسية» (Compétitivité) نفسها التي «تقتضي اختياراً فعليا حراً من قبل الناخبين أو البرامج التي ينتمي إليها المرشحون»[٦٨].

تستمد «التنافسية» مشروعيتها من الثقافة الديمقراطية المؤطرة لها. إن جوهر التنافسية وجود فرقاء متعارضين ومختلفين في التصورات والبرامج والاستراتيجيات، غير أنهم متراضون حول قواعد اللعبة السياسية وحدودها. لقد أثبتت التجربة كم كانت كلفة إنجاز مسألة التوافق والتراضي غالية وكبيرة، فقد كان على الفرنسيين أن يعيشوا قرابة قرن (١٧٨٩ ـ ١٨٨٤) من الصراع كي يصلوا إلى توافق حول نظامهم السياسي، أي الجمهورية والقيم المؤسسة لها. كما نحت البريطانيون بنيان نظامهم بالتدريج منذ انتزاع النبلاء حقّ مشاطرة الملك التشريع وسن الضرائب، وتدوينه في شرعة «الميثاق الأعظم» (Magna Charta) عام ١٢١٥، وحتّى استقامة دعائم البرلمانية الديمقراطية. مقصد القول أن «التنافسية» ثقافة وسلوك قبل أن تكون وصفة أو شعاراً. لذلك، تحتاج إلى عامل التدرج في الزمن، كما تستلزم منطق الحلول القصوى، أي القطيعة مع كلّ ما من شأنه أن يبخس مضمونها أو يحولها إلى يافطة من دون روح ولا معنى.

ومن الجدير بالأهمية التنبه إلى استحالة التوفيق بين «التنافسية» و«الإجماع» (Unanimité)، لانتساب المفهومين إلى حقلين مرجعيين مختلفين. في السياسة، حيث ينتعش صراع المصالح، يكون عصياً على الإجماع أن يتحقق، إذ إن أكثر ما تسمح به ثقافة الناس، حين تكون ديمقراطية، أن يبحثوا عن التوافقات لإدراك المشترك. والحال أن التجربة أكدت، بما لا يدعو إلى الشك، أن الإجماع في السياسة مفسدة لها ومضرة بها. إن ميزة الثقافة الديمقراطية أنها لا تلغي التناقضات المتأصلة في المجتمع، كما لا تتنكر لها، غير أنها تجتهد في تأطيرها والبحث على السبل الكفيلة بترشيدها، وخلق فضاءات للتعايش بين أطرافها. ولربما قدمت تجربة وسط وشرق أوروبا مثالاً عن محدودية مقاربة معالجة التناقضات في المجتمع باعتماد منهجية الفكر الواحد، والرأي الواحد، وبالنتيجة الحزب الوحيد.

---

(٦٨) هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ص ٢٢١.

٢ ـ في أهمية الثقافة الديمقراطية لتعزيز فكرة التداول

سيكون مجدياً التمييز بين الديمقراطية كآلية، والديمقراطية كثقافة، فعبر الأولى تتحول الديمقراطية إلى وسيلة أو أداة، وبواسطة الثانية تغدو سيرورة (Processus)، والحال أن هناك فرقاً بين «الآلية» (Mécanisme) و «الثقافة» (Culture). وإذا كانت الأولى وسيلة إجرائية لإدراك شيء ما أو تنفيذه، فإن الثانية، بما هي عملية ذهنية، محرك أساسي للإنتاج، وإنتاج الأفكار والمفاهيم الكبرى «التي من شأنها أن تجعل المجتمع في حركة دائمة، كإنتاج الديمقراطية والايديولوجيا والدولة والاقتصاد والمفاهيم المتصلة بالسوق، ومفاهيم الحرية والمساواة والعدل، والأطر المنظمة للحياة من قوانين وتشريعات، ودساتير، ونحو ذلك، الأمر الذي يعتبر أسساً أولى في حركة أي مجتمع من المجتمعات»[٦٩]. لذلك، يتعزز التداول بالثقافة الديمقراطية، ولا يستقيم بالديمقراطية كآلية.

أ ـ في الحاجة إلى نهضة فكرية لانبثاق الثقافة الديمقراطية

تيسّرت لميلاد الثقافة الديمقراطية وانغراسها في بنيان المجتمع جملة شروط من ضمنها وجود تيارات فكرية داعية وداعمة لها. إن الثقافة، بما هي التعبير العميق عن طموحات المجتمع وتطلعاته وأساليب عيشه ووجوده، لا تبرز وتكتمل من دون وجود من يتحمل مسؤولية تأصيلها وتقعيد أسسها، بالتنظير والاجتهاد والسعي الدؤوب نحو الكمال، ففي الغرب ـ حيث شكل، بامتياز، حقل الإحالة في هذه الدراسة ـ تدين ثقافته الديمقراطية لشروط متعددة في صدارتها دور الفكر والمفكرين وطبقات العلماء في صياغة أسس المجتمع وتطلعات أفراده. هكذا، شكلت النظرية العقدية على سبيل المثال قطيعة نوعية مع الفكر القروسطي، حين أخرجت السياسة وما يرتبط بها من إشكاليات من دائرة الغيب والميتافيزيقا وربطتها بالإنسان ومحيطه. إن الحاكم بشر يختاره الناس بإرادتهم الحرة، والسلطة معطى موضوعي يصنعها الناس ويرسمون حدود ممارستها. لم تعد السياسة منذ عهد ماكيافللي ملتبسة مع الأخلاق والدين وما يندرج ضمنهما، كما لم تعد السلطة أمراً هلامياً غير قابل للفهم والاختراق، فقد غدت ظاهرة جديرة بالفهم استناداً إلى قوانين وقواعد اجتهد العقل البشري في ابتكارها وإثبات حجية صدقيتها. وتكمن قيمة الفتوحات الفكرية المؤسسة للثقافة

---

(٦٩) إبراهيم عبد الله غلوم، **الثقافة وإنتاج الديمقراطية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢)، ص ٧.

الديمقراطية في استعادة امتلاك الإنسان إرادته في تدبير شؤونه العامة، بعدما غابت أو غيّبت عنه لقرون، فكما لم تعد الطبيعة لغزاً محيّراً ومخيفاً بفضل الاكتشافات العلمية، كذلك لم تعد الدولة قوة قهرية تمارس السلطة بغير حقّ، وتتمادى في الشطط من دون مساءلة أو محاسبة. لقد كان قدر مونتسكيو أن يخصص جزءاً يسيراً من حياته الفكرية ليثبت أن «الحرية السياسية أم الحريات»، وأنها واسطة العقد، بتحققها تتحقق الحريات الأخرى، والأمر نفسه، دافع عنه آخرون، كسبينوزا في موضوع «التسامح»، هيغل عن «المجتمع المدني»، ودو توكفيل عن أهمية أن تبنى الديمقراطية من الأسفل عبر المشاركة القاعدية للمواطنين.

ب ـ في اكتمال بناء الدولة ونضجها تتيسر الثقافة الديمقراطية

تشكل الدولة مدرسة السياسة بامتياز، يتعلم الأفراد في كنفها أبجديات التنظيم، والتعايش المشترك والبناء الجماعي، ويتشبّعون في نطاقها بقيم الحوار والاختلاف والتسامح، ويؤصلون في إطارها مبدأ المواطنة، ويعقلون مضمونه ويتمثلون أبعاده السياسية والحضارية. لذلك، حين تعذر تاريخياً على بعض الشعوب تشييد دولة بهذه المواصفات، صعب عليهم تطوير الممارسة ومراكمة الخبرة بخصوص قضايا الاجتماع السياسي. بيد أن الدولة هنا غير مفصولة عن البنيان المجتمعي والقوى النسقية المهيمنة، فما بين الدولة والمجتمع علاقة مفصلية لفهم انبثاق الثقافة الديمقراطية من عدمها.

لقد شكل بناء الدولة القومية الحديثة في أوروبا (القرن ١٦) تاريخاً نوعياً على صعيد إعادة صياغة البنى المجتمعية العامة، فعلاوة على التطور الحاصل في الاقتصاد وما يرتبط به من مفاهيم وآليات، نجح العقل باستعادة مكانته المركزية في تنظيم حياة الناس وتدبير شؤونهم، ولم يعد لغيره من سلطان لاختراق وعيهم الجمعي، فبالعقل دشنت الدولة القومية الحديثة التفكير في السياسة بما هي فن تدبير المصالح وتيسير شروط العيش المشترك. وفي هذا السياق، يجدر التنبه إلى الدور المركزي الذي أدته الطبقة الوسطى (الرأسمالية لاحقاً) في ترسيخ بنى الدولة وتقعيد أسسها ومؤسساتها. لقد شكلت رافعة حقيقية لسيرورة البناء الجديد، كما نجحت بنسج أوصال الالتحام الذي منح الدولة قوة التماسك وإرادة الاستقرار والاستمرار، علماً أن رحلة البناء لم تكن هينة ومن دون كلفة، فقد قدمت المجتمعات الأوروبية ثمن اكتمال بناء الدولة ونضج روحها العامة، فكانت النتيجة أن رسمت خطوط العيش داخل الدولة وفي كنفها، وتحققت للأفراد إرادة الدفاع

عن هذه الأخيرة ككيان للعيش المشترك من دون أن يحرموا، أو يمنعوا من ممارسة حقهم في الاختلاف. وبمفهوم المخالفة، شكل عدم اكتمال بناء الدولة، وضعف نضجها، وسقم عودها أن غدت مؤسسة هلامية، ومفهوماً ملتبساً عصياً على الإدراك والمعايشة.

وفي هذا الصدد كان عبد الله العروي محقاً حين ميّز بين دولتين: «الدولة الضرورة»، و«الدولة الأسطورة»، لينتصر للأولى وينبذ الثانية، قائلاً: «من يتكلم عن التربية التي تجعل من الإنسان الحيواني إنسانياً أو التي تفتح عين الفرد على الغاية التي من أجلها يعيش، يتكلم حتماً عن الدولة. كلّ مربّ لا بُدَّ له من مربّ، والدولة هي مربية المربّين. العقل اكتساب لدى الطفل ولدى الرجل الراشد، والقيمة العليا مهما كان مصدرها تلقّن، والتلقين يرتكز على النفوذ، والنفوذ ينتهي في آخر التحليل بالدولة. هكذا، نجد كلّ الأنبياء والرسل والمعلمين يدخلون، بعد حين يطول أو يقصر، هم أنفسهم أو بالنيابة، حيز الدولة. ليس هناك معارضة بين الدولة والمصلح، بل بين دولتين: الأولى مستقرة، والثانية مستجدة، بحسب تعبير ابن خلدون»[(٧٠)].

وفي الظن أن حكم صاحب **المقدمة** على واقع الدولة في المجال العربي الإسلامي ما زال مستمراً، وأن الدولة العربية الحديثة في حاجة إلى قدر يسير من الاكتمال والنضج كي تغدو مدرسة السياسة بامتياز، وتصبح إطاراً مشتركاً لاستيلاد الثقافة المنتجة للديمقراطية.

خاتمـة

أوحت لنا مقاطع هذا البحث ـ وهو جزء من مشروع دراسة أوسع وأشمل ـ بالعديد من الاستنتاجات ذات الصلة بـ «الدستور الديمقراطي»، وشروط تحققه، وإمكانيات تحويله من جملة مبادئ وآليات إلى ممارسة وسلوك وثقافة.

إن الدستور الديمقراطي ليس مجرد وثيقة تستمد شرعيتها من قبول المواطنين بواسطة آلية الاستفتاء، بل هو أولاً وأساساً عقد اجتماعي يتحقق بواسطة التعبير الإرادي الحرّ للمواطنين، إذ إن الشرعية هنا لا تتأكد إلا حين يشارك الناس في نسج مضمونها بالحوار والتوافق والاقتناع الواعي. وحين تتوفر لهؤلاء، أو لمن يمثلونهم فعلا، شروط التعبير عن تصوراتهم لما يجب أن تكون عليه أحكام

(٧٠) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط ٢ (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٩.

الدستور ومبادئه ومقتضياته، تتحقق صفة الديمقراطية في الوثيقة الأسمى، وتتعزز بالممارسة المحترمة لشرعية هذه الأخيرة، كما تتأكد بيقظة القضاء الساهر على ديمومة هذا الاحترام واستمراره قيمة مجتمعية لا رجعة فيها.

بيد أن العناصر المميزة للدستور الديمقراطي من غيره من الدساتير الممنوحة أو المغلفة شكلاً بآلية الاستفتاء، وإن بدت مقوّمات عامة ومشتركة، فإن فحصها وتحليل مضامينها في سياقات تاريخية وحضارية مغايرة للإطار الذي ولدت وتطورت فيه، يستلزم منهجياً التنبه إلى ما تتطلبه هذه المغايرة من محاذير ذات صلة بالتكوين التاريخي والثقافي، كما هو حال الدساتير في البلدان العربية. ومن الأهمية والموضوعية بمكان أن نعي حدود الاستفادة من المرجعيّة التي أطّرت مقاطع هذا البحث في تحليل الأجزاء الأخرى من مشروع الدراسة ككل، بغية تجنب الإسقاط غير السليم علمياً للمفاهيم والمصطلحات، ودرءاً لمزالق المثاقفة (Acculturation) التي تحدث في مثل هذه القضايا والإشكاليات، والتي يؤدي التمادي فيها إلى المصادرة على المطلوب.

تعقيب (١)

عبد العظيم المغربي(*)

هذه المقدمة التاريخية للدراسة الدستورية في حاجة إلى مراجعة. هذه ملاحظتي العامة **الأولى**.

الملاحظة **الثانية** هي أن الدكتور مالكي عقد المقارنة بين الدول العربية والدول الغربية في بحثه، على أساس أن الأولى تمتلك دساتير، والثانية لا تمتلك دساتير، أو أن الأولى تمتلك دساتير ديمقراطية، والثانية تمتلك دساتير غير ديمقراطية. ولم يوضح لنا في بحثه، على رغم أنّه وردت فيه إشارات لاحقة، لماذا كانت هنالك دساتير أولاً، ثمّ دساتير ديمقراطية ثانياً، في أمريكا وأوروبا الغربية، ولم تكن الحال كذلك في بلداننا العربية.

الملاحظة **الثالثة**، كما تفضل الدكتور في عرضه الآن، هي أنّ القسم الأول المتعلق بالجانب التاريخي والنظري في التعريف الدستوري وتطوره هو موضوع هذا البحث، بينما القسمان الآخران سيتم إعدادهما لاحقاً، أولهما المتعلق بالمقارنة بين ما اصطلح عليه بالدستور الديمقراطي حيث السيادة للشعب، وإخضاع الدولة والفرد والجماعة للقانون، والفصل بين السلطات، واحترام حقوق الأفراد والجماعات، وفي النهاية التداول السلمي للسلطة. إن هذه الدراسة المقارنة مهمة جداً، وعليها أن تأخذ ما يتعين أن تأخذه من حيّز في الدراسة، إذ يرتبط بها القسم الثالث من البحث، وهذا هو القصد منه، بحيث ننتقل من تقييمنا حالتنا العربية،

(*) الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب.

وبالإجابة عن سؤال: ما العمل؟ إلى رؤية مستقبلية لإصلاح دستوري في مختلف الدول العربية.

في هذا الخصوص، أودّ أن لا أضيع الوقت لأنه من حسن الصدف أن المعقّب التالي هو القادر على أن يُسمعنا ما يفيدنا في موضوع الديمقراطية والإسلام، فسواء إذا سمح الوقت في هذه الندوة أو في وقت لاحق، أود أن أشير إلى ما تضمنه البحث من أن التطور الدستوري والديمقراطي في الغرب ارتبط بالنمو الرأسمالي وبظهور الدولة الرأسمالية، كما ارتبط بفصل الدين عن الدولة، وارتبط بإعمال العقل النقدي في مناحي الحياة كافة الذي انتهى في النهاية إلى فرض الإرادة الجماعية للأمة أو الشعب على المفاهيم المتعددة التقليدية والممارسة التاريخية كما تضمنها البحث. ولكن ما هي الحال في العالم العربي، وحينما نقول العالم العربي، يمكن أن يكون هذا وجه آخر لمفهوم العالم الإسلامي، عالمنا العربي الإسلامي، إذ إن هنالك إشكاليات نحن في كثير من الأحيان نخشى من الاقتراب منها، لأنه ما زال حتّى اليوم مطروح في عالمنا العربي: لم الدستور؟ هل الدستور ضرورة؟ هل نحن في حاجة إلى دستور؟ نحن عندنا دستورنا، وعندنا قرآننا، وما هو الدستور؟ هل هو الدستور الوضعي الذي يضعه البشر أم الدستور الإلهي الذي لا يأتيه الباطل؟ ومن هو الحاكم، هل هو الفرد الذي ينتخبه المواطن أم هو الولي صاحب الأمر والطاعة، ثمّ المساحة الواسعة من المحرّمات التي لا يجرؤ، ولا يسمح للعقل من الاقتراب منها. أنا اعتقد، وأنا مسلم حقّاً في ما أعتقد، أن هذه الإشكالية تمثل عقبة أساسية هي المسؤولة عن عدم شيوع الثقافة الديمقراطية في عالمنا العربي. نحن في واقع معاد للثقافة الديمقراطية.

لقد ورد في البحث أنه ينبغي بحق إشاعة الثقافة الديمقراطية، وينبغي أن يعمّ وعي المواطن بها، ويدرك مصلحته فيها إلى الحدّ الذي تمكنه من الدفاع عنها. هذا أمر غائب في عالمنا حتّى الآن. يرتبط بذلك ما أشار إليه بإيجاز الأستاذ أمين الغفاري ود. محمد السيد سعيد من أنّه لا يوجد عندنا ديمقراطية، ليس فقط في نظم الحكم، وإنما في حياتنا الحزبية. إن النخبة العربية، وهي مسؤولة بالدرجة الأولى عن إشاعة الديمقراطية، هي نفسها التي تكرس بممارستها الاستبداد وغياب الديمقراطية في واقعنا العربي. كيف يمكن أن نطرح هذه الإشكاليات التي تسدّ علينا طريق نمو المناخ الديمقراطي وخلق الدستور الديمقراطي في بلداننا العربية؟ هذا ما ينبغي أن يكون، وهو مجال لمناقشه أخرى، وأشكركم.

تعقيـــب (٢)

صادق الشيخ(*)

إن بحث د. مالكي حول الدستور الديمقراطي، والمقصود ـ بحسب السياق ـ الليبرالي، بحث مستوف لموضوعه في رسم صورة واضحة للمثال الديمقراطي، كما رسمه الآباء المؤسسون، أمثال لوك وروسو وتوكفيل. وهو من هذا الجانب يقدم للمشتغلين بالسياسة مادة تثقيفية جيدة حول نشأة فكرة الدستور في الغرب، والثقافة الفلسفية المؤسسة له، والآليات التي يقوم عليها، بما يرسم خطوطاً فاصلة بين الأصل الغربي والصور العربية التي تزعم إليه انتساباً، إلا أن هذا الهدف لا يتحقق بشكل مباشر، وإنما بشكل عرضي ربما تعمد الباحث تركه لفطنة وجهد القارئ في المقارنة والاستنتاج، على رغم أن القارئ يظل إلى نهاية البحث مشدوداً ينتظر حديثاً عن القسم الثاني من البحث (الدساتير العربية)، كما أفصح عنه العنوان. وتلك ملاحظة شكلية. هذه هي **الملاحظة الأولى**.

الملاحظة الثانية هي أن الباحث، ربما تحت ضغط الوقت أيضاً، اكتفى غالباً بالحديث عن الجوانب المضيئة من منجزات الحداثة السياسية والمتمثل ـ بحسبه ـ في «اكتمال بناء الدولة ونضج روحها العامة ـ بما رسم ـ خطوط العيش المشترك داخل الدولة، وتحققت للأفراد إرادة الدفاع عنها من دون أن يحرموا من ممارسات حقهم في الاختلاف. وبذلك دشنت الدولة الحديثة التفكير في السياسة بما هي تدبير المصالح العامة. وبترسيخ الثقافة الديمقراطية وانغراسها في بنيان المجتمع

(*) باحث عربي مقيم في بريطانيا.

ووجود تيارات فكرية داعمة وداعية لها، وهي ثقافة تدين، بحسب الباحث، لتوفير شروط متعددة في صدارتها دور الفكر والمفكر، فقد شكلت النظرية العقدية قطيعة نوعية مع الفكر القروسطي، حيث أخرجت السياسة وما يرتبط بها من دائرة الغيب والميتافيزيقا، فالحاكم بشر يختاره الناس بإرادتهم الحرة. منذ عهد ميكيافللي لم تعد السياسة مرتبطة بالأخلاق والدين وما يندرج ضمنها. تكمن قيمة الفتوحات الفكرية المؤسسة للثقافة الديمقراطية في استعادة امتلاك الإنسان إرادته في تدبير شؤونه العامة بعدما غابت لقرون، فكما لم تعد الطبيعة لغزاً محيراً ومخيفاً بفضل الاكتشافات العلمية، كذلك لم تعد الدولة قوة قهرية تمارس السلطة بغير حقّ وتتمادى في الشطط من دون مساءلة. ولربما تمثل هذه الفقرات أهم ما لفت نظري في البحث:

أ ـ على رغم أن الباحث أشار إلى عوامل متعددة أنضجت الثقافة الديمقراطية، إلا أنه اكتفى بالتركيز على دور المفكرين وطبقات العلماء «بما يُثير السؤال لو صحّ ذلك: لماذا ظهروا في أزمنة وأماكن معينة ولم يظهروا في أخرى؟ هل لذلك من علاقة بشروط اجتماعية معينة من مثل احتدام الصراعات الدينية والحروب الطاحنة التي أكلت الأخضر واليابس في أوروبا، والتي فرضت نهاية حصول تسويات وظهور الدولة القُطرية، مع ترتيبات تضع حداً للتحارب داخلها وفي ما بينها تيسيراً لاقتسام العالم الجديد والقديم مناطق نفوذ ونهب لِكُلّ منها؟

ب ـ لو صدقنا على أن الديمقراطية ليست مجرد جملة من التسويات الحسنة تمّ التوصل إليها سبيلاً لفضّ المنازعات، مثل الاعتراف بسلطة الشعب حكماً بين الطامحين إلى السلطة والاعتراف بحقوق المواطنة للجميع على حدّ سواء، وكذلك حرياتهم الشخصية وسائر حقوقهم، بما في ذلك حقّ تداول السلطة عبر انتخابات دورية نزيهة، والفصل بين السلطات، إلى بقية الأركان، بما يحقق التداول السلمي. . . الخ، إنما هي قبل ذلك ثمرة لتوفير ثقافة إنسانية تحترم الإنسان وتقدس الحرية والقانون والإرادة العامة، وتعلي من شأن السماحة والعدل، ويغيب فيها الإيمان بالغيب، وتتحرر السياسة من الأخلاق. فكيف نفهم ظهور النازية والفاشية وسط قوم طالما فخروا بالإسهام المعتبر، وربما الأكبر، في التأسيس للفلسفة السياسية الديمقراطية؟ وهل حدّت هذه الثقافة الديمقراطية من حملات الإبادة والنهب التي شنتها الأنظمة الديمقراطية على الشعوب والحضارات الأخرى؟ وعلى افتراض التسليم بلزوم ثقافة من مثل التي ذكر الباحث (الليبرالية) تتحرر فيها السياسة من الغيب والأخلاق أساساً للديمقراطية، أو ليست هذه الثقافة

الديمقراطية ليست إلا نوعاً من العقلنة للنموذج الديني المسيحي، بما أحلّ الدولة باعتبارها سلطة مطلقة ومترجمة عن الفكر المطلق والإرادة العامة محل الإله ﴿**لا يسأل عما يفعل**﴾(*)، أي الدولة هي صانعة قانونها وقيمها وموازينها للحق والباطل والخير والشر، فَكُلّ تصرفاتها عبر سلطة من سلطاتها هو الحق والخير ما دام التصرف اكتسب الشرعية القانونية. فهل صحيح أن رمي قنبلة ذرية على مدينة، وفرض نظم عالمية مجحفة بالضعفاء تودي بالملايين، وحتّى تدمير الطبيعة وتهديد الحياة، هي أعمال مشروعة وخلقية ما دامت قد حصلت على إجراءات الشرعية؟ وهل تحرر صناع السياسة في الغرب من الدين، من عالم الغيب، بينما الجميع يعلمون عن علاقة الديمقراطية الأمريكية التي تقود العالم بالدين، حتّى امتزجت ثقافتهم السياسية الموجهة لأخطر سياساتهم، بما في ذلك شنّ الحروب المدمرة، بأساطير توراتية وتلمودية، مثل أسطورة حروب نهاية العالم، وبالخصوص منذ عهد ريغان؟ أليست هناك جماعة دينية قد فرضت سيطرتها على أكبر ديمقراطية في العالم، ومركز بحوثها وقراراتها متخمة بأنصار تلك الأساطير؟ أوَلم تُحكم أكبر ديمقراطية في العالم من حيث العدد، وهي الهند، بحزب ديني فاشي؟ وهل يمكن من الجهة السلبية إنكار أن السياسات الغربية تجاه العرب والمسلمين متأثرة بالخلفيات الدينية؟

ج ـ يفهم من البحث التلازم بين الديمقراطية باعتبارها إجراءات، والفلسفة العلمانية، وإن لم يرد هذا المصطلح في بحثه نصاً، ولكنه مفهوم من خلال تأكيده على تحرير الثقافة الديمقراطية من الغيب والأخلاق: «منذ عهد ميكيافللي لم تعد السياسة ملتبسة من الأخلاق والدين، إذ أُخرجت من دائرة الغيب والميتافيزيقا». يفهم من ذلك تفسير ودعوة: تفسير لاستمرار غياب الديمقراطية في بلاد العرب والمسلمين بسبب تأثير الإسلام باعتباره عقيدة تنهض على الإيمان بالغيب، ودعوة إلى دفع ثمن الدمقرطة: تحرير السياسة من الأخلاق والدين. وإذا صحّ الفهم، فهو من قبيل لزوم ما لا يلزم. لقد كان بورقيبة وشاه إيران وأتاتورك وأمثالهم، فضلاً عن هتلر وموسوليني وستالين غير مهتمين بالتدين، بل بالدكتاتورية العلمانية.

د ـ يرجح هذا الاتجاه لدى الباحث أنه في بحثه عن تاريخ فكر الدستور، بمعنى فلسفة وقواعد تضبط علاقة الحاكم بالمحكوم، لم يجد للفكرة في الإسلام وتراثه من أثر مرجعي، بل كان صريحاً في إحالته إلى التاريخ الأوروبي.

(*) **القرآن الكريم**، «سورة الأنبياء،» الآية ٢٣.

هـ ـ على رغم اعتبار الباحث أنه من قبيل الطوبى مثاليات النموذج الديمقراطي من مثل: أن يملك كلّ مواطن من السيادة قسطاً يعادل قسط نظيره (ص ٥٤)، وأن مقولة السيادة للشعب تعني أن يصبح أفراده مالكين للسلطة ومصدرها، وأن الإرادة العامة تعني، بحسب روسو، اندماج الأفراد في الجماعة ليكونوا شخصاً واحداً (ص ٥٣)، وأن السيادة ليست لملك أو أمير بعينه، وإنما هي لشخص اعتباري معنوي، وأن سيادة الشعب تعني في المحصلة حكم المجموع باسم المجموع لمصلحة المجموع. على رغم اعتبار ذلك طوبى لم تتحقق، إلا أنه يؤكّد أن مسيرة الديمقراطية الحديثة حبلى بالنماذج التي انتقل فيها الناس من الولاء لشخص إلى الولاء للأمة، فحققوا بذلك مواطنتهم ونزعوا عنهم صفة الرعية (ص ٥٧)، ومن ذلك تأكيد أن العقل البشري يمكنه باجتهاده في نظم سياسية كثيرة لجم أنانيات الأفراد والجماعات (ص ٥١)، نحسب أن في كلّ ذلك قدراً غير قليل من المبالغة قد تلامس تخوم التجمد.

الملاحظة الثالثة: على رغم أن البحث يحيل باستمرار إلى مرجعيّة الحقل الغربي في موضوع تقييد سلطة الدولة بجملة من القواعد المكتوبة والعقود الوفاقية، وذلك من دون أي إشارة إلى جهد ولو ضئيل أسهمت فيه التجربة والثقافة العربيتين والإسلاميتين، إلا أنهما لم تسلما من التعريض بهما من خلال وضع بعض مفاهيمهما مقابل المفاهيم الحديثة، من مثل وضع مفهوم المواطنة في الفكر الحديث موضوع تمجيد مقابل إيراد مفهوم الرعية في الثقافة الإسلامية في مورد التحقير، وهي مقابلة ليست ضرورية ولكنها شاعت تعسفاً، بينما رعاية الشيء لا تعني غير حسن القيام عليه. وهو مفهوم أصيل في الفكر السياسي الإسلامي تشهد عليه نصوص كثيرة تؤكد مفهوم مساءلة الراعي على رعيته. ويؤكّد ابن تيمية في كتاب: **السياسة الشرعية بين الراعي والرعية** أن هذه العلاقة علاقة تعاقد. ومن القبيل نفسه المقابلة بين الإجماع والوفاق. وقد لا يكون ذلك مقصوداً، والمقابلة على كلّ حال بينهما ليست ضرورية لأن الإجماع المطلق، أي على الكليات والجزئيات، غير ميسور.

ولذلك أنكر ابن حزم المفهوم جملة، بينما هو معدود لدى جمهور الفقهاء أصلاً كبيراً من أصول الفقه، ويعنون به الاتفاق على كليات الدين، مثل الإيمان بالعقائد والوحي وأركان الإسلام ومحرّماته. ويبقى بعد ذلك ضمن هذا الإطار الواسع مجال فسيح للاختلاف المعدود في الثقافة الإسلامية سنّة كونية وأصلاً دينياً وحقيقة اجتماعية، بما يؤسس للتعدد والاختلاف في مجالات الدين والثقافة والسياسة ضمن كليات الإجماع شأن أي ديمقراطية في إطار منظور ثقافي آخر،

كلها وإن اختلفت مرجعيتها الثقافية لا قيام لها من دون حصول إجماع على أساس ثقافي، وعلى ما سماه الباحث قواعد اللعبة.

ومن هذه المقابلات غير الضرورية المقابلة بين التربية والسياسة الواردة في آخر البحث إحالة إلى العروي من أنه ليست التربية هي صناعة الإنسان وتربيته، وإنما هي الدولة منتجة الثقافة. ومعنى ذلك إذا كنت قد أصبت الفهم ولست متأكداً من أن الدولة هي الأصل وهي المركز، وإذا كان الأمر على ما فهمت، فإن المقابلة بين الدولة والتربية ورد أحدهما إلى الآخر ليس ضرورياً، بل قد يتبادلان التأثير، وإذا كان ولا بدّ من أولوية فهي للتربية والثقافة، وبتعبير حديث للمجتمع المدني، للإنسان، للأمة وقيمها وعقائدها ومؤسسات مجتمعاتها الطوعية. ويقدم لنا العراق وقبله الجزائر منذ عام ١٨٣٠ حتّى عام ١٩٦٢ مثالاً بالغ الدلالة على صمود المجتمع الأهلي يوم انهارت الدولة تحت وطأة الغزو، فنهض المجتمع بفاعلية أكثر، يذود عن الحمى بفاعلية افتقدتها «دولة التحديث»، بل نستطيع التأكد اليوم أن نقطة الضعف في بنيان أمتنا المستبد بها سرعان ما تنهار عند أول احتكاك بالعدو، بينما المجتمع ما يلبث أن ينهض لحفظ كيانه ومناوشة العدو حتّى يضطره إلى الفرار. وليس صحيحاً أن من يتكلم عن التربية يتكلم عن الدولة على اعتبار أن الدولة هي المربي، بل الحقيقة أنه، كما إن الدولة أفشل تاجر، هي أفشل مرب، ولم يكن للدولة في تاريخ الإسلام دور يذكر في التربية، فتلك مهمة المجتمع المدني، أي مهمة العلماء والأوقاف، وهو شبيه بما هو جار في المجتمعات الغربية الحديثة حيث تنهض البلديات ومعها أحياناً النقابات والجمعيات بمهمة التربية، وحتّى بوضع البرامج.

يلتقي المثال الإسلامي إلى حدّ كبير بالمثال الديمقراطي الليبرالي من جهة الحد من تضخم الدولة وتوسيع نفوذ المجتمع، فلا تتدخل إلا عند عجزه. هذه المقابلات العرضية بين مفاهيم تحيل إلى الثقافة الغربية تورد في مورد الاستحسان، وأخرى تحيل ولو بالإيحاء إلى الثقافة الإسلامية، أي تورد الاستهجان الظاهر أو الملوَّح به، تنصرف مع ذلك عن كلّ إحالة إيجابية لإسهام من التراث الإسلامي في المجال الدستوري، من مثل الوثيقة الدستورية المكتوبة المعروفة بالصحيفة، والتي حملت تعاقد أسس لدولة المدينة بين مختلف مكوناتها العرقية الإثنية والدينية، لم ينقص أي منها من اعتباره طرفاً في ذلك التعاقد الذي أسس لمجتمع تعددي، ما ألقى بظل سماحته واعترافه بالاختلاف على جملة تاريخ الإسلام الذي بُرئ من حروب الإبادة الدينية والعرقية. ومفهوم البيعة ذاته على رغم ما عراه من انحراف وإفراغ من مضمون التعاقد مثّل في تجربة الخلافة الراشدة أساس الحكم والشرعية، في زمن

كانت فيه الفكرة غريبة، ولذلك سرعان ما أفرغت لصالح النماذج الإمبراطورية السائدة، ولكن ظلّ شكلها يذكّر بأن التعاقد أساس الشرعية، إلى مفاهيم أخرى مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أبقى على مشروعية الثورة على الظالم، وحال دونه وبين التدثر بجلالة الألوهية شأن نظيره في العالم يومئذ، ومن مثل مبدأ الإباحة الأصلية، أي أن الحرية هي الأصل. . . الخ.

الملاحظة الرابعة: غياب البعد الاجتماعي الاقتصادي من النموذج الديمقراطي المقدّم في البحث بما يؤكّد الخلفية الليبرالية الرأسمالية.

الملاحظة الخامسة: لم يرد في النموذج حديث عن إمكانية ومشروعية المعارضة من خارج المنتظم الديمقراطي الدستوري في صورة العبث في القواعد الدستورية وإفراغها من محتواها باعتبارها في خدمة الشعب بدل تزييف إرادته.

الملاحظة السادسة: لم يتحدث عن علاقة استقرار من النموذج وغطاءاته بالسيطرة العسكرية التي هيأت له تمويلاً غير محدود.

الملاحظة السابعة: رجح الباحث معنى التفويض عن الأمة، وليس بمعنى الوكالة الخاصة التي تجعل النائب تابعاً لمن فوّضه، ومقدماً له باستمرار حساباً، وليس فقط في موسم الانتخاب.

وفي **الخلاصة**: إننا إزاء بحث جاد تأتي أهميته من محصول التثقيف الدقيق بالصورة المثالية لنموذج الدولة الديمقراطية الحديثة، كما روته النصوص الكلاسيكية المؤسسة لدولة ما قبل العولمة، لدولة الحداثة، وليس لما بعدها حيث كادت الأولى تقوّض مبدأ السيادة لصالح تدخل الأقوياء، بينما الثانية هزت بقوة الثقة في العقل ويقينياته، ومنها اليقين الديمقراطي، ومع ذلك تظل ساحاتنا العربية التي تتلظى بالاستبداد المتدثر بالحداثة والمستخدم لما وفرته من قدرات قمعية دون منجزاتها الإنسانية، في أمس الحاجة إلى استنساخ النموذج الديمقراطي (هل مشكلنا ثقافي أم في سيطرة دولية؟)، ويا ليت ذلك ممكناً، ولكن للإفادة منه بحسب حاجاتنا ومعاييرنا. ولئن مسَّ الباحث مساً خفيفاً الواقع التطبيقي للنموذج، إلا أن اتجاهه العام تبشير بالنموذج وإنجازاته الشاهدة على قدرة العقل البشري المتحرر من المؤثرات الغيبية والخلقية وعلى تنظيم الحياة والتوفيق بين الرغائب المتصادمة بما يضمن خير المجتمع ودرء آفة الاستبداد!. وكما هو النموذج الاقتصادي الليبرالي يحمل بشرى تؤكد أنه إذا تركت مفاعلات السوق تعمل من تلقائها من دون تدخل، فإنها كفيلة بضمان التوازن وتحقيق خير الجميع!. كذلك الأمر في المجال السياسي إذا اتبعت آليات الديمقراطية، وأشرب

الناس قيمتها بمنأى عن تدخل الغيب، فإنها قرينة بتحقيق الانسجام بين مصلحة الكثرة والقلة المحظوظة، بين مصلحة الحاكمين والمحكومين، لأنهم جميعاً حاكمون فعلا أو افتراضاً!

ليس من شكّ على رغم كلّ ما أخذ ويؤخذ على النموذج الديمقراطي، فإنه يظل، بالقياس إلى النماذج التي نافسته وانهزمت في الحلبة، أفضل الممكنات أو أقلها سوءاً باعتباره، بحسب دوفرجي أحد منظريه، ليس هو في الحقيقة كما يزعم وعده: حكم الشعب بالشعب للشعب، بقدر ما هو حكم الشعب بمجموعات نخبوية ماسكة بمفاصل النفوذ: المال والإعلام، وتداول السلطة، ولكنها نخبة ذكية سماعة لجماهيرها: تستجيب لنداءاتها، ولا تذهب غالباً بعيداً في تحديها، بما يجعلنا في الواقع إزاء نصف ديمقراطية في أفضل الأحوال، وفي أسوئها تضرب عرض الحائط باحتجاجات الجماهير ولو كانت مليونية، وتسنّ من اللوائح والقوانين بما لا يكاد يبقي على فاصل شاسع بينها وبين الدكتاتوريات، كما هو حاصل هذه الأيام. ومع ذلك، تظل أقل سوءاً من كلّ منافسيها، ولا سيما وهي غير مكتملة، بل هي تتكامل وتتعلم من التجربة. ومن مصلحتنا الأخذ بها، والاستثمار فيها، وتوثيق عرى المودة بينها وبين ثقافتنا الإسلامية، فتسعد كلّ منها بأختها، بدل موقف الحيرة والتردد، ودعاوى التصادم التي لا تخدم غير استمرار الاستبداد.

المناقشـــات

إسماعيل الشطي (رئيس الجلسة)

١ ـ محمد السيد سعيد

أهنى الأستاذ مالكي بالورقة الممتازة، وأدخل في تعقيبي مباشرة. أعتقد أنه اعتمد اعتماداً زائداً على المبادئ العامة المصاغة، اسمياً أو لغوياً، وهذه مشكلة لأننا عندما ندلف إلى جوهر الوضع الدستوري والسياسي أو النظام الدستوري والسياسي قد لا نجد صلة حميمة بين الصياغات اللغوية والواقع، ولكننا إن دققنا النظر في الدساتير فقد نجد طريقة أو طرقاً لقياس تفاوتها النسبي في ما يمكن أنْ نسميه بـ «التمكين الديمقراطي» تحديداً.

أقترح بدلاً من الصياغات العامة عن مبدأ سيادة الشعب والشعب مصدر السلطات أو الأمة أو فصل السلطات وضمان الحريات. مثلاً الدستور المصري والدستور التونسي يقول بذلك كلّه، ولكن في اعتقادي أن هنالك مؤشرات أكثر ارتباطاً أو أكثر قدرة على الاطلاع على الواقع الفعلي حتّى من خلال قراءة النصّ الدستوري على سبيل المثال من خلال التالي:

أولاً مدى نشر وتركيز السلطة بالذات، تركيز سلطة اتخاذ القرار، فهذا مؤشر يظهر من الدساتير المصرية والتونسية والسورية وغيرها.

ثانياً قضية تمكين المرأة، أعتقد أنّها مسألة بالغة الأهمية لأنه إذا لجأنا إلى مفهوم حقوقي للديمقراطية، فقضية تمكين المرأة، وربما الأقليات، هو أمر بالغ الأهمية. والتمكين هنا يعني تحديداً مدى التحيز في الصياغة لحقوق المرأة وضمان حدّ أدنى من التمثيل لها.

ثالثاً قضية التوازن النسبي بين صلاحيات الأقسام الدستورية، وبالذات في الحالة الرئاسية، والمحاسبة عندما أجد مثلاً الرئيس المصري يتمتع بما لا يقل عن نحو خمسين صلاحية أغلبها خارج حتّى عن النظام، ولا يحتاج فيها إلى موقف البرلمان بالأصل. ولا أجد سوى نصّ دستوري وحيد هو نصّ يتعلق بالخيانة العظمى، أي توجيه تهمة الخيانة العظمى، على رغم أنه أمر بالغ الأهمية لم يجرب قط في النظام الدستوري المصري، ولكن باستثناء هذا لا أجد طريقة لمحاسبة الرئيس، وبالتالي فإن التوازن أو فقدان التوازن بين الصلاحيات والمسؤوليات هي مسالة جوهرية.

رابعاً كذلك عندما يتعلق الأمر بتقييد الحريات العامة أو إطلاقها، يحيل الدستور المصري إلى القانون في ما يتعلق بضمانات الحريات العامة، وكلما قيدت الحقوق بالقانون سمح ذلك بإرفاد أو تزايد تشريعي يؤدي إلى مصادرة الحق لا تنظيمه.

خامساً، أخيراً في اعتقادي أن الدرجة المحددة من استقلال إدارة العملية الانتخابية يعني تحكم السلطة التنفيذية، وهذا مؤشر بالغ الأهمية، يعني قيام وزارات الداخلية بإدارة العملية الانتخابية، الأمر الذي يعني أن هناك فقداناً لحق أصيل من الحقوق الديمقراطية. كما إن هناك مؤشرات أخرى، ولكن ربما الكتابة التفصيلية لما أريد قوله تكون أفضل.

٢ ـ علي ربيعة

في المسألة المتعلّقة بالضمانات التي أشار إليها د. مالكي، أود أن أطرح تجربة البحرين على اعتبار أن الضمانات التي كانت موجودة في الدستور العقدي لشعب البحرين الذي صدر في عام ١٩٧٢ لم تقف حائلاً دون إلغاء التجربة الديمقراطية. لقد صدر الدستور البحريني في عام ١٩٧٢، وكانت القوى السياسية آنذاك رافضة هذا الدستور على اعتبار أنّه لا ينصّ على تداول السلطة، وأن الوزراء هم أعضاء في المجلس الوطني المنتخب بحكم وظائفهم. وكنا نتوقع أن تخرج القوى السياسية المعارضة على النظام الدستوري محتجة على نقصان هذا الدستور، ولكن فوجئنا بأن السلطة أقدمت على حلّ المجلس الوطني وتعطيل التجربة الوليدة على اعتبار أن المجلس يتمتع بنوع من الاستقلالية والتأثير في السلطة التشريعية، إذ كان الشعب ينتخب الثلثين، الأمر الذي يسمح بنوع من التوازن بين المجلس المنتخب والحكومة. طبعاً، عطلت السلطة التجربة بعد حوالى ثلاثة أعوام (عام ١٩٧٥)، وبعد مرور ثلاثين سنه تخللها كفاح مرير جاءت السلطة بمشروع إصلاحي يقول

بالملكية الدستورية، ولكن مع الأسف فوجئنا في شباط/فبراير ٢٠٠٢ بصدور دستور فيه تراجع كبير عن دستور عام ١٩٧٢، أو الدستور العقدي، وصدر دستور عام ٢٠٠٢ عن طريق لجنة معينة من قبل الحاكم، جعلت الحديث عن فصل السلطات: أن الشعب مصدر السلطات، وأن السيادة للشعب، حديثاً فارغاً من المضمون وكلّه ترف، مجرد ترف فكري. جاء الدستور الجديد الذي صدر عن طريق لجنة حكومية وطرح للاستفتاء يتضمن هذه المبادئ، ونصّ على مبدأ الفصل بين السلطات، وأكد سيادة الشعب، وأنه مصدر السلطات جميعاً. في واقع الأمر، ومع التأكيد على هذه المواد الدستورية العريقة، نجد أن دستور عام ٢٠٠٢ أجهض هذه المبادئ عندما جاء إلى جانب المجلس المنتخب بمجلس معين، بالعدد نفسه من أعضاء المجلس المنتخبين، وفي الوقت نفسه يتمتعون بصلاحيات دستورية. كما نجد أن الملك يرأس، وله السيادة على جميع السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، بما يوحي إلينا أن هذه الدساتير لم تعد تكفي لضمان نظام دستوري ديمقراطي. إن الوضع في البحرين في الوقت الحاضر يذكرني بكتاب قديم قرأته في الستينيّات وهو: **مزرعة الحيوانات** *(The Animals Farm)* وفيه نظريتان، هما: كلام مزدوج، وتفكير مزدوج (Double Speaking and Double Thinking).

إن السلطات عندنا في الوطن العربي تتكلم عن الديمقراطية، وتأتي بالأوتوقراطية، تتكلم عن فصل السلطات والسلطات هي في يد الملك، تتكلم عن الحريات، وتصدر قوانين تصادر الحريات، وكلها تتعارض مع ما هو منصوص عليه في الدساتير.

الموضوع الأخير هو ما يتعلق بضمان الدستور لحقوق المواطنة الكاملة المتساوية. نجد في واقع الأمر التفرقة في داخل البحرين مكرسة بحيث تمنع طائفة من الطوائف من التوظف في الجيش والشرطة والحرس الوطني، ومجمل القول إن هذه الدساتير لم تعد ضمانة كافية لحماية الحريات وتأكيد مشاركة شعبية.

٣ ـ عبد الحسين شعبان

أضم صوتي إلى إخواني الذين سبقوني في الإشادة بأهمية هذا البحث والمنطلقات الأساسية المهمة التي تناولها. إن المبادئ الأساسية الخمسة التي تحدث بها د. مالكي حول ديمقراطية الدساتير، وهي: حكم القانون، وموضوع فصل السلطات، والسيادة للشعب، والحقوق والحريات، والتداول السلمي للسلطة، هي مسائل أساسية، ولكن في تقديري أن هنالك قضايا مهمة محورية لا يمكن إغفالها عند الحديث عن الدساتير الديمقراطية. من هذه القضايا مبدأ المساواة، فلا يمكن

الحديث عن دستور ديمقراطي من دون وجود مبدأ المساواة، أي أعود إلى الفكرة المحورية: مبدأ المواطنة، أي المساواة أو رفض التمييز بِكُلّ أشكاله، سواء كان تمييزاً جنسياً أو تمييزاً طائفياً أو تمييزاً دينياً أو تمييزاً لأسباب اجتماعية أو تمييزاً لأسباب المنشأ أو لغير ذلك. كلّ أنواع التمييز ينبغي أن تكون مرتكزاً أساسياً للحديث عن موضوع الدساتير الديمقراطية. وهناك نقطتان أخيرتان أشار إليهما د. محمّد، وسبق لي أن أشرت إليهما في جلسة الصباح، يتعلقان بحقوق المرأة، إذ لا يمكن الحديث عن دستور ديمقراطي من دون مساواة المرأة بالرجل. وهذه قضية مركزية أيضاً، إذ إن هنالك نقصاً فادحاً، فهناك التجاوز لحقوق المرأة. يجب أيضاً الاعتراف بحقوق الأقليات، خصوصاً حقوق الأقليات السياسية والثقافية والإدارية وغير ذلك. هذه قضايا أساسية. من جهة أخرى، لكي نزاوج موضوع الدستور الديمقراطي لوجهته السياسية والقانونية والليبرالية التي تحدث بها الباحث لا بُدَّ لنا من الحديث عن المساواة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وفي قضايا العدالة الاجتماعية، فهذه قضية مهمة. كنت أريد هنا الحديث عن الدستور العراقي، ولكن الوقت لا يسمح. لا بُدَّ من الحديث عن مشروع دستور عراقي جرى تقديمه على أسس فيها تطييف للمجتمع والدولة، وفيها أثننة للمجتمع والدولة، وفيها تجاوز على الهوية الغالبة للعراقيين. المقصود تعويم عروبة العراق، فهذه قضايا سيجري الحديث عنها في مجالات أخرى.

٤ ـ محمد سعيد الشهابي

لدي سؤالان سريعان، **أولهما** حول العقدية أو التعاقدية: ما مدى دورها، يعني إلى أي درجة هي مهمة في جعل هذا الدستور ديمقراطياً أو غير ديمقراطي، وماذا تعني صفة التعاقد؟ السؤال **الثاني** إذا كان هنالك دستور لا ينصّ على تداول السلطة، بمعنى أن الحاكم يبقى هو الحاكم باستمرار، أو سواء أكان هناك دستور أو لم يكن هناك، أي أن الحاكم يبقى هو وعائلته كحكام لمدى الحياة، لكن عنده دستور ينص على الانتخابات، وينصّ على الحريات، فهل فعلا هنالك ديمقراطية إذا لم يكن هناك تداول للسلطة؟

٥ ـ علي فخرو

لدي نقطه تتعلق بالسمات، فالأخ كاتب البحث وضع خمس سمات، وأعتقد أنهًا هي الأساس، أنا أريد أن أذكر فقط أنه عندما لا تكون السيادة لقلة أو لفرد، يكون الفصل بين المجتمع والحكم هو القانون الفيصل، بعد ذلك يأتي فصل السلطات، وكذلك ضمان الحقوق والحريات، وأخيراً التداول السلمي للسلطة.

ألا يعتقد كاتب البحث أن هنالك نقطة تسبق كلّ تلك السمات التي ذكرها، وهي قضية الشرعية، شرعية الدستور نفسه؟ أنا اعتقد أن كلّ ما جاء هنا لا يرتقي بالدستور إلى صفة الديمقراطية إذا كان الدستور نفسه غير شرعي. وأنا هنا أميز بين الدستور الديمقراطي والدستور التعاقدي، لأن التعاقدي ممكن أن يكون غير شرعي بالضرورة. قد يكون التعاقد فرضته القوى المهيمنة بسبب اختلال التوازن بين السلطة القائمة والمجتمع. السلطة قد تفرض التعاقد. . . الخ. أنا أتكلّم عن الشرعية، بمعنى أن الدستور فعلاً يمثل إرادة المجتمع وصيغ برغبة المجتمع وبموافقته. . . الخ. أنا أعتقد أن هذه قضية مفصلية جداً ليس من الضروري أن نضيفها إلى السمات الخمس، بل نعتبرها السمة الأولى التي تأتي قبل السمات التي تكسب الدستور الشرعية وترتقي به إلى صفة المشروعية الدستورية.

٦ ـ بومدين بوزيد

البحث يزاوج بين المادة التقنية القانونية والمسائل الخلافية الفكرية الثقافية. أودّ هنا أن أطرح ثلاث نقاط أساسية بالنسبة إلى د. مالكي:

المسألة **الأولى** ألا تعتقد معي أن البحث في مؤشرات حول دستور ديمقراطي وغير ديمقراطي تقتضي البحث في القوانين التي تشكل شبكة تنظيمية للمجتمع، وهي قوانين الصحافة وقوانين الإعلام، لكن في الكثير من البلدان العربية تختلف مع نصّ الدستور؟ وهذه مشكلة كبيرة، فيمكن أن يكون الدستور جيداً، ولكن الإجراءات القانونية الداخلية التنظيمية للهيئات والمجتمع المدني في روحها تختلف عن هذا الدستور، وهذه هي الثغرة الكبيرة الموجودة مثلاً في الجزائر.

المسألة **الثانية** التي أود الإشارة إليها هو أن الدساتير العربية كلها تتفق على أنها دساتير ملوك ورؤساء لهم صلاحيات واسعة، وحتّى عندما نجري تغييراً في الدستور أو يتم تعديل الدستور يكون ذلك من أجل أمر ما. وأعطي هنا مثالاً، فنحن في الجزائر مقدمون على تعديلات دستورية على رغم التجربة الجيدة، أي التجربة الديمقراطية المحدودة، ولكنها متعثرة. ومن حين إلى آخر، نقوم بإرضاء الأقليات، مثل إعطاء البربر حقوقاً دستورية أو باعتبار اللغة الأمازيغية لغة وطنية. وقد تؤدي التعديلات إلى خلق جمهورية رئاسية، لأن صلاحيات الرئيس كثيرة، وعلى رغم ذلك نخشى من أن يمرر قانون آخر أو أن يتم تغيير الدستور، من أجل انتخاب الرئيس لدورة ثالثة، خلافاً للدستور الحالي الذي ينصّ على أن الرئيس ينتخب مرتين.

المسألة **الثالثة** التي أود الإشارة إليها هي أنَّ وضعية الدساتير العربية من ناحية

تاريخية هي وضعية موروثة عن الاستعمار، وموروثة عن القوى المهيمنة. أريد هنا أن أطرح سؤالاً في ما يتعلق بالمغرب العربي: المغرب، والجزائر، وتونس، وربما بعض البلدان العربية، ولكن المغرب العربي بالخصوص، فقد تحدث عن ذلك بعض مفكري القوى الشعبية في المغرب في بعض الجرائد وبعض المجلات، وهو أن هنالك قوى ثالثة ما زالت لها نفوذ داخل السلطة، وهي موجودة في العسكر، وفي مؤسسات السلطة، وفي الإدارة، وفي المال. وهذه القوى الثالثة هي التي خلقها ديغول في المغرب العربي سنة ١٩٥٨. إنها قوى ليست مع الذين يقولون إن المغرب العربي ككل يبقى فرنسياً، وليست مع جبهات التحرير لمقاومة الاحتلال، بل هي قوى من مثقفين ومن بعض الضباط الذين ما زالوا على قيد الحياة، وما زال لهم نفوذ داخل المغرب العربي، وهم الذين يحتمون بكثير من القوانين، ويختبئون وراء كثير من الدساتير. ففي العراق، هناك احتلال، وهناك دستور يسبغ بعض الشرعية على هذا الاحتلال، وهذا يعني استمراراً للاحتلال، إلا أن الاحتلال في بلدنا ما زال جاثماً عندنا بشكل خفي، فهو احتلال مختف، واحتلال سري، كذلك الموجود داخل أنظمتنا العربية. هذا الاحتلال يتشكل من نفوذ فئة معينة لها ارتباطات خارجية، ولها ارتباطات مالية، ولها تاريخ عسكري، وتاريخ نفوذ منذ الاستقلال. . . الخ.

٧ ـ رفيق عبد السلام

نشكر د. امحمد مالكي والسادة المعقّبين على هذا البحث، ولدي بعض التساؤلات السريعة: **أولاً** افترض البحث وجود علاقة تلازمية، أو هكذا قدمها صاحبها، بين الدستور والديمقراطية، ولكن في واقع الحال لا نشهد مثل هذا التلازم، ودليل ذلك هذا البلد بريطانيا إلى هذا الوقت لا يوجد فيه دستور منضبط، ومع ذلك هنالك مسلكية وممارسة ديمقراطية، الأمر الذي يشهد واقعاً لا مثيل له، إذ لا يوجد مثل هذا التلازم القطعي والحتمي على الأقل في الصورة الغالبة، بل وجد هذا الترابط أو هذا التقاطع بين الجانب التشريعي الدستوري والمسلكية الديمقراطية، ولكنه ليس قانوناً حتمياً أو كونياً.

الجانب **الثاني** هو أن البحث افترض أيضاً وجود علاقة تلازمية بين ما يسمّى الثقافة السياسية والديمقراطية، وأخشى ما أخشاه هنا أن تتم أدلجة عملية الديمقراطية، لأن مفهوم الثقافة السياسية مفهوم ملتبس وغامض، ولا يوجد إجماع أو اشتراك في تحديد معالم وهوية هذه الثقافة السياسية الديمقراطية، لأن الثقافات تتنوع بما في ذلك الثقافة الديمقراطية، إذا سلمنا بأن الديمقراطية هي صيرورة،

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الثقافة السياسية الديمقراطية. وإذا افترضنا مثل هذا الالتقاء بين الثقافة السياسية الديمقراطية والديمقراطية وآليات الديمقراطية، فأيهما يسبق، هل الآليات والمؤسسات الديمقراطية هي التي تصنع الثقافة أم أن الثقافة السياسية هي التي ستصنع النظام الديمقراطي؟ وأخشى ما أخشاه هو أن يقع هنا لقاء موضوعي غير واع، أو ربما واع في بعض الحالات بين النظام السياسي العربي والقوى الدولية، ويضاف إليهما اليوم الكثير من النخب الفكرية أو النخب المؤدلجة العربية التي تفترض غياب الديمقراطية في هذه المنطقة من العالم بسبب غياب الثقافة السياسية الديمقراطية. وإذا نظرنا وسلمنا بالواقع، أي بأنه لا توجد هذه الثقافة الديمقراطية، فما العمل إذاً؟، هل نؤجل المشروع الديمقراطي، أو نعلق المشروع الديمقراطي، أو نلغي المشروع الديمقراطي؟ ما العمل إذاً؟ إذ لا توجد في هذه المنطقة ثقافة ديمقراطية. إذاً ماذا نفعل؟.

النقطة **الأخيرة** هو أن البحث لم يكن دقيقاً بما فيه الكفاية، وربما يعود هذا إلى الخلفية التشريعية القانونية لصاحب البحث، وهي أنّه لم يتناول الموضوع أيضاً من زاوية التنقيب التاريخي المفاهيم السياسية الحديثة، بما في ذلك مفهوم السيادة العامة أو مفهوم الإرادة العامة، التي أسست لأنظمة شمولية إطلاقية بعد تفكك النظام الإقطاعي الكنسي منذ القرن الخامس عشر، ثمّ بخاصة مع القرن السابع عشر في تنظيرات هوبز لمفهوم السيادة الشمولية بما يسمّى «الدولة التنين». إن هوبز الذي نظّر لمفهوم السيادة هو نفسه الذي وضع معالم الدولة الشمولية الحديثة بشكل أو بآخر. وقد تأثر روسو في مفهوم الإرادة العامة بعقيدة الثورة الفرنسية. وما يسمّى بسنوات الرعب التي دشنها روبرت بيير كانت بشكل أو بآخر تسوق نفسها وتتأسس على تمثيل الإرادة العامة بعد الثورة الفرنسية. إذاً لا نتصور أنّه بمجرد وجود هذه المفاهيم السياسية الحديثة سيكون الواقع السياسي العربي بخير وعافية. وأكتفي بهذا القدر.

٨ ـ معن بشور

كعادته، أثار د. مالكي في أبحاثه الرصينة مجموعة موضوعات، وكانت التعقيبات قد صححت ربما بعض الرؤى في هذا المجال، ولكني أعتقد أن مسألة الدستور تستحق بعض التفصيل، فقد سبق أن استعملت تعبيراً أتمنى أن ندرسه جيداً، وهو «الاستبداد المقنّع»، وهو مرادف لمصطلح «البطالة المقنّعة»، كما يقول الاقتصاديون، لأن هنالك بطالة مكشوفة وبطالة مقنّعة في كثير من مجتمعاتنا النامية، حيث يتم توظيف خارج الوظيفة وخارج الإنتاج. وهناك أيضاً «استبداد

مقنّع» تأتي الدساتير في كثير من الحالات، بما فيها في بعض المجتمعات الغربية نفسها، من أجل تغطيته، ومن أجل إعطائه مشروعية معينة. أنا أعتقد أنَّ هناك ميلاً لدى المثقفين في الحديث عن الإنجازات الديمقراطية الغربية أو الدستورية الغربية من دون أن ينتبهوا إلى أن جزءاً كبيراً من التطور الدستوري والديمقراطي في هذه المجتمعات إنّما تمّ في وسط ظروف إقليمية ودولية مؤاتية، بمعنى أنّه لم تكن هنالك دول كبرى تقف أو تحول دون التطور الديمقراطي والدستوري الطبيعي. وأريد هنا أن أذكر أن حركة الاستقلال أو حركة التحرر في مجتمعاتنا في كثير من البلدان العربية ارتبطت بحركة الدستور، ففي مصر ارتبطت بالدستور، وفي تونس قاد الحركة الوطنية الحزب الدستوري، وفي سوريا كانت الدولة مرتبطة بالدستور، ولكن بعد أن نلنا، أو أنجزنا الاستقلال، كما يقولون، تراجعنا عن الدستور، لكي نتراجع في ما بعد حتّى عن الاستقلال. إن هذه مسألة يجب الانتباه لها، بمعنى أن هذا الترابط كان بين الاستقلال والدستور، وقد ضرب في شقه الدستوري في مرحلة ما بعد الاستقلال ليضرب أيضاً في شقه الاستقلالي كما نعيشه اليوم.

لذلك أتمنى بالفعل أن يكون هنالك قراءة تاريخية دقيقة لتطور الحالة الدستورية وللدور الخارجي في إعاقة التطور الدستوري. هذا من جانب، ومن جانب آخر، أعتقد أنّه لا بُدَّ من خروج دعوى لتأسيس حركة دستورية عربية، وهذا يعني أنه كما إن هناك حركة قومية وحركة إسلامية، تكون هناك أيضاً حركة دستورية تتلاقى فيها كلّ تيارات الأمة باتّجاه بلورة المفاهيم أو المبادئ أو الأسس الدستورية في كلّ البلدان. ويمكن هنا أن يساعدنا البحث الذي أعده د. مالكي في ذلك، فهو يعطينا بعض المفاتيح، ثمّ نبدأ نضالاً دستورياً محدداً حول فرض الدستور، وحول الالتزام بالدستور، لأن الدساتير ليس فيها ما يلزم الحكام بالالتزام بالدساتير بما في ذلك في الغرب نفسه، ونحن نرى اليوم انتهاكات لمبادئ دستورية في الولايات المتحدة أو في غيرها بحجة مكافحة الإرهاب.

٩ ـ هاشم محمد أحمد

أود أن أشكر د. مالكي على بحثه وأيضاً الإخوة المعقّبين. لقد أثار الدكتور نقطة مهمة جداً، وهي الربط بين الديمقراطية والدساتير، وهذا مما يضاعف صعوبة العقبات التي قد تواجه اللجنة المنوط بها وضع تقييم للديمقراطية في العالم العربي ووضع مقاييس ومؤشرات في الدول. وكما ذكر زميل سابق، فإن في معظم الدول العربية تنظيمات شمولية، وليس هنالك ما يشير إلى أن هناك بلداً عربيا

واحداً تطبق فيه الديمقراطية تطبيقاً صحيحاً، بل إن معظم النظم الشمولية هي نظم دكتاتورية، منها المدني، ومنها العسكري. وهذا يجعلنا ننظر إلى المؤشرات الجديدة على وضع الدستور أو الحديث عنه، وهي مؤشرات ومقاييس للديمقراطية تتطلب خمس نقاط، وقد أشار إليها الدكتور، وهي تتطلب العدل والمساواة والمشاركة، وتتطلب الاستشارة لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، واستشارة البلد المعين، وليس تجربة بلدان غير عربية، علماً بأن معظم الديمقراطيات حتّى المستورد منها يجب أن لا يقارن بأي ديمقراطية خارجية، فكيف تحت ظلّ هذا الوضع وهذا الارتباط القوي والوثيق بين الدستور والديمقراطية كيف يمكن لنا أن نضع دستوراً سليماً ونلزم به الحكومات وكيف يتأتى لهذه الحكومات أيضاً أن تقدّم لشعوبها دساتير عادله ومنصفه علماً بأن هناك العديد من الدول العربية والحكام العرب يفرضون دساتير بعينها، كالدستور الإسلامي مثلاً، وهذا ينعكس على سلوكها وممارساتها. وكما قال الشيخ إن تاريخنا لم يشوّه من قبل بالعرق أو الدين كما شوّه تحت ظلّ هذه الحكومات، فقد شوّهت مسألة العرق الدين، وقد تمّ استغلال الدين استغلالاً سياسياً مهيناً للشعوب. إن هذه الدول تعادي شعوبها بدلاً من معاداة إسرائيل مثلاً، فهي في معاداتها شعوبها تظهر وكأنها تنتقم من شعوبها لعجزها عن مواجهة إسرائيل، وهذه الحكومات تستعين بالدستور، فكيف لنا أن ننفذ هذه النقاط الخمس الأساسية بما يخص الدستور والديمقراطية في العالم العربي؟

١٠ ـ عبد الله النيباري

أنا أعتقد بأن الذي ذكر في البحث من حيث التطورات التي أدت إلى نشوء الدساتير، أي التطورات الاجتماعية والثقافية والفكرية، والشروط التي ذكرها الباحث في ما يجب أن يتوفر في هذه الدساتير، كِلا الأمرين، التطورات والشروط، أمور لازمة للديمقراطية، بمعنى أنه يصعب أن نتوقع نشوء ديمقراطية من دون وجود هذه الأحداث وهذه المواصفات، ولكن مجرد وجود دستور نشأ من جراء هذه التطورات، وامتلك هذه المواصفات، لا يعني بالضرورة وجود ديمقراطية، وإمكانية تطور الديمقراطية يرتبط بتوازن القوى السياسية والاجتماعية والثقافية في مجتمع ما. إن الدستور هو مجموعة مبادئ تحيل الممارسات إلى قوانين تنصّ على الحريات وعلى المساواة وعلى فصل السلطات، ولكن قد تستغل القوانين بما يناقض الدستور، مثل الحرمان من حقّ التعبير، وحقّ الصحف، وحقّ تكوين الأحزاب والجماعات المدنية. كما إن القضاء يأتمر أيضاً بأمر السلطة، وأحياناً يكون مرتش وفاسد، فوجود دستور في هذه الحالة قد يساعد، ولكن لا يؤدي بالضرورة

إلى حتمية ممارسة الديمقراطية، ولا إلى تطويرها. إن وجود هذا الإطار، كما ذكر الباحث، يساعد فقط على تطوير الديمقراطية، لأنه في غياب هذه الأمور لا يمكن نشوء الديمقراطية ولا تطورها. الآن، في ما يتعلق بما ذكره الشيخ حول الدساتير الغربية، أقول: نعم، في ظلّ الدساتير الغربية حصل هناك ظلم اجتماعي طبقي أو عرقي، وحصلت أيضاً هيمنة وسيطرة على الشعوب الأخرى، وحصل استعمار وهجوم وحروب وما إلى ذلك، ولكن ما هو البديل؟ هل يمكن أن تنشأ ديمقراطية من دون هذه المواصفات في الدساتير الغربية أم يمكن حتّى داخل المجتمعات الغربية، وفي ظلّ هذه الدساتير، أن يحصل تطوير؟ لقد حصل في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية تغيير سياسي، وأدى مثلاً إلى انسحاب بريطانيا من مناطق كثيرة في العالم. هنالك قوى اجتماعية وسياسية داخل هذه المجتمعات تكافح وتناضل ضدّ الدولة الظالمة، كما حصل في موضوع فييتنام داخل أمريكا. وهذا راجع أيضاً إلى وجود جو ديمقراطي ومؤسسات ديمقراطية. وهذا لا يعني أنّه لا يوجد ظلم، ولا يوجد تعدّ وعدوان على المجتمعات الأخرى، فما هو البديل؟ الشيخ ذكر تجاهل الإضاءات في المجتمع الإسلامي والتاريخ الإسلامي، هذا صحيح فهناك إضاءات، وهناك مبادئ، لكن ٩٠ في المئة من التاريخ العربي الإسلامي ظلم واستبداد، فكيف نفسر ذلك. لقد كان هناك احتلال أيضاً لشعوب أخرى، وفي ما يتعلق بفرض للديانة على الشعوب الأخرى، أعتقد أن الذي ذكره الأستاذ عبد العظيم المغربي يجب أن يجد الجواب عنه من الشيخ ومن الإخوان الآخرين. أيضاً يجب أن نقول إن جزءاً من تأخر الديمقراطية هو بسبب الصراع السياسي والفكري والاجتماعي، وجزءاً من هذا الصراع هو بسبب الصراع بين الأحزاب اليسارية والديمقراطية والقومية من جهة، والأحزاب الدينية من جهة أخرى، فهذا جزء أساسي من تعطل الديمقراطية.

١١ ـ جورج القصيفي

الحقيقة على غرار ما طرحه د. علي فخرو، فهنالك أيضاً شرعية الدستور التي يجب أن تأتي قبل السمات الديمقراطية الأساسية للدستور. ضمن هذا الإطار، أنا اطرح النقطة الثانية، وهي طبيعة الدولة العربية في ما معناه: هل يمكن تطبيق الدستور الديمقراطي نفسه بغض النظر عن طبيعة الدولة؟ ولست أدري إذا كان د. مالكي قد تطرق إلى هذا الأمر، لأنه كما نعلم في فكرنا العربي الإسلامي هناك ابن خلدون الذي تكلّم عن الدولة التي تحكمها القبيلة، وهنالك حالياً الدولة التي تحكمها المؤسسات. وعلى هذا السلم من التمايز بين القبيلة والمؤسسات تقع في رأيي الدول العربية مجتمعة، وهي أقرب إلى القبيلة منها إلى المؤسسات. هل يمكن

في هذا الوضع فرض تصور نموذجي للدستور الديمقراطي بغض النظر عن طبيعة الدولة؟ ضمن هذا الإطار، أشير إلى المشروع الذي كان انطلق في الثمانينيّات من مركز دراسات الوحدة العربية حول طبيعة الدولة العربية، وأرجو مخلصاً أن نطوّر هذا المشروع، إذ إن غسان سلامة كتب في إحدى إصدارات هذا المشروع أن القبيلة هي التي وفدت من الريف إلى المدينة وسيطرت على الجيش والدولة والإدارة. وفي اعتقادي أن طبيعة الدولة العربية وارتباطها بأنظمة، وانعكاس هذا الوضع على الدساتير هي نقطة مهمة ومفيدة. وأؤيد ما قاله الأستاذ نيباري للشيخ: ما هو البديل؟ إذاً ماذا نعمل؟

١٢ ـ سميرة رجب

نشكر د. مالكي على هذا البحث النقاشي حول الدستور الديمقراطي، والذي يرسم بوضوح شديد معالم الدستور النموذجي للدولة الديمقراطية التي قد تكون النسخة العربية لـ «جمهورية أفلاطون». وهذا ما يدفعني إلى التساؤل إن كان هناك دستور شبيه لهذا في أي دولة ديمقراطية في العالم، وإن وجد، هل حقاً تمارس كلّ تلك البنود على أرض الواقع، أم هو عمل نموذجي أكاديمي يطلب الحد الأعلى، بهدف الوصول إلى ما هو ممكن تحقيقه في مجتمعاتنا انطلاقاً من هذا النموذج؟ ولذلك أرى أن هذا الدستور قد يكون هو النموذج الذي يمكن أن يتحقق في دولة الوحدة العربية ذات السيادة الكاملة وتملك في داخلها عناصر الاتفاق بين الشعب وقيادته السياسية من ناحية، والاتفاق بين الشعب ونفسه من ناحية أخرى، للتصدي لسياسات إضعاف الدولة من خلال اختراقات في بنى قياداتها الرسمية والشعبية، وللحفاظ على سيادة الدولة ورفض الهيمنة الأجنبية الاستعمارية.

وهنا أتساءل، لربما يجيبنا د. مالكي بناء على رؤيته حول هذا الدستور: كيف للديمقراطية أن تتحقق في دول لا سيادة لها، بدءاً بالسيادة على قراراتها، وانتهاءً بالسيادة على ثرواتها ومواردها الاقتصادية؟، لا بل وصلت دولنا إلى أدنى درجات الضعف، فأصبحت تشكو من عدم قدرتها على الحفاظ على المتبقي من السيادة على الشأن الداخلي وعلى أراضيها. وكيف لدول غير مكتملة النمو، بمعنى عدم امتلاكها مقومات الدولة الناضجة، أن تتمكن من خلق المقومات الأولية الأولى المطلوبة لأي مجتمع ديمقراطي ذي دستور متفق عليه، ويكون الشعب مدافعاً عنه وحامياً له؟!.

ومن الناحية الأخرى، هناك ما يثير في طرح هذا النموذج للدولة الدستورية

الديمقراطية المتحررة من الغيبيات، إشارة إلى التحرر من الفكر الإسلامي، إذ مع تأييدي رؤية الشيخ في ما طرحه حول هذا الموضوع، فإنني أضيف أن كلّ المؤشرات في الشارع العربي تثبت أن مجتمعاتنا قد بدأت تستمد القوة في الدفاع عن كيانها وسيادتها وهويتها العربية من هذه المعتقدات، وأصحاب هذه المعتقدات هؤلاء هم من يهيئ اليوم لبناء نموذج الدولة المستقلة والمتحررة من الهيمنة، وهؤلاء أيضاً هم من يخوض المعارك اليوم ضدّ محتكري الديمقراطية والمستبدين بشعوب العالم من المستعمرين الغربيين. وما يحدث في العراق هو النموذج الأقوى لهذا الواقع الذي أصبح ملتقى اتفاق كلّ حركات التحرر العالمية اليوم في مواجهة استبداد الشمال وطغيانه ضدّ الجنوب. لذلك نرى أن هناك حاجة ملحة إلى إعادة النظر، وبشيء من التعمق، في علاقة المثقفين العرب عموماً، والقوميين خصوصاً، بهذه الجماعات أو هذه التيارات الدينية، وخلق قاعدة فكرية يلتقي عليها الطرفان بإيمان متكامل بأن الفكر القومي والفكر الإسلامي وجهان لعملة واحدة، ولا يمكن أن ينتصر ويعلو أحدهما دون الآخر، وبهما معاً يحقق العرب الدولة المعاصرة ذات السيادة، وهذا ما فهمه أعداء الأمة العربية والإسلامية مبكراً. لذلك يمكن القول إنه كلّما تجاهل المثقفون العرب هذه الحقيقة واستمروا في المواجهة السلبية ضدّ هذا التيار المتنامي في المجتمع العربي، تعمقت الهوة بين النخب العربية والجماهير، وزاد تفتيت الشارع العربي الذي يُعَوّل عليه في تصحيح مسار الأمة.

١٣ ــ فتحي رحال

أود أن أشكر د. مالكي على هذه المداخلة أو المادة التي أعدها لهذا اللقاء، ولكن الدكتور نسي أشياء كثيرة وكثيرة جداً، منها غياب الشرعية في الدول العربية من دون استثناء، فلا يوجد أي حاكم شرعي، وهو يتحدث عن إحدى الدول، وكأننا نحن وصلنا إلى هذا المستوى. أولاً المواطن العربي لم يصل إلى هذا المستوى من الفهم أبداً، ولم يكن في يوم من الأيام يؤمن بالديمقراطية، فمثلاً نحن في تونس، وتونس تعتبر دولة متحررة ودولة تنويرية، الا أنها تحكم باسم جهوية، فحكام تونس كلّهم من سوسة والمهدية والمنستير. إنني أرى العجب العجاب من هذا الحكم! والى جانب هذا الأمر، لم يكن هذا النظام الجهوي في تونس نظاماً وطنياً أبداً، بل هو نظام جهوي يخنق الحريات، ويقول بالديمقراطية والأحزاب الشكلية، وفي الوقت نفسه هو الذي يموّل هذه الأحزاب، فكيف تستطيع هذه الأحزاب أن تؤدي دورها الديمقراطي، وأن تبشرنا بالديمقراطية؟

١٤ ـ رضوان زيادة

تظهر الدراسات القانونية الحديثة أنه علينا أن نعمل أكثر على تعزيز السلطة القضائية والقانونية أكثر من تعزيز سلطة الشعب، فسيادة الشعب انتهت تجلياتها الدستورية بالاستبداد، وهناك مقولة معروفة لليساريين الأتراك: «إن الثورة من أجل الشعب على الرغم من الشعب»، وبالتالي فقضية سيادة الشعب تنتهي عملياً إلى شرعنة الاستبداد.

القضية الأخرى هي قضية التلازم بين الدستور والديمقراطية. إن هناك تجربتين للدستور، فأقصر دستور في العالم هو الدستور الأمريكي، وهو عبارة عن ثماني مواد فقط، لكن له تعديلات تعدّ بالمجلدات. وهنالك أطول دستور في العالم، وهو الدستور الفنزويلي الذي وضعه الرئيس شافيز ولم يضمن الديمقراطية، وبالتالي فإن النصّ الدستوري القانوني مختلف بشكل جذري عن التقاليد الدستورية القانونية التي يجب أن تحكم هذه الرؤى.

١٥ ـ خديجة صفوت

أنا أود أن أسال سؤالين أو أقدم ملاحظة في شبه سؤال.

أولاً لقد ذكر الباحث أن المجتمع العربي في مرحلة انتقالية ولم يقل لنا إلى أين.

ثانياً قال لنا إنَّ التجربة الغربية حبلى ولم يقل بماذا. وأنا سوف أركز على حقيقة أن المسائل لا تحدث بمرور الزمن، فنحن تعلمنا منذ وقت طويل في المدرسة أو في الأحزاب السياسية أن التطور ملحاح، وأنه يتم بمرور الزمن، وأنا أتمنى هذا الأمر، ولكن لا أراه.

الأمر **الثالث** أن هناك حاجة يخيل لي أنها قد تكون مكملة لكلام الشيخ الذي هو مهم جداً طبعاً، ومكمل للبحث بصورة عضوية جداً. وأتصور أن هناك مسألة لم تذكر، وهي عملية تجاوز الدستور في أرقى الديمقراطيات، فلماذا لم يخطر على بال أحد هنا مسألة القوانين الاستثنائية والعرفية التي تتجاوز الدستور صباحاً مساء؟، نقول: في أرقى الديمقراطيات، ولا يوجد شيء اسمه أرقى الديمقراطيات، لكن تجاوزاً نذكر ذلك، ولم يخترق الدستور فقط بسبب الإرهاب، وإنما اخترقه شارل الثاني الذي أعدم أباه شارل الأول بالمقصلة في الحرب الأهلية من جراء تجاوزاته للبرلمان، واختراق الدستور البريطاني، وعمل قوانين عرفية تشارف قانون الغيب. . . الخ. وهناك كلام حول تمكين المرأة، وأنا أرجو أن نكون

حريصين عند استخدام المفردات، إذ إن هناك فرقاً بين تمكين المرأة وتحرير المرأة، وهذا واضح جداً جداً، فالمصطلحان ليسا مماثلين.

١٦ ــ علي عسكور

أود أن أشيد ببحث د. مالكي، وأعتقد أنه من وجهة نظر المفكرين الذين يقبلون بمبدأ الدولة القومية يُعتبر بحثاً ممتازاً على الرغم من خلافي الشخصي معه في قصة الدولة القومية. وفي الحقيقة أودّ أن أذكر نقطتين:

أولاً أن القضية في منطقتنا في الوطن العربي أو أفريقيا مرتبطة ارتباطاً أساسياً بتناقض عضوي موجود حتّى في التنظيمات اليسارية أو التنظيمات الليبرالية أو التنظيمات اليمينية أو الدينية. أنا ألاحظ أن هذه التنظيمات كلها تقبل بمفهوم الدولة القومية كأمر واقع، ولكن كلّ من هذه التنظيمات عندما تبلغ السلطة أو تنال السلطة بأي صورة ملتوية، أو معظمها ملتوية، في معظم الوقت في منطقتنا، تبدأ تناقض نفسها، فترفض واقع الدولة القومية. لذلك ينشأ الصراع بين المواطن والدولة، لأن الدولة أصلاً هيكل خارجي مفروض على المجتمع وغير مقبول له ولم يستشر فيه. ولكن هذه الأحزاب أو المنظمات أو التنظيمات عندما تبلغ السلطة لا تجد في الدولة غير هذا الهيكل الذي هو مجسم لدولة قومية غريبة على المجتمع. لذلك تأتي مرحلة التعدي ورفض الديمقراطية. إن الدولة القومية، من وجهة نظري، جهاز شمولي، جهاز متسلط، والسؤال المحوري يبقى: هل هذه المجتمعات التي تحدث عنها الشيخ، وقال إنّها ترفض الواقع، وتدعو إلى التحرر، وهي التي تخرج لتدافع عندما تنهار الدولة، هل هذه المجتمعات قبلت بمبدأ الدولة القومية؟ يجب أن تجيب عن هذا السؤال بالضرورة التنظيمات السياسية، لأن القبول بمبدأ الدولة القومية يترتب عليه التزامات أخرى، فإذا ما قبلت بمبدأ الدولة القومية سوف ترفض الواقع الحاصل في العالم العربي لأن هيكل الدولة في منطقتنا ضعيف جداً.

١٧ ــ امحمد مالكي (يرد)

أولاً أودّ أن أعبّر عن تقديري للمعقّبين، وقد استفدت كثيراً من تعقيباتهم، وستفيدني هذه التعقيبات عند تنقيح البحث أو إعداد البحوث المقبلة. وأشكر أيضاً الحضور الكريم على كلّ مداخلاته، فقد أفادتني وفتحت عينيّ على أمور مهمة. وفي ما يتعلق بالأستاذ عبد العظيم، فقد افترضت أن هذا البحث تمّ توزيعه، واعتمدت **أولاً**، كما هو مدوّن في أسفل البحث، على أنه بحث أولي للمناقشة، ثمّ وجدت أنه لا يغطي سوى الشقّ الأول الذي له طابع تاريخي ونظري، وهو

الشقّ المتعلق بالدساتير العربية، وبما أن العمل هذا غير موجود في هذا البحث، الا أنني مع ذلك أشاطركم في كلّ الإشكاليات التي طرحتم، وشخصياً سأعمل على الاهتمام بإشكالية هذه القضايا التي طرحتموها في مداخلاتكم. أشكر أيضاً الشيخ على تدخله، واستفدت كثيراً من ملاحظاته، وكما بدا لي كان كلّ تدخله حول مرجعيّة هذا البحث. أنا قلت في البداية إنني لم أجد المعلومات الكافية، في ما هو موجود، وربما كان هذا الأمر تقصيراً مني في الانفتاح على كتابات أخرى، ولكن هذا لا يعني أنّني منحاز ومنتصر لنموذج الدساتير الغربية، ولكن أنا أعتقد بأن الغرب غربَيْن؛ هناك غرب مظلم تجب مقاومته، ويوجد غرب مشرق، لماذا لا نستفيد منه؟ وفي هذا الجانب أنا استفدت كثيراً من العديد من الكتابات التي وردت هنا، ولكن هذا لا يعني أنّني منتصر فكرياً لهذه المرجعيّة، لأن البحث يتعلق بجانب نظري، وجانب تأسيسي، ولكن مع ذلك أعتقد أن عليّ أن أبذل جهداً في الانفتاح على بعض الكتابات. وقد استفدت من كتابكم حول الحريات العامة لأن فيه جوانب متعلّقة بهذا الجانب كثيراً، كما استفدت من كتابات أخرى كثيرة، وسوف أستفيد أكثر مستقبلاً. ولدي خمس قضايا أريد بشكل جدّ مختصر أن أشير إليها، وقد استخلصتها من كلّ هذه النقاشات من دون أن أذكر الأسماء.

هنالك قضية **أولى** هي أنني اتفق مع الأستاذ علي فخرو حول المشروعية الدستورية، إذ إنَّنا عندما نتابع أحداث العالم العربي نجده يفتقد أموراً كثيرة من المشروعية الدستورية. قد يكون فهمي غير صحيح، لأن الشرعية الدستورية بالنسبة اليّ هي احترام الدستور واحترام الكتلة الدستورية التي لا تتشكل من الدستور فقط، ولكن بالإضافة إلى ذلك من المعاهدات والقوانين، إلى غير ذلك. إن الشرعية الدستورية تتحقق عندما يحترم بلد ما الدستور ويحترم محتويات الكتلة الدستورية، وعندما لا يحترمها لا تتحقق. ولكن الشرعية الدستورية في ظني لصيقة أيضاً ومرتبطة بالمشروعية، وهذا يحيلنا على نظام القيم، وعلى أن الفلسفة والمشروعية لا تبنى في رأيي إلا بالحوار وبالتوافق وبالاتفاق. وعندما يسود مناخ الحوار داخل مجتمعاتنا، ويسود توافق، تتأسس المشروعية، والمشروعية تضمن لنا الشرعية. وفي هذه الحالة، فالاثنان معاً غير موجودين عندنا في المجتمعات العربية، بتفاوت طبعاً، فيجب ألا نضع الدول العربية كلها في سلة واحدة.

القضية **الثانية** هي إشكالية التلازم بين الدستور والديمقراطية. أنا قلت إنني لم أشر إلى أن هناك عملية رياضية، ما يعني أن الدستور يساوي الديمقراطية، بل أنا قلت يساعد الدستور على بناء الديمقراطية، وقلت بالحرف الواحد إن الديمقراطية هي مسلسل لصيرورة تتحقق بالتدرج وبالتراكم، والدستور يساعد إذا كانت له

هذه المواصفات، فهي عملية مركبة، والديمقراطية عملية مركبة، وبالتالي لا يحققها الدستور بشكل مباشر.

القضية **الثالثة** هي العلاقة بين الديمقراطية والثقافة الديمقراطية. أنا أعتقد أنه لا بدّ من التمييز بين الديمقراطية كآلية، كمساطير، والديمقراطية كثقافة. نحن في المجتمعات العربية في حاجة إلى الديمقراطية كثقافة. إن الثقافة هنا تحيلنا على الاختلاف لأن المجتمعات مختلفة، وفيها اختلاف حول الثقافات. وهذا يقتضي منا جهداً في تحديد نمط الثقافة السياسية التي هي بالنسبة إلينا مطلوبة.

القضية **الرابعة** هي قضية الدولة، فقد أشرت في نهاية البحث إلى أننا نعتبر الدولة موضوعاً مركزياً، وأشير هنا إلى منشورات مركز دراسات الوحدة العربية منذ سنوات حول الدولة في العالم العربي، وفي المشرق أو في المغرب العربي، وفي وادي النيل إلى غير ذلك. إن الدولة ما زالت من القضايا المركزية، وأعتقد أن بناء الدولة ونضج الدولة لم يكتملا بعد، ومن معوقات تكوين هذه الثقافة الديمقراطية أن الدولة غير مبنية وغير ناضجة بشكل كاف، ولا بُدَّ من أن نلتزم الناحية العلمية والناحية السياسية والفكرية عند طرح مشكلة الدولة.

القضية **الخامسة** والأخيرة في البحث فعلا هي أنني قلت في النهاية إن العالم العربي في مرحلة انتقالية. طبعاً هذا مصطلح فيه ما فيه، وأنا لا أضع العالم العربي بدوله الاثنتين والعشرين في سلة واحدة، بل أنا أميز بين دولة وأخرى. لذا أعتقد، وهذا رأيي الشخصي، أن هناك محاولات في بعض الدول للانتقال، وفي دول أخرى هناك حلّ وسط، وفي دول أخرى لم يدخل الانتقال بعد، أو أن هذا المصطلح لم يدخل بعد. لهذا إذا وضعنا العالم العربي برمته تجاوزاً في مرحلة انتقالية، بما يعني أن الهندسة الدستورية لها أسئلتها، فإنني لا أتحدث عن الدولة التي تحتضن هذا الدستور منذ مدى بعيد بهذا الشكل، بل إنني أضع مرحلية، ولكل مرحلة لها متطلباتها، والمرحلة الأولى، مرحلة الوضع الانتقالي، لها متطلباتها. وقد طرحت في الخاتمة بعض الأسئلة، فقلت من الذي يحوز على السلطة هو الذي يضع الهندسة الدستورية. إنني لم أُرد أن أدخل في تفسير، فقد كانت هناك في التجربة المغربية محاولات لإصلاح الدستور، ولكن تبيّن أن هذا الإصلاح له متطلباته، على الرغم من أنه وقع نوع من الحلحلة في السلطة نسبياً، ولكن هنالك جهد كبير مطلوب.

الفصل الثاني

تحرّكات الشارع العربي الراهنة في مصر والبحرين

(١)

النضال الشعبي في مصر من أجل الديمقراطية(*)

محمد السيد سعيد(**)

مقـدمـة

استقطبت قضية الديمقراطية اهتماماً مبكراً من جانب المصريين بمناسبة ارتباطها بقضية النضال الوطني. فساندت الطبقة الوسطى الريفية المشروع النهضوي الذي طرحه المفكّرون الإصلاحيّون منذ بداية عقد الستينيات من القرن التاسع عشر، وترجم هذا الدعم الاجتماعي في التصويت للعناصر التقدمية في انتخابات مجلس شورى القوانين أو مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ والانتخابات التالية. وترجم هذا الدعم أيضاً من قبل الطبقات الشعبية والوسطى المصرية على اتساع البلاد في الدعم الواسع الذي حظيت به الثورة العرابية (١٨٨١ ـ ١٨٨٢). وانهار هذا الدعم عندما وقع الاحتلال البريطاني، وانفجرت ثورة ١٩١٩ الوطنية. وبرز الشعب كأحد أطراف المعادلة السياسية في النظام الليبرالي الذي أسّسه دستور ١٩٢٣. ولم يقتصر الدعم الشعبي في هذه المرحلة الطويلة على الارتباط بالقضية الوطنية فحسب، بل شمل أيضاً اعتبار الحريات العامة قيمةً مستقلةً بذاتها.

إن الوفد الذي كان حزب الأغلبية الشعبية لم يكن أكثر الأحزاب المصرية

(*) نشرت هذه الدراسة تحت عنوان «النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١١ (صيف ٢٠٠٦)، ص ٢٧ ـ ٥٠.

(**) كاتب وصحافي في جريدة **الأهرام**.

تشدّداً في ما يتعلق بالقضية الوطنية، بل كان موضع منازعة دائمة من جانب قوى أكثر تشدّداً مثل الحزب الوطني أو حركة مصر الفتاة، ولكنه امتاز عنها بتوفيره لقدر أكبر من الاستقامة الديمقراطية. ولم يظهر هذا الدعم في الانتخابات العامة وحدها ـ والتي كان يفوز فيها الوفد عادة عند توافر شروط النزاهة ـ وإنما انعكس أيضاً في أشكال المقاومة السياسية المختلفة مثل المظاهرات وحركات المقاطعة والحركات الاجتماعية الأخرى. لقد اكتسبت الديمقراطية قيمة بذاتها، ليس فقط بالنسبة إلى الطبقة الوسطى المدينية والطلاب والمثقفين، بل بالنسبة إلى قطاع مهم من الريف وفقراء المدن أيضاً، وقطعاً بالنسبة إلى الطبقة العاملة البازغة.

لا بدّ للمرء من أن يدرس أيضاً دينامية التفاعل الشعبي مع قضية الديمقراطية مقارنة بالقضايا الأخرى المدرجة ضمن قائمة الاهتمامات الوطنية. فقد ثارت الأغلبية الساحقة من المصريين للمطالبة بالديمقراطية وعودة الجيش لثكناته في ما يعرف بأزمة آذار/ مارس ١٩٥٤. ولكن الدعم الشعبي للديمقراطية انهار تماماً بعد ذلك بسبب هزيمة القوى الديمقراطية في الصراع السياسي داخل النخبة السياسية الجديدة من ناحية، إضافة إلى أن القضية الديمقراطية همّشت بسبب الطابع الضاغط للقضية الوطنية والقومية منذ قيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس ومن ثم الغزو الثلاثي لمصر من ناحية أخرى. وما إن كسب الرئيس عبد الناصر المعركة الوطنية سياسياً حتى بدأ سلسلة أخرى من المعارك القومية التي ارتبطت بتفكيك الهيمنة الاستعمارية في المنطقة العربية وأفريقيا، والمعارك الاجتماعية التي تلازمت مع خطط طموحة للتحول الاقتصادي والتصنيع، حتى وقعت هزيمة عام ١٩٦٧.

لقد أعادت الهزيمة قضية الديمقراطية إلى الصدارة ـ على الأقل مؤقتاً ـ بالارتباط مع القضية الوطنية والصراع ضد إسرائيل والولايات المتحدة من ناحية، وكقيمة مستقلة من ناحية أخرى. ووقعت أول معركة من أجل الديمقراطية بعد الهزيمة في مظاهرات العمال والطلاب في شهر شباط/ فبراير عام ١٩٦٨، ما اضطر عبد الناصر إلى القيام بتنازلات نحو هذه القضية سجّلها في **بيان ٣٠ مارس** في العام نفسه. إلا أن أقرب أجنحة السلطة إلى قيم الناصرية هزمت في المعركة مع السادات. وقد انتصر السادات جزئياً لأنه استند إلى الدعاية الديمقراطية التي كانت قد عادت لتكتسب قيمة بذاتها في نفوس المصريين. فالمزاج العام والسائد أيّد السادات لأنه وعد بالتخلص من أساليب الحكم القديمة، والتي اشتملت على انتهاكات خطيرة للحريات العامة، وحكم القانون. وخلال المرحلة الأولى من حكم السادات وضع دستور ١٩٧١ وهو أفضل من دستور عام ١٩٦٤ إلى حدّ بعيد، كما تحقّقت بعض المكاسب الديمقراطية.

كان الشارع بمعناه الواسع غائباً، بل إنه لم يعد أبداً إلى ساحة الفعل السياسي منذ آذار/ مارس ١٩٥٤، ولكن النخبة السياسية والثقافية كانت لا تزال تتمتع بشيء من الحيوية. وانتقل زمام المبادرة من جديد إلى الطلاب والعمال الذين قاموا بسلسلة من المظاهرات والإضرابات السياسية، وبخاصة خلال عامي ١٩٧١ و١٩٧٢. ولكن آخر اقتحام للجماهير للساحة العامة كان مظاهرات الخبز عام ١٩٧٧. ورغم الأهمية السياسية الكبيرة لهذه المظاهرات، فإنها لم تحمل وعياً سياسياً يذكر. لقد خرج الشعب ـ بالمعنى الواسع ـ تماماً من مجال السياسة ولم يعد إليه حتى الآن. فالتصويت في الانتخابات العامة نادراً ما يصدر عن موقف سياسي، والمعارضة السياسية المنظمة معزولة بصورة تامة تقريباً عن الجماهير. أما الحكومة ذاتها فلا تنشئ سوى علاقة بيروقراطية مع الجماهير، ولم تعد تستطيع تعبئتها بالأساليب التقليدية بما فيها المال، حيث ينصرف الناس إلى حال سبيلهم بعدم اكتراث تام بالشأن السياسي، أو بالمعنى الأوسع، بالشأن العام كله.

تحدّد هذه الحقيقة حدود معضلة السياسة الكبرى والأهم في مصر وفحواها، بما فيها بالطبع معضلة التحوّل الديمقراطي. وبينما تلقي هذه الورقة بعض الضوء على حركات الإصلاح الديمقراطي غير الرسمية، فهي تحاول أن تلقي الضوء على أزمتها الأكبر، وهي فشلها حتى الآن في إعادة المجتمع إلى حلبة السياسة الديمقراطية .

أولاً: حركات الإصلاح الديمقراطي في مصر اليوم

ما توافر في مصر منذ عام ١٩٥٤ كان مزاجاً سياسياً كانت السلطة السياسية إما تهمله أو تحسب حسابه، ولكنه لم يتبلور أبداً في صورة رأي عام أو ما سمي شارعاً سياسياً: كان الشعب بعد هزيمة حركة الديمقراطية عام ١٩٥٤ قد خرج من فضاء السياسة ولم يعد إليه حتى الآن.

إلا أن **أقوى وأهم تطوّر** في حقل النضال الديمقراطي تمثّل في بروز حركة كفاية في آب/ أغسطس عام ٢٠٠٤. وقد لجأت الحركة فور تأسيسها وإصدار بيانها الأول إلى تحدّي النظام السياسي القائم بالتظاهر رفضاً لتولي حسني مبارك من حيث المبدأ فترة ولاية خامسة، بعد أن قضى في الحكم أربع فترات رئاسية مدّة كل منها ستّ سنوات، أي ما مجموعه أربعة وعشرون عاماً، ورفض البديل الذي كانت الشائعات تركّز عليه وهو توريث الحكم لابنه. ورفعت كفاية شعار لا للتمديد ولا للتوريث، وأطلقت حملة شعبية من أجل التغيير بإصدار البيانات والقيام بالمظاهرات والمسيرات. وتواصل هذا التحدي بفعل يومي تقريباً طوال عام

٢٠٠٥ الذي شهد الانتخابات الرئاسية المباشرة والتنافسية الأولى في تاريخ البلاد.

لقد نجحت حركة كفاية في تكثيف الضغط على النظام السياسي لتقديم تنازلات مهمة من أجل الديمقراطية. ففي ٢٦ شباط/فبراير من عام ٢٠٠٥ فاجأ مبارك الجميع بإعلان اقتراحه تعديل المادة ٧٦ من الدستور. ومثّل هذا الإعلان استجابة لأحد مطالب حركة كفاية وهو انتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً حرّاً مباشراً من بين أكثر من مرشح. ولكن مبارك تجاهل المطالب الأخرى لكفاية وللأطراف الأخرى لحركة الإصلاح الديمقراطي والدستوري، وبخاصة مطلب وضع حد أقصى لعدد فترات تولّي رئاسة الدولة والمناصب التنفيذية الأخرى حيث لا تزيد عن مدّتين دستوريّتين، وذلك لسبب واضح وهو تمسّكه بالحكم لفترات إضافية وحتى النهاية الطبيعية التي هي بيد الله وحده.

وكانت تلك الاستجابة مفاجأة لأن الأحزاب السياسية الشرعية كانت قد سلمت بطلب قيادات الحزب الوطني الحاكم بتأجيل مطالب الإصلاح الدستوري لما «بعد الاستفتاء على رئاسة الجمهورية» المقرّرة في أيلول/سبتمبر. وكان مبارك نفسه قد صرّح علناً عدّة مرّات ـ وحتى قبل أيام قليلة من هذا الإعلان ـ برفض تعديل الدستور أو فتح أية قضية تتعلّق به، بل اتهام المطالبين بتعديل الدستور أو تغييره بالعمالة لدول أجنبية.

ويكشف الانقلاب في موقف مبارك في غضون عدّة أيام أو أسابيع، عن طبيعة الحضور والحجم القويّين لحركة كفاية في ذلك الوقت، إضافة إلى النمو الظاهر في حركة الإصلاح السياسي والدستوري. وما إن بدأت العملية الانتخابية بتقديم أوراق الترشّح لانتخابات الرئاسة، حتى اضطر مبارك لتقديم تنازلات كبيرة أخرى لحركة الإصلاح الديمقراطي. فوعد في خطاب الترشيح في ٢٨ تموز/يوليو، ثم في خطاب إعلان البرنامج في ١٦ آب/أغسطس الالتزام بوقف العمل بقانون الطوارئ، واستبداله بقانون لمكافحة الإرهاب، وزيادة نسبة تمثيل النساء في البرلمان، وبقانون جديد للحصانة القضائية. أما في ما يتعلق بالبنية الدستورية، فالتزم بزيادة سلطات مجلس الوزراء وتعزيز سلطات البرلمان وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، وهي التزامات توجب تعديلات دستورية مهمة.

لقد مثّلت الفترة الفاصلة بين إعلان شباط/فبراير وإتمام الانتخابات الرئاسية في أيلول/سبتمبر مرحلة مثيرة في تاريخ البلاد السياسي. فللمرّة الأولى منذ بداية السبعينيات تتسلم قوى غير رسمية زمام المبادرة السياسية، وتواصل الضغط دون توقّف على النظام السياسي للقيام بإصلاحات جوهرية، وللمرّة الأولى تستمر هذه

الضغوط العلنية لعدّة شهور دون توقّف، وللمرّة الأولى تشعر الأمة ككل بأن النظام التسلّطي بدأ يهتزّ أو على الأقل يتخبّط. ولا شك مطلقاً في أن الموقف الأمريكي كان له بعض التأثير من حيث تقييد الغريزة القمعية للنظام السياسي ورئيسه الذي لم يتورّع قط عن الزج بالآلاف في السجون لأسباب أقل بكثير من المواجهة العلنية التي قامت بها كفاية معه.

وقد اعتمد هذا التأثير على عوامل كثيرة. أول هذه العوامل في تقديري هو التهافت الأخلاقي والمعنوي لحجج أنصار الحكم الأبدي المطلق بمن فيهم أو على رأسهم رئيس الدولة. فلم يعد من الشائع في عصرنا، وحتى في دول عربية أن يواصل رئيس ما الحكم لمدة أربعة وعشرين عاماً متواصلة، بل لم يعد يوجد في العالم دستور يحدّد الولاية الرئاسية بست سنوات. ومثلت الرغبة غير الخفية للرئيس في تولية ابنه في لحظة ما من المستقبل رئيساً للدولة مصدراً لا شك فيه للانكشاف أو الحرج. وشكّل وضع حد أقصى لفترات تولي رئيس الدولة أحد الأحلام التي كانت تراود المصريين في عملية إطلاقهم حركة ما لتغيير الواقع السياسي، كما رأى فيها الجميع دليلاً حاسماً على نجاح الانتقال نحو نظام ديمقراطي. ولهذا السبب اضطر الرئيس الراحل السادات لوضع فترتين كحد أقصى لولاية الرئيس في دستور ١٩٧١ عندما كان لا يزال يغازل الأشواق الديمقراطية للمصريين. واللافت أنه أزال هذا القيد كأحد البنود في التعديلات الدستورية التي أجراها عبر استفتاء عام ١٩٨٠.

وكان قد ناور للحصول على هذا التعديل بالذات بأن وضع النص القائل بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ـ وهو نص يتمتع بشعبية غريزية ـ من أجل تمرير بقية التعديلات، ومنها إزالة القيد على فترات تولي رئاسة الدولة. كما أن مبارك نفسه كان قد تعهّد في أول خطاب يلقيه في البرلمان بعد انتخابه رئيساً عام ١٩٨١ بأن يحكم لفترة واحدة!

يكتسب الحرج أو الشؤون الرمزية أهمية ليس بالنسبة إلى العالم الخارجي فقط وإنما بالنسبة إلى الرأي العام أيضاً. ولهذا السبب نعتقد أنه تحتم على مبارك أن يتقدّم خطوات إضافية في مجال الإصلاح الدستوري، وهو ما يمكن أن ننسبه لأثر حركة كفاية وبروز حركات أخرى للإصلاح الديمقراطي.

فقد اكتسبت حركة كفاية زخماً نوعياً، أولاً من خلال الانتشار النسبي لحركات التغيير والإصلاح التي تحمل الاسم نفسه، وبخاصة في الجامعات. وثانياً من خلال تكوين عدد من التجمّعات والمنابر الأخرى المنادية بالديمقراطية وأبرزها

«التحالف الوطني من أجل الإصلاح الديمقراطي» في صيف عام ٢٠٠٥. اشتملت هذه الحركة الأخيرة على عناصر معروفة من النخبة بما في ذلك رئيس الوزراء الأسبق عزيز صدقي وعدد من أهم وزراء السادات ومبارك، وعدد لا بأس به من رؤساء الشركات والقطاعات والهيئات الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن شخصيات عامة كثيرة.

والواقع أن هذه الحركات الإصلاحية برزت كطفرة ضمن سلسلة من العمليات النضالية العضوية. ويهمّنا هنا أن نشير إلى أربع عمليات تراكميّة كبرى، تطوّرت الأولى في حقل الحركة الحقوقية المصرية. فمنذ منتصف الثمانينيات بدأت حركة حقوق الإنسان تتحدّى في الواقع العملي البنية التشريعية للاستبداد. وهي لم تلجأ إلى إثارة الرأي العام ضد هذه التشريعات الاستثنائية فحسب، بل اعتبرتها انتهاكاً للمواثيق الدولية، ومن ثم اكتسبت تلك الحركة شرعيّتها من مفهوم الحق وليس من مفهوم الترخيص الذي يتمسّك به تشريع الجمعيات. وهو مفهوم لم يقتصر على منح الدولة مجرّد اختصاص حجب الشرعية عن الجمعيات، بل أكسبها سيطرة فعلية وقانونية على جميع أوجه فضاء الجمعيات إضافة إلى شروط حياة وموت الجمعيات.

وقرّرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن تفرض وجودها الفعلي من دون حاجة إلى ترخيص بل من دون اللجوء إلى القضاء للحصول على ترخيص وفقاً للقانون المعمول به وقت نشأتها وحتى عام ١٩٩٧. وعندما بدأت الجمعيات والمراكز الحقوقية في الانتشار أخذت جميعها بهذا المفهوم، إذ يتطلّب أيضاً الدفاع عن حقوق الإنسان تشجيع مختلف القوى الشعبية والمجتمعية على ممارسة الحقوق التي يحجبها عنها القانون. ومثّل ذلك في الواقع تطوراً ثورياً من الناحية الرمزية والفكرية، وبخاصة بعد أن تكيّفت الدولة فعلياً مع هذا الواقع بعد أن خسرت معركة شرسة عام ١٩٨٩ مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

وانعكس هذا التطوّر بوضوح بالغ على نشأة حركة كفاية والحركات الإصلاحية الأخرى، إذ فرضت هذه الحركات وجودها بالفعل استناداً إلى مبدأ الحق وليس الترخيص أو طلب الشرعية القانونية. ولقد بدا الأمر مع كفاية وكأنه أمر منطقي للغاية حيث لا يمكن لحركة تتحدّى الاستبداد أن تطلب الشرعية من تشريعات استبدادية واستثنائية. غير أن من عاش العمل العام ومارسه في عقدي السبعينيات والثمانينيات يمكنه أن يدرك أن هذا الإنجاز لم يكن ممكناً من دون إقدام الحركة الحقوقية على تحدّي التشريعات الاستبدادية علناً وبشفافية ووضوح تام. وعلى سبيل المثال كان عدد من أبرز المفكرين المصريين، بمن فيهم شخصية شهيرة

ووثيقة الصلة بالرئيس والسلطة السياسية مثل الراحل الكبير الأستاذ احمد بهاء الدين، قد طلب من الرئيس الإذن لتأسيس منبر فكري في بداية الثمانينيات، ورفض الرئيس هذا الطلب. واستمر هذا الواقع حتى قامت الحركة الحقوقية بتحدّيه كما ذكر آنفاً.

أما **التطور الثاني** فجاء في سياق عملية الاستنهاض التي شهدتها الحركة النقابية المهنية في الثمانينيات والتسعينيات. لقد كان هذا التطور بالغ التعقيد حيث بدأ يتبلور استقطاب حاد بين التيارات الفكرية والسياسية المدنية والإسلامية. وبدأت الأخيرة في اجتياح عدد من أهم النقابات المهنية وأضخمها وأكثرها نفوذاً، وبخاصة نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين. ومع ذلك، فإن أهم إنجاز تحقّق هو تمكّن القيادات المعتدلة من الطرفين من إدارة سلسلة من الحوارات بدأت في إطار عملية التنسيق بين النقابات المهنية ثم انتقلت إلى المستوى الحزبي. لقد أخفقت تلك العمليات في إصدار وثائق مبدئية أو برنامجية مشتركة كما كان مأمولاً، ومع ذلك فإن تجربة الحوار بذاتها بنت جسراً ظلّ صالحاً للعمل خلال السنوات التالية. وفي الحد الأدنى، لم تنجح رغبة الدولة البوليسية في استخدام المثقفين والأحزاب والتيارات العلمانية لضرب أو تطويق حركة الإخوان المسلمين بالذات. ورفضت تلك الفعاليات جميعاً التواطؤ مع الدولة لاستمرار حجب الشرعية أو اضطهاد التيار الإسلامي المعتدل على رغم التخوف الأصيل من هذا التيار لأسباب تاريخية وايديولوجية وسياسية. وانطلاقاً من هذا الإنجاز الذي تم في حقل الحركة النقابية المهنية، نشأ توافق عام على القبول المتبادل والتعايش والعمل المشترك. وقد ترجمت كفاية هذا الإنجاز عملياً إذ ضمّت شخصيات من كافة التيارات الفكرية والسياسية، بما فيها تيار الإخوان المسلمين.

وبينما لا يزال هذا التعايش أو العمل المشترك مضطرباً ومشوشاً ومتذبذباً، فإنه يمثل خطوة متقدّمة بالمقارنة بميل التيار الإسلامي في عقد السبعينيات لاتهام القوى الأخرى، وبخاصة اليسار منها، بالشرّ، وميل الأخير إلى التعاطي مع حركة الإخوان المسلمين وفقاً لتحليل يصفها بالفاشية والظلامية وشتى الصفات الأخرى الدالة على الذعر منها والتطير من نتائج ممارساتها على صعيد مستقبل الديمقراطية. لقد تحقّق هنا إنجاز مهم، وإن كان غير مكتمل بعد. ويظهر هذا الإنجاز بصورة أكبر في طرح الإخوان المسلمين (في مصر وسوريا، وفي الأخيرة بدرجة أكثر تقدماً) برنامجاً سياسياً يقبل بالديمقراطية، وإن لم يكن متحرّراً من مفهوم الدولة الدينية أو على الأقل من مركزية مفهوم الشريعة في تصوّرات هذا التيار عن الدولة. وابتداءً من هذا المفهوم، طرح الإخوان المسلمون في مصر في

بداية هذا الصيف شعار التحالف مع الديمقراطية، وهو أمر دالّ، وإن لم يتقدّم خطوات كثيرة إلى الأمام.

أما **التطوّر التراكمي الثالث** فتمّ في حقل النضال المدني والسياسي المصري من أجل القضايا القومية العربية، وعلى رأسها قضيتا فلسطين والعراق. فمثّل تأسيس اللجنة المصرية لدعم الانتفاضة عام ٢٠٠٠ فرصة مهمة **أولاً** لبناء تحالف من مختلف التيّارات السياسية وإن بصورة فردية، و**ثانياً** لعمل شعبي واسع وصل بالفعل إلى عمق المجتمع المصري، بما فيه المناطق الريفية الشديدة الفقر. لقد تمكّنت هذه اللجنة من جمع تبرعات إغاثة، وتسيير عدد كبير من قوافل الإغاثة للأراضي المحتلة. ومثّلت عملية جمع التبرعات الشعبية فرصة مثالية للعمل على المستوى القاعدي بين أفقر فئات المصريين. ولم تكن تجربة اللجنة الشعبية لمناصرة الانتفاضة هي التجربة الوحيدة للعمل على المستوى القاعدي. فالواقع أن ثمة تجاربَ أخرى ترتبط بالانتفاضة الفلسطينية الثانية ولا تقلّ إثارة عنها، وان كان الاختلاف في تقويمها منطقياً وطبيعياً مثل تجارب مقاطعة الشركات الأمريكية أو المتعاملة مع الأمريكيين. وقد أظهرت التجربة المخزون الهائل للتعاطف مع القضية الفلسطينية في مصر بعد عقديْن على الأقل من الانقطاع بسبب توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

ويمكننا مقارنة هذين الأسلوبين في العمل لدعم الانتفاضة الفلسطينية خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣. فأخذت الأولى بمفهوم الإغاثة في حين أخذت الثانية بمفهوم المقاطعة. واعتمدت الأولى على المخزون القومي، بينما اعتمدت الثانية على التحريض الديني. وأخيراً قامت الأولى على التواصل المباشر مع القواعد الشعبية، بينما نشأت الثانية على تقنيات ثورة الاتصالات من إنترنت وهواتف جوّالة، وغيرها. ومع ذلك، انعكست الخبرات المتراكمة في هاتين التجربتين على الحركات الإصلاحية الجديدة مثل كفاية و«التحالف الشعبي من أجل الديمقراطية» بطرق شتى، بل إن حركة كفاية تعدّ من عدّة زوايا وليدة المخاض الذي مرت به الحركة السياسية «الجماهيرية» المعادية للامبريالية والصهيونية منذ بداية الألفية الثالثة.

وسريعاً ما بدأ النشاط الشعبي يمتد إلى قضية أخرى وهي النضال من أجل قطع الطريق على الغزو الأمريكي للعراق. وقد نهضت هذه التجربة أساساً على التظاهرات الشعبية، وبخاصة في الربع الأول من عام ٢٠٠٣، ولم تكن تلك التظاهرات كبيرة الحجم مقارنة بالمظاهرات والمسيرات العملاقة التي شهدتها العواصم العالمية والغربية الكبيرة للسبب ذاته. ومع ذلك، فقد كانت أولى التظاهرات الشعبية التي تتم من دون موافقة مسبقة، أو بتحدّ للحكومة في غالب الأحوال؛ بل إنها أجبرت الحكومة على تسيير مظاهراتها الخاصة بها في محاولة

واضحة للظهور بصورة تتلاقى مع الحركة الشعبية أو لقطع الطريق عليها وعدم السماح للقوى الأخرى بقيادتها. وامتازت هذه المظاهرات بأنها استمرت لفترة طويلة نسبياً وحتى سقوط بغداد في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣. والواقع أن المظاهرات الشعبية لدعم العراق في مواجهة الغزو الأمريكي كانت البداية المباشرة لمظاهرات كفاية، كما كانت البداية الحقيقية لمولد جيل جديد من اليسار لأول مرة منذ نهاية عقد السبعينيات.

لقد ثارت تلك الموجة الجديدة من الحركة السياسية بفضل الأجندة والمشاعر القومية والمعادية للامبريالية. وربما كانت تلك الأجندة هي الوحيدة القادرة على تحريك الشارع حتى بالمقارنة بالهموم المباشرة لهذا «الشارع». وقد نلاحظ هنا أن تلك الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣ تعد أسوأ فترات التاريخ السياسي المصري من حيث انتهاكات حقوق الإنسان، وأصعب الفترات في التاريخ الاقتصادي المصري من حيث شدّة الركود وتراكم مشاكل البطالة. ومع ذلك لم نشهد موجة من الحركة المطلبية الاقتصادية لمواجهة هذه المشكلات، كما كانت الحركة السياسية قد خمدت بعد التجربة البوليسية الرهيبة مع انتخابات عام ٢٠٠٠ التي أثبتت إصرار النخبة الحاكمة على الاحتفاظ بالسلطة واحتكارها، حتى لو اضطرت إلى تزوير الانتخابات علناً وتحت عين العالم كله وسمعه. وفي هذا السياق قد نناقش بقدر من التفصيل في سياق آخر طبيعة الارتباط بين الحركة المدنية والسياسية في حقل الديمقراطية بالمقارنة بالقضايا الوطنية والقومية. ولا بد من الاعتراف بأن الأخيرة كانت، وقد تظل لفترة طويلة، هي الأكثر قدرة على تحريك الشارع.

ولا ينفصل **التطور التراكمي الرابع** عن هذه القضية الأخيرة، فالإحباط الهائل الذي مثله الغزو الأمريكي للعراق وربما تراجع (أو هزيمة) الانتفاضة الفلسطينية أدى إلى نشوء وعي «جديد» إلى حدّ ما يعيد التلازم بين القضيتين القومية (الوطنية) والديمقراطية. لقد شرحنا سلفاً الجدلية التاريخية التي تأسّس بها هذا التلازم في التاريخ السياسي لمصر، أو تفكّك فيه. ويبدو الآن الأمر كما يلي: أسقط الغزو الأمريكي للعراق آخر الحجج التي كان من الممكن من خلالها «إثبات» الحاجة إلى دولة تسلطية أو شعبوية باطشة. لم يعد هناك أي شيء على الإطلاق يبرّر القول بأن «لا صوت يعلو على صوت المعركة»، ليس لأنه لم يعد هناك معركة بالأصل، بل لأن المعركة تغيرت طبيعتها وصارت النظم العربية حليفة للامبريالية ومتعايشة مع عودة الاستعمار. وهكذا صرنا نحتاج إلى الديمقراطية من أجل استعادة حيوية النضال الوطني من أجل الاستقلال الثاني.

لقد بدت هذه الحاجة ماسّة وشديدة، ليس لأن النضال الوطني والقومي في

مصر كان قوياً، بل لأنه في الواقع كان أضعف بكثير مما يجب. وقد لاحظ حتى أبسط الناس في البلاد الفارق الهائل بين مظاهرات مناهضة الحرب ضد العراق في أمريكا ذاتها وفي غيرها من دول العالم من ناحية، وما كان يجرى في مصر والبلدان العربية الأخرى من ناحية ثانية. وعزا الجميع تقريباً هذا الفارق الكبير إلى غياب الديمقراطية والحريات العامة. ولهذا السبب استأنفت قوى عديدة ـ بعد سقوط بغداد مباشرة ـ جهود الإصلاح الدستوري، وبدأت موجة جديدة للإصلاح السياسي والدستوري، طرحت أهمية وضع دستور جديد للبلاد وإنهاء الدولة البوليسية، فضلاً عن النضال من أجل الاستنهاض الوطني والقومي. وبدأت تلك الحركة في وضع أفكار لتدشين عملية فعلية لوضع مسوّدة دستور جديد للبلاد من أجل تحفيز الوعي والنضال من أجل الإصلاح الدستوري والسياسي أولاً، ومن أجل التحضير لانتفاضة ديمقراطية يمكنها أن تعتمد على مسودّة لدستور ديمقراطي ثانياً.

بدأت هذه الجهود بمبادرة أطلقت على نفسها اسم «مبادرة تجديد المشروع الوطني» فعقدت مؤتمراً اعتبر كبيراً في ربيع عام ٢٠٠٣. إلا أن هذه المبادرة لم تكتمل ولم تتطور كثيراً، ربما لأنها ضمّت أساساً جيل اليسار الذي ارتبط بالحركة الطلابية في عقد السبعينيات. ومع ذلك مثّلت بداية جديدة لاستنهاض اليسار واستدعائه للقيام بدور جديد بعد أن استقال من الحياة السياسية، أو تم استيعابه في مؤسسات الدولة الثقافية. وقد انعكس هذا التطوّر على بروز أطروحة طموحة وهي «حفر طريق ثالث» بين التيار الديني الذي يناضل من أجل بناء دولة دينية، والتيار البيروقراطي البراغماتي الذي يساند الحكم المطلق والبوليسي. وقد ورثت «كفاية» والحركات الإصلاحية الأخرى هذا الجهد الذي بدأه اليسار الديمقراطي بقيادة المركز الديمقراطي الاجتماعي، والذي مثّل بؤرة مهمة لنضوج حركة اليسار الديمقراطي. وقامت كفاية على الأسس نفسها التي وضعتها مبادرة تجديد المشروع الوطني.

ركّز هذا التحليل على البعد غير الرسمي في النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر. ولن يكون أميناً أو سليماً ومتكاملاً إذا أهمل البعد الحزبي أو السياسي الرسمي أو المعترف به قانوناً. صحيح أن الأحزاب المصرية الرسمية «أخفقت» في الثورة أو التمرد على البنية الاستبدادية للدولة المصرية، ولكنها لم تتقاعس عن المطالبة بإصلاحات ديمقراطية كبرى. وقد أدّى إخفاقها في الضغط على الدولة بصورة قوية إلى بروز حركات الإصلاح غير الرسمية. ومع ذلك، لابد من الإشارة إلى الجهود الكبيرة التي قامت بها هذه الأحزاب، وبخاصة تلك التي تملك قاعدة شعبية أو تعبر عن تيارات حقيقية في المجتمع، وبخاصة التجمّع

والوفد. ولهذه المسألة قيمة نظرية وعملية كبيرة، حيث تسود الحركات الجديدة نزعة من التحقير، وربما من العزلة، تجاه الحركة السياسية الحزبية. وهي نزعة تبدأ من إشاعة الاعتقاد بأن الأحزاب الرسمية هي إما امتداد لجهاز الدولة التسلّطي أو بؤر لتسويق الصفقات السياسية التي قادت إلى تجذير التسلط وإرهاب الدولة.

والواقع أن الأحزاب السياسية لم يكن بيدها الكثير لتضغط به على جهاز دولة صلف وباطش سوى المطالبة عبر صحافتها بالحريات العامة ونزاهة الانتخابات. فالصحافة الحزبية، رغم حدودها، ظلت هي وسائل الإعلام الوحيدة المتاحة للمعارضة الديمقراطية وللحركات الاجتماعية طوال عقدين أو أكثر. وفي حين لم يكن بيد الأحزاب سوى سلاح المقاطعة في وجه انتخابات عامة مزورة، فإن الدولة لم تظهر اهتماماً كبيراً بالمقاطعة أو بالمشاركة الانتخابية، إذ زوّرت جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة من دون استثناء. وكان لهذه الحقيقة أثر متناقض في القوى الشعبية. فمن ناحية، ثارت حركات احتجاج وتمرّد محدودة وذات نطاق إقليمى أو جهوي مضادّ للتزوير، ولكن الجماهير نفسها تعلّمت هذه العادة السيئة ودرجت هي ذاتها على ممارسة التزوير الانتخابي على مستوى القرى، وانطلاقاً عادة من عصبيات ضيّقة الأفق وبدائية على المستويين الأخلاقي والسياسي. وكان ينظر إلى هذه العادة على أنها الطريقة الوحيدة لكسب الانتخابات في وجه التزوير المنظّم الذي يقوم به جهاز الدولة، وهكذا أفسدت الدولة الجماهير بدلاً من أن تثوّرها.

وهذا أحد الأسباب الذي لا بد من الاعتراف به، والذي جعل النضال من أجل الديمقراطية يبقى في الجوهر نخبوياً، ولم تلتف الجماهير حول هذا النضال، كما لم تقم بدعمه أو تبنيه بصورة كبيرة أو ملحوظة. ويحتاج هذا الاعتراف إلى مزيد من الشرح والتحليل. والسؤال الذي نحاول الإجابة عنه في الفقرات التالية هو: لماذا لم يكتسب النضال من أجل الديمقراطية زخماً شعبياً في مصر حتى اليوم؟

ثانياً: أزمة النضال الديمقراطي في مصر

يواجه تفسير الافتقار إلى حضور جماهيري مؤثر ومساند للنضال الديمقراطي صعوبات شتى قد يكون في مقدّمتها الافتقار إلى بيانات وإحصاءات مدقّقة أو مقبولة لاختبار تنوّع كبير من النظريات الشائعة حول القضية.

أكثر هذه النظريات شيوعاً ـ بين المثقفين والإعلاميين، بل الشارع نفسه ـ هو أن ما يهم المصريين الآن هو الشأن الاقتصادي الصرف. ومن هذا المنظور، عزل النضال من أجل الديمقراطية نفسه عن المطالب الجماهيرية المتعلّقة بالشروط

الاقتصادية والاجتماعية للحياة اليومية. ويمارس قطاع كبير من الحركة الحقوقية والديمقراطية ضغطاً من أجل تبنّي قضايا الأسعار والأجور لضمان التفاف جماهيري أوسع حول الحركة. ولهذا اهتمت حركة «كفاية» بتسيير مظاهرات ومسيرات تتبنى القضايا الاقتصادية.

غير أن هذا التبني لم يميّز في مستوى الالتفاف الشعبي حول الحركة حتى عندما تبنّت أكثر المشكلات الشعبية إلحاحاً، ألا وهي مشكلة البطالة. وكان الناس ينظرون بدهشة إلى مظاهرات وقعت في مناطق شعبية فقيرة، واستاء كثير من العاطلين لأن المظاهرات هتفت بسقوط الرئيس مبارك! ومع ذلك لم تكفّ غالبية النشطاء في حركة كفاية والحركة الديمقراطية والحقوقية عن المناداة بطرح أجندة اقتصادية واجتماعية كمدخل للحصول على التفاف شعبي حول المطالب الديمقراطية.

وتفترض تلك النظرية أن الأجندة الاقتصادية وحدها هي التي تستطيع أن تحرّك الشارع، وأن الحركة الديمقراطية لا تلهم الجماهير التي لا تفهم الصلة بين النضال الديمقراطي والنضال من أجل نيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

كما تفترض هذه النظرية أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المصريون هي السبب الرئيسي وراء تراجع النضال السياسي للمصريين، كما يشيع الاعتقاد بأن الناس تقضي وقتها كله بحثاً عن لقمة العيش، ولذلك فهي لا تعير القضايا الكلية ـ بما فيها قضية الديمقراطية ـ اهتماماً يذكر.

ومن الطريف أن هذا التفسير لا يخصّ المعارضة الديمقراطية وحدها، بل تشاركها فيه الدولة وقياداتها العليا أيضاً. ويصرّ مبارك على أن همّه الأول هو «إطعام المصريين» الذين يتكاثرون بصورة كبيرة بين يوم وآخر. وتزخر خطبه وخطب المسؤولين الكبار بالدولة بالوعود ذات الصلة بالأوضاع الاقتصادية. وفي برنامج مبارك لخوض الانتخابات الرئاسية الحالية، احتل الحديث عن المشكلات والقضايا والوعود الاقتصادية أكثر من ٩٠ في المئة من مساحة الخطاب بدءاً من وعود زيادة الأجور ومروراً بقضايا التعليم والعلاج الصحي والإسكان ووصولاً إلى وعود التوظيف والقضاء على البطالة.

ويعكس هذا الخطاب انتصار تيار رئيسي داخل الحزب الوطني «الحاكم» يسخر من المثقفين الذين يرفعون لواء الإصلاح الديمقراطي على اعتبار أنهم جماعة معزولة لا تفهم الواقع المصري ولا الجماهير المصرية التي تريد لقمة الخبز لا الحديث «الأجوف» عن الحرية. هنا بكل أسف، يتّفق المعارضون والموالون،

وأنصار ومعارضو الحكم المطلق والدولة البوليسية على تحقير العقل الشعبي المصري والنظر إليه باعتباره كياناً بدائياً لا يفهم ولا يهتم بغير لغة الحياة اليومية والتفاصيل المعيشية.

وجدير بالذكر أن الإصرار على أحادية الأجندة الشعبية مثّل الأساس النظري، بل الصفقة العملية للقضاء على الديمقراطية في مصر. وبوجه عام، يعتقد أن المبادلة بين الخبز والحرية هي الصفقة السياسية الجوهرية، وربما المعطى الايديولوجي الأساسي الذي يساند الاستبداد بكل صوره التوتاليتارية والبوليسية. ومع ذلك، فإذا فهمنا لماذا تريد نظم الحكم الاستبدادية إعطاء الأولوية لهذه المبادلة، فهل يمكننا فهم قبول الشعب بها؟ قد تفيد الملاحظات التالية في وضع أجندة للبحث حول الموضوع.

١ ـ الدوافع الاقتصادية للجماهير

أ ـ الافتقار والسياسة

الواقع أن النظرية السابقة تخطئ تماماً في تفسير إشكالية الافتقار إلى الالتفاف الجماهيري حول قضية الديمقراطية والقضايا الخاصة بالسياسة والإصلاح السياسي والدستوري. فالقول بأن الصعوبات الاقتصادية تحول دون نشاط الجماهير السياسي يتعارض مع كمّ من النظريات الشائعة في علم الاجتماع والسياسة، والتي تنسب الجانب الأهم من الحركة السياسية للجماهير إلى الصعوبات الاقتصادية نفسها. وقد افترضت نظرية الصراع الطبقي أن الجماهير تتّجه في نهاية المطاف إلى النضال السياسي كتعبير عن رفضها الاستغلال الاجتماعي.

وسواء لجأنا إلى مقولة الفقر بذاته أو إلى مفهوم الحرمان النسبي، فإن الاعتقاد الشائع في العلوم الاجتماعية هو أن الثورات وحركات التمرد والأشكال الأخرى للنضال السياسي ترتبط على نحو مباشر وغير مباشر وبصورة سببية بالصعوبات الاقتصادية. وليس هناك ما يمكن أن يقنعنا بأن السلوك السياسي للمصريين يختلف إلى حدّ التعارض مع الشعوب الأخرى التي اشتقّت تلك النظرية من تجاربها التاريخية.

ب ـ العمل المطلبي

إذا تركنا النظريات ولجأنا إلى ميدان الواقع، فالمفترض أن تؤدي الصعوبات الاقتصادية في المرحلة الأولى إلى حركة اقتصادية ومطلبية قبل أن تتبلور حركة

سياسية. ويفترض أن تتبلور الحركة الاقتصادية في صورة إضرابات عمالية وأشكال أخرى من التمرّد الاجتماعي. والواقع أن النشاط المطلبي للمصريين لا يبدو وكأنه تضاعف في السنوات أو حتى العقود الأخيرة، بل يبدو من المشاهدة المباشرة أنه تدنّى بصورة واضحة ـ على الأقل بالمقارنة بالسبعينيات والثمانينيات.

ومن الأمور اللافتة للنظر أن «الإصلاح الزراعي المضاد» الذي طبّقه نظام مبارك بتحويل عقود الإيجارات الزراعية إلى القانون المدني بعد أن كانت خاضعة لقانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ لم يؤد إلى الثورة الشعبية في الريف كما توقع اليسار.

وبينما تدفق النشطاء اليساريون من ماركسيين وناصريين لقيادة النضال الفلاحي ضد النكسة الاجتماعية التي جردت الفلاحين من حق أساسي من حقوق الإصلاح الزراعي الذي شكّل قاعدة مهمة لشرعية الناصرية، استسلم أغلبية فقراء الفلاحين من تلقاء أنفسهم لهذا التشريع باستثناءات محدودة للغاية. وهكذا فإن الركود لا يصيب فقط الحركة السياسية للمصريين وحدها، بل الحركة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، حتى في ما يتعلق بشروط مباشرة وجوهرية للحياة مثل عقود الأراضي الزراعية.

وبدأت منذ شهور قليلة حركات فلاحية صغيرة في قرى بعينها للتمرّد إما على حالات سرقة الأراضي المسجّلة بأسماء الفلاحين الفقراء أو على تحيز نظام القضاء والشرطة ضدهم في منازعات الملكية. ولكن من اللافت أن الفلاحين يعتقدون أن تضامن المثقفين القادمين من القاهرة معهم يؤدي إلى بطش بوليسي أسوأ. وربما يحتاج الأمر إلى فترة أطول حتى ينضج هذا التلاقي بين مناضلي اليسار الديمقراطي من ناحية، والطبقات الشعبية من ناحية أخرى.

ج ـ عزوف المصريين عن السياسة

وقد مثّلت هذه الحقيقة الأخيرة دليلاً لنظرية مناقضة تماماً يشيعها قطاع من الفكر البراغماتي المحافظ. فيرى بعض الكتاب أن السكون التام تقريباً في الحياة السياسية للجماهير هو نتيجة لتحسّن كبير ومطّرد في مستويات المعيشة، وفي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية للمصريين. فمتوسّط عمر المواطن المصري قفز من نحو ٤٩ عاماً في نهاية السبعينيات إلى أكثر من ٦٦ عاماً خلال الأعوام الأخيرة. كما تشير الإحصاءات إلى أن متوسّط دخل الفرد زاد من نحو ٦٠٠ دولار في العام بنهاية السبعينيات إلى نحو ١٢٠٠ دولار خلال الأعوام الأخيرة. وبوسع الكثيرين الإشارة إلى أوجه أخرى للتحسن في مستويات المعيشة

لأسباب عديدة ربما يكون من بينها الهجرة الجماهيرية إلى الدول الغنية في المنطقة العربية وخارجها.

وليس همنا هنا أن نعرض الإحصاءات المتوافرة، ولكن يبدو أن هذه النظرية بدورها تخطئ كثيراً في تعليل الجفاف السياسي للمصريين الحاليين. فالقول بأن متوسّط مستوى المعيشة ارتفع لا يخفي الافتقار للعدالة في توزيع الدخل ومستويات المعيشة وحتى فرص الحياة. ومن المؤكد أن الفقر قد اتسع كثيراً أيضاً على الرغم من تحسّن مستويات الدخل الفردية المتوسّطة، بسبب عدم العدالة، كما تشير إحصاءات البنك الدولي.

وكان من المتوقع أن يؤدي تزايد عدم المساواة إلى تكثيف أو توسيع النضال الطبقي والاجتماعي سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد السياسي. وحتى لو صحت نظرية تحسّن مستويات المعيشة بين الأجيال الراهنة من المصريين، فإنها تصطدم بكمّ آخر من النظريات التي تتوقع زيادة الحركة مع تحسّن فرص الحياة والتعليم والثقافة، وبالارتباط مع الزيادة المطّردة في نسبة الشباب من السكان في مصر.

لدينا إذاً نظريتان متعارضتان تفسّران عزوف المصريين عن الممارسة السياسية عموماً بالإشارة إلى تفاقم الوضع الاقتصادي وتحسّنه في الوقت نفسه! وقد ينبهنا هذا التعارض إلى التردي الهائل في نوعية الإحصاءات المتاحة ودقتها وشمولها. كما ينبهنا هذا التعارض إلى الصعوبات الكبيرة المحيطة بفهم العزلة النسبية للحركة الديمقراطية والسياسية عموماً في مصر خلال العقدين الأخيرين. فهل يمكن تقديم تفسير ذي صدقية نظرية وميدانية؟

د ـ المزاج الجماهيري والحركات الطلابية

لنبدأ أولاً بتحديد دقيق لما نريد تفسيره. وأولى الملاحظات في هذا الشأن هو أننا لا نستطيع الحديث عن «انهيار مفاجئ» في مستوى الحركة السياسية للمصريين. فقد تطوّر الوضع تاريخياً حتى على المستوى السياسي البحت. فلم يحدث أن دخلت الطبقات الشعبية أو المواطنون المصريون بأنفسهم إلى ساحة الفعل السياسي وتحديداً إلى جانب المعارضة منذ هزيمة حركة الديمقراطية عام ١٩٥٤. وليس صحيحاً على الإطلاق ـ وهذه شهادتي الخاصة ـ أن أبدى المواطنون العاديون تعاطفاً حركياً حتى مع مظاهرات العمال والطلاب في شباط/ فبراير عام ١٩٦٨ أو كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٢، وهي أهم موجات النضال الديمقراطي الممتزج امتزاجاً عميقاً وعضوياً بالقضية الوطنية.

وكان ثمة مزاج مؤيد بصورة عامة لهذه الحركات الطلابية أساساً، ولكن المزاج الشعبي لم يخل أيضاً من نقد أو حتى معارضة للطلاب وللحركات الطلابية. وقد تغير الموقف إلى حد ما في الشهور الأولى من عام ١٩٧٣ حيث تحول الموقف لصالح الحركة الطلابية، ووجد ترجمة حقيقية هذه المرة في مشاركة ولو جزئية للجماهير القاهرية في المظاهرات التي طافت لشهور شوارع القاهرة احتجاجاً أساساً على الموقف السلبي للنظام من المسألة الوطنية. ولهذا أجهضت الحركة الطلابية بسهولة تامة ما إن وقعت حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣.

أما المناسبة الكبرى الأخرى التي دخلت فيها الجماهير كفاعل في الساحة السياسية فكانت أحداث ١٨ و١٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٧. وكانت مشاركة الطبقات الشعبية إجماعية تقريباً، ويقدر عدد من شاركوا في المظاهرات والمسيرات في مصر كلها بما لا يقل عن ٧ ملايين مواطن. ولكن هذه الحركة لم تكن ذات شعارات سياسية إلا بالقدر التي رفع فيها اليسار هذه الشعارات، وإنما كانت مظاهرات متعلّقة بالخبز قبل كل شيء.

هـ ـ آثار انتفاضة الخبز

لنناقش ما حدث بعد انتفاضة الخبز لأنه أمر شديد الدلالة على العلاقة بين النضال الاقتصادي والأوضاع السياسية في مصر. فقد استنتج السادات أنه لو استمرت الأزمة الاقتصادية، فإنها قد تؤدي إلى هزّ إن لم يكن تقويض أساس النظام. ولهذا فهو لم يكتف بالتراجع عن القرارات التي أدّت إلى انتفاضة كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، بل إنه في الواقع توسّع في مدّ شبكة الرعاية الاجتماعية التي أسستها الناصرية وقرّر معاشاً خاصاً لفقراء الريف. وتعلّم نظام كل من السادات ومبارك أهمية «عدم المساس» (وهو مصطلح مستخدم بكثرة شديدة في الدعاية السياسية لنظام مبارك) بالإعانات الضخمة التي تضعها الموازنة العامة لتثبيت أسعار بعض السلع الرئيسية وعلى رأسها الخبز.

أما النتيجة الأهم فهي استنتاج السادات وتلميذه مبارك حتمية الإسراع بحل المسألة الوطنية عبر مصالحة دائمة وجوهرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل. فهذه المصالحة هي الضمانة الأهم للحيلولة دون تدهور الوضع الاقتصادي بما يقود إلى منازعة الشرعية السياسية للنظام الحاكم. ولهذا بقت الايديولوجيا الاقتصاديوية أكثر من مجرّد «خديعة» للجماهير المستلبة، لأنها في الواقع الخطاب المحدّد للشرعية الأساسية للنظام، ومن ثم الأساس المحدّد لخياراته الأخرى في المجالات الخارجية والداخلية.

وقد يكون هذا السبب وراء عدم تكرار أحداث انتفاضة الخبز، حتى عندما تعرّضت الموازنة العامة لتعديلات جوهرية في بداية عقد التسعينيات.

ولا يمكننا أن نترك هذا الجانب من المسألة لشرح بعض تناقضات العلاقة بين الدوافع الاقتصادية والسلوك السياسي للمصريين الحاليين. لندع الآن جانباً نظرية الصراع الطبقي والعلاقة بين «السياسي» و«الاقتصادي» في هذا الصراع، إذ إن المشكلة التي نتعرض إليها في هذه الفقرات هي: إلى أي حد تتدهور شروط حياة المصريين بما يقود إلى استنتاج حتمية تأجج الصراع الطبقي والاجتماعي؟

* * *

تدفعنا الرغبة في الاختصار إلى بيان الملاحظات التالية دون الدخول في التفاصيل، وبخاصة تفاصيل المادة الإحصائية التي اعتمدنا عليها في هذه الملاحظات:

١ ـ تحسّن مستوى معيشة المصريين ككل بصورة مؤكدة خلال ربع القرن الماضي، من دون أن يكون هذا التحسن راجعاً إلى الأداء الاقتصادي التنموي للدولة. والواقع أن العكس هو الصحيح، فالأداء الاقتصادي للدولة أهدر فرصاً استثنائية تاريخية للانطلاق التنموي. وبدلاً من ذلك، توسّعت الدولة في دعم الاستهلاك بصورة خارقة، الأمر الذي ساهم في الشعور بتحسّن عام في مستويات المعيشة تمّ تمويله من مصادر خارج الدورة الإنتاجية للمجتمع. والواقع أن الإحصاءات المتاحة لا تعكس هذه الحقيقة بالقدر الكافي لأن إحصاءات الدخل أقلّ بصورة ملموسة ـ في تقدير هذا الكاتب ـ من حقيقتها، بسبب الانتعاش المذهل للقطاع غير الرسمي (يقدر بما لا يقل عن نصف الاقتصاد الرسمي، وعدم تسجيل تدفق مداخيل خارجية كبيرة). كما تؤكد المشاهدة المباشرة للعين الخبيرة والموضوعية حقيقة التحسن الكبير في مستويات المعيشة بفضل تدفّقات كبيرة غير رسمية.

٢ ـ إن الأمر الأهم في هذه المشاهدة بالنسبة إلى موضوعنا هو أن القوى القادرة على الفعل السياسي والتأثير الايديولوجي قد أفادت كثيراً من الأوضاع والسياسات الاقتصادية للنظام الحاكم، بما فيها الطبقة الوسطى التي يزعم اختفاؤها، فالواقع أن الطبقة الوسطى الحديثة والتقليدية أفادت كثيراً بدرجات مختلفة، فازدهرت مشروعات «بير السلم» عموماً ووفّرت بديلاً لهبوط تنافسية قطاعات كاملة من الاقتصاد الرسمي، وأفادت المهن الحرة عموماً من السماح

بتعدّد الوظائف والنظرة العامة إلى الوظيفة الرسمية وكأنها مجرد منصّة انطلاق للأنشطة الحقيقية المنتجة للمداخيل النقدية الأهم. كما أن الارتقاء من الفساد على المستوى الضيق إلى مستوى القانون أفاد الملايين من الموظفين الحكوميين بصور مختلفة. وخير دليل على ذلك الأوضاع الاقتصادية لغالبية الطبقة الوسطى والتي يشير إليها العدد الهائل من السيارات التي تجري في مدن مصر وأريافها، حيث أصبحت السيارة الخاصة سلعة استهلاك جماهيري رغم غلاء ثمنها مقارنة بالبلاد التي تنتجها.

٣ ـ إن تدهور توزيع الدخل صحيح إلى حد كبير، إذ ثمة درجة أكبر من الظلم في توزيع الدخل والثروة من أية فترة سابقة في تاريخ مصر. ولكن الطبقات الأشد فقراً تحصل على تحويلات غير محسوبة سواء بفضل دعم الموازنة العامة أو بفضل التحويلات الخاصة التي صارت ملمحاً رئيسياً في خريطة توزيع الدخل في مصر. وعلى أية حال، لم تكن الفئات الأشد فقراً في مصر ناشطة سياسياً في أية فترة من تاريخها الحديث.

٤ ـ وهذه هي ملاحظتنا الأهم أن ربع القرن الماضي مثّل أفضل حقب التاريخ المصري من حيث مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي للبنية العائلية، وهي التي تتمحور حولها الثقافة المصرية بشكل أساسي أكثر من أية بنية أخرى. فهي فترة سلام خارجي مستمر مهما كان مؤلماً من حيث الجوانب الأخرى، بينما حرمت أجيال متعاقبة من المصريين من فرص الحياة الاعتيادية بسبب الحروب الخارجية المكلفة من الناحية الاجتماعية (حربان عالميتان خاضتهما مصر دون إرادتها، حروب ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦، ثم حروب ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣). وفي الوقت نفسه حصل المصريون المعاصرون على مستويات من الخدمة الصحية أدت في ما أدّت إلى هبوط ملحوظ في معدّلات وفيات الأطفال والأمهات أثناء الحمل والولادة، وهو ما انعكس في ارتفاع ملحوظ في معدّلات نمو السكان. وتكتسب هذه المسألة أهمية كبيرة في مصر نظراً إلى كون العائلة الفقيرة المصرية كانت حتى وقت قريب تتوقّع وفاة طفلين أو ثلاثة من بين كل خمسة أطفال قبل أن يبلغوا سن الخامسة. وبإيجاز يمكن القول بأن الأجيال الحالية من المصريين تمتّعت بقدر من الاستقرار لم تنعم به الأجيال السابقة قط، وأنها تقدّر هذا الاستقرار، لأن الأجيال الحالية من المصريين هي الوحيدة التي سنحت لها الفرصة لوضع استراتيجيات ما للحياة يمكن استكمالها من دون انقطاعات أو إحباطات شديدة من الأوضاع السياسية المحلية أو الدولية، وهو ما كان عليه الحال لمئات من السنين.

٢ ـ الدوافع السياسية

تقول أكثر النظريات شيوعاً في مصر ـ كما أشرنا ـ أن الجماهير لا تتفهم قضية الديمقراطية، وإنما تهتم بالشروط الأساسية للحياة. والواقع أن الجماهير هي صاحبة المصلحة الكبرى في الإصلاح الديمقراطي. وقد أحصيت بنفسي الملايين من المصريين الذين وقعوا ضحية الصور المتنوعة والبالغة القسوة من «العقاب الجماعي»، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان خلال ربع القرن الماضي. وقد انتعش العقاب الجماعي خلال هذه الفترة لأسباب شتى منها فرض قانون الطوارئ بصورة متواصلة، وتغيّر طبيعة الدولة إلى حدّ كبير بسبب سيادة أجهزتها البوليسية والقمعية على غيرها، وربما أساساً بسبب الانحطاط الأخلاقي والثقافي المذهل لنخبة الحكم البيروقراطية.

وفي الواقع، تقدّر الجماهير الديمقراطية وحكم القانون وتفهم أنه في مصلحتها، فخريطة الرأي العام كما تقدمها لنا الاستطلاعات المتاحة تشير إلى بعض النتائج المخالفة للنظريات الشائعة وذات الأهمية القصوى بالنسبة إلى موضوعنا. وعلى سبيل المثال، يكشف عدد من الاستطلاعات التي أجراها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في **الأهرام** على عيّنة قومية أن أغلبية كبيرة من الجمهور تقدّر الديمقراطية والحرية تقديراً كبيراً، وتفضّلهما كنظام للحكم مقارنة بنظم الحكم الشمولية والتسلّطية. وتؤكد هذه الاستطلاعات أن الرأي العام المصري لا يريد التضحية بالديمقراطية حتى لو كان البديل نظامَ حكم رشيد أو عادل ولكنه استبدادي.

على أن هذا التعلق بالمثل الديمقراطية لا يصاحبه اهتمام بالعمل السياسي. وتظهر فجوة كبيرة بين مستوى الاهتمام الذهني بالشؤون السياسية حتى في أعماق الريف من ناحية، ومستوى الفعل أو الممارسة السياسية أو حتى المدنية من ناحية أخرى. فمن يعرّفون أنفسهم كأعضاء في أحزاب سياسية لا يتجاوزون الـ٢ في المئة، ومن يعرّفون أنفسهم كأعضاء في جمعيات لا يتجاوزون الـ ٧ في المئة من السكان.

ومعنى ذلك أن المشكلة الحقيقية في النضال من أجل الديمقراطية لا تختلف كثيراً عن مشكلة النضال من أجل أي هدف أو غاية كبرى أخرى، وهي مشكلة الافتقار إلى الحضور الجماهيري في ساحة السياسة عموماً، أعني ساحة الفعل السياسي وليست ساحة الفهم أو الوعي، إذ إن الشعب يهتم بتحصيل معارف سياسية بدرجة اعتيادية، ويتحدث في الشؤون السياسية مثل معظم المجتمعات الأخرى، ولكنه يبدو غائباً عن ساحة الفعل السياسي باعتباره «سياسياً» أي ما

يتعلّق فعلاً بقضية الدولة والسلطة. وهو لا يدرك نفسه باعتباره طرفاً أو فاعلاً حقيقياً ـ أو صاحب الحق الأصيل ـ في صياغة الدولة وتنظيمها وتعيين طبيعتها. وغالباً ما يدخل هذا المجتمع كطرف في مساومات كثيرة أو في صفقات عملية، وبخاصة بمناسبة الانتخابات العامة، ولكنها تبدو من نوع المساومات والصفقات التي تتم بين طرفين غريبين وليس بين صاحب السلطة الأصيل (مبدأ سيادة الشعب) ووكيل له أو نائب عنه (نظرية النيابة).

وبتعبير آخر فإن الشعب أو الجماعات المختلفة تبرم شتى أعمال التعاقد مع الدولة ولكنها عقود تبيح استمرار الأمر الواقع الذي يقوم في الجوهر على اغتصاب السلطة مقابل التزام غير مؤكد بتقديم خدمات معينة، وهي بهذا المعنى أقرب إلى العقود الاقتصادية منها إلى العقد السياسي الذي تحدّث عنه أنصار الديمقراطية والفكر الدستوري.

وفي الوقت نفسه، تمارس الجماهير عبر بناها العضوية الأهلية ـ وبخاصة البنية القروية وبدرجة أقل النقابية العمالية ـ تحرّكات وألاعيب السياسة ـ وبصورة خاصة السياسات الانتخابية ـ وإن بطريقتها وعبر استراتيجية خاصة بمعطيات هذه المرحلة بالذات. إن استراتيجية الصفقات الملموسة والمنخفضة التي تحكم المبادلات بين مصالح فردية وجماعية، محدّدة على مستوى القرى والقوى الاجتماعية المختلفة من ناحية، والأصوات الانتخابية التي تحدّد اصطفاف المواقع في بنية الدولة التسلّطية من ناحية أخرى، تؤدي دوراً أساسياً في حياة الناس كبديل للنضال من أجل حكم القانون ونزاهة الانتخابات والتوق إلى دستور ديمقراطي يحمي الحريات العامة. ويصعب توقّع نهوض الحركة الديمقراطية بين الجماهير طالما أن هذه الاستراتيجية ما زالت تعمل بقدر من الفعالية.

وفضلاً عن ذلك كله، لم تشكّل الجماهير بذاتها العنصر المستمر في النضال الديمقراطي أو حتى السياسي في أي بلد من بلاد العالم إلا لفترات قصيرة تمّ فيها حسم الصراع حول قضية الديمقراطية أو قضية طبيعة وشكل الدولة. وبتعبير آخر فإن النضال السياسي يقوم في العادة على أكتاف نسبة صغيرة من السكان تعدّ نشطة سياسياً طوال الوقت حتى في المجتمعات الديمقراطية. ولا بدّ من استيعاب هذه الحقيقة لأن الماركسيين واليسار عموماً أشاعوا الاعتقاد بأن الجماهير قد تكون نشطة طوال الوقت، وهو أمر يقارب الأسطورة حتى في المجتمعات المتقدمة.

ولا يعني ذلك إطلاقاً أن الجماهير تعيش على الخبز وحده، فالمجتمعات هي كيانات مركبة ومتداخلة تعيش بصورة كلية في ميادين شتى ومختلطة في كل

اللحظات. ولكن يمكن القول أيضاً إن الجماهير تختار استراتيجيات سياسية مختلفة في حقب أو فترات مختلفة بقدر ما تتوافر معطيات مناسبة أو غير مناسبة، وإن استراتيجية العمل أو النضال الانتفاضي هي الاستثناء في التاريخ السياسي والاجتماعي لأي شعب أو مجتمع بغض النظر عن مستوى تطوره السياسي والاجتماعي. يشير كل ما حدث في أقطارنا العربية، وعلى رأسها مصر، إلى أن الجزء الصغير نسبياً من النشطاء الدائمين ـ أو شبه المتفرغين ـ للنضال السياسي تحوّلوا خلال ربع القرن الماضي بصورة حاسمة عن اليوتوبيات العلمانية والتقدمية إلى يوتوبيات مضادّة. وبالتالي لا يكون السؤال السليم ميدانياً: لماذا لم تتدخل الجماهير في الصراع حول قضية الديمقراطية، بل متى تتدخل الجماهير ولصالح أي طرف؟

والواقع أننا قد نصل إلى نتيجة مختلفة لو وضعنا هذه الحقيقة في الاعتبار، لو نظرنا إلى حركة الإسلام السياسي باعتبارها مناط الفعل ـ أو الحضور السياسي ـ الشعبي، كبديل للحركة الديمقراطية والقومية والوطنية التي سادت الساحة السياسية خلال أكثر من قرن. وتلاقي هذه الحركة دعماً واسعاً من الشارع المصري سواء من حيث اتساع العضوية فيها، أو الانضمام إلى أحد أنشطتها الجماهيرية أو الاستعداد لذلك. وقد يدهش المرء عندما يرى الحماس الكبير الذي تبديه سيدات في سن الشيخوخة نحو الواجبات والمسؤوليات التي تكلّفهن بها الحركات أو التيارات الإسلامية المختلفة مثل جمع الزكاة أو التبرعات الأخرى أو حتى تحمّل عبء الانتخابات العامة. ولا يمكن وصف ثقافة هؤلاء السيدات بالاهتمام بالسياسة، ولكن لا يمكن تجاهل الأهمية السياسية لما يقمن به، وهن على معرفة تامة بأنهن يتحدّين الدولة، وقد يتعرّضن لبطشها لقيامهن بهذا النشاط الذي لا يبدو بذاته سياسياً. ويمكننا ضرب مئات من الأمثلة على هذا النوع من الحركة. كل ما هناك أن الايديولوجيا التي تحملت العبء الأكبر في المعارضة السياسية كانت هي ذاتها غير ديمقراطية وذات آفاق معادية للثقافة.

من ناحية أخرى لا يمكن تجاهل حقيقة أن عقدي الثمانينيات والتسعينيات شهد مستويات عالية للغاية من الحركة السياسية تمثّل في ما كاد أن يكون حرباً أهلية بين الدولة والتيار المتشدّد والعنفي من الحركة الإسلامية.

وإذا تجاهلنا طبيعة تلك الحركة وتوقفنا عند مستواها الكمّي آخذين في الاعتبار طبيعة النظام السياسي البوليسي والباطش الذي تواجهه هذه الحركة، لتعين علينا استنتاج أن مصر ربما تكون أكثر حركة مثلاً من بلاد أكثر منها تقدماً من الناحية التعليمية والاقتصادية عندما كانت تعيش ظروفاً سياسية مشابهة على الأقل

من حيث مستويات البطش مثل جميع دول أوروبا الشرقية أثناء الحكم الشيوعي.

قد تخدعنا هذه المقارنة إذ تجعلنا نظن أن تفسير الحالة المصرية أصبح قريب المنال. وهل هناك ما هو أسهل وأكثر إرضاءً للنفس من القول بأن الانخفاض النسبي في مستوى الحركة السياسية الديمقراطية يعزى إلى تعاظم مستويات القمع والبطش السياسي بصورة غير مسبوقة؟ ولكن يبدو هذا التفسير كما قلنا مخادعاً إلى حدّ كبير. فالبطش السياسي قد يحفّز ولا يقلّل من مستوى الحركة أو النضالية السياسية بين الجماهير. وقد رأينا ذلك في دروس التاريخ في عدد كبير من بلاد العالم. أما على المستوى الميداني فإن مصر قد أنتجت مستوى من الحركة أو المعارضة السياسية يضاهي، إن لم يتجاوز، غيرها من البلدان التي عرفت ظروفاً سياسية مشابهة.

لنذهب إذاً إلى استنتاجين أساسيين من هذه المناقشة:

أول هذه الاستنتاجات أن الشكل الرئيسي للمعارضة أو الحركة السياسية في مصر خلال ربع القرن الماضي هو الممارسة الإسلامية السياسية. ومعنى ذلك أن الشروط الموضوعية والذاتية للحركة الديمقراطية كانت ـ وقد تظل لفترة مقبلة ـ ثانوية بالمقارنة بهذا الشكل الخاص للحركة. وتشمل الظروف الموضوعية والذاتية الحالة النفسية والثقافية للجماهير، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأهم من ذلك كله السياقات التاريخية المحدّدة. ومن المحتمل أن تلحق تغيّرات معيّنة بهذا الميل العام وأن تبرز ظروف جديدة مؤاتية للنضال الديمقراطي، وإن بصورة تراكمية قد تغيّر في نهاية المطاف من المعطيات الكبرى للساحة السياسية، ما يفتح باب الأمل في صعود الحركة الديمقراطية على المستوى الشعبي.

أما الاستنتاج **الثاني** فهو أن الصعود الصاروخي لتيار الإسلام السياسي، وبخاصة منذ نهاية عقد السبعينيات دمّر بذاته الأجندة الديمقراطية عندما حرمها من الحيوية الخارقة لقطاع الشباب من المجتمع الذي استغرقته الايديولوجيات والممارسات الدينية السياسية على حساب انكماش الاهتمام بالقيم ذات الصلة بنوعية الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية. وبتعبير آخر فإن الحركة الإسلامية قدّمت أولويات معكوسة، ولكنها كانت متوافقة مع الظروف النفسية والسياسية وربما الاقتصادية والاجتماعية للعقود الثلاثة الأخيرة.

وهناك ما يعزّز هذا التفسير، فالنضال الديمقراطي في الشهور الأخيرة أفاد كثيراً من مناخ الاسترخاء النسبي في العلاقة بين الحركة الإسلامية، وبخاصة حركة الإخوان المسلمين من ناحية، والحركة الديمقراطية ممثلة في كفاية

والأحزاب والحركات الديمقراطية والإصلاحية الأخرى من ناحية أخرى. ولن يكون هناك ما يعادل القيمة والتأثير السياسي لتحول حركة مثل حركة الإخوان المسلمين بعيداً عن الصورة الشمولية المغلقة للمجتمع إلى تبني صورة ديمقراطية منفتحة ومعتدلة.

٣ ـ المنصات السياسية

ويدلنا هذا الواقع على حقل التفسير السليم لأزمة الديمقراطية، أو في الواقع أزمة السياسة بوجه عام. فالمجتمع المصري يبدو خارج السياسة، لأن البنية الأساسية للفعل السياسي تمّ تدميرها بصورة تامة تقريباً.

وتركّز معظم الدراسات السياسية في مصر على الجانب التشريعي، وتتوسّع في شرح القيود المفروضة على الممارسة السياسية أو على ممارسة أبسط حقوق الإنسان بما فيها حق التجمّع. ومن المؤكد أن ثمة فائضاً كبيراً في التشريعات التي تصادر الحريات والحقوق الأساسية أو تقيّدها، وثمة بنية تشريعية للاستبداد تبدو كمخزن كبير للأسلحة السياسية، بعضها متقادم وينتمي إلى القرون الوسطى، وبعضها فائق الحداثة. وتحقق جميعها الغرض ذاته وهو قيام الدولة باغتصاب حق توليد السلطة من داخلها وبإرادتها المنفردة من دون المرور بالمجتمع، وذلك بعد التأكد من نزع أسلحة هذا المجتمع جميعها تقريباً. وهذا هو المعنى الدقيق لمصطلح النظم «التسلّطية».

إلا أن الجانب التشريعي لا يشكّل غير بعد واحد من الصورة. ولا شك في أن أهم نتائجه هو زرع ثقافة الخوف بقوة في السيكولوجيا العامة للمصريين، واستئصال فكرة المواطنة وحس امتلاك السلطة أو الأهلية الأصيلة للسلطة من المجتمع نفسه.

ويمثل التدمير أو التتبيع الاقتصادي أو الإداري أو السياسي لمؤسسات الفعل الجماعي، أهم وأخطر جوانب تهميش المجتمع وإضعافه وإخراجه بالقوة من الفضاء السياسي. ويمكن القول بكل ثقة إن الدولة المصرية الحديثة قد نجحت بالفعل في تدمير وتتبيع أهم هذه المؤسسات، بما فيها مؤسسات المجتمع القروي. وتكاد تنفرد مصر بأن الدولة تحتفظ بحق فرض من تشاء من أبسط الموظفين العموميين في القرى. فيتولى جهاز الأمن تعيين العمد ومشايخ الخفر بعد أن صادر حق انتخابهم شعبياً والذي مورس لفترة قصيرة في عقد الثمانينيات. أما في المدن، فالنقابات العمالية تعيش حياتها كلها تقريباً في كنف جهاز أمن الدولة. ويسيطر هذا الجهاز على جميع مستويات نشوء النقابات وعملها بدءاً من الاعتراض على ترشيح

قيادات ما، وترشيح وضمان فوز من يراه هذا الجهاز من عملائه اليوميين. وحتى الأحزاب السياسية وقعت محاصرتها في مقارّها، وخضعت تماماً للصفقات التافهة نفسها التي فرضت بها الدولة سيطرتها التامة على البرلمان بمجلسيه.

وفي المدن والريف على السواء، تسيطر أجهزة الإدارة المحلية على الشروط المباشرة لحياة الناس. وعلى عكس النظم التوتاليتارية الأخرى ذات التوجهات الايديولوجية، فإن النظام السياسي في مصر لا يسمح بأي قدر من الحرية على المستوى المحلي، بل إن السيطرة على المستوى المحلي أكبر وأشد بكثير من السيطرة على شروط الحضور والفعل السياسي على المستوى المركزي، حيث تكاد السيطرة الأمنية والإدارية على شروط الحياة اليومية في الأقاليم أو على مستوى القرى والمدن الصغيرة تكون مطلقة. ولذلك اهتم نظام مبارك بحشد نظام الإدارة المحلية بضباط الجيش والشرطة المحالين على التقاعد. ولا يكاد يكون هناك حي مديني واحد لا يرأسه ضابط سابق. وتتيح السيطرة البيروقراطية والعسكرية على أبسط مستويات الحياة القاعدية في مصر لا سيطرة سياسية حديدية فحسب، بل سيطرة شديدة على مجال الأعمال والاقتصاد أيضاً، بما في ذلك الملكية المباشرة لأجهزة أمنية لقطاع أعمال كبير.

وفي سياق الدمار والتتبيع لمؤسسات المجتمع يتفكّك أيضاً النسيج الذي يربط القطاعات الأكثر حداثة، بل يتعرض المجتمع القروي نفسه لعملية تفكك واسعة للغاية. ولا تتوقف عملية التفكك هذه عند المستويات السياسية والإدارية للحياة، بل تمتد في الحقيقة إلى المستويات الاقتصادية الاجتماعية. فالتمايز الاجتماعي انطلق خلال العقود الثلاثة الأخيرة بصورة فوضوية إلى حد بعيد. وأدى مزيج من العوامل، وبخاصة الهجرة للعمل في الخارج، والفساد الكبير والصغير والتداخل بين الأمن والسياسة والتحول الواسع للرأسمالية في إنتاج خدمات أساسية في مجالات التعليم والصحة، بل الأمن إلى تصدّع كامل تقريباً للبنية الطبقية والاجتماعية التقليدية. ويمكن القول إن هذا التصدّع اتخذ شكلاً رأسياً، ورتّب نوعاً من التضامنيات الرأسية، حيث تتشكل شبكات المصالح السياسية والاقتصادية من عناصر تنتمي إلى مختلف طبقات المجتمع. وفي المقابل تصدّعت التضامنيات الأفقية التي تحدد الانتماء إلى طبقة أو فئة اجتماعية بسبب تسريع التمايزات بين قطاعات مختلفة داخلها نتيجة العوامل السابقة (هجرة ـ انتقال إلى اقتصاديات السوق ـ فساد ـ تحول القوى الأمنية إلى قوى اقتصادية ومؤثرة في مجال الاقتصاد. . . إلخ).

وقد أدّت هذه العوامل مجتمعة إلى إضعاف الرغبة والمصلحة في الفعل

السياسي أو الاجتماعي الجماعي من ناحية، وحرمان الجماعات المختلفة من مؤسسات الفعل الجماعي المستقلة من ناحية أخرى.

خاتمـة: نظرة إلى المستقبل

لقد حرمت الجماهير الشعبية في مصر ـ وهي التي نشير إليها عندما نتحدث عن الشارع ـ من فرصة التعبير المنظم عن ذاتها أو إنشاء حضور منظّم في الفضاء السياسي. وتظلّل هذه الحقيقة جميع معادلات السياسة في مصر. فالصراع السياسي يدور بين أقليات أو بين نخب صغيرة يسيطر بعضها على جهاز الدولة، ويمارس بعضها الآخر وظائف المعارضة.

وتبدو المعارضة الديمقراطية والتقدمية معزولة نسبياً عن الجماهير الواسعة، وهو أمر يحرم النضال الديمقراطي من طاقة فعل ضرورية للفوز في الصراع. ولكن حتى النخبة الأمنية ـ البيروقراطية تشعر بالعزلة نفسها، على الرغم مما تتمتع به من سلطات مطلقة.

ففي الانتخابات الرئاسية الحالية والتي تجري وفقاً لشروط هذه النخبة وتحت سيطرتها التامة، لا يتوقع أن يقترع أكثر من نسبة ضئيلة من المواطنين. وعندما يفوز الرئيس الحالي بدورة رئاسية إضافية، لن يكون قد حصل سوى على موافقة أقلية ضئيلة للغاية من المصريين. فلم يذهب إلى استفتاءات رئاسية في الماضي ما يزيد كثيراً عن ٢ ـ ٥ في المئة من المصريين. وحتى لو تصورنا أن نسبة التصويت وصلت في الانتخابات الحالية إلى ١٠ في المئة ممن يحق لهم الاقتراع، وأن ٨٠ في المئة منهم أعطوا أصواتهم للرئيس مبارك، فلن يكون قد حصل على أكثر من ٦ في المئة من أصوات المصريين.

ولا يعني ذلك أن الصراع يدور على قاعدة التكافؤ. فلا شك في أن المعارضة الديمقراطية باتت تملك المنصة الأخلاقية العليا، بينما تملك الأقلية الحاكمة السيطرة التامة على أجهزة القمع وأكبر آليات الإعلام. وكانت النخبة البيروقراطية الحاكمة قد درجت على توظيف دولابها القمعي والإعلامي والايديولوجي من دون أي تحفظ. وقد وقع تغير مهم في هذه المعادلة مؤخراً عندما طرحت إدارة بوش مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط.

لم نتناول هذا المشروع في هذه الورقة نظراً إلى أن موضوعها هو النضال الشعبي، وتأثير هذا المتغير حديث ويخص الشهور القليلة الماضية. ولا يمكن القول من ناحية ثانية بأنه أحدث توقفاً في التوظيف القمعي المنفلت لجهاز الدولة. كل ما

يمكن قوله هو أنه أحدث تقييداً نسبياً للغريزة القمعية الباطشة للدولة، وهو الأمر الذي مكّن مناضلين شجعاناً من الاستمرار في القيام بالتظاهر السياسي لعدة شهور متتابعة من دون توقف، بينما كان يمكن للدولة في الماضي أن تلقي بهم في السجون لفترات طويلة، من دون نتائج تذكر.

ويمكننا أن نلخص الموقف الحالي في النقاط التالية:

١ ـ اضطرت الدولة إلى القيام بتنازلات كبيرة إلى حد ما في ما يتعلق ببعض الحقوق السياسية الديمقراطية. وفضلاً عن التحوّل إلى انتخابات رئاسية مباشرة وتعدّدية، التزمت الدولة بإلغاء العمل بقانون الطوارئ، واستحداث تعديلات دستورية أخرى تغيّر إلى حد ما العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إضافة إلى تمثيل أقوى للمرأة وتشريع «أفضل» للإدارة المحلية.

٢ ـ ومن الممكن نظرياً في المستقبل القريب إجبار الدولة على التسليم بحتمية الإصلاح الدستوري، بما في ذلك وضع دستور جديد في البلاد. ويمثل ذلك مكسباً كبيراً على طريق الديمقراطية.

٣ ـ ومع ذلك فإن موازين القوى ما زالت مختلّة إلى حد كبير لصالح قوى التسلّط البوليسي. ولا يتوقع أن يتم تخفيض الاعتماد على البوليس مقابل مزيد من الاعتماد على الكوادر والأجهزة السياسية للنظام نظراً إلى مدى الفساد الذي ألّم بهذه الأجهزة. ومع ذلك من اللافت أن الدولة البوليسية بقيادة مبارك أظهرت قدراً كبيراً من الصلابة السياسية والصمود في وجه التحديات الداخلية والضغوط الدولية بهدف الإبقاء على الجانب الأكبر من وسائل البطش القانونية والفعلية .

٤ ـ كما تجدر الإشارة إلى أن القوى الديمقراطية رغم إظهارها قدراً كبيراً من الحيوية لم تستطع أن تحدث بعد اختراقاً في الموقف الشعبي أو حتى في مجال العلاقة بين قواها المختلفة. والواقع أن إمكانية إنجاز هذا الاختراق ضئيلة للغاية. والأرجح أن الشعب سيبقى خارج الساحة السياسية حتى تتم عملية تاريخية كبرى تستعيد النسيج الاجتماعي أو تنسجه بخامات جديدة وفي ضوء صورة جديدة.

ولهذا السبب فإن مستقبل الديمقراطية في مصر يجب أن يتحرّر من نموذج «انتظار الثورة الشعبية»، وهو من دون شك نموذج آسر للمثقف، ولكنه لا يبدو مفيداً. فقد ظلّ المثقفون ينتظرون ثورة ديمقراطية، وأحياناً يتعمّدون المبالغة في تقدير سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للجماهير حتى يقرّبوا لأنفسهم لحظة الثورة أو الانفجار الشعبي (**في انتظار غودو**). وقد دخل على هذا النموذج متغيّرات كبرى، أهمها أن الانفجار الشعبي ليس بالضرورة ثورة ذات مضمون سياسي،

وإنما قد يكون مجرد عاصفة احتجاجية؛ كما أن التيارات الإسلامية المتشددة والبعيدة عن المثل الديمقراطية كانت أكثر استعداداً وقدرة على «توجيه» هذه العواصف لمصلحتها. وأخيراً ـ وهو الأكثر أهمية ـ فإن تلك الهبات أو العواصف الشعبية لم تحدث، وقد لا تحدث في الأمد القريب.

البديل لهذا النموذج هو معركة شجاعة ومتواصلة تخوضها نخبة مثقفة راغبة في الاضطلاع بمسؤولية الاشتباك في معركة متواصلة من أجل الديمقراطية، ومن أجل توجهات جديدة تعيد بناء مجتمع تمّ تخريبه بصورة منهجية وعشوائية في الوقت نفسه. ويقوم هذا النموذج على إدراك حقيقة أن التدمير الذي طال المجتمع يحصر الصراع الاجتماعي والسياسي بين أقليات نخبوية بطبيعتها، وأن المرحلة الحالية تقيد إمكانية القيام بعملية إبادة سياسية أو بدنية للمناضلين، وهو ما يسمح بمعركة «فكرية» وسياسية متواصلة يتمّ من خلالها ـ وعبر فسحة من الزمن ـ نداء فعاليات كامنة في الفضاء المشترك بين الدولة والمجتمع (الأحزاب، النقابات، الجمعيات الأهلية، الشخصيات العامة، الخ) لحسم الصراع لمصلحة نموذج فكري دون آخر. ومن هذا المنظور فإن الصراع سيدور، وقد يحسم على المستويين الأخلاقي والفكري السياسي، وليس على مستوى القوة.

ولهذا السبب يتوقّف مسار النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر على أربعة عوامل كبرى:

١ ـ **العامل الأول** هو العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي بوجه عام، والقوى التقدمية والديمقراطية بكل تياراتها. ومن المتوقع أن تحدث اصطفافات جديدة تتجاوز الخط التقليدي الفاصل بين «الديني و«العلماني»»، وربما يتبلور حول اختيارات محدّدة في المستوى الرمزي وفي التوجهات والاختيارات الاقتصادية والسياسية (بما فيها السياسة الخارجية). وبإيجاز، فإنه لا بد من تسوية الصراع بين التيار الديمقراطي التقدمي من ناحية، والتيار الرئيسي في الحركة الإسلامية من ناحية أخرى، حتى يصير من الممكن تجاوز الدولة البوليسية وإنهاؤها.

٢ ـ يتعلّق **العامل الثاني** بمدى استمرار تماسك التحالف الحاكم. وهناك بالتأكيد خلافات وتناقضات كبيرة، ولكنها ليست في الوقت الحالي نشطة بسبب غياب البديل. ومن المعتقد أن نضوج الصراع السياسي وتبلور الاختيارات الفكرية سيكون أمراً كافياً لدفع التحالف الراهن نحو التصدّع، من خلال استقطاب القطاعات الأكثر تعلقاً بالعلم والمعرفة والاستقامة القانونية والأخلاقية.

٣ ـ **العامل الثالث** هو الموقف الشعبي. إن استبعادنا لأرجحية وقوع ثورات ديمقراطية شعبية لا يعني إطلاقاً التواطؤ لإبعاد الشعب عن العملية السياسية أو الصراع حول مصير الوطن، بل يجب أن يحثنا بقدر أكبر على الالتقاء بالفعاليات الشعبية على كل المستويات بغض النظر عن درجة نضوجها. وهناك فعاليات قديمة وأخرى مستجدة ويجب أن نكسبها لمصلحة النضال الديمقراطي .

٤ ـ أما **العامل الرابع** والأخير فهو الموقف الدولي والأمريكي تحديداً. ويحتاج هذا العامل لمعالجة مستقلّة نظراً إلى تعقيده الشديد. كل ما يمكن قوله هنا هو أن نلفت النظر إلى الحاجة إلى مدخل جديد يستجيب أكثر لمتغيرات السياسة الوطنية والإقليمية والدولية. فلم نعد أمام تناقض واحد أصيل أو رئيسي، وإنما مصفوفة من التناقضات التي تتحرّك في مختلف الاتجاهات. ومن هنا فإن الموقف القومي والديمقراطي لم يعد بوسعه اتخاذ موقف بسيط من العامل الدولي، يكفينا أن المدخل لهذا الموقف يجب أن يكون وطنياً وقومياً، من دون أن يتنازل أبداً عن الحلم الديمقراطي.

(٢)
الحركـة الجماهيريــة في البحريـن: الآفـــاق والمحـــدّدات

عبد النبي العكري(*)

مقدمة

تابع الرأي العام العربي والعالمي بإعجاب تجربة انفراج الأوضاع في البحرين بعد عقود من التوتر، إثر تولي الملك الشاب الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة سدة الحكم في ٦ آذار/ مارس ١٩٩٩، فقد تطور هذا الانفراج الي جو من الانفتاح الواعد بعهد جديد، مع اتخاذ الحكم سلسلة من الإجراءات التصالحية أهمها:

١) إطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين خلال عام ٢٠٠٠ الذين بلغ عددهم مثلاً في عام ١٩٩٧ حوالي ١٢٠٠ معتقل سياسي، بحسب تقرير الصليب الأحمر الدولي.

٢) السماح بعودة جميع المنفيين السياسيين على دفعات خلال عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١.

٣) تمّ اتخاذ هذه الإجراءات من دون طلب أي تعهد، كما كان يتم ذلك جزئياً في السابق، وجرى تسهيل حصولهم على جوازات السفر ورجوع العديد

(*) باحث ـ البحرين.

منهم إلى وظائفهم في القطاع الحكومي وإلغاء القيود على توظيف ذوي السجلات الأمنية.

مرحلة الحلم الجميل

لكن الانعطافة المهمة التي دشنت المشروع الإصلاحي تمثلت في تشكيل لجنة وطنية شملت بعض العناصر الوطنية المحسوبة على المعارضة لصياغة ميثاق العمل الوطني. وعلى رغم انسحاب هذه العناصر في فترة لاحقة، إلا أنه كان لرؤيتها واقتراحاتها تأثير إيجابي في صياغة الميثاق بصيغته النهائية. كما إن السماح بعقد اجتماعات جماهيرية لأول مرة، قد مثّل فرصة للمعارضة لنقد مشروع الميثاق وتقديم رؤيتها، الأمر الذي أسهم في تصويب الميثاق نوع ما.

والميثاق في جوهره جاء تأكيداً على ما جاء في دستور ١٩٧٣ الذي جرى تجميده فعليا منذ عام ١٩٧٥، في ما يتعلق بالحريات والحقوق المكفولة للمواطنين والشعب، إضافة إلى ما يلي:

١ ـ مقدمة تاريخية أضفت طابع الوطنية على حكم آل خليفة، وكون كيان البحرين تاريخياً، وأن منطلق الميثاق هو دستور ١٩٧٣ الذي ظلت المعارضة تطالب بتفعيله.

٢ ـ النصّ بشكل واضح على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية.

٣ ـ النصّ على استعادة الحياة البرلمانية وتفعيل الدستور. لكن هذا النصّ كان ملغوماً ـ حيث استشرف إقامة مجلس شورى معين إلى جانب مجلس النواب المنتخب ليشكلا معاً السلطة التشريعية (المجلس الوطني).

٤ ـ تغيير مسمّى دولة البحرين وأمير البحرين، حيث كان متوقعاً أن تصبح مملكة البحرين وملك البحرين.

لقد كانت قوى المعارضة متشككة من العبارات الغامضة الواردة في الميثاق، وبخاصة ما يتعلق بالسلطة التشريعية القادمة، ولهذا فقد ضغطت من أجل الحصول على تأكيدات من القيادة السياسية على عدم المساس بدستور ١٩٧٣، وأن يكون مجلس الشورى المعين استشارياً فقط، وبالفعل وبعد تقديم هذه التأكيدات من رأس الحكم (سمو الأمير الشيخ حمد)، دعت القيادات السياسية المعارضة وكبار رجال الدين الشيعة، إلى المشاركة في الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني

والموافقة عليه، وذلك في يومي ١٤ و١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١.

وقد اتخذت الحكومة خطوة ذات مغزى تتماشى مع ما جاء في الميثاق، وهي مشاركة النساء إلى جانب الرجال ممن بلغن السن الانتخابي (٢١ سنة) في الاستفتاء.

وهكذا، حاز الميثاق على نسبة ٩٨,٤ في المئة ممن أدلوا بأصواتهم من الناخبين ونسبتهم ٩٧ في المئة ممن يحقّ لهم الاقتراع. وقد تغرز هذا المناخ بإلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة. يمكن القول إن السنة الفاصلة بين الاستفتاء على الميثاق في ١٤/٢/٢٠٠١ وإعلان مملكة البحرين والشيخ حمد ملكاً وإصدار دستور ٢٠٠٢ بمرسوم أميري، هي سنة الآمال الكبيرة بقيام نظام ديمقراطي دستوري يضع حداً لمعاناة شعب البحرين التي امتدت إلى ثلاثة عقود بعد الاستقلال في آب/أغسطس ١٩٧١.

خلال هذا العام كان خطاب الأمير تصالحياً مع قوى المعارضة، وانفتاحياً على الشيعة وقياداتهم الدينية. لقد قام بزيارات لهذه القيادات واستقبل استقبال الأبطال في معاقلهم الحصينة، واندفعت القوى السياسية للانتقال إلى العمل الشرعي العلني، حيث تشكل عدد من الجمعيات السياسية التي قبلت التسجيل كجمعيات وليس كأحزاب، مراهنة على وعود الأمير بأنه لا يمانع في قيام الأحزاب متى تمّ التشريع لذلك.

وعلى رغم بقاء مجلس الوزراء، كما هو موروث من العهد السابق، وكبار المسؤولين في مواقعهم بما في ذلك جهاز الأمن والداخلية، فإن ملامح الوضع الجديد فرضت على جهاز الدولة التعامل بشكل مختلف نسبياً، فيما عهدت المعارضة بمختلف أطيافها التعاطي بإيجابية مع الدولة، مراهنة على ديناميكية التغيير. وهكذا شهدت البلاد فورة في النشاط السياسي والاجتماعي، وتشكل العشرات من الجمعيات السياسية والأهلية (النسائية والشبابية والحقوقية والدينية والثقافية) وغيرها.

فيما انهمك التنظيم العمالي في التحول إلى اتحاد عمالي، وتشكلت عدة نقابات في مختلف مواقع العمل، كما في بعض الوزارات الحكومية.

ويمكن القول إن الحركة الجماهيرية خلال عام الحلم تمثلت في ما يلي:

١ ـ انتظام مختلف التيارات السياسية المحظورة أو الموالية للنظام في تشكيل

جمعيات سياسية، وقيامها بعمل محموم لاستقطاب الأعضاء والأنصار، وإصدار المطبوعات والقيام بالندوات. وعلى رغم إيجابية ذلك إلا أن قبولها بالتسجيل كجمعيات، وليس كأحزاب أو تنظيمات سياسية، شكل تنازلاً للنظام سيجرها لاحقاً إلى تنازلات أخرى. كما أنه في حمأة نشوة العمل السياسي العلني وإثبات الذات، تشرذمت الحركة السياسية، خصوصاً المعارضة (الشيعية والديمقراطية)، الأمر الذي أضعفها في مواجهة النظام لاحقاً.

٢ ـ انتظم المزيد من المواطنين في جمعيات أهلية (نسائية، شبابية، حقوقية، إسلامية، ثقافية، خيريّة. . . الخ)، بعد أن كانت هناك قيود شديدة عليها، كما انخرطت هذه الجمعيات في النشاط العام، ففجرت طاقات كبيرة، لكن السلبي فيها هو أن عدداً من هذه الجمعيات أصبح امتداداً للجمعيات السياسية، وبعضها ذا انتماء طائفي، أو مناطقي، أو مذهبي فرعي.

٣ ـ في ظلّ هامش معقول لحرية التعبير، وتجميد العمل بالقوانين المقيدة للحريات، وإلغاء قانون أمن الدولة، شهدت البلاد نشاطات سياسية واجتماعية وثقافية محمومة تمثلت في عقد الندوات والاجتماعات والتجمعات. وقد أسهمت العناصر التي جرى إطلاق سراحها أو العائدة من المنفى في هذا الحراك السياسي، الأمر الذي أعطاه زخماً كبيراً ومبشراً بعملية تحول في البيئة السياسية المجتمعية، وتحولا في بنية النظام السياسي وعقيدته.

المنعطف الدستوري

قبل أسبوع تقريباً من ذكرى إقرار الميثاق، وفيما كانت البلاد تستعد للاحتفال بهذه المناسبة، استدعى الأمير خليطاً من ممثلي الجمعيات السياسية الفعلية وعدداً من الجمعيات السياسية المفبركة، وأخرى مهنية وشخصيات عامة، ليفاجئهم بأنه بصدد إصدار دستور وإعلان قيام مملكة البحرين في ذكرى الميثاق ١٤/ ٢/ ٢٠٠٢، وقد أذهلت المفاجأة قادة الجمعيات المستقلة عن السلطة، وأهمها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي، وجمعية المنبر التقدّمي الديمقراطي، وجمعية التجمع القومي.

وقد عبّر المهندس عبد الرحمن النعيمي، رئيس جمعية العمل، عن تحفظ القيادات التاريخية للمعارضة من أن يمس الدستور الجديد بمكتسبات دستور ١٩٧٣ في ما يتعلق بالحريات والحقوق العامة، وهي التخوفات ذاتها التي سبقت

الاستفتاء على الميثاق، كما عبر الدكتور عباس هلال رئيس جمعية المحامين عن المخاوف ذاتها من أن يكون المستشارون العرب (الترزية) قد ورطوا الأمير في مشكلة دستورية.

وقد ذهبت جهود قيادة هذه الجمعيات للاطلاع على الدستور الجديد هباء، ناهيك بإمكانية تعديله. بعدها أضحى معروفاً أن القيادة الرسمية، قد خططت لإحداث انعطافة في مسار الأحداث، مستفيدة من الانفراجة الداخلية والسمعة الدولية والالتفاف الشعبي حول الأمير إثر الاستفتاء على الميثاق والخطوات التصالحية. وهكذا شهد ١٤/ ٢/ ٢٠٠٢ إعلان إصدار الدستور الجديد، وإعلان مملكة البحرين، وإعلان الشيخ حمد ملكاً على البلاد من طرف واحد.

لقد بوغتت القوى السياسية غير الموالية بهذا الحدث، وهي ما زالت في طور التأسيس وتنظيم صفوفها، بل إن بعضها، مثل جمعية العمل، وجمعية الوفاق، لا يزال يعاني انشطار تيار منه واستقلاله عنه. فمثلاً انشطرت جمعية المنبر التقدّمي عن مشروع جمعية العمل الأوسع، وانشطرت جمعية العمل الإسلامي عن مشروع الميثاق الأوسع.

وقد سارعت الجمعيات غير الموالية (العمل والوفاق والمنبر والوسط العربي والتجمع القومي) إلى تنظيم مؤتمر جماهيري واسع في النادي الأهلي، حيث أعلنت معارضتها الدستور الجديد الذي يعتبر تراجعاً خطيراً عن دستور ١٩٧٣، الأمر الذي ينذر بالتحول إلى مملكة تسلطية، وليست دستورية، وإقامة بنى ديمقراطية شكلية، وفي مقدمتها المجلس الوطني الجديد المشكل من غرفتين.

الحركة الجماهيرية في ظلّ المملكة

يمكن القول إن مهرجان النادي الأهلي قد دشن حركة جماهيرية معارضة في ظلّ ظروف جديدة فيها الكثير من المتناقضات. فمن ناحية هناك مشروع إصلاح معلن، ومن ناحية أخرى حكومة لاإصلاحية موروثة، وبنى تقليدية للدولة، وفي الوقت الذي يتم فيه التأكيد على إقامة النظام الديمقراطي، يتم إصدار قوانين مقيدة للحريات، ومؤسسات يفترض أن تكون أعمدة للنظام الديمقراطي، مثل المجلس الوطني (التشريعي)، والمحكمة الدستورية، والنيابة العامة، وديوان الرقابة، لكن تبقى هذه المؤسسات تحت سيطرة الملك والسلطة التنفيذية. وفي الوقت الذي يتم فيه التأكيد على المساواة في الحقوق والواجبات،

فإنه يجري تعزيز الامتيازات والتمايزات لأطراف الحكم وحلفائه.

بالطبع، فإنه لا يمكن تصور قيام حركة جماهيرية معارضة فورية لإصدار الدستور الذي ينذر بتراجعات عن الطريق الإصلاحي ومشروع إقامة نظام ملكي دستوري ديمقراطي. إن بناء حركة جماهيرية عملية معقدة وتحتاج إلى تراكم الخبرات وإقامة تحالفات راسخة، واختبار فعلي لسياسات النظام وقدراته.

يمكننا استعراض أهم العوامل التي أسهمت في نشوء وبلورة حركة جماهيرية معارضة، في ما يلي:

١ ـ إصدار دستور جديد مخيب للآمال، خلافاً لما اتفق عليه في الميثاق، ودعمه في الاستفتاء بأغلبية ساحقة بناء على تأييد قيادات المعارضة السياسية والقيادات الدينية الشيعية، بناء على تطمينات القيادة السياسية، خصوصاً ما يتعلق بالسلطة التشريعية، بحيث اعتبرت هذه القيادات أنه جرى الغدر بها.

٢ ـ تلاحقت بعد إصدار دستور ٢٠٠٢ ما يعرف بحزمة القوانين التي أحكمت سيطرة الحكم على العمل السياسي والتحكم المسبق في تركيبة المجلس الوطني بغرفتيه، والتضييق على الحريات العامة، وإخضاع السلطة التشريعية والقضائية لسلطة الحكم (الملك والسلطة التنفيذية).

٣ ـ استمرت الحكومة بشخوصها الرئيسيّة ورئاستها، والتي حكمت البلاد طوال ربع قرن للحقبة السابقة لما قبل المشروع الإصلاحي، كما هي ـ مع تعديل وزاري بسيط لوزارات الخدمات ـ واستمر كبار القادة الأمنيين المسؤولين عن مرحلة القمع في مواقعهم أو جرى تدويرهم. والحقيقة أن المسؤولين ذاتهم الذين نظّروا للحكم التسلطي وقادوا مرحلة التسلط استمروا في ظلّ العهد الجديد.

٤ ـ بعد إطلاق الأمير (الملك لاحقاً) المشروع الإصلاحي والتأكيد عليه تكراراً في عدد من المناسبات، جرى من ناحية رفع توقعات الجمهور وتسويغ آمال كبيرة في الحرية والبحبوحة، حيث سيتمتع كلّ مواطن بعمل مجز وسكن مريح ومستوى معيشي لائق، وحيث لا مكان للتمييز الطائفي أو العرقي، وحيث المساواة التامة للمواطنين في الحقوق والواجبات، وخصوصاً في تقلد الوظائف العامة.

ولا شكّ في أن هذه الوعود لقيت استحساناً شديداً من قبل من عانوا

طويلاً من التهميش والتمييز، وهم بشكل عام كلّ المناضلين من الطائفتين عموماً وسكان القرى، وعناصر اليسار التي اضطهدت طويلاً، لكن وبمرور الزمن تراجعت هذه الآمال. وعلى رغم مبادرة الملك حمد بعدد من المكرمات للتخفيف من معاناة مختلف فئات المواطنين، مثل العاطلين عن العمل، والأرامل والأيتام، ومسددي أقساط الإسكان وغيرها، وإرجاع العديد من المعارضين إلى أعمالهم، إلا أنه تبين تدريجياً أن حجم المعضلات أكبر من أن يحلها النظام ببنيته الحالية وعقليته السائدة، وتمسك أركانه بمصالح غير مشروعة تعتبر من المكتسبات، بل إن تقليد الاستيلاء على أراضي الدولة والغرف من المال العام قد تفاقم في ظلّ المشروع الإصلاحي.

أما أهم العوامل المحبطة للحركة الجماهيرية، فهي كما يلي:

١ ـ استطاع الحكم أن يستميل قوى لا يستهان بها، سواء تلك الموالية تقليدياً للحكم، مثل التيار السنّي التقليدي والمتمثل في الإخوان (جمعية المنبر الإسلامي)، والسلفي ممثلاً في جمعية الأصالة، والمؤسسة الدينية التقليدية، والعائلات الحليفة تقليدياً، والقوى الجديدة للتكنوقراط السياسيين التبعيين، ممثلين في جمعية الميثاق. عمد الحكم إلى تشجيع التيار الحليف على تشكيل أكبر عدد من الجمعيات السياسية لإغراق الجمعيات المعارضة.

٢ ـ أدت ثلاثة عقود من سياسة التمييز والامتيازات لعهد الاستقلال، إضافة إلى التركة الاستعمارية، إلى تكريس الانقسام الطائفي ما بين الشيعة والسنّة، مع شعور ترسخ لدى الشيعة بأنهم مهمشون وضحية التمييز، ولدى السنّة بأنهم مهددون بطغيان الأغلبية الشيعية متى ما تمكنت، بالإضافة إلى قمع السلطة لليسار طوال السبعينيات والثمانينيّات، الأمر الذي أدى إلى انحساره. فقد أفرزت هذه الوضعية قوة سياسية وقيادات دينية تستند إلى الطائفة، وحتّى المدرسة الفكرية في الطائفة ذاتها، ولقد أسهمت الثورة الإيرانية في بلورة الوعي السياسي المذهبي لدى الشيعة، وأذكت لديهم شعور المقاومة للظلم والتمييز الذي يعانونه، وبالمقابل فقد تمترس التيار السياسي السنّي في خنادقه في ظلّ حماية ورعاية النظام. من هنا، فإنه عندما دشنت المرحلة الجديدة، تشكلت التنظيمات السياسية الرئيسيّة استناداً إلى الطائفة أو الخط الفقهي في الطائفة ـ تشكلت جمعية الوفاق كأقوى تنظيم سياسي مستندة إلى خطّ ولاية الفقيه في الطائفة الشيعية، فيما تشكلت جمعية العمل الإسلامية، مستندة إلى خطّ آية الله الشيرازي (الولاية

المشروطة)، وجمعية التجديد استناداً إلى خطّ سفارة المهدي. وعلى الجانب السنّي، تشكلت جمعية المنبر الإسلامي لتمثل خطّ الإخوان، وجمعية الأصالة لتمثل خطّ السلف، وجمعية الشورى لتمثل الخط الوسط، أما التيار الوطني الديمقراطي ممثلاً في جمعية العمل وجمعية المنبر التقدّمي والتجمع القومي وجمعية الوسط، فقد استقطب القلة في أوساط الطبقة الوسطى. وقد عكس الاستقطاب الطائفي نفسه سلبياً على الحركة الجماهيرية، وعلى مجمل حركة المعارضة، بحيث تعذر الإجماع الوطني حول أي من الملفات الرئيسيّة.

٣ ـ اتبع الحكم استراتيجيا أدت إلى انقسام المعارضة وتشرذمها ما بين خطّ المقاطعة وخط المشاركة، وتقوم هذه الاستراتيجيا على الاحتفاظ بالقوى التقليدية الموالية، مع إفساح المجال لفئات جديدة لاستيعابها سواء من خلال بنى الدولة الجديدة أو المنافع. ويصف البعض النظام الجديد/القديم بأنه ديمقراطية تحت السيطرة، وفي الوقت الذي صمم الدستور والتشريعات والمؤسسات الجديدة بحيث تتيح للحكم السيطرة على مسار التجربة، فإنها تخلق أوهاماً للبعض بإمكانية تعديل المسار أو التأثير فيه من خلال الانخراط في المشروع ذاته. من هنا، فإننا نلحظ توافقاً في البداية على معارضة إجراءات الحكم. ثمّ أحدث الانقسام في الموقف تجاه قضايا مفصلية، مثل الدستور لعام ٢٠٠٢، ومجلس النواب، والسلطة التشريعية برمتها، وديوان الخدمة المدنية والنيابة العامة والمحكمة الدستورية والتشريعات، ومثل قانون السلطة التشريعية، وقانون ترسيم الدوائر الانتخابية ومباشرة الحقوق السياسية والصحافة والتجمعات السياسية، وعندما برزت فرص التوحد حول بعض الملفات، مثل ملف الفساد في صندوق التقاعد والتأمينات أو خليج توبلي، أو الميزانية، فإن هذه الوحدة سرعان ما تبددت في ظلّ أنصاف الحلول أو الحلول التلفيقية التي يعتبرها البعض مكسباً يجب أن يراكم، فيما يراها آخرون التفافاً على مطلب المعارضة والشعب.

الحركة الجماهيرية في تعرجاتها

يعتقد كثيرون أن المشكلة الاجتماعية، ممثلة في البطالة والفقر والتهميش، وخصوصاً ذلك الذي يعانيه الشيعة، هو الذي فجر انتفاضة التسعينيات، على رغم أن طابعها العام هو طابع مطالبة الحركة السياسية لعودة العمل بالدستور، وأن المشكلة ذاتها هي المحرك وراء الحركة الجماهيرية الحالية التي هي ردّ على انحراف المشروع الإصلاحي عن مساره وقصوره الشديد، لكنه، كما في انتفاضة

التسعينيّات، فإن الحركة الجماهيرية الحالية هي كالنهر الذي يتغذى بروافد عديدة ومتشابكة، تجمع الأزمة الاجتماعية من البطالة والفقر والتهميش وتردّي الأوضاع المعيشية للشيعة خصوصاً، ومعارضة سياسية لما تعتقد المعارضة بأنه خروج عن العقد الذي تمّ التوصل إليه بالاستفتاء على الميثاق بين الحكم والمعارضة (الشعب)، أي العمل لإقامة نظام ديمقراطي شكلي يحافظ على جوهر النظام القديم وامتيازاته، ومعارضة لما يعتقد بأنه رفض الحكم لتحمل تبعات النظام السابق تجاه الضحايا من الشهداء والسجناء والمنفيين والمتضررين، وإصرار على حماية المسؤولين عن ذلك، ومعارضة لما يعتقد أنه عجز الدولة عن التصدي للملفات الكبرى، مثل الفساد والاستيلاء على أراضي الدولة والسواحل والغرف من المال العام، والإسكان والبطالة بحيث يطلق عليه «نظام إدارة الأزمات» وليس حلها. أما القوى المنخرطة في الحركة الجماهيرية، فهي متنوعة أيضاً، ولا تلتقي بالضرورة في محفل واحد أو فعالية مشتركة:

١ ـ الحركة الدستورية

انطلقت الحركة الدستورية من الموقف المتولد من رفض دستور ٢٠٠٢ الذي تجسد في الاجتماع الجماهيري الذي دعت آلية الجمعيات الست في النادي الأهلي. ولقد افترقت مواقف الجمعيات المشاركة ما بين الجمعيات الأربع التي ستعرف بجمعيات المقاطعة، وهي: الوفاق والعمل الديمقراطي، والعمل الإسلامي، والتجمع القومي، وجمعيات المشاركة (المنبر التقدّمي والوسط)، حيث تشكل إطاران للعمل المشترك ـ الأول ويضم الجمعيات الأربع، و**الثاني** الجمعيات الست.

بعد صدور قانون الانتخابات النيابية وترسيم الدوائر الانتخابية ومرسوم مباشرة الحقوق السياسية والتجنيس السياسي الواسع، تيقنت الجمعيات الأربع أنه يراد من الدستور ومن هذه القوانين أن تقيم سلطة تشريعية فاقده الصلاحيات ولا تعكس التمثيل الشعبي، وتحجيم دور الجمعيات السياسية، خصوصاً أنه راج حينها تصريح وزير الدولة محمد المطوع «أن دور هذه الجمعيات الانشغال وليس الاشتغال بالسياسة».

من هنا قررت الجمعيات الأربع بعد فشل المفاوضات غير المباشرة مع الحكم، مقاطعة الانتخابات النيابية، واستطاعت أن تحشد في الاجتماع الجماهيري الذي دعت اليه في نادي العروبة بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٢ قبل يومين

من إجراء الانتخابات النيابية ما يزيد على مئة ألف مواطن. وقد عهد الحكم إلى السماح، بل حث العسكريين على التصويت في الانتخابات النيابية، فيما منعهم من ذلك في الانتخابات البلدية، كما سهل عملية تصويت المجنسين من العربية السعودية بالتصويت في مركز اقتراع أقامه على جسر الملك فهد الذي يربط السعودية بالبحرين. وعلى رغم ذلك، فقد نجح دعاة المقاطعة بإقناع ٤٧ في المئة من مجموع الناخبين بالامتناع عن التصويت ـ بحسب تقرير جمعية الشفافية البحرينية.

انطلاقاً من ذلك، تكرس تحالف الجمعيات الأربع المقاطعة، وقد انضم إليها مجموعة المحامين الدستوريين المستقلين، وهم مجموعة من الشخصيات المستقلة.

أ ـ المؤتمر الدستوري الأول ـ شباط/ فبراير ٢٠٠٤

عمد هذا التحالف إلى تنظيم المؤتمر الدستوري الأول في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وقد جرى التحضير في البداية ليضم الجمعيات الست المعارضة، لكن الجمعيتين المشاركتين في الانتخابات (المنبر التقدّمي والوسط) انسحبتا في النهاية.

خطط للمؤتمر ليكون حاشداً، وقد دعيت إليه الجمعيات السياسية والأهلية كافة وشخصيات بارزة، إضافة إلى دعوة وفود عربية وأجنبية من المنظمات والشخصيات التي ناصرت المعارضة في التسعينيات. وقبيل انعقاد المؤتمر اتخذ الحكم قراره بمحاولة إحباط المؤتمر. ولذا أعطيت الأوامر لفندق الدبلومات ليغلق قاعة المؤتمر، فيما جرى منع جميع الضيوف العرب والأجانب، بمن فيهم الخليجيون من الكويت وقطر والإمارات، من دخول البحرين والمشاركة في المؤتمر، وأرجعوا من حيث أتوا. وقد تسبب ذلك في زيادة حدة التوتر، لكن المؤتمر انعقد أخيراً في نادي العروبة وتمخضت عنه عدة قرارات كان أهمها:

(١) الاستمرار في العمل من أجل تغيير دستور ٢٠٠٢ بالعودة إلى دستور ١٩٧٣.

(٢) شنّ حملة جماهيرية وإعلامية في داخل البحرين وخارجها لمناهضة دستور ٢٠٠٢. ومن ضمن ذلك تدشين عريضة شعبية لرفعها إلى جلالة الملك.

(٣) تشكيل لجنة متابعة وتنسيق من ممثلي الجمعيات الأربع، إضافة إلى مجموعتي المحامين الدستوريين ومجموعة الدستوريين، وقد قامت لجنة المتابعة بعقد

عدة ندوات وحملة إعلامية داخل البحرين، وبعثت بوفود لحضور عدد من الفعاليات العربية والدولية لمناهضة دستور ٢٠٠٢.

كما قامت اللجنة بحملة جمع تواقيع المواطنين على العريضة الموجهة للملك. وهنا قرر الحكم مرة أخرى مواجهة هذا التحرّك، فجرى اعتقال ما يقارب عشرين مواطناً من الذين يجمعون التواقيع بدءاً من ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٤.

وقد تسبب ذلك في توتر الأجواء مجدداً، الأمر الذي دعا بعض الشخصيات إلى توجيه الدعوة إلى حوار وطني لجميع الجمعيات والشخصيات السياسية، وقد تمخض عن الاجتماعات كتابة رسالة إلى جلالة الملك يحملها وفد منهم تطالبه فيها بإطلاق سراح المعتقلين. وبالفعل، فقد التقى الوفد جلالة الملك، وقد أخبرهم الملك بأنه أمر بإطلاق سراحهم، فيما جرى انتعاش حول فتح الحوار بين الحكم والمعارضة، وقد فوض الملك وزير العمل د. مجيد العلوي بالحوار مع الجمعيات الأربع المعارضة، حيث جرت عدة جولات من المفاوضات، وتمّ الاتفاق على أسس ومواضيع الحوار، لكن المفاوضات توقفت من دون الوصول إلى النتيجة. وهذا بدوره أسهم في استمرار الصراع السلمي بين الحكم والمعارضة، واستمرت الملفات، وفي مقدمتها ملف الدستور غير محلولة.

ب ـ المؤتمر الدستوري الثاني

عقد المؤتمر الدستوري الثاني في آذار/ مارس ٢٠٠٥ في مقر جمعية العمل الوطني، وقد دعي لحضوره عدد محدود من الخارج، حيث جرى التفاهم بين منظمي المؤتمر ووزارة الشؤون الاجتماعية على أن لا يشاركوا في المؤتمر مع السماح لهم بدخول البحرين.

كرر المؤتمر مواقف المعارضة المقاطعة التي تشمل الجمعيات الأربع وشخصيات من محامين وسياسيين وغيرهم، وقد تمخض عن المؤتمر انتخاب أمانة عامة ترأستها المحامية جليلة السيد، وضمت ممثلين عن الجمعيات الأربع وشخصيات مستقلة. وقد وضعت الأمانة العامة برنامجاً للحشد والتعبئة لمناهضة دستور ٢٠٠٢، والاستمرار في جمع التواقيع على العريضة داخل الجمعيات، إذ بلغ عددها حوالى ٣٠ ألف توقيع. وقد أرسلت العريضة الموقعة إلى الديوان الملكي الذي رفض بدوره استلامها وأعادها إلى المرسلين. وهكذا دخلت العلاقات بين المعارضة والحكم المأزق مرة أخرى.

٢ ـ الحركة الجماهيرية للضحايا

من أخطر تبعات المرحلة الماضية هو وجود الآلاف من الضحايا من ضحايا التعذيب وأسر ضحايا القتل. وعلى رغم أهمية العفو العام وإطلاق سراح المعتقلين وعودة المنفيين السياسيين، إلا أنّه لم يجر إنصاف الضحايا، ولا اعتراف الدولة بمسؤوليتها المادية والأدبية، ولا معاقبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة، بل جرى تحصينهم من المساءلة بموجب القانون ٥٦/ ٢٠٠٢، والذي يمنع النظر في أية دعاوي أمام محاكم مملكة البحرين ضدّ الموظفين العموميين في القضايا المتعلّقة بأمن الدولة والتي شملها مرسوم العفو رقم ١٠/ ٢٠٠١، وتم الإبقاء على بعضهم في مواقعه ونقل آخرون إلى مواقع أخرى.

وأمام إحباط الضحايا ويأسهم من إمكانية تمكين العدالة وتعويضهم، فقد قرروا تنظيم أنفسهم. من هنا، فقد اجتمع المئات من الضحايا وأهاليهم في نادي العروبة، وجرى تشكيل لجنة الشهداء ضحايا التعذيب، بالانتخاب، وبدأ الضحايا وأهاليهم في التحرّك الداخلي، إذ نظموا العديد من الفعاليات ـ منها عقد اجتماعات جماهيرية ومسيرات واعتصامات ـ انتهى بعضها بصدامات مع قوات الأمن.

لقد ركزت اللجنة احتجاجاتها في البداية ضدّ رموز القمع، وفي مقدمتهم العقيد عادل فليفل، خصوصاً بعد تبين حماية الدولة له، وأمام مواقع ترمز إلى القمع مثل قلعة المنامة، حيث مقر وزارة الداخلية، وجهاز أمن الدولة، ومقر النيابة العامة، وقد استفادت اللجنة من المناسبات الوطنية والدولية، مثل يوم الشهداء في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر، واليوم العالمي لمناهضة التعذيب في ٢٦ حزيران/ يونيو، واليوم العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، وتشكل أيام المناسبات الدينية الحزينة لدى الشيعة، مثل عاشوراء (العشرة الأولى من شهر محرّم)، وذكرى وفيات النبي (ﷺ) وآله، فرصاً للجنة لعرض قضيتها على جمهور واسع يتجمهر في العاصمة المنامة، وفي المناطق ذات الأغلبية الشيعية.

وفي المعركة لإلغاء قانون ٥٦/ ٢٠٠٢ جرت تحالفات واصطفافات واسعة من قبل جمعيات وقوى متباينة، إذ تحالفت الجمعيات السياسية المعارضة والجمعيات الحقوقية ولجنة الشهداء وضحايا التعذيب، وتم التعبير عن ذلك في اعتصامات ومسيرات مشتركة كتلك التي تقام بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة التعذيب في ٢٦

حزيران/ يونيو من كلّ عام، وكذلك في المهرجانات الشعبية التي تقام في مناسبات شهداء الحقبة السابقة. وتضافرت جهود الجميع في جمع التواقيع على مذكرات رفعت إلى الملك تطالبه بإلغاء القانون ٥٦/ ٢٠٠٢ وإنصاف الضحايا ومحاسبة المسؤولين، كما انضم رجال الدين الشيعة إلى هذا التحرّك من خلال خطب الجمعة، كما تعاونت اللجنة مع المنظمات الحقوقية في طرح الملف أمام المحافل الدولية، ومنها أجهزة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بجنيف، لكن تلك الجهود لم تفلح حتّى الآن.

٣ ـ حركة الدفاع عن الحريات

إثر صدور دستور ٢٠٠٢ في ١٤/ ٢/ ٢٠٠٢ تتالى صدور ما يعرف بحزمة القوانين التي استبق بها الحكم اجتماع مجلس النواب المنتخب خصوصاً، إضافة إلى مجلس الشورى المعين، واللذين يشكلان معاً السلطة التشريعية، إذ نصّ الدستور في المادة ٢١/ ب على صحة كلّ ما صدر من قوانين قبل انعقاد المجلسين وعدم إمكانية الطعن فيها.

ويمكن القول إن هذه القوانين، إضافة إلى دستور ٢٠٠٢، قزمت كثيراً من الحريات والحقوق العامة، واستهدفت جعل الديمقراطية المنشودة تحت السيطرة، ومن أخطر هذه القوانين تلك المتعلّقة برسم الدوائر الانتخابية، والانتخابات النيابية، ومباشرة الحقوق السياسية، ونظام مجلس الشورى والنواب، ونظام المحافظات والمجالس البلدية وديوان الرقابة المالية، والمحكمة الدستورية وحالة السلامة الوطنية، والصحافة والنشر. ويمكن القول إن هذه القوانين أعطت الملك صلاحيات استثنائية وجعلته شريكاً في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وجعلت السلطة التنفيذية شريكاً أكبر للسلطة التشريعية وتتحكم فيها، وأضعفت كثيراً من السلطة التشريعية المنتخبة، وحولت مقولة «نظام الحكم ديمقراطي السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً» إلى مقولة وهمية، وفي الوقت ذاته حصن الدستور الملك من المساءلة «الذات الملكية مصانة»، وشرعت من خلال المادة ١٢١ ـ ب من الدستور لِكُلّ الانتهاكات من قبل كلّ المسؤولين لمسؤولياتهم في الخدمة العامة، وللمال العام، وأراضي الدولة، وحصّنتهم من المساءلة، سواء من قبل السلطة التشريعية أو القضاء، أو المحكمة الدستورية.

كما أنها شرعت لأجهزة الدولة التي من المفترض أن تكون حارساً للدستور والحق العام، مثل المحكمة الدستورية والنيابة العامة وديوان الرقابة المالية، لتكون

بتصرف الحكم. ومكنت هذه التشريعات الحكم من التحكم في تركيبة مجلس النواب المنتخب، خصوصاً في ظلّ مقاطعة المعارضة للانتخابات، وبالتالي فقد أفرزت مجلس نواب بغالبيته موالياً لها، ومجلس شورى معيناً موالياً لها، إضافة إلى ما جاء في اللائحة الداخلية لمجلس النواب، والتي تعطي للحكومة أولوية تقديم القوانين، وبالتالي سلطة التحكم في التشريع. لذا، فقد تمكن الحكم طوال السنوات الثلاث من التجربة النيابية، وعلى حدّ تعبير النائب محمد آل الشيخ «من حجب التشريعات التي تستهدف مصلحة المواطنين وضمان الحريات العامة، وإصدار التشريعات المقيدة للحريات والمقزمة للديمقراطية».

وهكذا فشلت محاولة تعديل الدستور من داخل مجلس النواب، وكذلك تعديل بعض القوانين التي تحد من الحريات والحقوق العامة، مثل قانون الصحافة والنشر، وقانون اتحاد نقابات العمال، وقانون رسم الدوائر الانتخابية، وقانون اللائحة الداخلية لمجلس النواب أو إصدار تشريعات ضرورية، مثل تجريم التمييز ووقف التجنيس السياسي وغيرهما، وفي الوقت ذاته صدرت عن السلطة التشريعية قوانين تحدّ من الحريات والحقوق العامة لا تتناسب أبداً مع المشروع الإصلاحي، مثل قانون الجمعيات السياسية، وقانون الموازنة العامة لعامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، على رغم ثغراتهما.

لهذه الأسباب وغيرها، فقد استثارت هذه التشريعات ـ سواء حزمة القوانين المذكورة أو تلك التي صدرت في ظلّ المجلسين ـ قوى المعارضة وصفّاً عريضاً من الشارع. كما إن بعض هذه القوانين قد استثارت الفئة المستهدفة، فقانون النقابات، استثار عمال القطاع الحكومي، لأنه يحرمهم من نقابات خاصة بهم، وقانون الصحافة استثار الجسم الصحافي، وقانون الجمعيات استثار غالبية الجمعيات السياسية، وهكذا.

لقد شهدت البلاد اصطفافات وتحالفات متحركة بحسب القانون المطروح أو القضية المثارة. ومن الطبيعي أن تتداخل الحركة الدستورية وحركة الدفاع عن الحريات، إذ إن دستور ٢٠٠٢ هو الأرضية التي تستند إليها السلطة التنفيذية في توجهاتها التشريعية، والسلطة التشريعية في إقرارها هذه التشريعات.

وقد عمدت قوى المعارضة بدوائرها المتعددة (الجمعيات الأربع، الجمعيات الست أو الاصطفاف الأوسع) إلى التعبئة ضدّ هذه القوانين وحشد الاجتماعات والمسيرات، خصوصاً ضدّ قانون الجمعيات السياسية، ومشروع قانون التجمعات

والقانون رقم ٥٦/٢٠٠٢، وكذلك فعاليات التضامن مع ضحاياها، مثل الصحافيين الذين يتعرضون للمحاكمة والمتظاهرين الذين يتعرضون للاعتقال. وإذا كانت هذه الضغوط قد أفلحت في تحسين صيغة قانون الجمعيات السياسية وتأجيل النظر في مشروع قانون التجمعات والمسيرات، وكذلك مشروع مكافحة الإرهاب، فإنه من الواضح أن لا تراجع في المدى المنظور عن دستور ٢٠٠٢، وترسانة القوانين اللاحقة له، كما أنه يتوقع إصدار المزيد من القوانين المقيدة للحريات، وخصوصاً حرية التعبير والتنظيم والعمل السياسي.

٤ ـ الحركة المطلبية

تشكل الحركة المطلبية رافداً مهماً للحركة الجماهيرية العامة. وقد ارتبطت الحركة المطلبية، وخصوصاً العمالية بالحركة الوطنية تاريخياً، ولذا فإنه من الطبيعي أن يحدث تداخل بين الحركة السياسية والحركة المطلبية.

المفارقة في أوضاع البحرين أنه مع الازدهار الاقتصادي الذي تشهده البلاد والذي حققت فيه نمواً مطرداً يتراوح ما بين ٤ في المئة إلى ٦ في المئة، فإن البطالة في أوساط المواطنين تراوح مكانها بحوالي ١٥ في المئة، وهي مرشحة للتفاقم، بحسب ما حذرت منه دراسة مكنزي لسوق العمل، وحذر منه ولي العهد الذي رأس الورشة الموسعة لمناقشة الدراسة في عام ٢٠٠٥.

وينخفض فعلياً مستوى المعيشة، وتنحدر فئات أوسع إلى ما دون خطّ الفقر، وتنكمش الطبقة الوسطى، ويزداد غلاء المعيشة، وتتفاقم أزمة السكن بحيث وصل عدد طلبات انتظار الخدمات الإسكانية إلى ٥٠ ألفاً، خصوصاً أنه جرى فعلياً تمليك ٨٠ في المئة من أراضي البلاد للمتنفذين، وارتفعت أسعار الأراضي بشكل مخيف، والحكومة غير راغبة في تفعيل قانون التملك للمصلحة العامة.

يقف في مقدمة الحركة المطلبية العاطلون عن العمل، حيثُ إنَّه في الوقت الذي يقدر فيه وجود ٣٠ ألف بحريني عاطل عن العمل، فإن هناك ٢٠٠ ألف عمالة أجنبية في البلاد، منها ما لا يقل عن ٦٠ ألفاً (فري فيزا)، إذ أضحى استخدام العمالة الأجنبية على حساب العمالة الوطنية يحقق المصالح الضيقة للمتنفذين، ولو على حساب المصلحة الوطنية وحقوق المواطنين.

أفرزت حركة العاطلين عن العمل قيادة لها تتمثل في لجنة العاطلين عن العمل، كما إن هناك لجنة دعم العاطلين من الخريجات وجمعية الجامعيين التي تساند

توظيف العاطلين الجامعيين، حيث إنه من الملاحظ أن نسبة كبيرة منهم من حملة الشهادات الجامعية والعليا.

تقود لجنة العاطلين، العاطلين عن العمل ومناصريهم في حركة احتجاجية شعارها رغيف الخبز، وقد شهد عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ عدة اعتصامات أمام وزارة العمل، ومسيرات واعتصامات أمام عدد من المواقع، مثل رئاسة الوزراء ومجلس النواب والديوان الملكي، إذ أدى الاعتصام أمام الديوان الملكي إلى تدخل القوات الخاصة بقوة مفرطة ضدّ المعتصمين، وتكرر ذلك قرب مجلس النواب، وهو نذير بتحول الاحتجاجات السلمية إلى مواجهات دامية تعيد أجواء التسعينيات المأزومة.

ولقد أدت التغيرات الهيكلية في اقتصاد البلاد وسياسة الخصخصة إلى إقفال عدد من مصانع الملابس وتسريح المئات من العاملات والعاملين، انضم بعضهم إلى قافلة العاطلين. وتشهد البلاد إضرابات متقطعة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، مثل وزارة الأشغال أو طيران الخليج، وذلك لأسباب مطلبية أو احتجاجاً على التضييق على الحريات النقابية، وأحد روافد هذه الحركة احتجاجات المحرومين من السكن المدعوم حكومياً في ظلّ تفاقم أزمة السكن. ويعمد هؤلاء للاحتجاج في مناطقهم، أو أمام وزارة الإسكان، أما الرافد الآخر فهو حركة الاحتجاج ضدّ استيلاء المتنفذين على الأراضي العامة.

المناقشـــات

عبد الحسين شعبان (رئيس الجلسة)

١ ـ عبد الحسين شعبان

استمعنا في جلستي الصباح إلى حوارات معمقة، معرفية وثقافية، في ما يتعلق بمشروع دراسات الديمقراطية ومستقبله، وقضية التقرير السنوي حول حالة الديمقراطية، وكذلك استمعنا إلى بحث نظري يتعلق بالدستور ومواصفات الدستور الديمقراطي، والى مناقشات ومداخلات من السيدات والسادة أضاءت الكثير من القضايا، وننتقل الآن إلى جانب آخر، جانب عملي يتعلق بكثير من البلدان العربية بعد أن تحدث إلينا د. محمد السيد سعيد، وهو باحث مجدد ومفكر مصري له دراسات وأبحاث كثيرة وأحد أبرز نشطاء المجتمع المدني العربي ومستشار لعدد من مراكز الدراسات والبحوث، بينها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

تحدث د. محمد إلينا عن الشارع العربي وقضية التحول الديمقراطي، فما الذي يمكن أن يضيفه تحرّك الشارع في هذا الشيء، هل فعلا انتهت فكرة الثورة، ثمّ ما هو البديل عن مفهوم الثورة بالمعنى التقليدي الذي تداولناه في الأدب السياسي لسنوات غير قليلة. وكذلك بعد أن قدم لنا د. عبد النبي العكري تحرّك الشارع البحريني. وعبد النبي هو أحد قادة مؤسسات المجتمع المدني في البحرين، وعلى المستوى العربي لديه أبحاث ومساهمات كثيرة، وهي دراسات معمقه ودراسات غير قليلة في عدد من الميادين، إضافة إلى نشاطه في مجال العمل العام.

في الواقع تناول د. عبد النبي قضايا في غاية الأهمية، فسلط الضوء على حركة الإصلاح في البحرين، خصوصاً على المرحلة الأولى من عام ٢٠٠١ إلى

عام ٢٠٠٢ سماها مرحلة الحلم الجميل، وتحدث عما بعد عام ٢٠٠٢ والمرحلة الدستورية الثانية وصدور نحو خمسين قانوناً ليستكمل إحكام قبضة الدولة، وتحدث وتناول قضايا الطائفية والاصطفافات داخل المجتمع البحريني، خصوصاً في السنوات الأخيرة بما له من تأثير كبير في عموم حركة الشارع، وتناول أيضاً البداية لحركة دستورية جديدة من جانب المجتمع المدني، ومن جانب القوى والأحزاب السياسية، وقد ابتدأت هذه في مرحلة المؤتمر الدستوري الأول عام ٢٠٠٤، وتواصلت في عام ٢٠٠٥. ونحن أمام أسئلة كبيرة تطرحها خطّة الإصلاح وخطط المجتمع المدني والحركة الوطنية البحرينية في مواجهة بعض تقولات الدولة على حركة الإصلاح التي وعدت بها في نهاية عام ١٩٩٨ وفي بداية عام ١٩٩٩. أفتح الآن باب المناقشة حول هاتين التجربتين الغنيتين من تجارب تحرّكات الشارع العربي الراهنة، وأرجو من الأخوات والإخوة الالتزام بالوقت.

٢ ـ عبد العظيم المغربي

أعتقد أن الوقت المتاح لنا لا يسمح بحوار عميق، وأخشى ألا يكون الوقت المتاح لي كافياً لتوضيح وجهة نظري. لذلك أتكلّم بالقدر الكافي على أي حال في صورة عناوين تلغرافية. أود أن أقول **أولاً** إنني أنظر إلى حركة «كفاية» المصرية على أنها نواة لحركة مصرية وطنية جديدة، وفي دراسة تاريخ مصر الحديث سيبدو أن الشعب المصري لم يستطع أن يتجاوز أي مأزق من المآزق التاريخية التي مرت به إلا عبر حركة وطنية جامعة، وبالتالي لو قيّمنا تاريخنا الوطني من محمد علي في بداية القرن التاسع عشر، وأحمد عرابي، ومصطفى كامل، وثورة عام ١٩١٩ في القرن العشرين، ثمّ ثورة ٢٣ تموز/يوليو، سنكتشف أن كلّ هذه الحركات كانت عبارة عن حركة وطنية جامعة بغض النظر عما آلت إليه بعد ذلك. أنا أقول هذا الكلام لأنه من المستخلصات التي أدت إلى حركة «كفاية» هو ليس فقط رفض الشارع المصري النظام الحاكم، وإنما أيضاً قنوطه ويأسه ورفضه الأحزاب القائمة في مصر من أقصى يسارها إلى أقصى يمينها. إن حركة «كفاية» في رأيي وجدت لتبقى، وستستمر، ومنذ مدّة جرى حوار حول ما العمل بعد ٧ أيلول/سبتمبر لأنه كان في نظر الكثيرين من المتحركين في الشارع أن الحركة مرتبطة بمقاطعة الانتخاب أو مقاطعة حسني مبارك أو أمر من هذا القبيل.

النقطة **الثانية** تتعلق بما استمعت إليه من الأخ عبد النبي. أنا أقول إن حركة «كفاية» أو حركة الشارع المصري بحكم كونها ليست ملك فئة بعينها، مثل ما قال

عبد النبي، وإنما مصر بأكملها، أو الحركة الوطنية المصرية، مدعوة إلى أن تكون نواة لحركة عربية جديدة أيضاً، حركة وطنية عربية جديدة. وأنا أعتقد أن الإرهاصات، ومن ضمنها ما يجري في البحرين، هي عنوان لهذه الحركة الوليدة في العالم العربي، والأمة العربية تمر بمرحلة تاريخية وصلت إلى حد النهاية. وعلى رغم تسليمنا بِكُلّ المعوقات القائمة، لدى المواطن العربي إحساس ووعي بأنه صار من الصعب الذي لا يطاق استمرار الحال على ما هو عليه الآن، فلا بُدَّ من حركة لتغييره. وفي رأيي أن هذا الموضوع يحتاج منا إلى وعي. ومن أبرز القضايا التي تحتاج إلى وعي بها هي مسألة التجزئة، وأنا سمعت إشارة في هذا الخصوص للأخت سميرة رجب هذا الصباح، وهو أن واقع التجزئة الذي تعيشه الأمة العربية والوطن العربي سيظل عائقاً رئيسياً يحول دون تقدّمه بشكل عام، وبصفة خاصة في الإصلاح السياسي أو الدستوري المنشود.

٣ ـ محمد سعيد الشهابي

أشكر د. عبد النبي العكري على مداخلته، وأعتقد أنها كانت تعبيراً عن واقع وليس لدي كثير لأضيفه، ولكني فقط أريد أن أشير إلى ما أشار اليه الأستاذ معن بشور سابقاً عن تغليف الاستبداد، فالاستبداد الآن مغلف بالدستور، وعندنا استبداد مغلف بدستور جديد، وهو دستور فقد صفة التعاقد، وهو دستور أيضاً لا يدعو إلى التعاقب على السلطة. عندما أقارن بين الوضع الآن والوضع قبل خمس سنوات أو عشر سنوات، بسرعة أقول إن الوضع في الماضي كان العهد السابق قبل الأمير الحالي، وقد علق العمل ببعض مواد الدستور، وثرنا ضده خمساً وعشرين سنة، وجاء الحاكم الحالي وألغى الدستور جملة وتفصيلاً. في السابق، كان هناك ما يسمّى بحرنة الوظائف لمواجهة العمالة الأجنبية، والآن جاءنا الحاكم الحالي وقال بحرنة الأجانب واستخدام كلّ الناس من كلّ مكان، وبحرنتهم من خلال التجنيس. كان في الماضي يعتقل المعارضة، أما اعتقال المعارضة الآن تحول إلى تأميم المعارضة وشراء بعض عناصرها واحتوائها. كان في الماضي هناك تعطيل للدستور بشكل مباشر، ويأتي الآن التعطيل بعد التخدير، وهو ما يعني أنه يعطيك حقنة تخدير، ثمّ يعبئك بحيث لا تشعر بالألم، ويقطع رجلك ورأسك وأنت لا تحس. في الماضي كانت هناك سرقة مئات، فقد كان الحاكم السابق ومن معه يسرقون مئات الملايين من الدنانير أو الدولارات النفطية، أما الحكم الحالي فيسرق مليارات الدولارات، بالإضافة إلى الأراضي وما شابه ذلك. نحن إذاً أمام تراجع خطير مدعوم أمريكياً وبريطانيا بحيثُ إنَّ وزارة الخارجية البريطانية قبل يومين اعتذرت عن حضور الندوة التي أقمناها. لقد اتّصلوا بنا وقالوا في البداية سوف نأتي، ثمّ

اتّصلوا مرة أخرى وقالوا: سوف لا نأتي. لماذا؟، لأننا نخشى أن يفهم أن حضورنا يدعم المعارضة البحرينية.

٤ ـ خير الدين حسيب

سأطرح قضية أساسية. على الرغم من كلّ ما قمنا به في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن الأنظمة العربية الحالية على رغم فشلها في قضايا التنمية وقضايا الحريات والديمقراطية وفي قضايا الأمن القومي، إلا أنها هي الأطول عمراً في التاريخ العربي المعاصر. ولا بدّ من التساؤل: ما هو سبب هذا؟ ولماذا وصلنا إلى ما نحن عليه؟ أنا أعتقد أن هناك قضيتين: القضية **الأولى** أنّه في قناعتي ليس بإمكان أي تيار وطني في الوطن العربي، في قطر أو في الوطن ككل، أن يقوم بعملية الإصلاح الديمقراطي وتحقيق الديمقراطية في بلده أو على مستوى الوطن العربي، ما لم تصل القوى والتيارات الرئيسيّة في الأمة (التيار القومي، والتيار الإسلامي، والتيار اليساري، والتيار الليبرالي) إلى قناعة بقيام كتلة تاريخية نسميها جبهة أو تجمعاً، أو نسميها تنسيقاً أو غيره، وبحسب برنامج معين لخمس وعشر سنوات مثلاً، وتعمل مجتمعة بحسب سياسة سأتطرق إليها في ما بعد. وأنا أعتقد أننا سنأخذ وقتاً طويلاً جداً قبل أن تستطيع أي قوة سياسية عربية وحدها أن تحقق الإصلاح السياسي والديمقراطي.

القضية **الثانية** هي أنه يجب أن نحدّد كيف يتم التغيير، وما هي وسيلة التغيير حتّى لو عملنا كتلة تاريخية؟ هل التغيير هذا يتم من دون عنف أو مع العنف، مثل الانقلابات العسكرية على طريقة موريتانيا أخيراً أو على الطريقة السابقة؟ أنا في رأيي يجب مسبقاً الاتفاق على تجنب استعمال العنف مع استعمال كلّ وسائل المقاومة السلمية. كما يجب تجنب استعمال العنف مع تجنب تدخل أو تحريض الجيش على القيام بالانقلابات، لأن ليس كلّ الانقلابات يمكن أن تأتي لنا بعبد الناصر، ولكنها تأتي بنماذج أخرى مختلفة. أنا أعتقد أنّه، وحتّى تجربة موريتانيا الأخيرة، يجب علينا أن ننتظر ما سيسفر عنها. يجب تجنب العنف، وفي الوقت نفسه تثقيف القوات العسكرية على ألا تتدخل في قضايا الأمن الداخلي. يعني أنه قد تستخدم أجهزة الدولة العنف أمام تظاهرة وأمام إضراب سلمي وغير ذلك من أنواع المقاومة السلمية. هنا أهمية ألا يتدخل الجيش في القمع الداخلي وما يترتب على ذلك. أنا أعتقد أيضاً أن وقت الثورات الشعبية التي تستعمل العنف قد انتهى، وفي رأيي أن آخر ثورة كانت في إيران عام ١٩٧٩. بعض الحالات التي تمت فيها ثورات شعبية كانت مع تحييد الجيش ومع تدخلات خارجية، مثلما حدث في

إندونيسيا حيث الجيش لم يتدخل والأمريكيون تدخلوا. . . الخ. قبل أن نحدد الموقف من القوى التي يمكن أن تعمل كتلة تاريخية، علينا تحديد الوسيلة التي نلجأ إليها في المعارضة وفي التغيير وغير ذلك. أنا أعتقد أنه من دون الكتلة التاريخية فسوف تستمر كلّ القوى تضغط على النظام باتجاه معين وباتجاهات مختلفة، والحصيلة قد تكون قريبة من الصفر، بينما لو اتفقت كلها وضغطت باتجاه معين لأمكن تحقيق نتائج إيجابية أفضل. وهناك حاجة إلى تجزئة المطالب من دون التنازل عن المطالب النهائية.

٥ ـ صادق الشيخ

يبدو د. خير الدين حسيب على خلاف العادة متشائماً، وأنا لا أشاطره هذا الأمر. هل هذا يعني أن ما فهمناه هو: لا للعنف، وهذا جيد، ولا للانقلابات، وأن عهد الثورات الشعبية انتهى؟ ماذا يبقى بعد ذلك؟ هل هذا يعني أن الأبواب أغلقت كلها، وأن الثورات الشعبية، مثل الثورة الإيرانية التي كانت ثورة عنيفة كثورة شعبية، وكحركة في الشارع، قد انتهت؟ نحن استبشرنا بما حصل في مصر، لأن الأمر حصل لأول مرة، فلأول مرة يتحرك فيها الشارع، وليس ذلك فحسب، وإنما الذين كانوا يتحركون، وإن كانوا ليسوا كثرة ترهب النظام، ولكنهم عادوا وناموا في بيوتهم. إن هذا أمر غير معتاد، وهو غير معهود في النظم العربية، إذ عندما كان يخرج الشباب إلى التظاهر في عهد بورقيبة في تونس كانوا يودّعون أهلهم، وأحياناً يلبسون أكفانهم، فالخارج في تظاهرة كان معناه أنه خارج لملاقاة الموت. لماذا أصبح الأمن المصري والنظام المصري عاقلين (من عقله)؟ إن العامل الخارجي مهم في الحقيقة، وأشار إليه د. محمد سعيد الشهابي، وهو أن النظام المصري وبعض الأنظمة العربية تبدو وكأنها موضوعة الآن تحت المجهر الدولي. وهذا الأمر على كلّ حال عامل إيجابي، إذ إن هناك نوعاً من الضغط يمارس على هذه الأنظمة، ويجري التخويف بلاهاي وبمحاكمات، إن هي أطلقت الرصاص بكثرة على المتظاهرين. لقد أصبح الحاكم العربي الآن لأول مرة مقيداً. وأنا أعتبر أن الحركة الديمقراطية قد تراجعت، فأهل البحرين يطالبون بالعودة إلى دستور ١٩٧٣، ولا يحصلون على مطلبهم. معنى ذلك أنّنا نتراجع إلى الوراء، ولا شكّ في أن الحريات في الأربعينيات كانت أحسن مما هي الآن، ولذلك ينبغي أن نفرّق بين هذه الأنظمة إذا كنا نريد الديمقراطية، وليس عندنا بديل غير الديمقراطية مهما كانت سلبياتها. نريد أن نستمر في هذا المشروع ونطوّره، ولكن يجب أن نعمل من داخله، ويبقى أن أهم ما يجب أن نركز عليه في هذا الوقت هو ما ذكره أيضاً د. حسيب من حيث العمل على إيجاد «ائتلافات». إن العائق الكبير

من عوائق الديمقراطية هو هذا الشرخ الواسع، وهذه الهوة الواسعة بين الإخوان و«كفاية» في مصر، أي بين مجموعات النخب الحديثة أو «ذات التوجه على نحو ما علماني» والتيار الإسلامي. ما لم نرتق هذا الفتق لا يمكن أن يحصل تغيير في المنطقة. إن الدور الذي كان يقوم به العلماء في تاريخنا باعتبارهم ناطقين باسم الشعب، هذا الدور لم يعد يقوم به المثقف بسبب الظروف أو الملابسات التي تشكلت فيها النخبة الحديثة، وهذا يعني أنه لا بدّ من أن نتغلب على هذه الصعوبة. ولذلك ما لم نلتق في أهم ساحة للتغيير التي هي مصر، وما لم يلتق الإخوان مع «كفاية»، لن تكون هناك حلول. إننا حين نسأل الإخوان: لماذا لا تساهمون في تظاهرة «كفاية»؟ ـ نعم، إننا نرى معظم رموز الإخوان حاضرين ـ يقولون إن جماعة «كفاية» تقول لهم، ولا أدري إن كان ذلك صحيحاً أم غير صحيح: لا نريدكم فقط، نريد نوعاً من التعبئة الشعبية، نريدكم مع الناس. ولكنهم لا يستشارون في موضوع هذه التظاهرة ولا في أغراضها، وإنما يراد بهم فقط أن يكونوا على الهامش، كأنهم نوع من الحشد، ونوع من الكم.

أخلص في النهاية إلى حقيقة أنّنا نعيش في زمن رديء. أنا لست مع الرأي أن الثورات الشعبية انتهت، بل نستطيع أن نقول إن هناك بداية لاستئنافها الآن. هناك بداية لحركة الشارع والعالم كلّه من حولنا يتحرك. كم من نظام أسقطه الشارع؟ لماذا الشارع العربي لا يتحرك؟ هناك أسباب، ولكن على كلّ حال الآن هناك العامل الخارجي الذي هو هذا الغطاء لأسباب كثيرة، منها المقاومة في العراق، ولأسباب كثيرة بدأ يرتفع الغطاء الدولي، ويتخذ الشارع الأمر نفسه، وبالتالي فنحن على أبواب مرحلة جديدة في الحقيقة.

٦ ـ عبد الحسين شعبان

لعل الحديث هنا يحمل مفارقة. هنالك في البحرين مطالبة بالعودة إلى دستور ١٩٧٣، وقبل فترة أعيد طبع دستور عام ١٩٥٤ المصري الذي كتبه السنهوري، ووضع وقتها في الأدراج مجدداً مع بعض التعديلات، ومن هذا الدستور الذي يحتاج إلى بعض التنقيحات يبدو أن الماضي كان أفضل من الحاضر، وربما هنالك أسئلة حول المستقبل.

٧ ـ علي فخرو

أريد أن أؤكد أن لدي إيماناً بهذا الشعب، فالشعب العربي لديه قدرة عجيبة على التضحية، وعلى العمل، وعلى الموت في سبيل ما يعتقد. أنا اعتقد أنه يجب ألا يقلل من هذا الإيمان على الإطلاق، لأن هناك نوعاً من الشعور بأنه هذا شعب

ميت ولا يريد المطالبة بحقوقه، وهذا غير صحيح، ولكن المشكلة أن الشعوب دائماً بعد أن تضحّي، وبعد أن تموت، وبعد مواجهات طويلة تفتر، لأن هذا هو الأمر الطبيعي، أن تفتر، إلا إذا وجدت هناك جهات تستثمر ذلك الصعود الهائل وتبنيه من جديد بثورة أخرى، وتتراكم الانتصارات. هذا الأمر في اعتقادي لا يحدث في الأرض العربية. وفي اعتقادي أنه مما استمعت إليه، سواء في البحرين أو في مصر أو في أي مكان في الوطن العربي، إذا لم تتوفر الأمور الأربعة التالية لا يستطيع المرء أن يفعل شيئاً:

أولاً إن قضية الاستمرار لا يستهان بها، وأعتقد أن أي حركة لا تكون فيها استمرارية حتّى ولو بقوى متفاوتة وبحيوية متفاوتة، لا يوجد مانع، لا بُدَّ من الاستمرارية فيها، وإلا تموت.

النقطة **الثانية** قضية التراكمية، وأنا اعتقد أنّنا ننسى تراكمية النجاحات والانتصارات الصغيرة، وهذه مهمة جداً عند الناس من أجل أن تكسبهم في الحركة.

النقطة **الثالثة،** أعتقد أنّ أي حركة لا يوجد لديها برنامج متكامل، تركز على جانب واحد صغير وتنسى الجوانب الأخرى، وهي أيضاً لا تستطيع أن تستمر. أنا أعطي مثالاً على ذلك الحركة في مصر، فهي إذا راهنت فقط على سقوط الرئيس حسني مبارك، فبعد ذلك من الممكن أن يأتي إلى الحكم شخص آخر بالتوجه نفسه، وبالتالي لا بُدَّ من أن تكون برامجها مرتبطة بأمور أخرى بحيث لا تسمح للرجوع مرة أخرى إلى الوضع نفسه.

والنقطة **الأخيرة** هي أنني أعتقد أنّه آن الأوان أن ننتبه إلى أن الساحة الدولية فيها قوى خيرة كثيرة جداً، وأنا أعتقد أنّه لن تنجح حركة في الأرض العربية إذا لم تضع يدها في يد القوى الأخرى في الساحة الدولية. أنا لا أتكلّم عن الساحة الرسمية، وإنما أتكلّم عن ساحة المجتمعات.

٨ ـ سميرة رجب

اسمحوا لي أن أؤكد لكم أن المطالبة بالعودة إلى دستور ١٩٧٣ في البحرين لا تمثل مطلب كلّ الشعب البحريني أو كلّ القوى السياسية في البحرين، بل هو مطلب الجماعة التي يمثلها عبد النبي العكري والمساندة من قبل الجمعيات السياسية الشيعية الموالية لإيران الثورة الإسلامية. وهناك عدد من القوى السياسية رفضت بنوداً من الدستور الجديد، ولكنها شاركت في الانتخابات، ودخلت البرلمان لتغيير

هذه النصوص من خلال المجالس المنتخبة، بينما المطالبون بدستور ١٩٧٣ فضّلوا عدم المشاركة ولجأوا إلى كُلّ وسائل المواجهة «السلمية» مع السلطة، لتحقيق مطالبهم، ووصل بهم الأمر إلى الاستجداء من السفارات والبرلمانات البريطانية والأمريكية لمساعدتهم على التغيير.

أيها السادة، البحرين بخير، وهي ليست بهذه الحالة السوداوية التي عرضها الأخ عبد النبي، وفي الحقيقة هناك مبالغة في الوصف كمن يستعطف الآخرين ويريدونهم أن يمدّوا لهم يدّ العون والمساعدة، كما فعلوا في مجلس اللوردات منذ يومين، وكأننا نتعامل بعقلية العبيد للأسياد. وإن كانت هناك مشكلة حقيقية تعانيها البحرين فهي مشكلة التهديد الأمني القادم من آفة الطائفية التي عمل الطائفيون على استفحالها خلال عقد التسعينيات بصورة خطيرة.

أيها السادة: إن كنتم تتحدثون عن الديمقراطية، يجب أن تكونوا أكثر دقة وتفصيلاً في توضيح معايير ومقومات المعارضات العربية الوطنية والديمقراطية، فهل المعارضة التي تستمد قوتها من أمريكا وبريطانيا تعدّ معارضة ديمقراطية، وهل الطائفيون يمكن أن يكونوا ديمقراطيين، وبالتالي هل يمكنهم أن يكونوا في خانة المعارضة الديمقراطية، ويصبحوا مرجعيّة معتمدة تصل إلى الحكم بالصواريخ والدبابات الأمريكية على جثث الشعب. فما هي مقومات المعارضات العربية؟ هل هي مقومات تلك المعارضة نفسها التي أوصلت الاحتلال للعراق، والتي تتكرر نسخة منها في كلّ المعارضات العربية اليوم للأسف الشديد؟!.

وأخيراً، يجب التأكيد أنَّ تلك الانتفاضة التي يذكرها الأخ عبد النبي، والتي حصلت في البحرين في تسعينيات القرن الماضي، هي بحاجة إلى دراسة متعمقة، ومن خلالها سيكتشف أنّها كانت ضمن مخطط المرحلة الانتقالية من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد بالقطب الواحد، فتم تشكيل تلك الانتفاضة لتكون محصورة بين الطائفة الشيعية وتحويل قضايا المجتمع الملحة إلى قضية طائفية، تمكنوا خلالها من تعميق المرض الطائفي بشكل غير مسبوق، ليدخل هذا المرض إلى كلّ البيوت والمدارس والنوادي ودور العبادة. . . الخ.

٩ ــ إبراهيم شريف السيد

أبدأ من حيث انتهت السيدة سميرة رجب. هل يستطيع شخص اكتسب جنسية أخرى أن يبقى معارضاً في الخارج، وأن يمثل شعب البحرين؟ أعتقد أن هذا السؤال مردود عليه لأني أرى الكثير من الإخوة العرب من الحاضرين قد تجنسوا بالجنسية البريطانية، وهنالك ما لا يقل عن وزيرين يحملون الجنسية

البريطانية في البحرين الآن، وهم يمثلون حكومتها من دون أن يشكك أحد فيهم. المدّ الصفوي الخطير الذي تتحدث عنه سميرة لا أثر له في البحرين، فالشيعة من أصل إيراني ما نسميهم بالعجم أو الفرس، يشكلون أقل من سبعة في المئة من سكان البحرين، والشيعة العرب مرتبطون بالأصول العربية، وأستغرب من يدّعي بأن الشيعة العرب في البحرين لهم أجندة صفوية، وهؤلاء سيدّعون كذلك بأن الشيعة في العراق لهم أجندة صفوية، وهذا موضوع لا يجوز.

ليست هناك مزايا لدستور ٢٠٠٢ بحيث يتم الدفاع عنه، ووجود صديق واحد للمعارضة البحرينية في مجلس اللوردات حضر ندوة للمعارضة (مقابل مئات الأصدقاء لحكومة البحرين من اللوردات وغيرهم من السياسيين البريطانيين لم يحضروا الندوة) لا يعني أن المعارضة التي تمتلك صديقاً واحداً في مجلس اللوردات هي عميلة للحكومة البريطانية. إن المواضيع المهمة التي يجب أن نركز عليها نحن في المعارضة هي قضية وضوح الهدف. هناك هدف واضح للمعارضة، وهو ما يطرحه المصريون في حركة «كفاية» مثلاً. نحن نتحدث عن هذا الموضوع نفسه، وكفاية احتكار للسلطة من قبل الأسرة الحاكمة. لم يكن دستور ١٩٧٣ دستوراً ديمقراطياً كاملاً، ونحن نطالب بإعادة دستور غير مكتمل ديمقراطياً، ولكن ذلك الدستور كان يسمح بمشاركة محدودة في السلطة، ولا يعطي سيادة كاملة للشعب.

أما دستور ٢٠٠٢ فهو يلغي هذه المشاركة المحدودة. ما نطلبه ليس كثير، بل إنّه قليل جداً إذا قورن بما يطلبه الآخرون. هذا الهدف (الحفاظ على مكتسبات دستور ١٩٧٣) واضح بالنسبة إلى المعارضة وهي تعمل على هذا الأساس. هناك حاجة إلى بناء تحالفات اجتماعية وسياسية، والمعارضة نجحت إلى حدّ ما في بناء جزء كبير منها. من هنا قد تكون المعارضة البحرينية من أنجح المعارضات في ما يتعلق بخلق تحالف وطني إسلامي. وأنا لا أرى نماذج كثيرة لمثل هذا التحالف الناجح. هذا التحالف موجود منذ عام ١٩٩٢، وهو مستمر وصامد لأنه يهدف إلى كسر احتكار السلطة، وهو هدف واضح لجميع قوى المعارضة المساهمة في هذا التحالف، وهي حماية نفسها بقرار موحّد في ما يتعلق بالقضايا الجوهرية الحاسمة. ونحن نختلف على مئات القضايا الأخرى، ولكن في قضية احتكار السلطة والعودة إلى مكتسبات دستور ١٩٧٣ ليس هناك خلاف. هناك مشاكل موجودة في بعض قوى المعارضة، ونحن نحتاج إلى تعزيز القواعد والثقافة الديمقراطية. المعارضة حتّى الآن لم تستطع أن تكسب أغلبية السنّة، وهم يشكلون حوالى ثلث السكان. والمعارضة فيها سنّة وشيعة، ولكن حتّى الآن الجزء الأكبر الواسع هو من الصف الشيعي.

إن الجانب المهم الأخير هو موضوع العامل الخارجي. وأنا أقول: نحن بحاجة إلى تحييد العامل الخارجي الرسمي، فنزور بريطانيا لنزيل المساحيق التي تضعها الحكومة على وجهها أمام البريطانيين، ونحتاج إلى العامل الخارجي الأهلي (غير الحكومي) الذي يدعم حقوقنا من دون مقابل مادي، وهو ما نقوم به في زيارتنا لبريطانيا.

١٠ ـ هاشم محمد أحمد

هناك سؤالان أوجه أولهما للدكتور محمد السيد سعيد، والآخر للسيد عبد النبي العكري عن حركة «كفاية» وتحرّك الشارع المصري ككل من أجل تعزيز الديمقراطية. في اعتقادي أن «كفاية» كانت حركة جريئة وحركة ديمقراطية غير مسبوقة ومتفردة في الأسلوب والإخراج في تاريخ مصر منذ زمن طويل. هل يعتقد د. محمد السيد سعيد أنّه في حالة نجاح تحقيق الديمقراطية التعددية، وإلغاء دولة الحزب الواحد، ستتغير النظرة المصرية إلى جارتها الجنوبية، وسيتم التوقف عن اعتبار السودان امتداداً طبيعياً لمصر، وانتهاج النظرة الموضوعية للمصالح المشتركة والكفاح المشترك، ووقف التعاون مع الأنظمة القهرية ضدّ الشعب السوداني، وضرورة النظرة الندية إلى السودان؟ السؤال فرض نفسه على الانتخابات المصرية، وقد سمعت في إحدى الدعايات الانتخابية للرئاسة أحد المرشحين في برنامجه يطرح إلغاء اتفاقية استقلال السودان عن مصر، فأرجو أن يعقب الدكتور على ذلك. د. عبد النبي، ما هي العقبات الحالية أمام استنهاض الحركة البحرينية الجماهيرية من أجل خلق التحول الديمقراطي، علماً بأنه لكم رؤى واضحة في ذلك، وأنتم أحد الناشطين في حقوق الإنسان وفي العمل الديمقراطي؟ فهل تعتبر عدم وحدة الفصائل الديمقراطية في البحرين هي واحدة من الأسباب والعقبات، أم ماذا؟

١١ ـ حكم عبد الهادي

أيضاً أريد الاختصار هذه المرة. أكثر من متكلم تحدث عن ضرورة إجراء تنسيق بين القوى الإسلامية والقوى الوطنية، وهذا مطلب أعتقد لا يوجد عليه خلاف، والتجربة السورية دلت على أن هذا الأمر ممكن. د. محمد السيد سعيد، هل يمكن أن تحدثنا عن الصعوبات الموجودة في هذا الميدان، الرجاء توضيح ذلك.

سؤالي الآخر يتعلق بالاستراتيجيات التي يمكن أن تكون، وأنواع التكتيك التي يمكن أن تكون في مواجهة النظم الموجودة. هنا لقد طرح موضوع الانقلاب أو

الثورة، والدكتور خير الدين حسيب قال إن هذا الأمر ليس وقته الآن، وأيضاً غير مناسب في الواقع. هناك إبداعات كثيرة موجودة في أوروبا في هذا الصدد. أنا بالنسبة اليّ، فقد كنت في الحركة الطلابية الألمانية في وقت من الأوقات، وكان هناك كثير من المبادرات لديهم لإحراج النظام لخلق ثقافة جديدة في البلد. مثلاً في أوروبا الحركة التي يتبع لها حزب الخضر، والذي له تأثير في السياسة الأوروبية، وهذا الأمر لم يكن ليتمّ إلا من خلال عمل دؤوب وعمل غير تقليدي. أريد أن أسألك مثلاً: هل عندكم، سواء في البحرين أو مصر، وسائل إبداعية غير التظاهرة، غير رمي الحجارة، وأظن أن هذا قليل في مصر، ولكن فعلا هل توجد إمكانيات مختلفة، مثلاً إذا قامت الحركة الطلابية فقط بإعاقة لحركة السير؟ هذا يربك النظام بشكل من الأشكال. وكذلك أيضاً يظهر كم هو ضعيف هذا النظام، فأساتذة الجامعة كانوا يطلبون من الطلاب الدخول في حوار، وليس إلغاء محاضرة مملة. إن مثل هذا الأمر خلق جواً في الجامعات الألمانية، جو حوار ثقافة جديدة. إن هذا السؤال الآن مهم، فلي أن أعرف مدى الاستفادة منه، طالما أننا قد تحرّكنا في الشارع، فنحن صار لنا عشرات السنوات أو مئات السنوات نعيش ضمن أنظمة دكتاتورية قاتلة.

١٢ ـ حسن علي مشيمع

أعتقد أن البحثين يكمل بعضهما بعضاً. أريد أن أثير بعض النقاط السريعة لأن الوقت ضيق. في ما يتعلق بمسألة قانون الانتخابات أو قانون الجنسية في البحرين، أنا أعتقد أنّه كان قمة في التجاوز في ما يتعلق بمشاركة الذين جنسوا حديثاً، فالقانون يقول لا بُدَّ من أن يكون مضى على تجنسهم عشر سنوات، بينما هذا لم يطبق، وهذه من ضمن الأوراق التي استخدمتها الحكومة لزيادة نسبة المشاركة والتأثير في النتائج.

بالنسبة إلى مسألة الدستور الجديد، أنا أعتقد أن حركة الإصلاح التي حدثت لم تكن بدوافع اقتناع لدى الملك أو لدى الطبقة الحاكمة بقدر ما كانت هناك ضغوط خارجية وداخلية. لقد شكلت حالة من الحرج للدولة، لذلك اضطرت إلى أن توجد مثل هذا المشروع، ليس من أجل الإصلاح، وإنما من أجل الالتفاف على دستور ١٩٧٣ الذي عطلت بعض مواده، وبسبب الاحتفاظ بدستور ١٩٧٣ كان بعض الناس يعتقلون ويضربون ويعذبون. أما الآن، وبعد الدستور الجديد، فقد تغيرت المعادلة. لم تعد هناك حركة دستورية واحدة تلتف حولها جميع الأطياف، وإنما تحرّكات وأجندات مختلفة ساهمت في تعميق الأزمة، وذلك نتيجة غياب الاشتراك والتعاون في حلّ القضية الأساسية في البحرين، وهي أهم قضية سياسية

تتعلق بالقضية الدستورية. وأعتقد أن هذه القضية تفرعت جذورها نتيجة تذمر الناس وسخطهم من جمود الملفات الأخرى والاحتقانات الموجودة، وزادت تبعات الجمود نتيجة عدم حلحلة الأزمة الدستورية، فهناك فساد إداري، وهناك فساد مالي، وسرقات للمال العام، وسرقات للأراضي، وسرقات للسواحل. إن كثيراً من الأموال بالملايين تهدر في البلد، ومشكلة التوظيف تعطلت، وصار عدد العاطلين يزداد ويتصاعد يوماً بعد يوم.

بالإضافة إلى قضايا التجنيس وغيرها التي تلحّ وتضغط بالتالي، ونتيجة عدم وجود حلّ للقضية الدستورية، انطلقت أكثر من حركة كمؤشر على هذا الاحتقان والخطر الموجود في البحرين. أما بالنسبة إلى دستور ١٩٧٣ أو التحول الذي حدث، فقد كان يفترض أن يتم التعديل في ضوء دستور ١٩٧٣، ومن خلال آلياته. لقد كانت لنا قبل اتخاذ قرار المقاطعة في الجمعيات الأربع اجتماعات مع كلّ القوى السياسية، وكلها كانت لديها تحفظات على الدستور الجديد والآلية التي تمّ اتباعها في التغيير، بحيث صادرت الدستور العقدي وحولته إلى دستور منحة. هذا مع أن التعهدات الرسمية قد أكدت على اعتبار دستور ١٩٧٣ هو المرجع والمصدر، كما أكدت أن المجلس المعين هو للمشورة، وأن المجلس المنتخب له كامل الصلاحية التشريعية والرقابية.

أما القول إن المطالبين بالعودة إلى دستور ١٩٧٣ هم مجموعة صغيرة ليس صحيحاً، وحتّى نسبة المشاركة التي أعلنتها الحكومة حول الانتخابات، وهي نسبة ٥٣ في المئة، إنما حصدتها الحكومة نتيجة استخدام أوراق كثيرة، منها التجنيس، ومنها إدخال العسكريين مع أنهم لم يشاركوا في الانتخابات البلدية، ومنها قضية الضغط والتهديد التي استخدمتها الحكومة لرفع مستوى المشاركة، مع أنه كان لدى المعارضة إحصائية تثبت أنه حتّى هذا العدد لم يكن دقيقاً، لذلك فإن الأعم الأغلب من الشعب يطالبون بالعودة إلى دستور ١٩٧٣ في البحرين.

هناك ملاحظة أخيرة، فللأسف الشديد أن رمزي الشاعر الذي أدى دوراً مهماً في عملية تغيير الدستور في البحرين، كان يدرك تماماً أن هذا التغيير سيؤدي إلى أزمة جديدة طاحنة، والذي يقرأ كتبه ونظرياته يجد هذا واضحاً. وهو أيضاً أشار إلى أن هناك نوعين من الاستفتاء: استفتاء سياسي، واستفتاء دستوري، والاستفتاء السياسي (أسلوب تنشأ به الدساتير في ظلّ أنظمة حكم تسمح للشعب ظاهرياً بالاشتراك في مباشرة السلطة التأسيسية والمساهمة في وضع الوثيقة الدستورية، إلا أنها تحول من حيث الواقع دون جعل هذا الاشتراك جدياً). وهذا ما يحدث في البحرين في الوقت الراهن.

١٣ ـ عاطف السعداوي

أنا لي رأي في ما يتعلق بحركة «كفاية» ودورها في الشارع العربي، وليس الشارع المصري فقط. إن ما تمّ في مصر أخيراً من تعديل للدستور وما يلحقه من تعديل للقوانين لم يكن استجابة لضغوط هذه الحركة، وإنما في رأيي يتعلق بعدة أسباب: أسباب متعلقة بالنظام السياسي المصري وآلية عمله، وأسباب متعلّقة بالحركة. الأسباب المتعلّقة بالنظام السياسي المصري هي أن هذا النظام احترف كلّ الطرق التي يستوعب بها أي مطالب اصطلاحية أو ضغوط خاصة إذا كانت هذه الضغوط داخلية فقط، سواء أكان عن طريق الاستيعاب أم عن طريق القمع. وهذه الجزئية تتعلق بالحرص التقليدي للدولة على أن تسيطر على مجريات العملية السياسية كافة، أي تحرّكها بالقدر الذي تريده، وبالاتجاه الذي تريده. ولعل المتابع للتاريخ السياسي المصري الحديث يلحظ مثل هذه الجزئية، لأنه منذ ثورة تموز/يوليو وحتّى الآن تمت التحولات السياسية كافة التي شهدتها مصر بقرارات فوقية من دون وجود ضغوط داخلية أو ما شابه ذلك. وإذا نظرنا إلى القرار الأخير بتعديل الدستور نجد أنّه تمّ كما أرادت السلطة الحاكمة، وليس كما أرادت المعارضة، ولم تستجب فيه لأي مطلب حقيقي من مطالب المعارضة بما فيها حركة «كفاية».

ومن الأسباب المتعلّقة بحركة «كفاية» هي أنها **أولاً** حركة جديدة تمّ تأسيسها منذ آب/أغسطس ٢٠٠٤، والقرار اتّخذ في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وبالتالي أعتقد أن فترة ستة أشهر ليست فترة كافية لممارسة ضغط حقيقي على النظام بمثل هذه الطريقة، كما إنها حركة جديدة على الشارع السياسي المصري، وهو لم يتعود على وجود مثل هذه الحركات، وبالتالي بحكم المنطق، وحكم الوقت، فهي تحتاج إلى وقت أكثر لممارسة تأثير أكثر. السبب **الثاني** هو أن «كفاية» حركة نخبوية، أي أن معظم المشاركين فيها، حتّى الذين يخرجون في التظاهرات التي تنظمها، من جمهور المثقفين أو الجمهور المرتبط بهم، وليس من الجماهير العادية.

النقطة الأخيرة هي أن الحركة، وإن فشلت في إعادة السياسة إلى الشارع المصري، وحتّى الآن لم تستطع أن تعيد السياسة إلى الشارع المصري، وربما قد تستطيع أن تفعل ذلك مستقبلاً.

١٤ ـ علي ربيعة

لدي الاستفتاء الذي حصل في البحرين في عام ٢٠٠١ وكان على ميثاق يتضمن تعديلين اثنين على الدستور العقدي لعام ١٩٧٣، ولم يتكلم عن دستور جديد أبداً، وتم التصويت بنسبة عالية ٩٨,٤ في المئة. وعلى هذا الأساس، فإن

إدخال تعديلين: أحد التعديلين يتعلق بتحويل الإمارة إلى ملكية، والتعديل الآخر يتعلق بخلق مجلسين، مجلس منتخب، ومجلس معين، يعني أن الدستور لعام ١٩٧٣ باق، لكن ما حدث في شباط/فبراير ٢٠٠٢ كان انقلاباً أبيض على الدستور الشرعي.

١٥ ـ عبد الحسين شعبان

أعطي الكلمة الآن للسيد محمد السيد سعيد، وبعده للأستاذ عبد النبي العكري ليعقبا على المداخلات والأسئلة التي وردت.

١٦ ـ محمد السيد سعيد (يرد)

بإيجاز شديد، هناك صعوبات كبيرة بالفعل في بناء تحالف أو ائتلاف حركي بين القوى المدنية الديمقراطية والحركة الإسلامية. إن أسباب ذلك تتصل بفقدان ثقة تاريخي، فقد ذكر هنا أن الحركة الإسلامية درجت حتّى في الأربعينيّات على مهاجمة رموز الحركة الديمقراطية بصورة بالغة العنف، وتكرر ذلك من جديد في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣، ومن ثمّ هناك أسباب فقدان ثقة تاريخي. هناك سبب فقدان ثقة كبير في المرجعيّة، وربما يكون أحد المجالات الثرية والخصبة الواعدة للحركة هو من ناحية تلمس القوى الدينية والديمقراطية لكنوز الفكر الإسلامي، وليس فقط الفقه، وإنما الأهم في رأيي هو الفلسفة والأخلاق، وأيضاً مصادر أخرى، وبالذات الشعر كمصدر معرفي، وليس فقط كإبداع جمالي وغيره من تيارات المعرفة وتيارات الإبداع في الحضارة العربية الإسلامية. وبالمقابل، هناك شي جديد يحدث في داخل حركة الإخوان المسلمين، ربما يكون تيار حزب الوسط هو الذي بدأه، وهو التقرب من المعرفة المعاصرة ومحاولة فهم الفكر الداخلي للفكرة الديمقراطية، وربما يكون الثمن المدفوع في سياق النضال الإسلامي قد نبّه الكثيرين إلى فكرة حكم القانون وغيرها من القضايا. وأعتبر أيضاً أنّه ربما يكون قد تأثرت بفكر الشيخ الذي جاء متأخراً وغيره من المفكرين الكبار للحركة الإسلامية خارج مصر. هناك فرق كبير في المستوى لتطور الفكرة الديمقراطية لدى حركة الإخوان المسلمين، حتّى في سوريا ومصر. لقد جاءت الحركة في مصر متأخرة جداً إلى تبني ملامح عامة للفكرة الديمقراطية، وأساساً بصورة ذرائعية من خلال مفهوم أغلبياتي ثابت. لقد اعتقد د. رضوان أنّه تكلّم عن الموضوع بشكل أفضل في حالة سوريا، وأعتقد أن الضريبة الغالية المدفوعة في سياق النضال علمتهم منذ فتره مبكرة أهمية التعرف على فكرة حكم القانون وفكرة المؤسسات وفكرة حقوق الإنسان والحريات العامة. إن هذه مسألة جديدة بالنسبة إلى حركة الإخوان في مصر. ليس من الجديد

مثلاً أن تتعرف الحركة الديمقراطية والقوى المدنية في مصر على تراث الإسلام، لأنه في الحقيقة من أنجز إنجازات كبيرة في هذا المجال كانوا شخصيات ديمقراطية ومدنية، بينما الجديد هو تعرف الحركة الإسلامية على الفكرة الديمقراطية عن كثب. وهذه صعوبات تكشف عن صيرورة حتّى الآن عندما يخرج الإخوان المسلمين إلى تظاهرة مع «كفاية» أو غيرها أو وحدهم، فهم يرفعون القرآن، ولا نعلم ما هي الرسالة، ولماذا يخرجون إلى تظاهرات في المقام الأول، وما يريدون أن يقولوه، هل هو الفكرة التقليدية وهو أن القران الكريم هو دستورنا وكذا؟ ولكن ما هي الرسالة بالتحديد لهذه التظاهرة التي تتم هذا اليوم الساعة الرابعة؟ ماذا يريدون بالضبط لنفهم ونتفق معهم؟ لقد قلنا لهم عشرات المرات: هذه ليست رسالة سياسية، وهي رسالة مفرقة لأن هناك أقباطاً، وهناك ديمقراطيين لا يريدون فعلا فكرة حكومة دينية ويرفضونها، ويعتقدون أنها الفكرة المضادة الأسوأ حتّى من الحكم المطلق خارج نطاق الإسلام أو المبني على الفكرة الذرائعية، وبالتالي هنالك صعوبات كبيرة. ولكن أعتقد أن هناك صيرورة على الجانبين محاولة تلمس نقاط ارتكاز مشتركة.

بالنسبة إلى قضية السودان، أنا أعتقد أنّ هناك مبالغة شديدة من جانب الإخوة السودانيين في ما يتعلق بتشخيص العلاقة بين مصر والسودان على اعتبار أنها علاقة قهرية أو علاقة قائمة على غير قدم المساواة. وأعتقد أن هذه فكرة تقليدية، وتنتمي إلى مرحلة الستينيات. والآن القضية أكثر تعقيداً بكثير، وقد ساهمنا كحركة ديمقراطية مصرية في دعم انتفاضة ١٩٨٥.

بوجه عام، أعتقد أن المجتمع المدني المصري متعاطف بشدة مع الحركة الديمقراطية في السودان. أما في ما يتعلق بموضوع أشكال النضال وتكتيكاته واستراتيجياته، فأعتقد أن هناك قارة جديدة لم نستكشفها بعد، وبالتالي هناك إبداعات جديدة نسبياً، بعضها يتعلق بتوظيف الرموز الدينية أو التراثية، وهناك مناظرات طريفة حول كنس باب مسجد السيدة، وهي قضية كان فيها كثير من الترافع. وأعتقد إجمالاً أن هناك تأييداً ودعماً لاستخدام هذه القوالب التراثية والدينية في النضال من أجل الديمقراطية، لكن الإبداع سوف يتفتح بصورة أكبر كثيراً، كلّما تدفقت الحركة الديمقراطية، وهو أمر لا يزال في بداياته الأولى.

١٧ ـ عبد النبي العكري (يرد)

كنت أود من الأخت سميرة رجب ألا تشخص المسألة بتحرّكات الشارع البحريني، إذ لا يجوز تشخيصها، وكان عليها أن تردّ على ما جاء في البحث وليس

على شخصيتي أنا أكنت في الداخل أو في الخارج. أنا حاولت أن أكون موضوعياً في البحث، بل إن البحث كان يمكن تطويره تجاه بعض الأمور التي تريدها. إن قضية المدّ الصفوي تقتضي اتفاقاً طائفياً شيعياً في إيران والعراق والسعودية وجزء من سوريا والمنطقة الشرقية من السعودية والبحرين. وأعتقد أن هذا المشروع خيالي، وقد يكون فكرة طرحها الملك عبد الله، وبعد ذلك نفاها واعتذر عنها، ولا أعتقد بوجودها. وشعب البحرين عندما استفتي في عام ١٩٧٠ حول هويته، اختار الاستقلال، لا التبعية لإيران. أما الوشائج بين الشيعة والمرجعيات في إيران، والعلاقة بين السنّة والمرجعيات في الجزيرة العربية، أو العلاقة ما بين التيار القومي والعراق سابقاً، أو اليساريين مع اليمن الديمقراطي، فهذا أمر طبيعي، لأن هذه علاقات دائماً موجودة، ولا تعني أنهم يريدون أن ينضموا إلى هذا أو ذاك.

بالنسبة إلى العلاقات بين دولة البحرين مع إيران، أنا أعتقد أن البحرين مطمئنة إلى إيران، بل أقول إن العلاقات هي في أفضل أحوالها، فالملك قام بزيارة إلى إيران ووقعوا اتفاقيات للاستثمارات وغيرها. أما الوفود التي تأتي من إيران، فجزء كبير منها مدعوم من وزارة الأوقاف والعدل، وعلى عكس ذلك استضافت البحرين مؤتمرات، وشارك من إيران عشرات، أي أن الحوار قائم بين الأديان وبين المذاهب، وعلى عينك يا تاجر، ولم يكونوا متسللين، ولا يوجد مؤامرة، ولا غيرها، والنظام مطمئن إلى هذا الأمر. أنا لم أقل إن حركة الشارع هي حركة كلّ الشعب، بل العكس هو الصحيح، فالبحث أثار مسائل التفتيت والخلاف وغيرها. ولو أتيح لي الوقت، كنت سأتكلم عن حركة أسميها «الفزعة» التي يلجأ النظام إليها ليجمع دور الطرب والغناء الشعبي وغيرهم، ويحشّدهم في مواجهة قضية وطنية موجودة، ومن الممكن أن نتكلم عنها إذا كنت ترغبين.

على أي حال، بالنسبة إلى المعارضة، أنا أعتقد أنها ليست طائفية، لأن فيها شيعة، وتتضمن الوسط الإسلامي، الوسط العربي الإسلامي، وهم سنّة المعارضة، أي أنه يوجد فيها سنة وفيها شيعة، وفيها أناس في البرلمان وخارج البرلمان، وحتّى من هم في الجمعيات. لقد دخلت الكتلة الشيعية الإسلامية البرلمان، وهي تطالب من خلال البرلمان، وقدمت مشروعاً لتعديل الدستور. والآن يوجد مشروع لتعديل الدستور، ولكن لا يمكن تغيير الدستور من خلال الآليات المطروحة. إن حركة العودة لدستور ١٩٧٣ ليست مقصورة على مجموعة معزولة، وأنا لا أقول إن الحركة هي كلّ الشعب، وإنما أقول هي جزء كبير من الشعب، واستطاعت أن تحشد ٧٠ ألفاً في الاجتماع الذي سبق مقاطعة الانتخابات، وتحشد عشرات الآلاف من الناس لتظاهرات فيها كلّ الاتجاهات.

الأمر الأخير، ما هي الإبداعات؟ أنا أعتقد بالنسبة إلى الإبداع في تحرّكات البحرين هو الاستفادة من التكنولوجيا والدعوة إلى اعتصامات أو تظاهرات تتم بالإنترنت، والتعبير جزء من حشد المعارضة يستخدم فيه الوبسايت أكثر، مثل بحرين أونلاين، أو أورغروب، أو س. م. س. والرسائل الهاتفية إلى ذلك، واليافطات التي توزع بالمئات في العديد من الأماكن، والاستفادة من بنية تقليدية عند الشيعة، وهي المآتم والمواقف الشفاعية، بحيث يستطيعون، كما هم متعودون منذ مئات السنين، وعبر تنظيماتهم الجاهزة دائماً، أن يحشّدوا الجماهير في الشارع وبشكل منظم، وإطلاق هتافات، وترديد عبارات وغيرها، وقد جرى الاستفادة منها كثيراً.

الفصل الثالث

تحرّكات الشارع العربي في سوريا ولبنان

(١)
مستقبل الحراك الديمقراطي في الشارع السوري

رضوان زيادة(*)

يمتاز المجتمع السوري بخصيصة تكاد تكون متشابهة مع غيره من المجتمعات التي عاشت في ظلّ أنظمة توتاليتارية كلانية، هي الغنى الكبير في الثقافة الشفوية والضحالة شبه التامة في الثقافة السياسية المكتوبة، وهو لذلك يعتمد الشائعة في تحليلاته وتوقعاته أكثر من استناده إلى الخبر الصحافي المكتوب أو المسموع. وعلى ما يبدو، فإن الوقائع غالباً ما كانت تؤكد الشائعات، إلى درجة رواج قاعدة اعتمدها أحد الخبراء الغربيين المختصين في الشأن السوري، تقول «إن الشائعة في سوريا تصبح حقيقة بعد أيام أو أشهر».

هذه الثقافة الشفوية الغنية غالباً ما تكون محصورة بجلسات الصالونات والزيارات العائلية ولقاءات الأصدقاء، ذلك أن تحولها إلى العلن مكلفٌ سياسياً وأمنياً، ولأجل ذلك توسعت هذه الثقافة واكتست شكلاً طريفاً من النكت السياسية المشهور بها أهل الشام، لكن بداية تحول المسكوت عنه إلى العلن في نهاية التسعينيات من القرن الماضي كان مع بداية التململ الشعبي العلني من سكون الأوضاع والأحوال، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً، ولذلك تجلى هذا التململ في منتديات علنية بعضها رسمي، مثل جمعية العلوم الاقتصادية السورية التي كانت تعقد لقاءاتها كلّ ثلاثاء وناقشت بجدية وبفعالية السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة السورية، وزاد نقاشاتها لهيباً حضور د. بشّار الأسد قبل تسلمه

(*) مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

الرئاسة لبعض ندواتها، الأمر الذي جعل البعض يعتقد أنها «مغطاة» بحسب المصطلح السوري الدارج، ووفقاً لذلك فقد فسحت المجال لنقاش أكبر شريحة وبأوسع هامش، وبعضها الآخر غير رسمي من قبل الندوات الدورية التي كان يعقدها منتدى أبو زلام للدراسات الحضارية في منطقة البرامكة في دمشق، ومنتدى دمر الثقافي، اللذين اكتسبا حيوية أكبر مع شعور المشاركين بضرورة الانخراط الجدي في نقاش الأمور السياسية المحرّمة والإسهام بفعالية في كسب قطاعات مجتمعية جديدة للمشاركة في التعبير عن الرأي بحرية ومسؤولية.

لقد أدت عوامل عدة إلى إطلاق هذا الجو الذي يحضّ على الحوار والنقاش ولا يستبعده أو ينفيه، كما كان في السابق، فاستئناف محادثات السلام بين سوريا وإسرائيل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ عقب وصول إيهود باراك إلى السلطة في إسرائيل أطلق نقاشاً حاراً وواسعاً حول جدل التطبيع مع إسرائيل وموقف المثقف والمجتمع السوريين منه في حال التوصل إلى اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل[١]، ومع فشل المفاوضات المُستأنفة تجدَّد حديثٌ داخلي حول الفساد والإصلاح في سوريا وأخذ طابعاً دراماتيكياً مع عزل رئيس الوزراء الأسبق محمود الزعبي، ثمّ فصله من الحزب، وانتحاره في ما بعد في أيار/ مايو ٢٠٠٠، الأمر الذي وسّع دائرة النقاش المحدودة بشكلٍ كبير، وخرجت أقلامٌ عدة عن صمتها، وبدأت تتحدث بجرأةٍ عن ضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي إذا كنا نرغب في مستقبلٍ أفضل لسوريا.

وكانت سبقتها انتخابات الدورة التشريعية السابعة لمجلس الشعب (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣) حيث ظهرت أصوات أكثر جرأة في المطالب، وأشد حدة في التعبير عن الرأي، ولا سيما عضو مجلس الشعب رياض سيف، ود. عارف دليلة اللذان ترشحا عن مدينة دمشق مطالبيْن بتعديل قانون الانتخابات، وتفعيل دور مجلس الشعب للمراقبة والمحاسبة، وأتى خطاب الرئيس حافظ الأسد في افتتاح المجلس التشريعي السادس لينقد الفساد والبيروقراطية، ويحثّ على التطوير والتحديث، وهو ما سمح للسوريين بأخذ جرعة إضافية من «الحرية الممنوعة» عبر توجيه النقد علناً لشخصيات و«رموز الفساد»[٢].

---

(١) انظر: «موقف المثقفين السوريين من امتحان السلام،» **ملحق النهار** (بيروت) (٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠)، وهشام الدجاني، «أصوات الرأي العام السوري والصمت العجيب تجاه قضية السلام،» **الحياة**، ٩/ ٢/ ٢٠٠٠.

(٢) انظر: رضوان زيادة، «منتدى الحوار الوطني: التكوين الاجتماعي والحراك السياسي،» في: **من أجل مجتمع مدني في سورية**، تحرير وتقديم رضوان زيادة، حوارات «منتدى الحوار الوطني» (باريس: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، المؤسسة العربية الأوروبية للنشر، ٢٠٠٤)، ص ٧ ـ ٢٦.

ثمّ جاء بعد ذلك انتقال السلطة عبر تعديل الدستور وإجراء استفتاء «شعبي» ليصبح بعدها بشّار الأسد رئيساً للجمهورية، وقد جاء خطابه للقسم في ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٠ ليحضَّ على احترام الرأي الآخر، الأمر الذي سمح بنوع من الهامش في حرية الرأي والتعبير، وكان من الطبيعي أن تكون فئة المثقفين الأكثر سبقاً لاقتناصه بحكم كونها الأكثر حساسية للتغيير والأكثر طلَباً له. لقد بدأت قصة ولادة مفهوم «المجتمع المدني» كمدخل لفكرة التحول الديمقراطي من خلال اجتماعات دورية لعددٍ من المثقفين ذوي الاتجاه اليساري، وذلك قبل وفاة الرئيس حافظ الأسد، لقد كان النقاش يتمحور حول ضرورة استعادة المجتمع لدوره بعد استبعاده من قبل السلطة على مدى سنوات طويلة، وبحضور النائب والصناعي رياض سيف في الجلسات الأخيرة أتت فكرة تأسيس «جمعية أصدقاء المجتمع المدني»[3]، وصاغ المجتمعون مسوّدةً أولى ثمّ ثانية للجمعية أشارت إلى أن «المجتمع المدني كما نراه، هو مجموع التنظيمات المجتمعية غير الحكومية من جمعيات ونقابات وهيئات وأحزاب ومنظمات ووسائل إعلام حرة متعددة ومتنوعة ونواد ومؤسسات، جوهره الخيار الديمقراطي، ولا يمكن للديمقراطية أن تتجسد إلا عبر نهوض المجتمع المدني بأنظمته ومؤسساته وخلق حال حوار نقدي بين المجتمع والدولة من أجل مصلحة الوطن، كما إن تفعيل مؤسسات المجتمع يعتبر السبيل الوحيد لبناء دولة حقيقية للجميع وتحقيق حراك اجتماعي فاعل، وصولاً إلى الدعوة إلى «تأسيس جمعية أصدقاء المجتمع المدني في سوريا، علّنا نقدّم جهداً يُسهم في بناء مجتمع ديمقراطي متطور»[4].

ثمّ جاء بيان المثقفين السوريين الأول (المعروف ببيان الـ ٩٩ مثقفاً) في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، وقد دعا البيان إلى «إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية المطبقة في سوريا منذ عام ١٩٦٣، وإصدار عفو عام عن المعتقلين السياسيين كافة، والسماح بعودة المنفيين، وإرساء دولة القانون، وإطلاق الحريات العامة، والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي»[5]. وقد وقّع عليه العديد من الأسماء المؤثّرة في الحياة الثقافية السورية، كأنطون مقدسي وبرهان غليون وصادق جلال العظم وطيب تيزيني وعددٌ لا بأس به من السينمائيين

(٣) انظر: عبد الرزاق عيد، «المجتمع المدني في سورية: من جمعية الأصدقاء إلى لجان إحياء،» **الآداب**، العددان ١ ـ ٢ (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ٢٠٠١).

(٤) إبراهيم حميدي، «قصة ولادة «الوثيقة الأساسية» لـ «لجان المجتمع المدني» في سورية،» **الحياة**، ٢١/ ١/ ٢٠٠١، وانظر أيضاً النصّ الكامل للبيان في: **رواق عربي**، العدد ٢ (٢٠٠٠).

(٥) انظر نصّ البيان في: **السفير**، ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٠، و**الحياة**، ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٠.

والمحامين البارزين. وقد أحدث أثراً عبر الاهتمام الإعلامي العالمي والعربي اللافت بوصفه «صرخة الحرية الأولى» التي تخرج من داخل سوريا[٦].

لقد مثّل هذا البيان صحوة السبات بالنسبة إلى المثقفين السوريين واستعادةً لسلطتهم الرمزية وحضورهم المعنوي في المتخيّل الجمعي بوصفهم المعبرين عن الضمير الذي يتجه دوماً باتجاه الحق والحرية، لقد كانت استجابة السلطات الرسمية إيجابية جداً بـ «المعايير السورية» على البيان، إذ لم يتعرض أيٌّ من الموقعين إلى أيّة ضغوطات أمنية، بل استجابت السلطات والرئيس بشّار الأسد نفسه شخصياً بالإفراج عما يعادل ٦٠٠ معتقل سياسي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، وكانت الصحف الرسمية أول من ذكر الخبر في صفحاتها الأولى[٧]، الأمر الذي اعتبر بمثابة الاعتراف الرسمي الأول بوجود «معتقلين سياسيين» بعد أن كانت السلطات الرسمية تنكر باستمرار وجودهم وتعتبرهم موقوفين يقضون عقوبتهم القضائية.

كلُّ هذا نشّط الحراك الاجتماعي والسياسي، وبخاصة بالنسبة إلى المثقفين الذي رأوا في ذلك فرصةً لا تفوّت للمزيد من الضغوط باتجاه إحداث انفراجات سياسية مع ضمانات قانونية حقيقية، وليس فقط على مبدأ النبضات أو الضوء الأخضر أو سياسة غض النظر[٨]، ولذلك بدأت المنتديات والندوات تنتشر كالفطر كما شبهها أحد الصحافيين السوريين، فأُعلن عن تأسيس المنتدى الثقافي لحقوق الإنسان[٩]، ثمّ منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي في ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، وفي الوقت نفسه كان عددٌ من المثقفين السوريين المنضوين تحت ما أسموه «الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني» وكان عددهم ٢٢ مثقفاً سورياً، ثمّ انسحب بعضهم إلى أن استقرَّ العدد النهائي على ١٤ مثقفاً[١٠]، وقد استمرّوا في

---

(٦) انظر: سمير قصير، «سورية تحيا،» **النهار**، ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠؛ محمد الرميحي، «الطموح إلى التغيير في سورية،» **النهار**، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٠، وبلال خبيز، «بيان الـ ٩٩ مثقفاً سورية،» **ملحق النهار** (٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

(٧) انظر: **الثورة** (دمشق)، ١٦/ ١١/ ٢٠٠٠.

(٨) رضوان زيادة، «الإشارات الضوئية في السياسة السورية،» **ملحق النهار** (٥/ ٥/ ٢٠٠١).

(٩) انظر: **الزمان** (لندن)، ١٥/ ١١/ ٢٠٠٠، وإبراهيم حميدي، «مثقفون يؤسسون منتديات المجتمع المدني وحقوق الإنسان،» **الوسط** (لندن)، العدد ٤٦٧ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١).

(١٠) هم: ميشيل كيلو (كاتب وناشط ـ يساري) وعارف دليلة (اقتصادي ـ يساري) وخيري الذهبي (روائي ـ شيوعي) وصادق جلال العظم (أستاذ جامعي ـ يساري) ويوسف سلمان (أستاذ جامعي ومترجم ـ يساري) ومحمد نجاتي طيارة (باحث ـ قومي) وقاسم عزاوي (طبيب وشاعر قومي) وعبد الرزاق عيد (كاتب وباحث ـ يساري) ومحمد قارصلي (مخرج) وعادل محمود (شاعر) ووليد البني (طبيب) وجاد الكريم الجباعي (كاتب وباحث ـ يساري قومي) وزينب نطفجي (ناشطة اجتماعية) وياسين شكر (إعلامي).

اجتماعاتهم الدورية والمنتظمة التي رعت في ما بعد جمع التوقيعات الضرورية لما سُمِّي «بيان الألف» الذي حمل لهجةً تصعيدية، وبخاصة بالنسبة إلى تقييمه المرحلة السابقة من حركة ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ وحتّى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، وهو ما أثار ردود فعلٍ واسعة جداً على لسان عدد كبير من المسؤولين السوريين، كوزير الدفاع مصطفى طلاس[١١]، ووزير الإعلام[١٢]، وغيرهما، كما ظهر ذلك في افتتاحيات الصحف الرسمية[١٣]، والصحف العربية التي تصدر من بيروت ومحسوبةً على النظام السوري، وبخاصةً صحيفة **المحرر العربي**[١٤].

يمكن القول إن الطيف الواسع الذي ساهم في إصدار بيان الألف كان له تأثيره السياسي والمجتمعي المباشر، لجهة بداية تشدد السلطات تجاه مثل هذا النوع من النشاط الإعلامي، أو لجهة رفع سقف المطالب العامة المتعلّقة بالحريات والتعددية السياسية، وانعكس ذلك بشكلٍ مباشر على حوارات السوريين في ما بينهم، وامتلكت «الهيئة التأسيسية» حضوراً رمزياً بصفتها صوت المثقفين السوريين، وفي الوقت نفسه كان النائب رياض سيف يفكّر بشكلٍ جديد في إعطاء «منتدى الحوار الوطني» الذي أسَّسه في منزله صيغةً مؤسسيةً، وتجلى ذلك في تأسيس لجنة تدير شؤون المنتدى أُطلق عليها «لجنة منتدى الحوار الوطني» التي كانت مؤلّفة من ١٤ عضواً[١٥]، وقد جمع بعض أعضائها بين نشاطهم في «الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني» ومشاركتهم في «لجنة منتدى الحوار الوطني».

---

(١١) لقد اتهم مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري المثقفين السوريين الذين يدعون إلى المجتمع المدني بأنهم «يخدمون تمزيق الصف الوطني وإرباك البلاد وهذه خدمة للصهيونية». انظر: مجلة **المجلة**، العدد ١١٠٨ (أيار/مايو ٢٠٠١).

(١٢) اعتبر وزير الإعلام السوري محمد عمران أن «دعاة المجتمع المدني هم جزءٌ من استعمارٍ جديد». انظر: **الحياة**، ٣٠/١/٢٠٠١.

(١٣) انظر: خلف الجراد، «مقولة «المجتمع المدني» خارج سياقها،» **تشرين الأسبوعي** (٢٠٠١)، ومصطفى عبد الحليم، «ديمقراطية المجتمع المدني،» **ملحق الثورة الثقافي** (دمشق) (١٨ شباط/فبراير ٢٠٠١).

(١٤) انظر: منذر موصلي، «مع جماعة «المجتمع المدني» في طموحاتهم الحالمة وتنظيراتهم الحائرة،» **المحرر العربي** (بيروت)، ١٦/٢/٢٠٠١؛ نبيل الغادري، «الوحدة الوطنية والمجتمع المدني،» **المحرر العربي**، ٢٤/٢/٢٠٠١، ونهاد الغادري، «نعم للمعارضة في سورية في إطار المجتمع الوطني لا المدني،» **المحرر العربي**، ١٧ ـ ٢٣/٢/٢٠٠١.

(١٥) هم رياض سيف (عضو في مجلس الشعب) ووليد البني (طبيب) ومحمد كمال اللبواني (طبيب) ورضوان زيادة (طبيب ـ كاتب وباحث) ويوسف سلمان (أستاذ جامعي ومترجم) ومحمد سامر العطري (باحث في العلوم السياسية) وحسن سعدون (ناشط) ومحمد ماهر ظاظا (محامي) وغالب إبراهيم (كاتب وناشط) ويوسف مريش (ناشط) وفواز تللو (مهندس وناشط) وتيماء الجيوش (محامية) ومنير درويش (كاتب وناشط) وعز الدين جوني (أستاذ جامعي).

هذه الأجواء الإيجابية دفعت النائب رياض سيف إلى الاستعجال بالإعلان عن تأسيس حزبٍ جديد حمل اسم «حركة السلم الاجتماعي»، وذلك في «منتدى الحوار الوطنيّ» بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، إذ توقع سيف أن يتم الإعلان عن صدور قانون جديد في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠١، كما ورد ذلك على لسان سليمان قداح، الأمين القطري السابق لحزب البعث العربي الاشتراكي، ثمّ يتم توسيع الجبهة الوطنية التقدّمية باستنساخ أحزاب شبيهة بها، وتكون السلطة بذلك قد أنجزت الانفتاح السياسي وحققت التعددية السياسية، فأحبَّ سيف أن يضع السلطة أمام استحقاقٍ من نوع جديد، وهو السماح لأحزاب ذات خطّ ليبرالي مختلف بالنشاط السياسي، ولا تعمل تحت مظلة الجبهة الوطنية التقدّمية، لكن سيف الذي كتب ورقة «حركة السلم الاجتماعي: مبادئ أولية للحوار»(١٦) على عجل، لم يكن موفّقاً في صياغة سياسية تتلاءم مع الواقع السياسي القائم ويتواءم معه، وبخاصة من زاوية بدئه بالدفاع عن الأقليات، وهو ما لا يتناسب مع الذهنية القومية التي يقوم عليها العقل السياسي الرسمي منه والمعارض في سوريا، ذلك أن الوعي القومي يمثّل بالنسبة إلى السوريين الإطار العام الذي يفكرون من خلاله وبه، ولذلك أحدثت ورقة «حركة السلم الاجتماعي» ردّة فعلٍ سلبية في أثناء الإعلان عنها في ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١(١٧) من قبل المسؤولين الرسميين في سوريا، إذ رأى فيها عبد الحليم خدام، نائب رئيس الجمهورية، دعوةً إلى تجزئة سوريا(١٨)، وهو ما عجَّل بالبدء في كبح نشاط المنتديات وكبتها.

لكن هل هذه الجرعات المتزايدة كانت محسوبة ومضبوطة لتمرير انتقال السلطة بشكلٍ سلس وهادئ عبر إعطاء شرعية داخلية وخارجية لآلية انتقال السلطة عندما تُبرر بالطريقة التي تمت فيها لحملها مشروعاً لمكافحة الفساد وتحديث القوانين وإفساح المجال للمشاركة؟ يبدو أن ذلك هو ما كان المقصود فعلاً، وبخاصةً إذا

---

(١٦) انظر نصّ ورقة «حركة السلم الاجتماعي: مبادئ أولية للحوار» في: **الزمان**، ٣ ـ ٤/ ٢/ ٢٠٠١.

(١٧) انظر المناقشات التي أثارتها ورقة «حركة السلم الاجتماعي» في: **الزمان**، ـ/ ٢/ ٢٠٠١، وانظر أيضاً: زياد حيدر، «البعثيون يشاركون في الحوار وينتقدون وثيقة سيف،» **السفير**، ٢/ ٢/ ٢٠٠١، وثائر سلوم، «بعثيون سوريون يتهمون مؤسس حركة السلم الاجتماعي بالتزوير،» **الزمان**، ٢/ ٢/ ٢٠٠١. وقد رفع بعدها عبد القادر قدورة رئيس مجلس الشعب الحصانة عن النائب سيف وذلك في أثناء فترة عطلة المجلس وسمح بتحريك دعوى النيابة العامة ضده وذلك رداً على تأسيسه لحركة السلم الاجتماعي، انظر: **الزمان**، ١٩/ ٢/ ٢٠٠١.

(١٨) انظر: عبد الحليم خدام، «لن نسمح «بجزأرة» سورية والعودة إلى عهد الانقلابات،» **الحياة**، ١٠/ ٧/ ٢٠٠١، وانظر أيضاً تعقيب حمدان حمدان على بحث خدام: «نمطية الرد الشمولي في وجه أنصار المجتمع المدني: محاضرة عبد الحليم خدام نموذجاً،» **النهار**، ٥/ ٩/ ٢٠٠١.

نظرنا إلى آلية الطريقة التي جرى انتقال السلطة فيها عبر اصطفافات سياسية جديدة تمت ضمن النخبة السياسية والعسكرية والأمنية الحاكمة(١٩).

إن ربيع دمشق لم يكن ليتم لولا مسارين اثنين أنتجا حراكاً سياسياً اجتماعياً في لحظةٍ تاريخية: **المسار الأول** هو مسار تغيّر رأس النظام السياسي، لكن على الأسس والقواعد ذاتها، بما يحمله ذلك من صعوبة، ولا سيما أن النظام السياسي الشمولي قائم على تراتبية هرمية صارمة يقع فيها الرئيس موقع المدير الفعلي والوحيد لِكُلّ مفاصل النظام ومؤسساته. أما **المسار الآخر** فهو رغبة مجتمع يتصف تاريخياً بالتسيس والحيوية والثقافة والمشاركة عبر صيغ ووسائل وآليات جديدة، إنّه يحاول اختراق حواجز المنع الكتيمة باتجاه إسماع صوته ورأيه وأخذه بعين الاعتبار.

وإذا لاحظنا، فإن المسارين كليهما كانا يتقاطعان في عدة لحظات، بل يتصادمان، لكنهما في أغلب الأحيان كانا يسيران بشكلٍ متواز ومتساوق، إلى أن جرى تطبيق العسف النهائي بحق المسار المجتمعي بحيث تمّ إلحاقه واستتباعه، عودةً بذلك إلى سيرة الصمت والسكون القديمة التي سادت سوريا خلال عقدي الثمانينيّات والتسعينيّات من القرن الماضي.

لقد كان مسار النظام السياسي الرسمي يقوم على إعادة بناء هذا النظام على الأسس ذاتها وتجميل سوريا في الخارج، والقيام بتحديث قانوني وإصلاح اقتصادي من دون إصلاح سياسي، وبدت مؤشراته واضحة في هذا الخط، أما مسار المعارضة الناشئة التي تبلورت تدريجياً نتيجة إحباطها من خطوات السلطة، فإنه حمل رؤية للتغيير بدت مطلبية في بداياتها، لكنها أصبحت أكثر نضوجاً ورؤيوية في ما بعد.

بعد ذلك جرى الإعلان عن شروطٍ لتقييد نشاط المنتديات، أو بالأحرى وقفها نهائياً، إذ طُلِبَ من المسؤولين عن تنظيم هذه المنتديات تقديم اسم المحاضر ونصّ المحاضرة وأسماء الحضور إلى غير ذلك قبل ١٥ يوماً من موعد المحاضرة، والانتظار حتّى الحصول على الموافقة(٢٠). وترافق ذلك مع تعميم من القيادة القطرية لحزب البعث تتهم فيه المثقفين السوريين بأنهم عملاءً ومرتبطون

---

(١٩) للمزيد حول ذلك، انظر: رضوان زيادة، «حدود الإصلاح السوري: آلية انتقال السلطة ورهانات التغيير،» في: **الإصلاح في سورية بين السياسات الداخلية والتحولات الإقليمية والدولية**، تحرير رضوان زيادة (جدة: مركز الراية للتنمية الفكرية، ٢٠٠٥).

(٢٠) **الحياة**، ١٧/ ٢/ ٢٠٠١.

بالخارج[٢١]، وقام أعضاء القيادة القطرية بجولة على المحافظات السورية للتحذير من هذه الأطروحات التي تدعو إلى «المجتمع المدني»[٢٢]، وعلى أثر هذه التقييدات المختلفة أعلن الكثير من المنتديات وقف نشاطه، بينما جرى استثناء «منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي»، وذلك لأنه يمثّل الطيف الناصري القومي القريب من توجه القيادة السياسية السورية[٢٣]، أما منتدى الحوار الوطني فقد أعلن النائب سيف تحوّله إلى «مضافة»[٢٤] قبل أن يُعلن نهائياً إغلاقه[٢٥]. وعندها جرى الإعلان رسمياً عن نهاية «ربيع دمشق»[٢٦]، الأمر الذي انعكس مباشرة على حراك المثقفين السوريين ونشاطهم، لكنهم على الرغم من ذلك استمروا في نشاطهم عبر هيئاتهم التمثيلية التي اكتسبت شرعيةً واقعية خلال تلك الفترة السابقة، فالهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني عملت على إصدار وثيقة أخرى عُرِفت بوثيقة «التوافقات» في ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠١[٢٧]، واستمرَّ «منتدى جمال الأتاسي» بنشاطه عبر محاضرةٍ عن

(٢١) **الحياة**، ١٩/ ٣/ ٢٠٠١، وانظر تعميم القيادة القومية رقم/ ١٠٧٥/ بتاريخ ١٧/ ٢/ ٢٠٠١ وذلك في: **المناضل** (المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي)، العدد ٣٠٦ (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ٢٠٠١)، ص ٤٥ ـ ٥٢.

(٢٢) انظر: «البعث يشنّ حملةً مضادة على المثقفين،» **الحياة**، ١٦/ ٢/ ٢٠٠١؛ «أحزاب الجبهة الوطنية التقدّمية تشارك «البعث» في الرد على «النشاطات المعادية» التي يقوم بها المثقفون الذين يرغبون بعودة سورية إلى فترة الانتداب والانقلابات العسكرية،» **الحياة**، ١٨/ ٢/ ٢٠٠١، و«حزب «البعث» الحاكم ينتقد إطروحات «السلم الاجتماعي» و«المجتمع المدني» ويعتبر أنها تهدف إلى زرع بذور التفرقة بين أبناء الوطن،» **السفير**، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠١.

(٢٣) استثنى الرئيس بشار الأسد في حوارٍ له مع صحيفة **المجد** الأردنية منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي من الإجراءات «التنظيمية» كما أسمتها السلطات السورية التي اتخذت بحق المنتديات الأخرى، انظر: **المجد**، ٥/ ٣/ ٢٠٠١. وكان نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام قد التقى حسن عبد العظيم الناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي المعارض في آذار/ مارس ٢٠٠١، انظر: **الحياة**، ٢١/ ٣/ ٢٠٠١. لكن جرى إغلاقه في ما بعد في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ بحجة إلقاء ورقة باسم المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية ضمن ندوة تبحث في تصورات الأحزاب السورية بما فيها حزب البعث لمستقبل سورية.

(٢٤) انظر: حازم صاغية، «مجتمع، «المضافة» المدني،» **الحياة**، ـ/ ٢/ ٢٠٠١.

(٢٥) انظر: بيان إغلاق منتدى الحوار الوطني في ١٢/ ٣/ ٢٠٠١، **والحياة**، ٢٢/ ٣/ ٢٠٠١.

(٢٦) أول من أطلق تعبير «ربيع دمشق» كان النائب رياض سيف في حوارٍ له مع وكالة الصحافة الفرنسية في شباط/ فبراير ٢٠٠١ بعد الإجراءات القانونية التي اتخذت ضده وحول ذلك انظر: شعبان عبود، «عن «ربيع دمشق» القصير،» **النهار**، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠١، انظر أيضاً: «هل انتهى «ربيع دمشق»؟ (ملف)،» شارك فيه ١١ مثقفاً سورياً عن تقسمهم لربيع دمشق، **ملحق النهار** (٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٢)، وجوديت كاهن، ««ربيع دمشق» الخائب،» ملحق **الليموند ديبلوماتيك** (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢).

(٢٧) انظر: **النهار**، ١٨/ ٤/ ٢٠٠١، وقد حملت الوثيقة عنوان «نحو عقد اجتماعي وطني في سورية: توافقات وطنية عامة»، وكان عددٌ من المثقفين السوريين الناشطين في الخارج قد أعلنوا عن تشكيل «مجموعة عمل» تهدف إلى مساندة المثقفين السوريين في الداخل والمشاركة على نحوٍ مباشر وملموس وفاعل في النقاش الدائر حول إحياء المجتمع المدني، انظر: **النهار**، ٣٠/ ٣/ ٢٠٠١.

«ثقافة الخوف»[٢٨]، أما «منتدى الحوار الوطني» فعلى الرغم من تحويل النائب رياض سيف إلى القضاء للتحقيق معه بشأن ورقة «حركة السلم الاجتماعي»[٢٩]، فإن اللجنة استمرت في اجتماعاتها وقررت الاستمرار في الترخيص القانوني واستئناف نشاط المنتدى بغضِّ النظر عن موافقة السلطات على ذلك أو رفضها.

تمّ كبح جماح المنتديات إذاً كمؤشر على عدم جدية التغيير، وإنما كان المطلوب أشبه بتجديد الصورة الداخلية والخارجية بعد إهلاك كلتيهما خلال السنوات السابقة، وهو ما خلق جدلاً ونقاشاً حادين في أوساط السلطة والمثقفين، الأولى بدت نقاشاتها خفية وغير معلنة، وتتعلق بالوسائل الأنجع لكبح جماح المثقفين والناشطين ووضع أولوية للإصلاح الاقتصادي على السياسي، أما المثقفون والهيئات والمنتديات فقد بدت أكثر حيوية في نقاشاتها وكتاباتها وتتعلق بموقف السلطة من هذا الحراك بمجمله، وأين هي نهاياته؟ وما هي وسائل التعامل للحفاظ على مكتسبات (الربيع)؟.

لقد كانت خطوات الانفتاح الاقتصادي جزئية ومحدودة، ولا تنضوي في إطار مشروع إصلاح اقتصادي شامل ومتكامل، بل إنّها أشبه بسياسة الترقيع عبر فتح مصارف خاصة وتعديل بعض القوانين ووضع خطط لمكافحة البطالة، وما زالت النقاشات حول جدواها جارية حتّى الآن، ولذلك لجأت السلطة وكخطوة لتبرير الإبطاء والممانعة في الإصلاح الاقتصادي إلى خطوات خجولة في الانفتاح السياسي الضيق والمحدود جداً، من مثل السماح لأحزاب الجبهة بفتح مقار لها وإصدار صحفها الخاصة، وهي تعلم تماماً مدى التمثيل الضعيف، بل المعدوم أحياناً، لهذه الأحزاب في الشارع السوري.

أتى الاغتيال النهائي لربيع دمشق في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ عبر اعتقال أبرز الناشطين والفاعلين في حراكه في رسالةٍ إلى المشاركين فيه بشكل خاص، وللمجتمع بشكل عام، في ضبط الأمور وإظهار خيار الثبات الذي وسم النظام السوري منذ نهاية عقد السبعينيّات، ولذلك بدا السؤال مشروعاً حول إمكانية التغيير الحقيقي من داخل النظام ذاته.

---

(٢٨) انظر: عبد الرزاق عيد، «ثقافة الخوف،» محاضرة ألقيت في منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي في أيار/ مايو ٢٠٠١، وقد تزامن ذلك مع إعلان جماعة الإخوان المسلمين في سوريا المحظورة والموجودة في الخارج «مشروع ميثاق شرف وطني للعمل السياسي» يتمسكون فيه بالحوار والعمل الديمقراطي يؤكّدون على نبذ العنف، انظر أيضاً: **الحياة**، ٤/ ٥/ ٢٠٠١.

(٢٩) انظر: **الزمان**، ١٩/ ٢/ ٢٠٠١.

لقد بدأت خطوات الاعتقال مع النائب مأمون الحمصي في آب/ أغسطس ٢٠٠١ بعد إعلانه إضراباً عن الطعام كي تتحقق أهدافه التي أعلنها في بيانه[٣٠]، ثمّ جرى اعتقال رياض الترك، الأمين العام للحزب الشيوعي السوري ـ المكتب السياسي، وذلك في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بعد مشاركة له في برنامج «بلا حدود» على قناة «الجزيرة» القطرية[٣١]، الأمر الذي زاد المخاوف والشكوك، وجاء استئناف نشاط منتدى الحوار الوطني في ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بمحاضرةٍ للدكتور برهان غليون الذي قَدِمَ من باريس حيث يقيم خصيصاً للمشاركة في استئناف نشاط المنتدى وليُعلن فتح صفحة جديدة، كما قال في بداية محاضرته التي كانت بعنوان «مستقبل الإصلاح والتغيير في سوريا: نحو عقد وطني جديد»[٣٢]، وبعد نقاش استمرَّ لمدّة خمس ساعات متواصلة وبحضور ما يزيد على ٥٠٠ شخص شعر فيها المشاركون بحيوية التواصل وإمكانيته بين السوريين جميعاً، ومن كلّ أطيافهم وألوانهم، ولا سيّما أن المحاضرة تدعو إلى بناء عقد وطني جديد بين النخب السياسية في سوريا والسلطة من جهة، والمجتمع وقوى المعارضة من جهة أخرى، غير أن السلطات السورية ردّت على ذلك باعتقال النائب رياض سيف في ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١[٣٣]، الأمر الذي دفع «لجنة منتدى الحوار الوطني» إلى التنديد بذلك، والتأكيد على الاستمرار في نشاط المنتدى عبر بياناتها المستمرة[٣٤]. وجاء الرد سريعاً مرة أخرى باعتقال خمسةٍ آخرين هم: د. عارف دليلة، عميد كلية الاقتصاد سابقاً، ود. وليد البني، ود. كمال اللبواني، وحسن سعدون، وجميعهم أعضاء في لجنة المنتدى، كما اعتُقل أيضاً حبيب صالح، المسؤول عن المنتدى الثقافي في طرطوس[٣٥]. ومع استمرار صدور البيانات المندّدة والمصممة على الاستمرار في نشاط المنتديات جاء اعتقال ناشطيْن آخريْن، هما: المحامي حبيب

---

(٣٠) انظر: **الحياة:** ١٨/ ٨/ ٢٠٠١، و١٠/ ٨/ ٢٠٠١ على التوالي.

(٣١) **الحياة،** ٢/ ٩/ ٢٠٠١. أطلق سراحه في ما بعد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ بالرغم من الحكم عليه بالسجن لمدّة سنتين ونصف.

(٣٢) انظر: برهان غليون، «مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية: نحو عقد وطني جديد،» (محاضرة ألقيت في منتدى الحوار الوطني بتاريخ ٥/ ٩/ ٢٠٠١)، و**الحياة،** ٧/ ٩/ ٢٠٠١.

(٣٣) انظر: **السفير،** ٧/ ٩/ ٢٠٠١، و**الثورة،** ٧/ ٩/ ٢٠٠١. انظر أيضاً تقريراً وافياً عن ظروف اعتقال النائبين الحمصي وسيف في: **تيارات،** العدد ١ (٢٠٠٢)، ص ١١٧ ـ ١٢٣.

(٣٤) **الرأي العام** (الكويت)، ٧/ ٩/ ٢٠٠١.

(٣٥) انظر: **الحياة،** ١٠/ ٩/ ٢٠٠١. أطلق سراح كلٍ من حسن سعدون وحبيب صالح وكمال اللبواني بعد انتهاء أحكام السجن الصادرة بحقهم والتي تراوحت بين السنتين وثلاث سنوات، في حين لا يزال قابعاً في السجن كلّ من النائبين رياض سيف ومحمد مأمون الحمصي والدكتور وليد البني والمهندس فواز تللو الذين حكم عليهم بالسجن لمدّة خمس سنوات، والدكتور عارف دليلة الذي حكم عليه بالسجن لمدّة عشر سنوات.

عيسى، الناطق باسم منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي، وفواز تللو، عضو لجنة منتدى الحوار الوطني[٣٦]، وذلك في صباح ١١ أيلول/ سبتمبر، ولتأتي تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر لتنقل اهتمام الإعلام والعالم إلى اتجاه مغاير مختلف تماماً، الأمر الذي أحدثَ ردّة فعلٍ عكسية على حراك المثقفين والناشطين، ولا سيّما أن الإعلام الذي كان ورقةً رابحةً في يدهم قد اتجه في اتجاهٍ مغاير تماماً. ولذلك يمكن القول إن المثقفين عاشوا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر فترة سباتٍ حقيقي إلى حين النظر في طبيعة آليات العمل السياسي التي ستعقب هذا الحدث ذي الأثر الدولي الضخم.

لقد كرّست هذه الاعتقالات حقيقةً النهاية الرسمية لربيع دمشق الذي راهن عليه العديد من المثقفين والناشطين السوريين على أن يُثمر مناخاً جديداً من الحقوق والحريات في سوريا بعد أن كان مفقوداً منذ عقود، إلا أن هذا الرهان قد سقط للأسف بالنظر إلى آلية عمل النظام السياسي في سوريا التي لا تحتمل الانفتاح أو التغيير وتصرُّ على الإمساك بجميع مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والإعلامية.

لكن هذا الحراك المجتمعي على محدوديته أفرز تبلوراً عاماً لاتجاهات العمل السياسي في سوريا، فالنشطاء والمثقفون على اختلاف توجهاتهم بدوا متفقين على علنية العمل العام، ورفض أي شكل من أشكال العمل السري، وفي الوقت نفسه ربط العلنية بالسلمية، وهو ما كان مدخلاً مناسباً لتأخذ فكرة الديمقراطية موقعاً مركزياً في تفكير هذه النخب، وبدا ذلك واضحاً في عددٍ من المواقف والوثائق التي أفرزتها تلك المرحلة.

ويمكن رصد هذا التحول في وثيقتين بالغتي الأهمية: **الأولى** هي للإخوان المسلمين السوريين، و**الثانية** لحزب الشعب الديمقراطي الذي كان يعرف بالحزب الشيوعي ـ المكتب السياسي، وأعلن اسمه الجديد بعد مؤتمره السادس.

لقد أعلن الإخوان المسلمون السوريون في أيار/ مايو ٢٠٠١ ما أسموه «مشروع ميثاق شرف وطني للعمل السياسي»[٣٧] أعلنوا فيه تمسكهم بالحوار و«آليات العمل السياسي الديمقراطي ووسائله» و«نبذ العنف» والعمل على «حماية حقوق الإنسان والمواطن الفرد».

---

(٣٦) انظر: **الحياة**، ١٢/ ٩/ ٢٠٠١، وانظر تقريراً عن ظروف اعتقال نشطاء المنتديات في: **تيارات**، العدد ١ (٢٠٠٢)، ص ١٢٤ ـ ١٢٦.
(٣٧) **الحياة**، ٤/ ٥/ ٢٠٠١.

وبدا أن هناك تحولاً كبيراً، فالميثاق يتحدث عما يسميه «الدولة الحديثة» التي «هي دولة تعاقدية، ينبثق العقد فيها عن إرادة واعية حرة بين الحاكم والمحكوم، والصيغة التعاقدية للدولة هي إحدى عطاءات الشريعة الإسلامية للحضارة الإنسانية». كما إن «الدولة الحديثة هي دولة مؤسسية، تقوم على «المؤسسة» من قاعدة الهرم إلى قمته. كما تقوم على الفصل بين السلطات، وتأكيد استقلاليتها، فلا مجال في الدولة الحديثة لهيمنة فرد أو سلطة أو حزب، على مرافق الدولة أو ابتلاعها. وفي الدولة الحديثة تعلو سيادة القانون، ويتقدم أمن المجتمع على أمن السلطة، ولا تحل فيها حالة الطوارئ مكان الأصل الطبيعي من سيادة القانون».

ويضيف الميثاق أن «الدولة الحديثة، هي دولة «تداولية»، وتكون صناديق الاقتراع الحر والنزيه أساساً لتداول السلطة بين أبناء الوطن أجمعين. كما إنها دولة تعددية، تتباين فيها الرؤى، وتتعدد الاجتهادات، وتختلف المواقف، وتقوم فيها قوى المعارضة السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، بدور المراقب والمسدد، حتّى لا تنجرف الدولة إلى دائرة الاستبداد أو مستنقع الفساد».

والتزمت جماعة الإخوان المسلمين في ميثاقها بـ «آليات العمل السياسي الديمقراطي ووسائله، مؤكّدة الحق المتكافئ للجميع، في الاستفادة من إمكانات الدولة في توضيح مواقفهم والانتصار لرؤاهم وطرح برامجهم»، و«بنبذ «العنف» من وسائلها وترى في الحلول الأمنية لمشكلات «الدولة والمجتمع»، وفي عنف السلطة التنفيذية، مدخلاً من مداخل الفساد».

نلحظ هنا تحولاً واضحاً في آليات التفكير السياسي بالنسبة إلى الحركة الإسلامية السورية الأبرز التي كان لها دورٌ في أحداث العنف في الثمانينيّات من القرن الماضي في تاريخ سوريا، وبخاصة في ما يتعلق بقبولها بمبدأ الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، وهو ما يتشابه مع البرنامج السياسي الذي أعلنه حزب الشعب الديمقراطي (الحزب الشيوعي ـ المكتب السياسي سابقاً) لجهة الاحتكام إلى الديمقراطية كخيار نهائي، إذ ينصّ في برنامجه الذي أعلنه في مؤتمره السادس أنه «يناضل من أجل نظام وطني ديمقراطي، مؤسس على مبادئ الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية». ويضيف: «لقد دللت تجارب السنوات الأربعين الماضية على فشل تجربة الدولة الأمنية التسلطية، القائمة على حكم الفرد وفكرة الحزب الواحد «القائد» التي أرجعت المجتمع السوري إلى الوراء في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومزقت نسيجه الوطني،

وأغرقته في أزمات داخلية وعربية ودولية. إن تجاوز هذه الحالة يتطلب العودة إلى الديمقراطية»[٣٨].

وعلى رغم أنه يستعيد الجدل «اليساري» القديم حول الديمقراطية، لكنه يقرّ أنه «ليس هنالك ديمقراطيات مختلفة في الجوهر ومفصّلة على قياس كلّ شعب، بل هي ديمقراطية واحدة. إنّها النظام الحديث العالمي القيم والأسس، والذي يقوم على مبادئ الحرية وسيادة الشعب ودولة المؤسسات وتداول السلطة من خلال انتخابات حرة ودورية، يختار فيها الشعب حكومته، ويحاسبها ويراقبها، ويبقى جاهزاً لإعادة النظر فيها. إنه نظام قائم على مبدأ حكم القانون وسيادته، وخضوع الجميع له من دون تمييز أو استثناء، يضمن الحريات الأساسية والتعددية». وذلك يشترط بحسب البرنامج «إعادة بناء الدولة الدستورية التي تتأسّس على دستور ديمقراطي، يكون أساساً لنظام برلماني، يضمن الحقوق المتساوية للمواطنين ويحدّد واجباتهم، وتنعدم فيه أسس الاستبداد والاحتكار، ويغلق طريق العودة إليهما، تُقِرُّه جمعية تأسيسية منتخبة بحرية ويعرض على الاستفتاء العام. يكفل هذا الدستور استقلال السلطات بعضها عن البعض الآخر، وخضوع السلطة التنفيذية لسلطة تشريعية منتخبة بحرية. كما يضمن استقلال القضاء وسيادة القانون وتساوي المواطنين أمامه».

نحن إذاً أمام حالة فريدة في التاريخ السوري، فالفكرة الديمقراطية لم تنتصر في التاريخ السوري، كما انتصرت اليوم على الأقل في «الوعي المعارض»، ذلك أن تبنيها في «الوعي السلطوي» تحول دونه حسابات تتعلق بالمنافع والمغانم الشخصية أكثر منها اعتبارات ايديولوجية أو مواقف سياسية وطنية.

في الواقع إن اختزان الفكرة الديمقراطية في الوعي السياسي السوري سبقتها مخاضات عسيرة حول مفهوم الديمقراطية وآليات تطبيقها وتاريخها ومدى ملاءمتها للبيئة والثقافة العربية وغير ذلك، لكنها تجلت بشكل صريح وواضح في عدد من الحركات والتجمعات الثقافية والمدنية التي ظهرت أخيراً، كالمنتديات، وبخاصةً منتدى الحوار الوطني ومنتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي اللذان أغلقا بشكل تام، الأول في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، والثاني في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، ولجان إحياء المجتمع المدني التي ينتشر مثقفوها وناشطوها في معظم المحافظات السورية، والتي حافظت على حيوية ودينامية

(٣٨) انظر: البرنامج السياسي لحزب الشعب الديمقراطي السوري الذي أعلن في المؤتمر السادس في أيار/ مايو ٢٠٠٥، وللمزيد انظر: <http://www.arraee.com>.

فكرية وسياسية نادرة، وغيرها من جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان التي أصبح لها دور ونشاط كبيران في الواقع السوري.

ويبقى الإنترنت كفضاء مفتوح الساحة الوحيدة التي تجمع كلّ هذه الحوارات الديمقراطية بحكم انعدام منابر أو ساحات للنقاش في الإعلام السوري، فالإنترنت في سوريا يكاد يكون أشبه بالوعاء الديمقراطي الذي يضم جميع هذه الأطر والأفكار، وانتشار المواقع الإلكترونية[٣٩] التي تفتح صفحاتها الافتراضية لِكُلّ الأفكار دليل على مدى انتشار الوعي الديمقراطي حتّى لدى الناشئة والشباب السوري الذي هو بحكم التكوين الأكثر استخداماً لهذه الوسيلة والأكثر استفادة منها.

لذلك يمكن القول إن انتصار الوعي الديمقراطي خلال فترة «ربيع دمشق» وما بعدها، يختلف اختلافاً بيّناً عن الوعي السياسي، كما تجلى خلال التاريخ السوري المعاصر.

ووجه المقارنة يختلف من زاويتين: **الأولى** هي أن التاريخ السوري ما بعد الاستقلال يكاد يكون مستمراً كتعبيرٍ عن حراكٍ ونشاطٍ سياسي للنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذاتها التي عاصرت الاستقلال وساهمت في صنعه بشكلٍ من الأشكال، وبالتالي لم يكن هناك انقطاع ما أو فجوة في الأجيال. إن التاريخ هنا بمعنى من المعاني هو تاريخ مستمر موحّد مع اختلافٍ في التفاصيل وعددها وحجمها.

أما «ربيع دمشق»، فقد كان أشبه بالطفرة في تاريخ السكون المتصل، صحيحٌ أن التاريخ السوري الحديث شهد حركات معارضة اختلفت في الخطاب والممارسة، لكنها ما استطاعت ـ كما قلنا ـ أن تتصالح مع المجتمع كجزءٍ منه، بل بقي خطابها يمتح من معين السلطة ذاتها، ولا تختلف عنها إلا في سعيها لاستبدال أهل الحكم بأهلها، أما ممارساتها وآليات عملها، فقد كانت أشبه بعمل الأحزاب العقائدية ذاتها التي خرجت من أحضانها. هذا بالتأكيد، لا ينفي التضحيات «النبيلة» التي قدمتها هذه المعارضة خلال صراعها، ولا يخفي حجم القمع الذي مورس عليها، ولا يغيّب سوء المقارنة أحياناً بين السلطة والمعارضة لجهة تشابه الخطاب، ذلك أن فساد السلطة واستشرائه في رجالاتها لا يقارن مع التعفف الأخلاقي الذي ميّز رجالات المعارضة على اختلافهم.

---

(٣٩) انظر مواقع مثل: **أخبار الشرق**، ونشرة كلنا شركاء، وموقع الرأي، وموقع المواطن وغيرها كثير.

مهما يكن، فإن ربيع دمشق، ومن هذه الزاوية تحديداً، بدا انقطاعاً عن تاريخ كامل في الخطاب والممارسة والشعارات والأهداف، وبدا فضاءً وتعبيراً عن الحريّة ببراءتها الأولى، والديمقراطية كخيار لا رجعة عنه، وبدا غائباً عن السلطة أو على الأقل لا يطمح إليها، ليس تعففاً فيها، ولكن إدراكاً أنه قبل الوصول إلى السلطة علينا أن نعمل جاهدين على أن يسترد المجتمع وعيه وعافيته.

أما الزاوية **الأخرى** التي اختلفت فيها حقبة ربيع دمشق عن غيرها، هو انطلاقها من مبادرات فردية وشبه جماعية من مختلف القطاعات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، أي أنها ابتدأت من «تحت» وليس من «فوق»، وناشطو هذا الربيع في مجملهم إلى الثقافي أكثر من وصمهم بالسياسي، على اعتبار أن الأحزاب السياسية شاركت في وقتٍ متأخر في هذا الحراك، وبدا الناشطون والمثقفون أكثر حساسية للتغيير وطلباً له وحضاً عليه.

هذا الاختلاف هو ما دفع «ربيع دمشق» إلى أن يكون رهين المجتمع أكثر من كونه تعبيراً عن تلوينات حزبية وعقائدية مختلفة ومتباينة، وهو ما أمّن له باستمرار دخول قطاعات جديدة مغامرة، على رغم ثقل الوطأة الأمنية بعد اغتيال الربيع، وهو ما منع حزباً أو جماعة ما من رهن الربيع بذاتها، إذ بقي الربيع ملك المجموع بحراكه الأعم الأوسع.

لكن، كيف يمكننا قراءة مستقبل هذه التحرّكات الديمقراطية؟ وما هو حجم التراكم السياسي الذي يمكن أن تضيفه؟ وما هو حجم الزخم الإصلاحي الذي يمكن أن تخلقه؟.

لا بدّ من القول إن طبيعة التحرّكات الجارية في سوريا تختلف عن مثيلاتها في الأقطار العربية الأخرى بسبب اختلاف الأنظمة السياسية في كل منها، وتعامل كلّ نظام مع المعارضة بصيغة مختلفة، وهذا يرجع إلى هامش حرية الرأي والتعبير المتاح في كلّ دولة.

وعلى رغم محاولة المثقفين والناشطين وبعض الأحزاب السياسية المعارضة وغير المرخص لها بالتظاهر أمام القصر العدلي أو أمام محكمة أمن الدولة، إلا أن مثل هذه الظواهر كانت تقمع بشدة وعنف، وفي بعض الأحيان كانت تتلوها سلسلة اعتقالات لبعض المشاركين.

وهذا ما يجعل قضية السؤال عن مستقبل هذه التحرّكات وحدود تأثيرها مشروعاً ومفتوحاً على عدة احتمالات، إذ نلحظ أولاً أن هناك تصميماً لدى الناشطين في الاستمرار بالتعبير الحر بالوسائل المتاحة والممكنة مهما كانت التكلفة،

لكننا في المقابل نجد أيضاً إصراراً من السلطات الرسمية على زيادة الفتك أو القمع بمثل هذه الظواهر منعاً من انتشارها وتشعبها، وخوفاً من خروجها عن نطاق السيطرة.

ولما كانت التحولات الجارية في سوريا لا يمكن فصلها عن طبيعة التحولات الإقليمية والدولية الجارية، وبخاصة تصاعد الضغوط الأمريكية تجاهها، وازدياد الحديث عن «تغيير النظام»، فإن ذلك يعطي حساسية خاصة للمسألة الديمقراطية في سوريا بحيث يصرّ الناشطون على اعتبارها قضية داخلية ووطنية محضة، بينما يحاول النظام باستمرار ربطها بسياق الضغوط التي تمارس ضده، وهو ما أشعل النقاش بحدة في الأوساط السورية حول ثنائية «الداخل والخارج».

ونظراً إلى محدودية هذه التحرّكات وعدم قدرتها على تشكيل قوة ضغط حقيقية على النظام، إذ هي محصورة في تظاهرات عديدها بالعشرات، وبعرائض إلكترونية وبيانات، وأحياناً أخرى مقالات نقدية حادة من قبل بعض المعارضين تنشر في الصحف العربية. بمعنى آخر، فعدم قدرة تحول التحرّك الديمقراطي السوري إلى قطب مؤثر وفاعل وضاغط على النظام السوري يجعل من الرهان على مثل هذه التحرّكات للقيام بالتغيير في سوريا عملية صعبة، إن لم نقل مستحيلة.

ومن دون ذلك سيبقى النظام ممسكاً بزمام الأمور بشكل كامل، بانتظار فعل التأثيرات الإقليمية والدولية عليه التي ستدفعه إلى تغييرٍ في السلوك والسياسات، وربما تفرض تغييراً في بنية النظام ذاته.

(٢)
التحرّكات الراهنة للشارع اللبناني

رغيد الصلح[*]

من يقرأ الموضوع العام لهذه الجلسة **من جلسات اللقاء الخامس عشر لمشروع دراسات الديمقراطية**، يخيّل إليه أن المطلوب هو التركيز على الشارع العربي كموضوع مستقل وكفاعل سياسي في حدّ ذاته. فالشارع يتأثر بالحراك السياسي وبالفاعلين العاديين، مثل الأحزاب والنقابات والقيادات الشعبية والحكومية. ولكن الشارع قد يكون أوسع من هؤلاء. والحركات السياسية التي تقودها أطراف محدّدة ترمي عادة إلى تحقيق أهداف مرسومة لها. أما حركة الشارع، فإنها تتسم بمقدار من العفوية قد لا تيسّره التحرّكات التي تخطط لها الجماعات المنظمة. والفارق بين الاثنين هو موضوع جدل كبير بين المعنيين بمسألة الديمقراطية وبالمشاركة السياسية. ويستخدم مصطلح الشارع أحياناً بصورة استبدالية مع مصطلحات الرأي العام والجماهير والعنف الشعبي، ولكن هذا خطأ حتّى ولو كان هناك تداخل كبير بين هذه المصطلحات والتعابير. ولربما كان من المفيد إعطاء بعض الوقت لبحث هذه الجوانب خلال المناقشات، ولكنني فهمت من أخي د. علي خليفة الكواري الذي رغب في تخصيص هذه الجلسة للشارع العربي أن المقصود هو، كما جاء في رسالته التوضيحية، إلقاء ضوء على الحراك السياسي والشعبي وأهدافه وأدواته ومآله واحتمالاته في المنطقة العربية، وليس التوقف عند موضوع الشارع كظاهرة مجتمعية مستقلة.

وكمظهر من مظاهر الحراك السياسي، فقد استأثرت تحرّكات الشارع اللبناني

(*) باحث ـ لبنان.

خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٥ الفائت باهتمام كبير. فالرئيس الأمريكي جورج بوش اعتبرها دليلاً على صواب موقفه من غزو العراق كبداية لدمقرطة المنطقة العربية. واستند إليها المحافظون الجدد في الولايات المتحدة لكي يؤكّدوا هم أيضاً صواب وجهة نظرهم في السياسة الأمريكية الخارجية والسياسة الدولية. وتعبيراً عن هؤلاء، كتب تشارلز كراوتهامر في مجلة **كومنتري** الأمريكية ملاحظاً أن «ربيع بيروت» كان حدا فاصلاً بين حقبة طغت فيها نظريات الليبراليين الدوليين، مثل الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون وفرانسيس فوكوياما، والواقعيين مثل كولن باول وبعض مسؤولي إدارة بوش الأب، مثل برينت سكوكروفت وجيمس بيكر، على السياسة الخارجية الأمريكية، وبين حقبة جديدة تمكن فيها المحافظون الجدد من الانعطاف بالسياسة الأمريكية نحو أفق ونهج جديدين تحتل فيه مسألة دمقرطة المنطقة العربية الأولوية[١].

وما يلفت النظر في هذه التقييمات أن أصحابها يعتبرون أن تاريخ الشارع اللبناني كواحد من تجليات الحياة الديمقراطية في لبنان بدأ خلال شهر آذار/مارس. ولكن هذه النظرة في غير محلّها، فالشارع اللبناني نشأ مع الدولة اللبنانية، ولبث موجوداً باستمرار، ولكنه لم يكن في الحقيقة شارعاً واحداً، بل شارعين، إن لم يكن أكثر، إذ لا يغيب عنا أن الشارع القومي العربي اللبناني كان إلى حدّ بعيد شارعاً فلسطينياً أيضاً بحكم وجود عشرات الآلاف من الأشقاء الفلسطينيين في أراضيه، وكذلك الشارع القومي اللبناني كان إلى حدّ ما خلال الثلاثينيّات والأربعينيّات شارعاً أرمنياً أيضاً عندما التجأ إلى لبنان عشرات الآلاف من الأرمن الذين كانوا يتعاطفون مع أبناء دينهم.

إن وجود الشارعين عبّر عن حقيقة أهم ألا وهي أن الساحة السياسية اللبنانية كانت تاريخياً أرض صراع بين حركتين قوميتين، هما: الحركة القومية اللبنانية التي كانت تضع الولاء للدولة اللبنانية من دون أي ولاء آخر، وترفض أن يكون لبنان جزءاً من كلّ، والحركة القومية العربية اللبنانية التي كانت تطمح إلى إدخال لبنان في كيان عربي أوسع مركزي أو اتحادي. وكان الصراع بين هذين الحركتين ينعكس على شارعيهما، وصولاً إلى تحول الشارع إلى جبهة قتال كما حصل أكثر من مرة في تاريخ لبنان الحديث. ومن أجل حصر الصراع في نطاقه السلمي وتضييق شقته، وصولاً إلى بلورة وطنية جامعة، فقد توافق اللبنانيون على فكرة الميثاق

(١) Charles Krauthammer, «The Neoconservative Convergence,» *Commentary* (July-August 2005).

الوطني أولاً، ثمّ على مضمونها ثانياً، وعلى إطار سياسي ومؤسساتي لها دعي بـ «الديمقراطية الوفاقية» التي تشترط الشراكة في الحكم، مع توزيع المسؤوليات والحصص بين المتشاركين من رأس الهرم وحتّى قاعدته. ولم تتغير قاعدة الميثاق الوطني ولا نظام الديمقراطية الوفاقية على رغم أن تغييرات مهمة طرأت على واحد من الشارعين أضفت عليه طابعاً إسلامياً محل الطابع القومي العربي، حتّى ولو تركت للعروبة مكاناً بين شعاراته وأهدافه.

ولعل أبرز الأدلة على أهمية هذا الشارع اللبناني العريق التأثير في الحياة السياسية أنّه عمل باستمرار كعنصر رئيسي في تداول السلطة وتبدل الحكومات اللبنانية. فما من حكومة لبنانية ذهبت نتيجة التصويت ضدها في الندوة النيابية. ولكن حكومات كثيرة تغيرت تحت ضغط الشارع ورغبة في استرضائه واحتوائه. إلا أن قدم الشارع اللبناني لا يقلل من أهمية التحرّكات الأخيرة ومن التطورات الاستثنائية التي بدأت منذ عام تقريباً، فأحدثت تغييرات كثيرة في الأوضاع اللبنانية.

محطات رئيسيّة في تطور الأوضاع

١ ـ التمديد للرئيس لحود وصدور القرار الدولي رقم ١٥٥٩

هناك ما يشبه الإجماع بين المتتبعين للأوضاع اللبنانية على أن تمديد ولاية الرئيس إميل لحود وصدور القرار الدولي رقم ١٥٥٩ شكلا مفصلاً مهماً في تصاعد الصراع حول الأوضاع اللبنانية. فعلى الرغم من التعديلات كافة التي أدخلت على الدستور اللبناني، والتي رمت إلى الحدّ من صلاحيات رئيس الجمهورية، واستطراداً من دور الطائفة المارونية على صعيد الحكم، إلا أن رئاسة الجمهورية لا تزال تحتفظ بصلاحيات واسعة تمكن رئيس الجمهورية من الاضطلاع بدور كبير في إدارة السلطة، وبخاصة إذا كان على صلة وثيقة مع القيادة السورية ويلقى منها دعماً قوياً، كما هو الأمر مع الرئيس لحود. ومن هنا أثار تمديد ولايته ردّة فعل عنيفة سلبية لدى أطراف متعددة كان كلّ منها يأمل في أن يكون التبديل الرئاسي منفذاً لتحقيق أهداف محددة.

من ناحية أخرى، كان صدور القرار الدولي رقم ١٥٥٩ إيذاناً بتصعيد في الصراع حول الأوضاع اللبنانية والإقليمية. ولم يكن التزامن بين الحدثين مجرد صدفة، فالانطباع الذي كان سائداً بين المعنيين بالشأن اللبناني هو أن الرئيس اللبناني إميل لحود هو الأقرب بين المرشحين للرئاسة إلى سوريا والى المقاومة اللبنانية، وأن إخراجه من الرئاسة سوف يؤدي إلى تسهيل تحقيق الأهداف التي توخّاها الساعون

الدوليون إلى صدور القرار الدولي، ومن أبرزها تفكيك سلاح المقاومة والضغط على دمشق لتقديم تنازلات تتعلق بسياستها في العراق، وفي لبنان وفلسطين، وكذلك أهداف توخّاها العاملون اللبنانيون على إصدار القرار، وأهمها إنهاء سياسة الإقصاء وإعادة الحياة السياسية إلى ما كانت عليه قبل السبعينيات. ولقد تضافرت تفاعلات التمديد والقرار الدولي عبر تصعيد طال المجالين الداخلي والخارجي:

على **الصعيد الداخلي**، أثار التمديد والقرار الدولي ردّة فعل سلبية، واصطفافاً سياسياً أدى إلى انقسام الجسم السياسي اللبناني إلى فريقين رئيسيين:

الأول، هو فريق الموالين. وقد ضمّ هذا الفريق حركة أمل وبعض الأحزاب الدينية، مثل حزب الله، وجمعية المشاريع الخيريّة الإسلامية أو الأحباش، والقيادات المارونية الموالية لسوريا، مثل سليمان فرنجية، وأحزاب الكتائب برئاسة كريم بقرادوني، والقومي السوري الاجتماعي، والبعث، والحزب الديمقراطي اللبناني بزعامة طلال أرسلان، وبعض الشخصيات السياسية التي تنتمي إلى طوائف مختلفة.

الثاني، فريق المعارضين. وقد ضمّ التجمعات المارونية الرئيسيّة المتمثلة بتجمع قرنة شهوان، والتيار العوني، والقوات اللبنانية، وحركة الإصلاح الكتائبية. كذلك ضمّ هذا الفريق أيضاً الحزب التقدّمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط، وتيار المستقبل المؤيد للرئيس الحريري، وحركة اليسار الديمقراطي، وكذلك شخصيات سياسية ذات انتماءات متنوعة.

بين هذين الفريقين وقفت بعض القيادات والجماعات، مثل ندوة العمل الوطني، واللجان والروابط الشعبية، والحزب الشيوعي، وحركة الشعب موقفاً شبه محايد، إذ لم تجد سبباً كافياً للانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك، مفضلة أن تحدد موقفها من الصراع الدائر بحسب القضايا المطروحة، إذ إن قضية التمديد للرئيس ترابطت مع رزمة من القضايا الأخرى التي جعلت تفصل بين المتصارعين اللبنانيين. وأبرز هذه القضايا هي التالية:

الهوية والعلاقات الإقليمية والدولية: من المفروض أن تكون مسألة هوية لبنان قد حسمت نهائياً في ميثاق الطائف الذي أعلن أن لبنان هو بلد عربي. ولكن ما من شيء يحسم في بلد يعيش حالات مخاض ديموغرافي واجتماعي وثقافي مستمر، ويتأثر إلى أبعد حدّ بأوضاع الجوار. من هنا، فإن عروبة لبنان قد تصبح موضع مراجعة عندما يدخل الفاعلون السياسيون في مناقشة التفاصيل، والشيطان، كما يقولون، هو في التفاصيل. ولقد تطرقت المراجعة التي لم تهدأ منذ الطائف إلى المجالات التالية:

(١) **العلاقات الخارجية**: لقد جرى التركيز هنا على قضيتين رئيسيتين تعكسان دقة وضع لبنان الجيوسياسي:

(أ) **العلاقات السورية ـ اللبنانية**: لقد طالب المعارضون هنا بإنهاء الهيمنة السورية على لبنان، وبخروج القوات السورية من أراضيه أو على الأقل بتطبيق وثيقة الطائف التي تدعو إلى تجميع القوات السورية في شرق لبنان بحيث يكون دورها محصوراً في إطار التعاون العسكري الاستراتيجي بين البلدين.

(ب) **الصراع مع إسرائيل**: إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، وبنزع سلاح حزب الله.

(٢) **الأوضاع الداخلية**: تمحورت مطالب المعارضين هنا على إنهاء ما دعوه بالدولة الأمنية اللبنانية ـ السورية بما في ذلك وقف التدخل في الانتخابات، وفي التعيينات، وفي كبح الحريات العامة، مثل حرية التعبير عن الرأي والتجمع.

وجدير بالذكر أن من بين هذه المطالب المتعددة، كان تشديد المعارضين بصورة خاصة على خروج القوات السورية من لبنان وإيقاف تدخل الأجهزة الأمنية السورية في الحياة السياسية اللبنانية. واعتبر المعارضون أن تحقيق هذه المطالب يفتح الباب بصورة طبيعية أمام تنفيذ المطالب الأخرى من قبل الدولة اللبنانية المستعيدة للسيادة وللقرار الحر الذي يخضع للاعتبارات اللبنانية لا غير.

في مقابل هذه المطالب، أبدى الموالون موافقتهم على ضرورة مراجعة أوضاع العلاقات بين سوريا ولبنان، ولكن باتجاه تطوير هذه العلاقات وتشذيبها من أخطاء وإخفاقات لم تحدد الجهة المسؤولة عنها، إلا أنَّ الموالين لم يؤيدوا مطلب انسحاب القوات السورية انسحاباً كلياً من لبنان. كذلك لم يؤيد الموالون المطالب المتعلّقة بالصراع مع إسرائيل، وبخاصة المتعلق منها بنزع سلاح حزب الله. أما على صعيد الإصلاح السياسي والديمقراطي، فإن الموالين لم يعارضوا هم أيضاً الدعوة إليه، ولكنهم لم يبدوا تجاوباً ملموساً مع مطالب محددة تقدّم بها المعارضون في بعض الأحيان.

رغب كلّ من فريقي المعارضة والموالاة في الاستنجاد بالشارع اللبناني من أجل الانتصار على الطرف الآخر. ولئن كانت السلطة في يد فريق الموالاة، فإن الفريق الموالي كان الأكثر حرصاً على الاستعانة بالشارع. ولا ريب في أنّه كان هناك تجاوب واسع مع المطالب التي رفعها المعارضون بين أنصارهم، وقوى كثيرة لم تكن راضية على الوضع اللبناني الراهن. إلا أن مساعي المعارضين على هذا الصعيد اصطدمت بتطورات دولية غير مؤاتية. فصدور القرار الدولي رقم ١٥٥٩ بتأييد قوي

من الولايات المتحدة ومن جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، واحتدام الصراع في العراق واتهام سوريا بتأييد المقاومة العراقية، كلّ ذلك أثار تعاطفاً مع القيادة السورية التي برزت كمدافع عن عروبة العراق، واستطراداً المنطقة. ولم يكن من السهل على المعارضة، في ظلّ هذا التعاطف أن تحرّك شارعاً لبنانياً متعدد الطوائف والمذاهب ضدّ خصومها. لهذا كان على هذا الحدث أن ينتظر حدثاً مأساوياً وضخماً لكي يولد.

٢ ـ اغتيال الشهيد الحريري

تمثل هذا الحدث في اغتيال الرئيس رفيق الحريري. فهذا الحدث أطلق شحنة من العواطف المتفجرة لدى الطائفة السنّية التي كانت تجد في الحريري زعامة وقدرات قوية تتكئ عليها في مواجهة التحديات. وبما أن الاغتيال حدث في وقت بدا فيه رئيس الحكومة الراحل وكأنه طرف رئيسي في الصراع مع سوريا ومع حليفها في لبنان الرئيس لحود، فقد حملا مسؤولية الاغتيال. واستخدمت هذه التفاعلات في سياق الصراع بين الموالين والمعارضين بحيث تمكنت المعارضة من توسيع قاعدتها، ومن ضمّ مؤيدي الحريري وأنصاره الكثر من الطائفة السنّية إلى قاعدتها وإقناعهم بتبني شعاراتها، ولكن بعد أن أضيفت إليها أهداف إضافية يمكن تلخيصها بما يلي:

أ ـ التحقيق الدولي في اغتيال الشهيد الحريري.

ب ـ انسحاب القوات وسائر الأجهزة الأمنية السورية من الأراضي اللبنانية كافة.

ج ـ تبادل السفارات بين لبنان وسوريا كإجراء ينقض فكرة العلاقات المميزة بين البلدين.

د ـ إطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية.

هـ ـ تنفيذ القرار رقم ١٥٥٩.

و ـ استقالة الحكومة وتشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة ولتفكيك السلطة الأمنية اللبنانية.

وجدت هذه الأهداف وما سبقت الإشارة إليه من الأهداف التي رفعتها المعارضة تجاوباً واسعاً في تحرّكين شارعيين مهمين:

الأول، هو مناسبة تشييع الشهيد الحريري التي ضمت عشرات الآلاف من

اللبنانيين، وبخاصة من الطائفة السنّية مع مشاركة درزية واسعة[٢].

الثاني هي التظاهرة الضخمة التي نظمتها المعارضة خلال شهر آذار/ مارس والتي تميزت بالصفات الآتية:

أ ـ ضخامتها: قدر عدد المشتركين والمشتركات فيها بحوالى المليون.

ب ـ تنوع المشتركين فيها، إذ إنهم جاؤوا من مختلف المناطق اللبنانية والجماعات الدينية، وبخاصة الموارنة والسنّة، ومن شتى الطبقات الاجتماعية والخلفيات الثقافية، ومن أعمار متفاوتة. هذا مع العلم أن العنصر الشبابي كان له حضور قوي فيها، وكانت غالبيتها من الرجال، ولكن كانت نسبة النساء فيها عالية مع وجود ملحوظ لنساء بدا أنهن يساهمن لأول مرة في تحرّك شارعي.

بيد أنّه تنبغي الإشارة هنا إلى أنّه على رغم أن قادة هذه التظاهرة أكدوا أنها كانت جسماً واحداً جسّد نهجاً ومطالب واحدة، إلا أن الدقة تقتضي القول بأنها كانت عبارة عن تجمعين رئيسيين: **الأول** منهما تدفق من بيروت وخارجها إلى ساحة الشهداء وتمركز فيها، وقد غلب عليه لون ديني معين، **والآخر** تدفق إلى ساحة رياض الصلح من بيروت نفسها، وقد كانت غالبيته من لون ديني مختلف. كما إن الخطاب السياسي الذي رافق التظاهرة لم يكن موحّداً تماماً، **إذ إن** كلمة النائب بهية الحريري شقيقة الشهيد رفيق الحريري خلت من نبرة العداء لسوريا وفتحت الباب أمام التحاور مع أمل وحزب الله، في حين أن كلمات أخرى ذهبت في اتجاهات مغايرة.

ج ـ التقنية التي استخدمت في حشد المتظاهرين وفي تنظيم التظاهرة وفي إطلاق الرسائل السياسية عبرها. وبدت هذه التقنية وكأنها تكرار لأساليب مشابهة جربت بنجاح في أوروبا الشرقية وفي البلقان. لقد استخدمت الرموز، مثل الأشرطة ذات الألوان المحددة والقبعات والأعلام اللبنانية الكثيفة المعبرة عن الولاء للوطن والتماثل بين المتظاهرين. وقد نصبت الخيم بعد التظاهرة لكي تؤمن الاستمرارية للمعاني التي عبرت عنها. وسجلت هذه التقنية نجاحاً في إضفاء مظهر حداثي على التظاهرة يوحي بأنها من صنع قيادات عصرية ومبتكرة.

جاءت هذه التظاهرة الضخمة عقب تظاهرتين ضخمتين نظمهما حزب الله اللبناني بالدرجة الأولى، وجمعت التظاهرتان أيضاً مئات الآلاف من المتظاهرين.

---

(٢) انظر: **الحياة**، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٥.

الأولى جرت في ضاحية بيروت الجنوبية بمناسبة ذكرى عاشوراء في ٢٠ شباط/ فبراير بعد أيام من اغتيال الشهيد الحريري.

و**الثانية** خلال شهر آذار/ مارس. ولم تكن التظاهرة الثانية التي شاركت في تنظيمها الجماعات الموالية كافة في حجم تظاهرة المعارضين، ولكنها كان لها تأثيرها الواضح في سائر التداعيات اللاحقة، هذا رغم أن الموالين بدوا وكأنهم انكفأوا إلى تراجع غير منظم، والى تهاو في جبهتهم النزالية، وتفكك متنام في معسكرهم. وبين هؤلاء تمكنت قيادة حزب الله من الحفاظ على بعض التماسك وعلى الردّ على مطالب المعارضة بموقف سجالي معقول عبّر عنه زعيم الحزب السيد حسن نصر الله، إذ دعا إلى الحوار أو الاحتكام إلى الانتخابات، «. . . مؤكّداً أنّه ليس هناك مصلحة للبنان في أن يحتكم أي منا إلى الشارع بحسم مسائل سياسية، وخصوصاً أن شارعنا يسارع إلى الخطاب الطائفي والشعارات الطائفية واستحضار الضغائن والأحقاد الطائفية»[٣].

ترافق ذلك مع إشارات الوفاء لسوريا، والسعي إلى تخفيف حدة الضغط عليها، والدعوة إلى فتح باب الحوار بين الفاعلين المحليين الرئيسيين في الساحة اللبنانية. وإذا أطلق هذا النداء في مناسبة مذهبية الطابع، فإنه يدلّ على علاقة حزب الله الذي بات الحليف الأول لسوريا والركن الأول للموالاة بشارعه. لقد كان باستطاعة حزب الله أن يندّد بالشارعية، وأن يقرع الشارع اللبناني، وأن ينتقد عوراته ومخاطر الانجرار إلى الارتكاز إليه، لأنه كان يمتلك نوعاً من السيطرة التعبوية غير المحدودة على شارعه. ولعل ذلك كان من الفوارق الأساسية بين نمط علاقة حزب الله بشارعه، وعلاقة الأطراف اللبنانية الأخرى بشوارعها، ربما باستثناء وليد جنبلاط الذي كان يملك مثل هذه العلاقة مع شارعه، هذا مع العلم بأنها قامت على ميراث سياسي متراكم. فالعلاقة الأولى كانت تتسم بشيء من النخبوية والطليعية، أما علاقة الأطراف اللبنانية الأخرى، وبخاصة في لحظات تسابقها بعضها مع بعض، فإنها كانت تتسم بالكثير من الشعبوية، وهي حاضن رئيس للارتجاجات الطائفية التي حذر منها نصر الله. هذا التفاوت سلم حزب الله سلاحاً سياسياً في الداخل افتقر إليه الآخرون، فاستخدمه غير مرة في الدعوة إلى الحوار، أما الأطراف الأخرى في المعارضة فقد بدت تفتقر إلى هذه الميزة، إذ جعلت ترفض هذه الدعوة التي لم تكن تنسجم وقتها مع المناخ السائد في شارعها الذي لم يكن حوارياً.

---

(٣) انظر: **الحياة**، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٥.

٣ ـ انسحاب القوات السورية من لبنان

تضافرت الضغوط اللبنانية والإقليمية والدولية على إقناع القيادة السورية بضرورة سحب قواتها من لبنان. ولا ريب في أن ضغوط الشارع اللبناني أدت دوراً مهماً على هذا الصعيد. ويمكننا أن نلاحظ تمايزات في المواقف اللبنانية شكلت إرهاصات لما آلت إليه الأوضاع في ما بعد. عبّر حزب الله وحلفاء سوريا في لبنان عن واحدة من هذه التمايزات بتأكيدهم الامتنان لدمشق والوفاء لها على دعمها للمقاومة، وعلى مساعدتها على إعادة بناء الدولة اللبنانية. وعبّر فريق آخر عن موقف مختلف، إذ كان في ذهنهم، كما يبدو، أن سلبيات التدخل السوري في لبنان لم تكن لتقل عن إيجابياته، هذا إن لم تكن تفوقها، ولكنهم في الوقت نفسه، انطلاقاً من اعتبارات واقعية، تمنوا فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين تقوم على المساواة والتكافؤ واحترام متبادل للسيادة الوطنية.

وفي هذه التمايزات نلاحظ أن فريقاً من اللبنانيين تطلع إلى أن يكون الانسحاب السوري مقدمة لسقوط النظام في سوريا نفسها، على أساس أنه لن يعرف لبنان طعم الاستقرار الديمقراطي إلا إذا تغير الوضع في سوريا. ومن هنا كان عنف الشعارات المناهضة لسوريا في التظاهرات والتحرّكات التي دعت إلى انسحابها. ولئن شعر الفريقان الثاني والثالث بالاغتراب عن الدولة اللبنانية نتيجة سياسة الإقصاء، فإنهما وجدا في الانسحاب السوري المقدمة الأكيدة لمتغيرات داخلية تنهي فصلاً من فصول الإقصاء، وتعيد المقصيين إلى قلب اللعبة السياسية اللبنانية. وانصبت هذه الآمال والتوقعات على الانتخابات النيابية، وعلى إعادة تشكيل الشراكة بين الفرقاء اللبنانيين الرئيسيين.

٤ ـ الانتخابات وتشكيل الحكومة

تشكلت في الانتخابات النيابية تحالفات اتسمت ببعض الجدة وليس كلها. فقد تشكل تحالف ضمّ تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري، والحزب التقدّمي الاشتراكي، وحزب الله، وأمل، وقرنة شهوان، والقوات اللبنانية، والحركة الإصلاحية الكتائبية. بالمقابل، قام تحالف ضمّ تيار الإصلاح والتغيير بزعامة ميشال عون، وبعض القيادات السياسية ذات النفوذ المحلي، مثل ميشال المر وسليمان فرنجية. واتسم الصراع الانتخابي بالطابع الطائفي والمذهبي الصريح، كما لم يحصل في تاريخ لبنان الحديث. وتحول الشارع اللبناني إلى آليات انتخابية اعتمدت على عنصرين رئيسيين، هما: الشحن الطائفي، والمال. وتراجعت مسألة العلاقة مع سوريا في سلم الأولويات، إذ توزع أصدقاؤها وحلفاؤها على التحالفين

الانتخابيين الرئيسيين. ولكن بقيت المسألة المحورية على صعيد السياسة اللبنانية، ألا وهي تنظيم الشراكة اللبنانية، في إطار نظام الديمقراطية الوفاقية.

أسفرت نتائج الانتخابات عن قيام تكتلات برلمانية واسعة، طائفية ومذهبية التركيب، وطغيان الخطاب الطائفي على أي خطاب آخر. وعندما جاء وقت تشكيل الحكومة الجديدة، وكلف السيد فؤاد السنيورة بهذه المهمة، سعى الرئيس المكلف المتأثر بفكرة الميثاق الوطني إلى تشكيل حكومة وفاق وطني، بيد أنه لم يوفق إلى تحقيق هدفه. وتشكلت الحكومة اللبنانية الحالية، وهي تضم تكتل الأكثرية بين الطوائف الشيعية والسنية والدرزية، أما الطائفة المارونية التي تأسس لبنان استجابة لمطالب زعمائها وقادتها في العشرينيّات، فقد مثلت بتكتل الأقلية. وسوف يشكل هذا عنصر خلل مستمراً على رغم أن رئيس الحكومة وزعيم الأكثرية المارونية يعتبر أنّه من الممكن احتواء هذا التوتر عبر التقاليد الديمقراطية التي تشكل فيها الأكثرية النيابية الحكومة، بينما تقف الأقلية في المعارضة.

العقدة هنا هي أن مثل هذا التفكير يقاس بمعايير نظام الأكثرية النيابية، فعلى رغم أن النخب السياسية المتعاقبة لبثت تأمل في الانتقال إلى النظام الأكثري، وعلى رغم أن ميثاق الطائف وضع آليات هذا الانتقال ووعد بتحريكها في وقت قريب، إلا أن لبنان لا يزال يطبق الديمقراطية الوفاقية، بل إنّه اليوم أقرب منه إلى الالتصاق بها من السابق حيث إن ملامح الاصطفاف الديني والمذهبي أصبحت أشدّ وضوحاً في مجلسه النيابي، وفي شارعه أو شوارعه. ومن شروط الديمقراطية الوفاقية أن يمثل الجميع في السلطة وألا يبقى شريك رئيسي خارجها، أما بقاء هذا الشريك خارج السلطة على النحو الحالي فإنه سوف يصبغ الحكم بلون ديني صريح، ويصبغ المعارضة بلون ديني آخر. وهذه الألوان تجتذب عادة الشارع. وإذا كان من شأن هذا الاجتذاب أن يغذي التفاعل بين الشارع والنخبة، فتتأثر النخبة بالشارع، في حين أنه تظن أن الأمر سوف يقتصر على استخدامه، بحسب توصيف ماكس فيبر في محاضرته الشهيرة حول السياسة كمهنة، فإننا مقبلون في لبنان على وضع صعب ما لم تنشأ فيه حركة إصلاحية فاعلة تقود البلد إلى بناء دولة عصرية على أساس ديمقراطي ووطني متين.

المناقشـات

علي محمد فخرو (رئيس الجلسة)

١ ـ عباس شبلاق

أودّ في البداية أن أشكر د. زيادة على البحث الممتاز واليتيم الذي أتيح لي الإطلاع عليه من بحوث المؤتمر. هناك معضلة في الحالة السورية تبدو أبرز من غيرها من الحالات، وهي علاقة السياسي بالاجتماعي أو بالديمقراطي. يعتبر النضال السوري نضالاً سياسياً قائماً على رفض تحرري، ورفض قومي، ورفض ما يسعى الأجنبي إليه في المنطقة. وكانت هذه سبباً في تردد الكثير من حركات المعارضة القومية في معارضة مثل هذه الأنظمة. وفي السابق كان نموذج العراق، نموذج النظام السابق، نموذجاً شبيهاً، فأين المعارضة السورية من هذه الحقيقة؟ أنا مثلاً لا أفهم من البحث موقفه من موضوع الجولان، وموضوع تحرير الأرض. ليس هناك أي ذكر لهذا الموضوع، وهل كانت هناك أمثلة أخرى، إضافة إلى ما سقته؟ كيف ردّ طلاس على المعارضة ببساطة على أساس أنها عميلة للأجنبي، هذه الحجة التي تستعمل دائماً، وهذه مشكلة أمام المعارضة السورية؟ فأرجو التوضيح. لقد ذكرت عن موضوع الإخوان المسلمين في الميثاق وموقفهم من الدولة في الميثاق الذي أصدروه، وتأكيدهم على الدولة الحديثة ودولة سيادة القانون، أرجو توضيح ذلك.

٢ ـ عبد النبي العكري

أنا لدي سؤال للأخوين: ما هو التأثير المتبادل بين حركتي الشارع في سوريا ولبنان، على اعتبار أن هناك شعباً واحداً في البلدين كما في المقولة الشهيرة.

٣ ـ صادق الشيخ

لقد طالعت بحث د. رضوان، والخلفية التي خرجت بها هي التشابه الكبير بين

الوضع في سوريا والوضع في تونس، وأنا لا أدري من منا ينتظر الآخر حتّى يغيّر، لكن يبدو أنهما وضعان في العالم العربي الأكثر انغلاقاً، وهذا هو العربي كلّه بالحساب السلبي، وما هو الأكثر سلبية: الوضع السوري، والوضع التونسي. الوضع السوري، كما ذكر الإخوان، يستند إلى شرعية التحرير، تحرير فلسطين والشرعية القومية. فالنظام التونسي تنبع شرعيته من الحداثة، وهو دائماً يزعم لنفسه تقدّماً عن العالم العربي في مجال الحداثة. أيضاً هذه الشرعية أخذت في التساقط، إلا أنّه يبدو أن الوضع السوري متقدم على الوضع التونسي. وهذا أمر يغبطون عليه من جهة مثل هذا الخطاب الذي ذكره د. زيادة تجاه الإخوان المسلمين. لقد تعوّدنا أن يكون الخطاب دائماً تجاه الإخوان المسلمين، أي الخطاب الحداثي عامة، والملون بلون يساري غامق كثيراً أو قليلاً، خطاباً اتهامياً وضحلاً، كما ذكر د. محمد السيد سعيد هنا. وقد ذكرت له بأن الإخوان المسلمين لا يتبنون الدولة الدينية، وهذا يعني أن ما يرد حول سعيهم لإقامة دولة دينية ليس صحيحاً. ما من أحد من الإخوان المسلمين، بحسب ما طالعنا في وثائقهم الآن، يطالب بحكم رجال الدين أو بحكم ثيوقراطي، وإنما كلّ الذي يطالبون به هو حكم ديمقراطي بمرجعيّة دينية إسلامية. وهذا ينبغي أن يكون قدراً مشتركاً بين كلّ العرب والمسلمين، فنقطة إضاءه في الوضع السوري هو هذه العلاقة بين الإخوان المسلمين والآخرين. وهذه هي النظرة لجماعة الحداثة، النظرة الإيجابية، بينما نحن في تونس على رغم أننا نعتبر أن حركتنا متقدمة، وربما هذا يعني أن رؤيتنا لأنفسنا مبالغ فيها، ولكن نظن بأننا متقدمين في هذا المجال، ومع ذلك فإن زملاءنا في حركات المعارضة يجدون حتّى الآن حرجاً في الجلوس إلينا وفي العمل المشترك، خلافاً للإخوة في سوريا.

هذه نقطة متقدمة، فلماذا حصل هذا التطور بسرعة مع الإخوان المسلمين في سوريا بعد أن قادوا عملاً مسلحاً في سوريا، وهو تطور كبير من الجهتين: جهة الإخوان، وقد قوبل من الجهة الأخرى بالترحيب، على حين في بلاد أخرى، بما فيها مصر، لا تقابل خطوات التطور لدى الإسلاميين بخطوات مماثلة من جهة جماعات الحداثة، وهذه معضلة، كما ذكر د. حسيب والإخوان. أظن السؤال هنا: وبعد! إلى أين تتجه الأوضاع في سوريا الآن؟

في ما يتعلق بموضوع لبنان، فعلى الرغم من كلّ سلبيات لبنان، ولكن لبنان يظل الأقل سوءاً في العالم العربي، أو الأفضل في العالم العربي كلّه، من حيث إنه لا يوجد إقصاء في لبنان، إذ إن كلّ الجماعات موجودة، فلبنان يضم كلّ أهله، ولا نجد تقريباً قطراً مثل لبنان يضم كلّ أهله. وأنا أظن أن أهل البحرين يبالغون في نقد وضعهم الذي يوجد فيه سلبيات كثيرة، ولكن، على كلّ حال، فإن تطوراً

حصل الآن في البحرين، وأصبحت البحرين تضم كلّ أهلها. وأنا أعتبر أن هذا مقياس الحدّ الأدنى لنظام عليه أن يتحمل كلّ مواطنيه الذين لا يحملون السلاح، وإنما سلاحهم هو رأي وفكر يقدمونهما من خلال الرأي والنقد الشديد، مثل الذي سمعناه من الإخوة في البحرين، لأن غير ذلك لا يمكن تقديمه بهذه التجربة، وإنما يضع عقبات في الطريق. وفي تقديري أن لبنان يظل أهم ساحة في العالم العربي. لقد ذكر د. حسيب قضية مهمة هي أن هناك أزمة قيم في لبنان، وأظن أن هناك أزمة قيم في العالم العربي. إن موضوع الفساد، أي موضوع فساد النخب والرشى، وطغيان الحياة المادية، وانهيار الأخلاق، يعود إلى تيار عالمي يجتاحنا، وما أظن أن هناك قيماً، وسلّماً أخلاقياً، وحياة أخلاقية، يمكن أن تقام أصلاً في أي مكان على أساس غير ديني، ولا سيما في الأمة الإسلامية. إذا تخلى الغرب الذي نتمثّل به عن تدينه، فلديه تراث ديمقراطي يمكن أن يعود إليه، لكن نحن العرب إذا تخلينا عن الإسلام وعن قيمه، فإلى أين سنعود؟

٤ ـ جورج القصيفي

في الحقيقة أن سوريا تشبه تونس، وهي كما قيل أيضاً تشبه العراق. وفي الحقيقة علينا أن نرجع إلى النقطة التي ذكرت في هذا اليوم في طبيعة الدولة العربية، فهناك قبيلة تسيطر بشكل رئيسي في كلّ مرة، وهذه القبيلة هي التي تسنّ القوانين. وهنا بيت القصيد، ففي لبنان أيضاً قبائل وطوائف، وما تعدى ذلك بالنسبة إلى الحاكم كلها تفاصيل. سؤالي هو: أنا أعرف الوضع السوري، وكذلك الوضع اللبناني، إلى ما هنالك، ولكن سؤالي للدكتور زيادة هو أنه على الرغم من الصعاب التي تواجهها المعارضة في سوريا، الا أنني أعتقد أن تجميد عمل المعارضة الوطنية في سوريا سيضرّ بمستقبل سوريا كبلد، وحتّى إنه سيضرّ بمستقبل النظام، لماذا؟ إذا أخذنا المثل العراقي، فقد كان يوجد هناك غياب للمعارضة الوطنية العراقية، وبالتالي كانت المعارضة في الخارج، فاستندنا على الخارج، وأصبحنا اليوم نرتهن لاحتلال العراق، وواضح والله يعلم إلى أين سنصير. إذاً يرجى من المعارضة الوطنية السورية، على الرغم من كلّ الصعاب، أن تضع برنامجاً وتتبعه، لأن الثمن سوف يكون غالياً بشكل كبير. سؤال: كيف ترى مستقبل العلاقات الأمريكية ـ السورية يا دكتور زيادة؟

أما في ما يتعلق بالمعارضة اللبنانية، وتحديداً حزب الله، فأنا من الناس الذين يسيرون في التظاهرات، كما إن تظاهرة المعارضة كان لديها مطلب أساسي هو تفكيك النظام الأمني السوري ـ اللبناني، وكان هناك قسم كبير من المعارضة

اللبنانية يدعو إلى علاقات ودّية مع الشعب السوري، وليس غير ذلك. كذلك هذه المعارضة كانت تطالب بحماية حزب الله، وهي ليست ضدّ حزب الله، ولكن المشكلة أن تظاهرة حزب الله تمّ تجهيزها لاحقاً لخدمة بعض المصالح الأخرى.

٥ ـ عبيدة نحاس

أبدأ من حيث انتهى الشيخ. نسأل عن سبب التطور الذي حصل بين الإخوان والمعارضة في سوريا حتّى تقاربوا. البريطانيون والأوروبيون عموماً، وكذلك الألمان، نجدهم يسألوننا هذا السؤال نفسه: ما السر في هذا النظام الذي وحّد معارضته من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار؟ إن النظام هو فعلاً السبب في توحد المعارضة السورية. هذه هي النقطة الأولى، ولكن حقيقة هناك نقطة د. رضوان ـ نظراً إلى ضيق الوقت ـ لم يستطع أن يذكرها في الأخير: بعد مؤتمر حزب البعث الأخير حصل تراجع، والآن حصل مزيد من التراجع، في الحريات، فعاد الإخوان ليصبحوا خطاً أحمر. هذا كان في نصّ مداولات المؤتمر، وأيضاً في تصريحات نسبت هنا وهناك إلى أعلى مستويات القيادة السياسية في البلد. ومعروف أن منتدى الأتاسي أُلغي لأن كلمة للإخوان أُلقيت فيه بالنيابة، والرجل الذي ألقاها معروض على محكمة أمن الدولة اليوم. كما إن لاغتيال الشيخ الخزنوي قصة طويلة، ويقال إنّها قضية جنائية، ولكن هناك قناعة في الشارع السوري بأن لقاء جمعه بالمراقب العام للإخوان في بروكسل قد يكون السبب أيضاً، وهذا يعني أن الإخوان المسلمين اليوم هم خطّ أحمر بالنسبة إلى النظام. وهذه من تناقضات السياسة السورية، وهي أن المعارضة والنظام يتفقان في كلّ شيء، ففي الجولان لا يوجد خلاف بينهما في السياسة الخارجية، بل إن المشروعية للنظام السوري يقابلها أيضاً أن المعارضة السورية إما قومية أو إسلامية، أو حتّى اليسارية منها فهي ذات نفس قومي في سوريا، وبالتالي ليس هناك خلاف على القضايا الاستراتيجية الكبرى، ومع ذلك يقبل النظام أن يجلس إلى كلّ الإسلاميين في العالم العربي إلا الإخوان السوريين على سبيل المثال. أيضاً هناك نقطة أخرى تلفت الانتباه في المقارنة بين سوريا ولبنان، ذلك أن في لبنان وسوريا وضع طائفي معقد في كلا البلدين، ولكن الملاحظ أن السوريين أكثر حساسية تجاه المسألة الطائفية، فاللبنانيون يصرحون بها بطريقة عجيبة، أما بالنسبة إلى السوريين فالمسألة حساسة جداً، ويرفض السوريون الخوض في هذه المسألة، ونادراً ما ترون سياسياً سورياً يتكلم بنَفَس طائفي حتّى في المعارضة. والأمر الذي يلفت انتباهي، ونحن نتكلم عن شارع سوري، وأظن أنه ليس هناك شارع سوري، بل هناك معارضة نخبوية في الداخل وفي الخارج، والشارع متفرج، فحتّى الآن أكبر اعتصام نفذته المعارضة في دمشق حضره مئتان

إلى ثلاثمئة شخص، لكن كان عدد المتفرجين يزيد على المعتصمين، وكان الناس يقفون ليتفرجون كيف يتعامل الأمن مع هؤلاء، لأن هذه ظاهرة جديدة، وكان عدد رجال الأمن أكثر من اثنين في بعض الحالات، وهذا يعني أنها كانت ظاهرة مثيرة. في بداية عهد د. بشّار الأسد كان الناس يظنون أن هذه المعارضة مدفوعة من جهات في النظام من أجل توريطهم، فيخرج عدد قليل إلى الشارع. وهناك في المقابل تظاهرات خرجت بها المعارضة، ولكن من أجل فلسطين والعراق، وليس من أجل الإصلاح. في مدينة الرقة، على سبيل المثال، خرجت جنازة للشيخ أحمد ياسين نظمها معارضون، لكن خرج فيها كل الشارع، إذ خرج فيها مئات الناس وبحماية الشرطة. أعتقد أن السوريين ظنوا في لحظة من اللحظات أن الشارع اللبناني سيحررهم، باعتبار أن هناك لامبالاة حقيقية في سوريا، لكن الحس الوطني يأبى عليهم التورط في أعمال غير مضمونة النتائج، فالناس عندما يجلسون في مجالسهم الخاصة يتكلمون عن أي شخص يأتي، لكن ليس في استطاعتهم عمل أي شيء، لأن الحس الوطني يمنعهم من قبول التدخل الخارجي.

٦ ـ معن بشور

لا شكّ في أن عرض د. زيادة ود. رغيد جيدان. إن العرضين كانا موفّقين إلى حدّ كبير في تناول بعض الجوانب من هذه القضية، لكن بالنسبة إلى الموضوع اللبناني من الصعب الحديث على شارع لبناني واحد، وعلى رغم أن البعض يظن أن الشارع اللبناني كان فيه تظاهرتان، وأنا مثل د. القصيفي كنت في التظاهرتين معاً لأنّني كنت أدرك أن التظاهرتين تعبران عن شيء ما في قلوب اللبنانيين، ولكن حتّى التظاهرة التي يفترض أنها كانت متنوعة انقسمت وهي مجتمعة حين تحدثت السيدة بهية الحريري شقيقة الرئيس الحريري التي اجتمعت بالناس من أجل كشف الحقيقة عن جريمة قتله، حين تحدثت كلاماً عاقلاً قابلها كثير من المجتمعين بالصفير، الأمر الذي يدلّ على أن هذه التظاهرة لا تفيد عن وجود شارع موحّد. الآن هنالك ثلاثة شوارع في لبنان على الأقل: شارع يقوده حزب الله، وشارع يتأثر بالحريري ووليد جنبلاط، وشارع يتأثر بالعماد ميشال عون. لكنني أعتقد أن حيوية ما قد دخلت إلى الشارع اللبناني بعد سنوات طويلة. إن الذي يحصل في لبنان هو تلاقٍ بين أمرين: بين مشروع خارجي كبير للمنطقة كلها كان يستهدف لبنان ويستهدف سوريا من خلال لبنان، وقد أعانت هذه الهجمة إدارة سيئة لبنانية ـ سورية للأوضاع في لبنان وساعدت هذه الهجمة الخارجية إلى حدّ كبير، وبالتالي الآن هناك دينامكية جديدة في لبنان ستعبر عن نفسها بشكل إيجابي على رغم كلّ المشاكل المعاكسة بالاتجاه السليم. مثلاً هناك قضيتان يجتمع اللبنانيون

عليهما بشكل أو بآخر، هما: قضية رفض التدخل الخارجي لتجريد المقاومة من سلاحها، بغض النظر عن موقف الفئات اللبنانية من سلاح حزب الله، لكن الجميع متفق أن هذا أمر لبناني داخلي يحلّ بالحوار اللبناني الداخلي، وهناك أيضاً قضية أخرى هي قضية الفساد ومواجهة الفساد. وهذه أيضاً يجمع الرأي العام اللبناني حولها، وإذا وجدت صيغ للعلاقة بين هذه القوى حول هذين الأمرين فأعتقد أن الجو إيجابي. إن العلاقات اللبنانية ـ السورية باختصار شديد هي المشكلة التي تتعلق بالزعماء اللبنانيين، إذ إنهم إذا رضوا على سوريا فإن رضاهم ينصبّ على النفاق للنظام، وإذا اختلفوا مع سوريا ينصب غضبهم على الشعب السوري وعلى المواطن السوري. وفي الحالتين هذا يسيء إلى العلاقة بين البلدين لأن القيادة اللبنانية وجزء من شركائها في سوريا تعاملوا مع هذه العلاقة على أنها أحد مناجم الذهب من أجل الاستفادة، وهذا أثر كثيراً في ما أعتقد في مستقبل الفكرة العربية في لبنان التي تعيش لحظه صعبة. وأعتقد أن علينا أن ننهض بها نهوضاً كبيراً من خلال عمل يرتكز إلى الشارع. أخيراً، وهنا أريد أن أقول إن هذه الظاهرة اللبنانية فيها كثير من الخدع الإعلامية، وعلينا أن ننتبه إلى ذلك لأن الكثير من الذين تبين أنهم من المعارضة كانوا بلغتين ووجهين: هم في الشارع مع قانون انتخابي معين، وفي مجلس النواب مع قانون انتخابي آخر، وبالتالي كثير منهم وقع في ما كان يتهم به الآخرين، ثمّ هناك فكرة إقصائية مستبدة اليوم في كثير من الفئات الحاكمة في لبنان، فكلّهم جورج بوش الصغير، إما معي وإما ضدي، وهذه مسألة خطرة على الديمقراطية في لبنان. وهذه يجب أن تواجه بوعي عربي وبعدم الإعجاب بالواقع اللبناني من دون أن يدرك البعض أن هناك عيوباً خطيرة في النسيج اللبناني.

٧ ـ نديم شحادة

هناك في لبنان تغيير جذري، تغيير ليس فقط لما بعد ١٩٦٨، وإنما تغيير لما بعد ١٩٤٨ أيضاً. أعتقد أن الذي حصل في لبنان سيحصل في سوريا وهو تغيير جذري، والسبب هو أنّه توجد في الشارع توقعات بتغيير جذري، وخصوصاً عند الشباب، ويمكن أن يكون ذلك أقل أو مختلفاً عن التوقعات في التغيير الذي توقعه د. حسيب، لأنه هو شيخ الشباب وتوقعاته عالية جداً. لكن لمن هو مثلي، فتوقعاته أقل. إنه يرى أن هناك تغييراً جذرياً، مثلاً لا يوجد انقسام طائفي، وأن هناك أفكاراً متشابهة موجودة عند جميع الفرقاء، ومن ثمّ صار رفيق الحريري القومي العربي مثل ميشال شيحة القرن الواحد وعشرين، فهذا تغيير جذري، وكذلك يتحول إميل لحود إلى عنوان للتصدي للإمبريالية، وهذا تغيير جذري أيضاً، والأمر

نفسه يحصل في الانتخابات، فالتحالفات التي صارت ونتائج الانتخابات توحي، على الرغم من بقاء بعض الرموز إلا أن هناك صفاً سياسياً كاملاً اختفى من الوجود وغاب من سجل العائلات السياسية. إن هذا التغيير لمن هو مثلي يمثل تغييراً كبيراً، أما د. حسيب فعنده توقعات أعلى منها.

٨ ـ ناصر الدين قلاوون

هناك **نقطة** تستحق الذكر. أنا كنت أريد أن أعتمد على الأستاذ نديم شحادة لأنه قالها في شتام هاوس (Chatahm House) قبل أربعة شهور، وعاد وقالها الآن، وأنا أريد أن أكررها: هل من السهل ـ وهذه هي محاشرة للدكتور حسيب ـ على زعامات مثل الحريري وغيره أن يحوّلوا الشارع الذي هو ذو اتجاه قومي عربي كبير إلى وجهة معينة كانت بالأول تسير مع دمشق على العمياني، إلى وجهة، إذا ما قلت مناقضة أريد أن أقول، مختلفة مع دمشق، ويحصل صدام بين النظرتين؟ هناك أمر يحتاج إلى تحليل هنا. هذا رقم واحد، هذا نوع غريب من الإجماع اللبناني، ليس ضدّ سوريا بل ضدّ نهج معين. هل يستطيع الأخوان، د. الصلح ود. زيادة، من خبرتهم أن يروا مدى تمرير التوتر السياسي بين نخبة البلدين في سوريا وفي لبنان؟ إنّه بالتأكيد ليس جسر تواصل بين النخبتين، ولن يتعزز السفر بين البلدين، عبر مقالات الصحف والفضائيات وغيرها والتاكسي، على المستوى الشعبي. أما على مستوى الشاحنات، فقد سبب ذلك التوتر بين المجتمعينْ، ولم يقتصر على النخبة، بل على كلّ شرائح المجتمعينْ.

النقطة **الأخيرة** هي حول السمات المتعلّقة بالديمقراطية، فهناك صفة غابت عن البرلمان اللبناني، وهي من سمات البرلمان اللبناني، إذ كان التصويت لانتخاب رئيس الجمهورية يجري بسرية تامة في البرلمان القديم، فكان الصندوق يحمل إلى النواب الـ ٩٩، وإذا كان هناك نصاب ينتخب رئيس جمهورية.

٩ ـ رضوان زيادة (يرد)

في الواقع أحد اهتماماتي الرئيسيّة هو البحث في أسباب فشل النظام السوري في وضع الجولان كأجندة وطنية سورية، بمعنى آخر هناك فشل في الاستراتيجية السورية في تحشيد الوعي الوطني السوري في وضع الجولان كقضية مركزية سورية، فالجولان لا يذكر في البيانات السياسية السورية حتّى إنَّ المؤتمر القطري الأخير لحزب البعث اكتفى بالقول إن استعادة الجولان إنما يتم عبر تفعيل المبادرة العربية.

إن فشل النظام السوري في وضع قضية الجولان كقضية مركزية في الوعي

السوري الوطني، يضع المعارضة أمام مسؤولية مضاعفة تتركز في مقدرتها على وضع الجولان كقضية مركزية في الأجندة الوطنية.

في ما يتعلق بالمعارضة السورية، أعتقد أنه ليس هناك عملياً ما يسمّى بالمعارضة السورية، بل هناك أصوات معارضة، إذ لا نستطيع أن نتحدث عن معارضة ذات أجندة موحّدة ولها برنامج موحّد، يضاف إلى سيطرة ثقافة التذرر في الوعي الانقسامي السوري، وهو ما نجده في تشكيل الأحزاب الفردية أو أحزاب البيانات فقط (بيانات التأسيس).

القضية الأخرى تتعلق بمفهوم الشرعية، فمفهوم الشرعية متداول بشدة ضمن النخب العربية، وهو مفهوم قانوني دستوري، لكن ليس مفهوماً تغييرياً، بمعنى إنّك تستطيع أن تتحدث عن نظام ما على أنّه فاقد للشرعية، لكنه يبقى في الحكم لخمسين عاماً لأن المجتمعات العربية لا تؤمن بمفاهيم الشرعية القانونية والدستورية.

لقد أتت حركة آذار/مارس ١٩٦٣ بعد تحالف بين الناصريين والبعثيين، وعملياً لم تجر أية انتخابات بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٠، إذ اعتبرت الحركة أن الشرعية الثورية هي مبرر كاف لوجودها في الحكم من دون الحاجة إلى الرجوع إلى الشعب عبر أي شكل من أشكال الانتخابات. وعندما استلم الرئيس حافظ الأسد السلطة في عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٢ أجرى ثلاثة انتخابات «صورية»، لكنها على الأقل انتخابات.

أنتقل الآن من مفهوم الشرعية الثورية إلى مفهوم الشرعية التي تتحصل عبر انتخابات وهمية ومزيفة، فمفهوم الشرعية يبقى ضمن الندوات والحلقات المغلقة كمفهوم تفسيري وتوظيفي، لكنه ليس مفهوماً تغييرياً.

أما في ما يتعلق بالعلاقة بين المعارضة السورية والإخوان المسلمين، فأعتقد أن الجهد الذي قام به الإخوان المسلمون في إعادة صياغة خطابهم شكّل التحدي الكبير أمام المعارضة السورية، وأعتقد أن مستقبل المعارضة السورية يتوقف على قدرة الإخوان المسلمين على القيام بعملية نقد ذاتي ومراجعة داخلية على الرغم من أن الطرف الآخر لم يبد أي استجابة. وهذه مسألة حساسة لأن الطرف الآخر إذا لم يبدأ بالتغيير، تكون مسألة قيام الطرف الآخر بالتغيير من طرف واحد عملية معقدة ومستحيلة ضمن آليات التفاوض المعروفة، ولكن عندما أصدر الإخوان المسلمون السوريون ثلاث وثائق «مشروع ميثاق وطني» في عام ٢٠٠١، وانتهت بمشروع نفت حركة الإخوان تماماً فيه مفهوم الحاكمية، ومفهوم الدولة الإسلامية، وأصبح الإسلام بالنسبة إليهم فقط مرجعيّة حضارية، أصبحت قدرة الإخوان المسلمين

السوريين على التحول باتجاه أن يكونوا حركة سياسية أكبر من السابق، إضافة إلى قدرتهم على فتح روابط وصلات مع أطراف المعارضة السورية كافة.

إن القضية المركزية الآن التي تحكم المعارضة في الداخل هي موقف الإسلاميين من قضية الديمقراطية، فصلب العملية الديمقراطية يفترض أن تشمل الإخوان المسلمين لأن الديمقراطية بتعريفها الأوسع هي مشاركة جميع الفئات الاجتماعية. أما إذا بقيت الديمقراطية مختصرة على تيارات قومية أو يسارية أو ليبرالية من دون إدخال أو استدخال تيارات إسلامية، لا تكون الديمقراطية متحققة بمعناها الأوسع.

١٠ ـ رغيد الصلح (يرد)

أنا أوافق الشيخ على أن هذا النسق الفاسد ليس خاصية لبنانية، وأنّه موجود لدى شرائح اجتماعية في سائر الدول العربية، بل في العالم. إنه موجود الآن، وهو ليس أمراً خاصاً بلبنان، بل ربما الخاصية الأساسية في لبنان أن في لبنان نظاماً ديمقراطياً، بينما لا يوجد مثل هذا النظام في الدول العربية الأخرى، فهذا الأمر غير متوفر في الدول العربية الأخرى، أما عن الأحزاب الطائفية، وهل ممكن أن تكون ديمقراطية، فأعتقد أن ذلك ممكن. علينا أن نطرح السؤال بشكل آخر حول الأحزاب الدينية: بشكل عام، هل يمكن أن تكون ديمقراطية؟ د. خير الدين أجاب عن هذا السؤال عندما أشاد بموقف الإخوان المسلمين في سوريا إشادة عظيمة بالمعيار الديمقراطي، يعني أنه تحدث عن الإخوان على أساس أنهم ظاهرة ديمقراطية. وأعتقد أن في ذلك جواباً عن سؤاله. هنالك أحزاب ذات انتماء ديني وديمقراطي في الوقت نفسه، أي أن هناك الديمقراطية المسيحية في العالم على سبيل المثال وليس الحصر، وهذه الأحزاب نشأت كأحزاب دينية، ثمّ تحولت إلى أحزاب ديمقراطية. ثمّ إن هناك كثيراً من الأحزاب الفئوية في الأنظمة الديمقراطية الوفاقية تشارك في العملية الديمقراطية، وهي بهذا المعنى أحزاب ديمقراطية كما في هولندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا وفي عدة دول من هذا النوع.

لقد سأل الأخ عبد النبي عن التأثير المتبادل بين حركتي الشارع في سوريا ولبنان، وسأل عنه كذلك الأخ ناصر. أعتقد أنه كان هناك نوع من التفاعل، بمعنى أن المعارضة اللبنانية بشارعها حاولت أن تستثمر التحرّك السياسي المعارض في سوريا، وأن توظفه في عملها. وهذا الأمر لوحظ في مناسبات عديدة، وبالمقابل كما قيل، هناك توقعات بأن الشارع اللبناني من الممكن أن يُسقط النظام في سوريا. والحقيقة أن هناك في لبنان من كان يتصور ذلك، وأنّه إذا احتدت

المعارضة اللبنانية، واحتد الشارع اللبناني، في انتقاد النظام السوري وإسقاط هيبته وإجباره على الخروج مهزوماً من لبنان، فإن هذا سوف يؤدي إلى تضعضع هذا النظام داخل سوريا، وبالتالي إلى إسقاطه. هذا ليس عند كلّ المعارضين، ولكن عند شريحة معينة من المعارضين. وأنا أوافق الشيخ على أن لبنان على الرغم من خلفياته، فإن التجربة الديمقراطية فيه متقدمة، وعندما ننتقدها، فإننا ننتقدها بدافع إصلاحها، وليس بدافع إسقاطها، كما كان الأمر في السبعينيات مثلاً. وأنا موافق أنّه توجد أرضية مشتركة بين المتظاهرين، فهنالك انقسام مثلاً حول القرار رقم ١٥٥٩. لقد كان من الملاحظ أن مظاهرة الوفاء لسوريا التي نظمها حزب الله لها موقف سلبي من القرار، وتدعو إلى الدفاع عن النفس ضدّ هذا القرار الدولي، في حين أن جو التظاهرة الأخرى العام كان أقرب إلى تبني القرار، وليس فقط إلى تبني القرار، لكن هناك بعض الشرائح التي نظمت هذه التظاهرة كانت تقول إنها هي وراء القرار. لقد كان هناك تباعد بين الأمرين، إلا أنه يجب عدم المبالغة في هذا الأمر، وبخاصة أنني أوافق الأخ معن بشور. وهذا ما ذكرته في البحث، ولكن لا مجال لبحثه هنا. إن التظاهرة التي جمعت ما يقارب المليون ليست تظاهرة واحدة، بمعنى أن لها برنامجا سياسيا واحداً، ولكن كانت لها مواقف متعددة عبّر عنها القادة المختلفون، منهم بهية الحريري وغيرها. نعم، هنالك ظاهرة الشارع، وكنت أود أن أتحدث عنها بصورة مستقلة، وفي ظاهرة الشارع هناك أيضاً ظاهرة الشباب، كما يقول ماكس فيبر في محاضرة شهيرة عن البولتكس. إن النخبة تستنجد بالجماهير في الشارع وبالقوى الكامنة في المجتمع، وتزجّ بها في الصراعات السياسية، وهي تعتقد أنها سوف تتمكن من استثمارها بصوره دائمة من دون أن تفقد أي شيء، ومن دون أن تتأثر بذلك، ولكن ما يحدث عادة هو نوع من سياسة العلاقة الطردية، بمعنى أنه بعد أن تدخل الجماهير الحلبة السياسية لا تلبث أن تؤثر هي على النخبة في حدّ ذاتها. وهذا يحصل إلى حدّ ما مع الشباب اللبنانيين الذين دخلوا، تظاهروا وذهبوا إلى الخيام، وندّدوا بالقيادات، وحتّى أحياناً بالقيادات اللبنانية كافة، وليس بقيادة جهة واحدة، ولكن يجب عدم المبالغة في هذه المسألة. نحن كنا من الشباب، ونعرف حدود تأثير الشباب، ونعرف كيف أنهم عندما يصبحون في سنّ اختيارية، مثلك ومثلي، يندمجون في الحياة السياسية، ولا يخرجون عنها.

الفصل الرابع

ما بعد تحرّكات الشارع العربي:
نظــرة إلى المستقبــل

قوة الشارع في التغيير السياسي

«محاولة في فهم تعثّر التجربة الديمقراطية في الجزائر»[*]

بومدين بوزيد

تمهيـد

أول ما يلفت الانتباه استخدام مفهوم «الشارع»[١] ضمن سياقات مفاهيم الحزب والمعارضة والانتخاب. . . إلخ. ونشير هنا إلى أنه قد يتعلّق هذا المفهوم بالمسيرات والانتفاضات، إلا أنه صار في الأدبيات السياسية والإعلامية مرتبطاً بالمعارضة حين تتّخذ طابعاً عنفياً في أشكاله الدنيا، لأن الشارع مساحة تنفّس وتنفيس، ومجال أرحب للعنف الخطابي في الشعارات المردّدة والمحمولة. وتصاحبه حالة من الهيجان والخوف والتردّد والحماسة، ويكون قابلاً للتحوّل إلى العنف الدموي في المواجهات. وهو قوة شعبية تعبيرية تغييرية. ولعلّ قوته في سلميته التي تقلق السلطة، وتحاول جرّه إلى العنف كما يحدث في كثير من البلدان العربية. ومن

(*) نشرت هذه الدراسة تحت عنوان: «حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١١ (صيف ٢٠٠٦)، ص ٥١ ـ ٦٨.

(١) كانت تدخلات الزملاء الحاضرين في الملتقى الخامس عشر في أكسفورد ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٥ ممتعة وغنية حول مفهوم «الشارع»، ومنها التحديدات التي حاول أن يعطيها د. علي خليفة الكواري من كون الإنترنت مثلاً أحد تجليات التعبير خارج الأطر والهوامش التي تبيحها أنظمة الحكم وتسمح بها القوانين المحلية المقيّدة للنشر.

آثاره التأثير في قرارات السلطة، إذ قد يطيح بالنظام حينما يكون عاماً ومنظّماً وله قوة الاستمرار والمقاومة.

ولذا نجد العقد الأخير من تاريخ الجزائر المعاصر يؤرخ له بانتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ وليس بانقلاب أو تصحيح ثوري كما كان سابقاً.

إذاً يؤرخ للتجربة الديمقراطية بالشارع، بفضاء المدينة كمجال للصراع والتنافس على السلطة. وقد صار هذا الفضاء في ما بعد مجالاً لاستخدام الرمز كقوة في المعارضة والتغيير سواء الرمز التاريخي (الثورة والشهداء)، أو الرمز الديني، أو الرمز اللغوي ـ الثقافي. ومع بداية الألفية الجديدة كان للشارع الأمازيغي جولات ما زالت السلطة تعاني آثارها رغم الاعتراف بالأمازيغية، كما أن الاحتجاجات الاجتماعية المتعلّقة بأزمة السكن والخبز والعمل تستغلّ الشارع لتعبير هنا وهناك، ولذلك يطرح اليوم: هل الشارع دائماً مجال مضمون كقوة تغيير نحو الديمقراطية؟ وكيف يمكن تجاوز استغلال السلطة إياه في تغيير موازين القوى داخل أجنحتها؟ وما هي تجلّيات الشارع الجديدة؟ وهل فضاء المدينة العربية بالمعنى الجغرافي والثقافي والحضاري يمكن أن تشكّل فيه المسيرات ضغطاً على الحكومات ومسعىً حقيقياً نحو التحوّل الديمقراطي؟ وهل يمكن القول إن الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والحريات بنفس المعجمية المفهومية نفسها، وبمنهجية إجرائية سادت في القرن الماضي إلى بداية سنوات هذه الألفية ناجعة في وصف التطورات الجديدة في الوطن العربي وتحليلها واستشرافها[٢]؟

وقبل كل هذا، أليس من الضروري استمرار طرح أم المسائل (وجود الدولة) بالمعنى الحقيقي ككيان يحفظ ما تقدّم ذكره؟ أليست السلطة اليوم في الوطن العربي جماعات وفرق أهواء وشهوات وتجمّعات كائنية عشائرية تتّسم أحياناً بالتشرذم، فهي الحاكمة النافذة القاهرة وليس الدولة؟ وما هي الرؤية الجديدة التي يمكن تقديمها حول الحراك الاجتماعي والسياسي في بعض البلدان العربية؟ وما هي سبل تعزيز الديمقراطية في بعضها، إذا اتّفقنا على أن مسارها فعلاً هو سير نحو

(٢) هل نودّ القول إن ذلك يمكن تحقيقه عبر المراكز البحثية والدراسات الأكثر استقلالية، أو المنظمات والأحزاب ذات الأفق الاستراتيجي والمستقبلي في ممارسة الديمقراطية أو في سعيها للسلطة دون حسابات تقاسم الثروة كهمّ أساسي؟ أحسب أن مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية في أكسفورد الذي أقام خمسة عشر ملتقى حول الديمقراطية يستطيع ذلك لتجربته ورؤيته للوطن العربي كأقطار وكوطن في الوقت نفسه، ولتركيزه على الرؤية الاستشرافية في الإشكاليات التي يتناولها.

الممارسة الديمقراطية الحقيقية؟ وما هو مستقبل البلدان التي ما زالت تحت هيمنة الكاريزمة الفردانية والشرعية الماضوية، ويتم فيها السعي نحو الحريات وحقوق الإنسان ببطء شديد؟ وهي لا تختلف عن التجارب المتعثّرة في ممارسة الديمقراطية لبعض آخر، أو إن صح التعبير التراجع والتضييق على الحريات[٣].

إن المعطيات الدولية اليوم متغيّرة، فهناك العولمة الجارفة التي تطرح مسألة الإصلاح، وتحاول إعادة رسم الخريطة السياسية للشرق العربي لتطال حتى وجوده تاريخياً واجتماعياً، كما أن هناك حراكاً اجتماعياً وسياسياً في البلدان العربية له مميزاته التي يختلف فيها قليلاً عن الحراك في الثمانينيات أو التسعينيات، إضافة إلى مسألة ما يسمّى الإرهاب، وعامل العنصر الإثني ـ العرقي الذي أصبح يشكّل جزءاً من السلطة، وعامل حضور في ترتيب البيت العربي، وفي القرار السياسي، وفي التأسيس الدستوري لبعض البلدان العربية.

ونذكر هنا الشأن السوداني الذي كان لعامل العرق والجهة الحضور في إعادة تشكيل السلطة وتقاسمها، وكذلك العراق ذا الطابع العرقي ـ الجهوي الثلاثي. وحتى إعادة الانتخابات ـ في الأشهر القادمة ـ في منطقة القبائل الأمازيغية بالجزائر[٤] يرى فيها بعض السياسيين والمحلّلين أن ذلك تم بإيعاز أمريكي[٥]، كما تمّ الفصل بين سوريا ولبنان باسم الديمقراطية. وهنا نلحظ عودة النعرة العرقية في العراق، في حين أن هناك أنظمة ومجتمعات ما زال فيها التغيير والحراك الديمقراطي بطيئاً جداً مثل تونس والمغرب. وتوعز هذه المعطيات الجديدة

(٣) تم الاستئناس هنا ببعض ما نشره علي خليفة الكواري أو تحت إشرافه. انظر: علي خليفة الكواري: **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)؛ «مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٨ (شباط/فبراير ١٩٩٣)، ص٢٢ ـ ٤٧، و«مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٧٣ (تموز/يوليو ١٩٩٣)، ص ٥١ ـ ٦١، ورغيد الصلح [وآخرون]، **حوار من أجل الديمقراطية**، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦). ويمكن العودة كذلك إلى: **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة**، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

(٤) صدر قرار حل ١٢٢ من المجالس المحلية بمرسوم رئاسي، وهو صكّ على بياض منح لعروش أبريكا من طرف الحكومة، وهناك احتجاج ضد هذا القرار من طرف الـ «إف. إف. إس.» (حزب جبهة القوى الاشتراكية) وحزب العمال، والـ «آر. سي. دي.».

(٥) بعد تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر توطدت العلاقات الجزائرية - الأمريكية، فتزايد التشاور والزيارات على أعلى مستويات لمحاربة الإرهاب، وجرت مؤخراً تدريبات عسكرية بين الجزائر وأمريكا في الصحراء.

والتطوّرات جميعها بمراجعة ما كتب ونُظّر له حول الديمقراطية والحريات والدولة والسلطة في الوطن العربي في السنوات الثلاثين الأخيرة، والسعي لمعالجة جديدة استشرافية في ضوء المتغيرات الجديدة التي قد تعرف سرعة نوعية في السنوات العشر القادمة، فنكون أمام معجم جديد في المفاهيم المتعلقة بذلك. وهناك حاجة ضرورية للتجديد في الطرح والمعالجة والرؤية، وهذا ليس معناه القطع مع ما كتب سابقاً، إذ تعتبر المساهمات التي أنجزت في الربع الأخير من القرن الماضي تراثاً أساسياً لنا في مواصلة الاجتهاد والإبداع في قضايا الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

وتسمح لنا التطورات التقانية والمعلوماتية وهوامش الحرية المتنامية في السنوات الأخيرة بتطوير الكتابة في هذا الشأن، على رغم ما يلاحظ من أن العملية الحراكية في الشارع العربي، والتغير الدولي أكثر سرعة وتغيراً وتطوراً من العملية التنظيرية والكتابة الآفاقية الاستشرافية، ولعل السبب ما يلي:

ـ صحيح أن الحركة على المستوى الاجتماعي والسياسي أسرع، إلا أنها تتمّ ضمن تصوّرات وقيم ملازمة علّة وغاية ولا تنفك عنها. من هنا لم يعد للفصل من قيمة، وتم تجاوز الحديث عن الفصل بين الحراكية العملية والحراكية النظرية. فالحركة واحدة متداخلة ومتقاطعة. ونشير هنا إلى الدور الذي لعبه العالم السوسيولوجي ماكس فيبر في كسر النظريات التقليدية في فهم هذه العلاقة بطرحه قضية الفهم والتغيير.

ـ إذا كان هناك من تفاوت يلحظ بين العمليّتين في الوصف الذي أبرزناه في السؤال، فهو حالة قد تفسّر بوضع المثقف العربي عندنا الذي يكون إما منخرطاً في السلطة، أو حزبياً بالشكل التقليدي، أو معارضاً يتصوّر التغيير من خلال العملية الانتخابية فقط، أو عبر إعلان مدوّنة حقوق للمرأة أو لطائفة ما، أو أنه قد يرى التغيير في التعدّد في الترشيحات الرئاسية. صحيح أنه قد يكون لكل دولة عربية ظرفها الخاص، ولكن الرؤية الاستشرافية المستقبلية تقتضي تناول ذلك ضمن كلّية حراكية للمنطقة العربية. وقد يكون هناك إما قصور في الرؤية واعتماد المرجعيات الغربية كنقل عنهم في رؤية الواقع العربي من جهة، أو ربما يكون ذلك عائداً ـ وهذه حالة تتضاءل تدريجياً ـ إلى الذين بقوا ضمن التوصيفات التقليدية الجاهزة والذين هم عادة ضمن نسق ايديولوجي كلياني كرؤية الماركسيين وبعض القوميين التقليديين والإسلاميين لقضايا الديمقراطية، وما يتعلق بها.

ـ يتمتّع الحراك ـ مهما كانت علّته وغايته وشعاراته ـ بطبيعة تعقيدية يلتقي

فيها الزمان والمكان، وتتداخل فيها الأحلام والتصورات والقيم. وهو ذو طابع صراعي حتى لو كان سلمياً ومنظّماً، فعنفيّته أحياناً من صلب صراعيّته الضدّية. وحين يواجه بالعنف والقمع يزداد أكثر. أما الأمر المضحك فكون هذا الحراك في الأصل نتاجاً للسلطة التي جارت المعارضة في الخروج إلى الشارع. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن العملية الحراكية بكل أنواعها هي تفكير أيضاً بطريقة أخرى ورؤية، هي خطاب بلغة تحليل للخطاب الجديد. خطاب يحتوي على الرموز والإشارات والتعبير، ويحتاج إلى الفهم والتأويل. فلم يعد البيان والكتابة والجمال هي الخطاب، بل صارت كل علامة تحتاج إلى الفهم والتأويل، وتؤدي رسالة هي خطاب[٦].

المثقف العربي والمهمة الوجودية

يطرح وضعنا اليوم بما يشمله من طول عمر الاستبداد أو التجارب المتعثرة في العملية الديمقراطية، أو السعي نحو تعزيز الديمقراطية وتقوية المجتمع المدني والبحث عن مساحات للتعبير ـ حتى لو كان ذلك يتّخذ أحياناً طابعاً عنفياً ـ أهمية مشاركة المثقف، وضرورة قيامه بمهمة عملية، وإن كان يرى طبيعته التنظير أو الإبداع. ولقد كان تنظير أرسطو واليونانيين الفلاسفة له علاقة مباشرة بالمدينة، عكس ما يتوهم البعض أن المهمة التنظيرية هي التحليق في المفاهيم وشرح طلسمات الفلاسفة والمفكرين الغربيين. وفي غير مناسبة كان يرد المفكّر العربي حسن حنفي على الذين يعارضونه القول بالفلسفة العملية المرتبطة بقضايا شعوبها: «كيف العمل والدار تحترق؟»[٧].

إن الهزّة الكونية المتمثلة في تنامي «**إمبراطورية العولمة**»[٨] وما يرافقها من بعض الإيجابيات كالضغط على الحكومات النامية لاحترام حقوق الإنسان وممارسة

(٦) يمكن العودة إلى الاستخدامات المنهجية الجديدة في الفكر الفلسفي والأخلاقي للنظرية التداولية وتقنيات تحليل الخطاب ونظرية التلقي، أذكر هنا مساهمات الفيلسوف الفرنسي بول ريكور (ت ٢٠٠٥) حول العدالة، انظر: Paul Ricœur, *Le Juste 2*, série philosophie (Paris: Editions esprit; Diffusion Le Seuill, 2001).

وكذا العالم الاجتماعي الألماني ماكس فيبر وحنا أرندت وليو شتراوس الأمريكيان من أصل ألماني.

(٧) انظر كتاب مناظرة بينه وبين أبي يعرب المرزوقي في: أبو يعرب المرزوقي وحسن حنفي، **النظر والعمل والمأزق الحضاري العربي والإسلامي الراهن**، سلسلة حوارات لقرن جديد (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣).

(٨) يمكن العودة إلى كتاب: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

الديمقراطية، تواجه اليوم شرقاً آخر غير الشيوعي الكلياني، شرقاً قد نجاري في نعته بالإرهاب[٩]، إلا أنه رغم دمويته وعنفيّته فهو أيضاً أحد نتائج إمبراطورية العولمة والهيمنة الإسرائيلية، وكذا الاحتقان الداخلي.

في هذه الظروف العالمية الجديدة سنكون أمام نصوص جديدة. ونحن هنا نتحدث عن النصوص الإبداعية الإنسانية، وليس النصوص النضالية التي تتّخذ أشكالاً وعبارات جديدة، ولكنها تبقى ضمن سجن إقصاء المختلِف وذاتية التعالي: «أنا الحق معي وما سواي باطل» أو القول بـ «الفرقة الناجية»، فتختلط العبارات الناقدة للعولمة باللغة الدينية. كما أن نصوص الغرب المندمجة بالدعوة إلى تأديب الدول المارقة مصحوبة بلغة الديمقراطية وحقوق الإنسان. إنهم يمرجعون إرث خمسة قرون منذ بداية الثورة الفرنسية، وهو إرث انتقد وما زال يُنتقد، لأن أوروبا عاشت حربيْن عالميتيْن وظلماً ودماراً واحتلالاً للآخرين، وقامت فيها دول شمولية.

ويشعر المثقف العربي اليوم بضرورة أدائه مهمة تاريخية ـ إنسانية، وليس النضالية اليومية الالتزامية فقط. وهذه المهمة هي المساهمة في تحقيق إنجازين حضارييْن[١٠]: **الأولى** كونية، أي الاندماج في ما يسمى بثقافة وقيم التواصل والتخاطب من أجل حماية الأبعاد الإنسانية السلمية للفكر الأنواري بالنسبة إلى المثقف الغربي، وبالنسبة إلينا، يشمل التراث الإنساني مشاركة تراثنا الحضاري من

---

(٩) منذ أكثر من عشر سنوات كان الكثيرون من السياسيين العرب والمثقفين يستنكفون عن استخدام «مفهوم» الإرهاب، ويرون البديل منه العنف أو البحث عن تعبير آخر. ولوحظ بعد أحداث لندن الأخيرة مناقشة هذه المفاهيم وإعادة صياغة المفهوم. وبدلت عبارة «الحرب على الإرهاب» إلى الكفاح ضد العنف، ولكن ما زالت الرؤية الغربية للاستشهاد والعمليات العنفية غير مفهومة. على أن الخطوة الإيجابية سواء من المراكز البحثية والاستراتيجية أو الجماعات السياسية هي البحث في فهم الظاهرة عكس حكامنا العرب الذين يتجاهلون ذلك أو بعض المثقفين الذين يصرّون على البقاء عند تحليلات السبعينيات والثمانينيات. وأنا أقصد التحليلات العلمانية واليسارية لهذه الظاهرة، وأذكر هنا سجن المقولات السديمية الصدئة التي بقيت محصورة فيها النخب الفرنكفونية الجزائرية. وكان من الذين استهجنوا مفهوم الإرهاب في الجزائر السياسي رئيس حزب جبهة التحرير الوطني سابقاً ورئيس المؤتمر القومي - الإسلامي سابقاً عبد الحميد مهري منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، ومن المفكرين الغربيين جاك دريدا. انظر الكتاب المشترك مع هابرماس تحرير جيوفاني بورادوري: Jacques Derrida et Jürgen Habermas, *Le «Concept»du 11 septembre. Dialogues à New York (octobre-décembre 2001)*, avec Giovanna Borradori, la philosophie en effet (Paris: Galilée, 2004).

وقد صدر في الأصل بالإنكليزية عام ٢٠٠٣ في أمريكا تحت عنوان: *Philosophy in a Time of Terror: Dialogues with Jurgen Habermas and Jacques Derrida*, [Interviewed by] Giovanna Borradori (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2003).

(١٠) من ورقة تفكيرية قدمناها إلى أمانة اتحاد الكتاب الجزائريين أثناء انعقاد مؤتمرهم في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

خلال استمرار نصوص أجدادنا الذين استلهموا من القرآن الكريم أبعاده الإنسانية والتسامح والحوار وحفظ حقوق الفرد والجماعات.

هناك جيل من المثقفين الغربيين اليوم ينتقد الهيمنة الغربية المتغطرسة، ويرى فيها انحرافاً عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كقيم إنسانية، ويرى ضرورة العودة إلى نصوص الأنواريين الحقيقيين ككانط وروسو وجون لوك، ومن بين هؤلاء صاحب «نظرية العدالة» جون راولس، وليو شتراوس.

أما المهمة **الثانية** فهي محلية، ونعني بها الارتباط بقضايانا القومية كالتخلّف والتعليم والمرأة والديمقراطية والسلم الاجتماعي والسياسي. وهي تشمل طبعاً الجانب النضالي، كما أنها حاجة تاريخية لا تعني بالضرورة الارتباط بالسلطة أو الارتهان إليها أو إلى الخطابات السياسية السائدة. ولكن المثقف يملك خطابه وأدواته ومفاهيمه المميّزة. وهي مهمّة تتقاطع مع المهمّة الأولى التي نشترك وننخرط فيها مع المثقفين الغربيّين. وهي مهمة تأخذ جهداً وطاقة من الكتابة كان من الممكن أن ندخرها لاستشرافات مستقبلية ومهام أخرى متقدّمة، ولكن الإخفاقات التاريخية المعاصرة لأمتنا العربية وأبرزها إخفاقنا في استرجاع أرضنا المسلوبة في فلسطين، ومحو الأمية والجوع في بلداننا، وجثوم سلط قمعية على صدورنا، هي التي تجعل التفكير مرتهناً لقضايا فصل غيرنا فيها منذ عقود من الزمن.

الكتابة بقلق عن هاتين المهمّتين تسمح لنا برسم الدائرة التي نستطيع الإبداع فيها من خلال علاقة العملية الإبداعية بها وبتحديد طبيعتها وهي «**دائرة وجودية**»: **السلطة، القوة، الآخر**.

فالسلطة بتعبير بعض المفكرين المعاصرين[١١] قوة عنفية متعدّدة، أعلاها ما هو شائع، أي السلطة السياسية، وقد استطاع الغرب تجاوز هيمنة الطابع التوتاليتاري العنفي للسلطة وطابعها الابتلاعي بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تمّ ذلك أساساً على المستوى الإبداعي في العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية والأداتية (التكنولوجيا). ففي العلوم الإنسانية كان عصر الأنوار يشيد بالأنا المفكّر المتحرّر، وصارت حرّيته هي علامته، وانتقدت السلطة، وتمّ تقييدها واستبدالها بالسلطات الثلاث، وبمفهوم العقد الاجتماعي، وحرية رأس المال والرأي.

---

(١١) يمكن العودة إلى أعمال الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو في تحليل السلطة والخطاب وربطها بالعقاب والجنس، من أهمها: ميشيل فوكو، **الكلمات والأشياء**، ترجمة مطاع صفدي [وآخرون] (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠).

وما زال المثقف الغربي يفضح تضييقات السلطة ومحاولات قهرها للفرد. وهناك اليوم موجة من الفلاسفة والمثقفين يوجهون انتقاداً كبيراً لليبرالية باعتبارها انحرفت عن مهامها التاريخية الحضارية، وكون بعض الحكومات الغربية اتّخذت من العولمة والتحالفات الإقليمية والقارية مستنداً لقوتها وقهرها للفرد والجماعات(١٢).

ونحن اليوم في وطننا العربي أمام سلطة سياسية تتّخذ أردية جديدة رغم أنها استمرار لنمط السلطة التقليدية الموروثة عن النمط الكولونيالي أو العائلي ـ العشائري، ولكنها ترى أنه على المثقف أن يتخندق معها ضدّ الإرهاب أو التخلّف باعتبار أن المهمة العاجلة للمثقّف لا تختلف عمّا تسعى إليه السلطة القائمة حتى لو كان الاختلاف بيّناً واضحاً.

وقد كان قبلاً الانشغال بتحرير فلسطين والدفاع عن القيم الاجتماعية شعارات وهمية، إذ يقف الكاتب اليوم أمام تحدي السلطة التي ما زالت تقليدية رغم مظهرها الحداثي، وتحدي سلطة الإرهاب الذي يتّخذ من مرجعية الخيال الديني والجمعي مستنداً لتأويله وسلطته. وبالتالي فالعملية ليست معنية بالمعارضة العدمية السالبة، أو بالانخراط الكلي داخل السلطة، ولكن بالتموقع الإبداعي الذي يخلق لنا «سلطة المعرفة»، وهي سلطة ذات خصوصيات متميزة، إذ إنها ترتبط أساسًا بالحرية والأنا الفردية. ونعني بالخصوصية المميّزة حتى لو كان مثقفاً داخل أجهزة الحكم، فالإبداع هو الذي يحرّره ويميّزه ويجعله قادراً على النجاح في المهمّتين المشار إليهما سالفاً.

هذا التميز الإبداعي هو الذي يعطي قوة للمثقف، فقوته من إبداعه ومن مناخ قيم الحرية والإنسانية الذي يساهم فيه. وهي قوة قد تتجاوز القوة الحزبية وقوة السلطة، حيث إن قوّة المعرفة سلطة أخرى تتجلى قيماً وأداة، قيماً كالحرية والاحترام.. إلخ، وأداة من خلال الوسائل المادية التي تجسّد المعرفة العلمية التكنولوجية. وبالتالي نستطيع تجاوز المعرفة التقليدية التي تكون سنداً لسلطة متخلّفة أو جماعات تحاول هي أيضاً الاستيلاء على السلطة، وتجاوز كذلك المعرفة الأداتية

---

(١٢) ما زلنا في الوطن العربي لم نستثمر ذلك على النحو الكافي في نقد الليبرالية الوحشية والعولمة المجحفة. يمكن هنا ذكر الأسماء التالية: جاك دريدا والفلاسفة الجدد الأخلاقيون الذين يدعون إلى استثمار الفكر الأنواري والعودة إليه بعد انحراف الليبرالية عن مهمتها الإنسانية والحضارية، وكذا هابرماس وزميله كارل أوتو آبل في دعوتهما إلى أخلاق التخاطب والحوار، وإبداعهما في مزج الفلسفة التحليلية البيرسية (تشارلز بيرس) بفلسفة إيمانويل كانط، وقبلهما يشكل الفكر السياسي لحنا أرندت أهمية واضحة، انظر: *Hannah Arendt: Les Origines du totalitarisme*, 3 tomes ([Paris]: Seuil, 1951), et *La Condition de l'homme moderne* ([Paris: Calmann-Lévy]; Agora, 1983).

«التكنولوجية» التي نستوردها ولا نساهم في إنجازها بل نصير تحت هيمنتها. ونعطي مثالاً هنا على العملية التعليمية التي تهمل تماماً العلوم الإنسانية.

وعلينا مواجهة قضية الهوية، إذ إنها تشكّل عندنا مصدراً للنزاع، وقد يكون إبداعياً إذا كان حضارياً وبوعي، ولكن حين يصير متكأً سياسياً أو لتحافظ به الجماعات والطوائف العرقية على بقائها المنعزل واستمرارها، فإنه ينتج الصدام والعنف والإقصاء والكراهية. ويتعزّز معطى «الرمز» ليعود بقوةّ ويشكّل الصراع والوعي بالآخر وتحديد العلاقات الدولية على أساسه. ويشتدّ الخلاف حول هذا الرمز حتى داخل الأمة الواحدة التي كانت تعرف انسجاماً داخلياً وتتمتع هويتها بقواسم مشتركة كالدين مثلاً الذي يعرف اليوم تأويلات أحدثت تشغيباً وفتنة ـ بحسب عبارة الفقهاء.

في الجزائر تزعزع التصوّر الوحدوي حول الإسلام، ولم يعد الاعتراف قائماً بالايديولوجية الأشعرية المالكية، بل أصبحت المرجعية التيمية ـ القطبية هي مصدر المعنى والتأويل. وقد يعود هذا القطع مع التراث الأشعري ـ المالكي إما إلى جهل الأبناء لهذا التراث المغاربي، أو إلى ردّ فعل ضد تأويل للإسلام ظلّ محنّطاً ومرتبطاً بالسلطة منذ الاستقلال. فلم يعد هناك مكان للاجتهاد والتميز والاستقلال، وبقيت المذهبية الضيقة التي تلاءمت تاريخاً ودوراً مع وحدانية في العمل السياسي والفكر والتصوّر. ومن هنا، تتحوّل الكتابة إلى نص مفتوح أمام المذهبيات التأويلية المختلفة للإسلام، فنستطيع مثلاً تجاوز مسألة الخلاف حول الديمقراطية كروح وليس كمعارضة للشورى أو تجاوز الخلاف الضار حول قانون الأحوال الشخصية والمرأة. . . الخ.

وهناك قضايا تتسع لها الكتابة وتضيق في الرؤية المذهبية والنصوص المغلقة. ولا نجد حرجاً أمام الآخر في تقديم ذاكرتنا والدفاع عنها من دون التقوقع داخلها. وتكون لغة التواصل والتقاطع والحوار والانخراط مع غيرنا في الحضور الذي هو ماضٍ ومستقبل، حضور فيه الإبداع، فيه كرامة الأنا والآخر، حريتهما والتزامهما بقيم الحرية كوجود.

لقد كانت بداية الاختراق للأنا وحدوث الشروخ منذ ذلك الحدث التاريخي الكولونيالي. وما يزال الآخر يخترقنا بأشكال مختلفة هي اليوم أكثر قوة وفعالية مع صدمة جديدة نعيشها اليوم هي «**صدمة العولمة**»، أو ما يشتهي البعض تسميته «**بما بعد الحداثة**». وكانت مواجهة الأنا للآخر بآلية الازدواجية التوفيقية، فالآخر اثنان (صورتان):

أ ـ صورة التقدم وحقوق الإنسان والنظام الجمهوري، ولكنه أيضاً الظلم والاستعمار، وهي طبعاً الصورة التي تشكّلت في خيال «خطاب النهضة العربية ـ الإسلامية».

ب ـ صورة مشوّشة تتعامل معه (أي الآخر) بازدواجية فيها المصلحية من جهة، وفيها الخوف من البقاء في التخلّف من جهة أخرى، ولا تزال هذه الصورة لها تأثيرها المنهجي والمعرفي في تفكيرنا المتردد التوفيقي إلى اليوم المتنقل بين حداثة عدمية وتقليدية انكفائية.

ولم يتم الإبداع والتحديث داخل هذه الهوية، بل تم السعي إلى تلقينها؛ وحتى عندما يتم الحديث عنها فمن أجل المزايدة، فاللغة العربية ـ في الجزائر مثلاً ـ تشكل اليوم حساسية سياسية وحضارية، لأن السلطة منذ السبعينيات عاشت على «مزايدة محاكاتية»، وما زالت تعتقد أن تطوير هويتنا يمر عبر مواد قانونية ومجالس عليا، ولا تلتفت إلى تطوير الوسائل التكنولوجية والاهتمام بالترجمة وصناعة الكتاب وتشجيع الباحثين في مثل هذه القضايا. وتتعولم مجتمعاتنا العربية اليوم تدريجياً. وقد تتم هذه العولمة في القرن الجديد بسرعة هائلة، وهي عولمة تعتمد خرق الهويات المحلية أساساً. فهل سيكون هذا الخرق إيجابياً أو سلبياً؟ أما الاحتلال والاغتصاب الأمريكي فهو المشين الذي لا يمكن أن يولد إلا سلطة هشة تابعة كما حدث سابقاً بعد خروج المستعمر التقليدي، أما الضغط بالمؤسسات المدنية وبخطاب قيم الحرية فهو الذي يكون مطلوباً الجدل معه والتنامي من خلاله استناداً إلى الخصوصية الحضارية والاجتماعية، وإلا تصبح الكتابة سلفية أخرى بالنسبة إلى غيرنا.

الإصلاح السياسي : تغيير حقيقي أم بلاغة جديدة للاستبداد؟

يشيع في الصحافة العربية وفي الندوات الفكرية والثقافية وفي الأحاديث واللقاءات السياسية منذ سنتين تقريباً مفهوم الإصلاح[١٣] ليحلّ تدريجياً مكان مفاهيم الديمقراطية والتحديث والعصرنة. وهو مفهوم استخدم مع بروز الحركة الإصلاحية التجديدية عند الإصلاحيين الدينيين بدءاً من حمدان خوجة الجزائري ورفاعة الطهطاوي كمرحلة أولى، ثم الأفغاني ومحمد عبده وابن باديس وعلال الفاسي كمرحلة ثانية، كما استخدم في الغرب في القرن السادس عشر، واستخدم

(١٣) بدأت مجلة **حوار العرب** أولى ملفاتها عن الإصلاح، انظر: **حوار العرب**، العدد ١ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤).

في الإصلاحات العثمانية في نهاية تضعضع هذه الدولة، ثم اكتسح الساحة مفهوم الثورة مع تصاعد حركات التحرير من الاستعمار وبروز اليسار بمختلف توجهاته (القوميون، والشيوعيون، والاشتراكيون، والبعثيون، والناصريون). ويعادل اليوم في رؤية التغيير الجذري «الردكلة»[١٤] مفهوم الجهاد وإقامة الدولة الإسلامية، طبعاً مع خلاف في الأرضية الفلسفية والفكرية لكل منهما.

وأصبح مفهوم الإصلاح الأول «الإصلاح النهضوي» رغم مضمونه التحديثي والعقلي متجاوزاً ومنتقداً من قبل الرؤية اليسارية الثورية منذ انقلاب الضباط الأحرار وثورات التحرير، كالثورة الجزائرية. أما «إصلاح» اليوم فيطرح تغييراً يمسّ السلطة والتعليم والاقتصاد وبنية القيم. ويلاحظ أنه أصبح له حضور في المشرق العربي أكثر من المغرب العربي، إذ إنه برز أكثر إلى الوجود مع أحداث مانهاتن التي وقعت في ١١ أيلول/ سبتمبر. وبدأ الضغط الأمريكي والغربي من أجل إصلاح التعليم في بلدان الشرق العربي، وخصوصاً السعودية وباكستان ومراجعة برامج المدارس الدينية أو إغلاقها نهائياً. وفي العراق كان الاحتلال من أجل القضاء على أعداء التقدّم والديمقراطية كما يصور ذلك البنتاغون الأمريكي. وما زالت العملية الإصلاحية مستمرة سواء بالضغط أو اللجوء إلى الضربات العسكرية.

والسؤال المطروح هنا كيف تتلاقى الرغبة في القضاء على الإرهاب ومحاربته في مواطنه والإصلاح السياسي والتعليمي والاقتصادي؟ كيف نقيّم هذه العلاقة؟ أليس فرض الشيء من الخارج كالديمقراطية والحرية يتضمّن في حدّ ذاته القوة والاستبداد[١٥]؟

---

(١٤) الردكلة: هنا بتصريف عربي للفظ «Radicalisation»، إذ ترجمة تغيير جذري عادة ما تستعمل مقابل الراديكالية أو نبقي على اللفظ الأجنبي، في حين نلحظ باستمرار المضمون الحركي ـ الفعلي للمفهوم ومن هنا حين يترجم أحياناً يخفي مضمون الحركة والفعل، فإما أن نبحث عن معادل مناسب في لغة الأجداد، أو نبقي على اللفظ اللاتيني مع تغيير في بنية الكلمة وتصريفها.

(١٥) عن فكرة فرض الكلية أو أن الأصل هو الخلاف والتنازع، راجع الصراع بين الاتجاه الألماني الذي يمثله هابرماس، والاتجاه الفرنسي الذي يمثله فرانسوا ليوتار، والقاضي أن خطاب الألمان تهريجي ومثالي بقولهم دعوى خطاب فوق كلي فيه صلاحية الإجماع والتوافق، ويتخذ هذا الإجماع سمة «إرهابية»، وهو وصف يطلقه على التشكيلة الفلسفية الألمانية التي هاجرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. بخصوص فرانسوا ليوتار انظر كتابيه: Jean-Francois Lyotard: *Le Differend*, collection «critique» (Paris: Editions de Minuit, 1983), et *La Condition postmoderne: Rapport sur le savoir*, collection «critique» (Paris: Editions de Minuit, 1979).

أما يورغن هابرماس فيعرف بنظرية «التداوليات الكلية» التي تقرّ بوجود دعاوى صلاحية قبلية تنظّم صيرورة الحوار سعياً وراء الإجماع، ويعتقد هابرماس بأن دعاوى الصلاحية، مثل الوضوح والجدية والمناسبة =

صحيح أن ذلك قد يكون فاعلاً وله أثره الإيجابي في بلدان عربية تحكمها الجماعات الاستيلائية الاستبدادية وليس الدولة، ولكن حكام هذه المجموعات يتكيّفون مع هذا الوضع ويدعون إلى الإصلاح ويصيرون أنبياءه والمبشرين به، بل يصبح جزءاً من بلاغتهم، فالبلاغة التبريرية الخداعية هي جزء من سلطتهم. ولا يقتصر أول عمل نحو التغيير فقط على كشف آليات الاستبداد في العالم العربي وتعرية جماعات السلطة ولا نقول الدولة، فالدولة تعني المواطنة والحريات وتداول السلطة وسريان العملية الديمقراطية في المؤسسات والفصل بين السلطات والحد من تدخّلات الزعامات والأفراد. فنحن في كنف السلطة وليس الدولة.

تكمن المهمة الأولى في كشف بلاغة المجموعات الحاكمة ـ والبلاغة هنا ليس إجادة الكلام وتحسينه، ولكنها الكشف عن الاستخدام لترسانة من المفاهيم البرّاقة التي تصوّر الانتقال إلى غد أفضل وأكثر ديمقراطية. وليلحظ معي القارئ كم هو غني هذا المعجم البلاغي البراق للسلطة، في حين أن كثيراً من القوانين وطبيعة سير المؤسسات السياسية عكس الديمقراطية والعدالة، وكما قيل «كل طاغية يحتاج إلى من يجيد البلاغة»، أي صناعة لغة سلطوية خادعة تخلو من قيمة الصدق، ومن هذه البلاغات التي تستغلها بعض الدوائر السلطوية في الوطن العربي.

أما مفهوم الإصلاح فهو في الأصل ضدّ هذه الأنظمة العربية التي كان يراهن عليها الغرب، ولكنها بالشكل الذي عليه الآن لم تعد قادرة على تلبية استراتيجيات القوى الكبرى في العالم. وكان الإشكال المطروح الذي لازم مفهوم الإصلاح: هل الإصلاح يكون من الخارج أم من الداخل؟ بمعنى هل الضغط الخارجي، ولا سيما الأمريكي، يمكنه أن يحدث إصلاحاً وديمقراطية في الوطن العربي أم أن ذلك يتم تدريجياً من الداخل؟

وقد حاول سواء من هم في سدّة الحكم أو من لاعلاقة لهم بالسلطة التأكيد على أن الإصلاح يتم تدريجياً ومن الداخل. والقول إذ يعود إلى أصحاب الجالسين على رقاب العباد وخيرات البلاد مفهوم إذ هم يسعون لمدّ عمر هذا التسلّط. أما

= والصدق، دعاوى كلية تتحقّق في سائر المجتمعات على أنحاء متباينة. وهنا الخلاف مع فرانسوا ليوتار، هل التنازع هو الأصل كما يقول هذا الأخير أم الإجماع كما ترى المدرسة الألمانية التواصلية التي يمثلها هابرماس إلى جانب صديقه كارل أوتو آبل. انظر: بومدين بوزيد، «إيطيقا التواصل ونقد العقل الأداتي،» ورقة قدمت إلى: **فلسفة النقد ونقد الفلسفة في الفكر العربي والغربي: أعمال الندوة الفلسفية الخامسة عشرة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ومانفريد فرانك، **حدود التواصل: الإجماع والتنازع بين هابرماس وليوتار**، ترجمة وتقديم وتعليق عز العرب لحكيم بناني (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ٢٠٠٣).

الذين يقولون ذلك إما لأن لا حظ لهم في السلطة أو من منطلق موضوعي واقتناعي، فربما الاحتلال الأمريكي هو الباعث النفسي على أن التدخل وفرض شيء من الخارج مهما كان عنيفاً أو سلمياً يحدث رجّات وهزات قد لا تكون في صالح الأهداف التي يسعى إليها الذين يرغبون في التغيير والإصلاح. أما الذين يدعون إلى الإصلاح بالضغط الخارجي فهم فئتان: فئة التجمّعات السياسية التي ما زالت تلقى الحيف وعدم الاعتراف من قبل حكّامها، ولهم في ذلك مبرراتهم لأن هذه الأنظمة العربية تملك تكيّفاً وتجربة طويلة في مدّ حياتها والاستمرار بواسطة أكسجين ما زلنا لم نفكّكه ونكتشف سرّه. ولا عجب في أن يتحدث الانقلابيون عن الديمقراطية، أو عن الانقلابيين كما حدث في موريتانيا.

كما أن هناك فئة المثقفين والمنظّرين، لعل جزءاً منهم يُطلق عليهم اليوم صفة «الليبراليين الجدد»، علّهم شيوخ الإصلاح الجدد. والتسمية هنا ليست لمزاً، فالشيخ الداعي إلى الإصلاح أو الثورة أو الجهاد يسكننا في مواجهة المستبد. وربما سنعيد إلى معجمنا السياسي اليوم مفهوم «المستبدّ العادل» في مواجهة الإصلاح الخارجي بالقوّة، فالآخر دائماً يكون مصدر تغيير بقدر ما يكون مصدر خوف وقلق، وهي إشكالية حضارية تستمر معنا منذ قرنين أو يزيد قليلاً.

ثلاثية التعثر ومساحات للصراع

إذا ما حاولنا رصد التفكير والكتابة حول الديمقراطية والإصلاح والتحديث في الوطن العربي، يمكن القول إننا اليوم في مرحلة قد لا تختلف عن سابقاتها، لكنها تتميز بمعطيات دولية جيّدة وبتغييرات بدأت تتم في بعض البلدان العربية. وللأسف قد يكون هذا التغيير أحياناً تقدماً نحو الوراء، ومن أجل تزيين واجهات السلطة وتجميلها. ولكننا نتعلّق بكل بادرة جديدة وما تحقّق من صراع نضالي مرير، وأذكر هنا الحرية الإعلامية والتجربة الصحفية في بعض البلدان العربية كالجزائر، أو تداول السلطة وتعدّدية الانتخابات الرئاسية، وهي مكاسب يصبح من المهم كيف نعزّزها ونحافظ عليها، وكيف نستثمر الحراك سواء المنظم أو العفوي للشارع العربي.

في ما يتعلق بالتجربة الديمقراطية المتعثرة في الجزائر وما يلازمها من خوف من تزايد الفقر والمشاكل الاجتماعية[١٦]، هي تجربة متعثرة أيضاً في مخطط

(١٦) مع تزايد نسبة الفقر وعودة ظهور الأمراض الوبائية القديمة التي ترتبط أساساً بالتخلف وقلة الدخل الفردي ونظافة المحيط كالتيفوئيد والطاعون والسل، وهي حالات اجتماعية تقف أمام انتشار الوعي بالديمقراطية والحرية والمطالبة بالحقوق والمواطنة.

الإنعاش الاقتصادي(١٧)، كما يلازمها أيضاً كطرف ثلاثي آخر، التدهور في المردودية التربوية والتعليمية(١٨) وتعرض النسيج الاجتماعي للتفكك، وهي محصّلة غياب القيادة الرشيدة وحصيلة السنوات العشر المظلمة الدموية وميراث سنين الشرعية الثورية، وهي تعثرات وإخفاقات في ثلاثي في حال أصيب طرف منه بمرض، انتقلت عدواه إلى الطرفين الآخرين: الممارسة السياسية (سواء على مستوى السلطة أو الأحزاب السياسية)، والتسيير الاقتصادي، والعملية التربوية التعليمية، والعلاقة بينهما جدلية، فالممارسة السياسية الرشيدة الناجحة تتطلب تثقيفاً وتكويناً معرفياً يسمح بضمان سير المؤسسات، والارتفاع بمستوى الوعي بالحريات والمواطنة، كما أن العملية الاقتصادية الناجعة تتطلب الديمقراطية والتسيير العقلاني ـ العلمي التكنولوجي المتطوّر، والعملية التربوية تتأثر بالمردودية المالية والاقتصادية الناجحة، وكذا بالممارسة الديمقراطية.

وهناك سرطان ثلاثي آخر اليوم ينهك الثلاثي الأول ويشلّه، وهو البنوك المالية المتخلّفة التي تقف عثرة أمام تطوّر العملية والاقتصادية كالاستثمار، والإدارة البيروقراطية التي لا تزال تقليدية، إضافة إلى عامل لا يتجسّد مادياً، ولكنه يتوزّع على جسد الدولة ومؤسساتها، ويتمثّل في قيم النهب والرشوة والمحسوبية والجهوية. وهي قيم تترسخ بذلك وترسّخ هذا، قيم تجد لها أرضية ثقافية وأخلاقية تشجع بعض الأحزاب على تنشيطها وإعادة هيكلتها وترويجها في عبارات بلاغية، إذ للفساد لغة كما قيل.

(١٧) تكشف آخر الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء في دراسة خاصة بعنوان «النشاط الصناعي ما بين ١٩٨٩-٢٠٠٤» أن الصناعة الجزائرية مريضة وتعاني الهشاشة منذ عام ١٩٨٩، على الرغم من التطهير المالي وإعادة جدولة الديون ومسحها، والتي كلفت خلال الفترة ذاتها من ٢٠٠٠ مليار دينار، ويمكن تسجيل الأرقام التالية لسنة ٢٠٠٤: ١ ـ نسبة الإنتاجية خارج نطاق المحروقات ٤٦,٣ في المئة. ٢ ـ نسبة الإنتاجية في الصناعة التحويلية ٤٥,٨ في المئة. ٣ ـ النسبة العامة للإنتاجية ٥٠,٥ في المئة، وحتى القطاع الخاص يعاني الركود بدليل أن نسب النمو أضحت متواضعة إذ لم تتعد ١,٥ في المئة عام ٢٠٠٤ مقابل ٠,٦ في المئة عام ٢٠٠٣ بينما كانت تتراوح ما بين ٦ و٦,٥ في المئة في ما سبق. انظر: **الخبر اليومية**، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٥.

(١٨) سجلت بعض الولايات كمعسكر التي تبعد عن العاصمة حوالى ٥٠٠ كلم جنوب غرب تقريباً ١٠٠في المئة رسوب (فشل) في امتحان شهادة التعليم الأساسي للمرور إلى مرحلة جديدة من التعليم المتوسط، كما نزلت نسبة البكالوريا في السنة ٢٠٠٥ من ١٧٠ ألف تلميذ إلى ٧٠ ألفاً، والشيء نفسه بالنسبة إلى المردودية في المؤسسات التعليمية والاقتصادية. وعلى خلفية النتائج السلبية المروعة في التنمية التي سجلها المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي (الكناس) وحدوث الخلاف بين مديرها والسلطة قدم صالح منتوري الوزير السابق استقالته من إدارة هذا المجلس احتجاجاً على الوضع المأساوي وكذلك رفضه لضغوط السلطة التي تحاول تقديم بلاغة «إننا بخير وعلى خير»، وهناك مراكز استبيان وإحصاءات رسمية تقدم هذا النوع من البلاغة للمواطن.

وللردّ على هذا الوضع، نكون أمام مساحات ثلاث فيها التنازع والصراع، مساحات يتم ترويضها بفعل التحالفات السياسية حيناً، وتقاسم الريع والثروة حيناً آخر، ومساحات أخرى بسنّ قوانين وتشريعات مكبّلة، أو بفعل الإبقاء على حالة الطوارئ. هذه المساحات مساحات مكانية، ولكنها تتقاطع مع الزمن، لتشكّل ميلاد غايات جديدة لم يكن مخططاً لها أو غايات مسبقة كانت في الحسبان منذ البداية. فأمكنة البرلمان، والصحافة، والشارع، أزمنتها تملك خطابات تختلف طبيعتها ومراحلها وجهازها المفهومي أحياناً وتتقاطع مع بلاغة الخداع والمهارة السلطوية، وأحياناً أخرى تتعارض معها، وتتخّذ لنفسها صيغة جديدة.

ولكن هل هذه البلاغات تستطيع الوصول إلى الجماهير وإقناعهم؟ لغة البرلمان ابتلعت في لغة السلطة ولم يعد لها قوة ومعارضة ولم تستطع صنع شيء أمام بلاغة الأمريات الرئاسية، وبلاغة الشارع الاحتجاجية التي يرافقها الإحباط أحياناً من السلطة فيتمّ اللعن والسب لهذه السلطة، وقد تطال القائد الأول في البلاد الذي كان محاطاً بداية بهالة احترام وتبجيل تاريخيين.

واستطاع خطاب الصحافة الثبات والمقاومة، إذ يعتمد الكشف والنقد بالكلمة أو الكاريكاتور، والزمن هنا الكلمات والعبارات، والخطابات مهما كان مستواها وطبيعتها وزمنيتها الرؤية المستقبلية للبلاد والتسيير والعملية الديمقراطية. وقد يلحظ البعض هنا إغفالاً لأجهزة الأمن والعسكر، وهو ليس إغفالاً، ولكنه تحصيل حاصل في البلدان العربية، فما زالت هذه المسألة ترهقنا وترهق العملية الديمقراطية في وطننا العربي. والثلاثي الذي تحدّثنا عنه سواء في التعثرات الثلاثية أو الأمراض السرطانية التي تصيب جسد الدولة وكيانها، أو في المساحات الثلاث، يتواجد فيها العسكري جدلياً ظهوراً وتستراً. ويكفي أن أذكر هنا أن في مستويات المسؤولية العلمية والجامعية، يخضع المرشح للمنصب الذي هو منصب علمي إلى مرور ملفّه على جهاز الأمن الاستخباراتي رغم خلو ملفه من السوابق العدلية.

أثناء الحديث عن المساحات الثلاث، نشير إلى علّتين في «الصراع على مساحة الشارع»: العلة الفاعلة السببية الأولى التي قد تختلف عن الغاية بعد تطور عملية الصراع على هيمنة مساحة المكان. ونحن لا نتحدث هنا عن فصل بين حراك فعلي نحو استخدام مساحة المكان بالمعنى المحدّد النضالي ـ الحزبي، قد يكون بترخيص أو من دونه، أو استخدام آخر قد يكون غير منظم وعفوي ويحمل مطالب اجتماعية، أو قد ينشب ذلك كردّ فعل تجاه خطأ أو تعمد في قتل من طرف الأمن أو من مسؤول إداري.

وبسبب طبيعة هذه الحركة، قد لا نتمكن من السيطرة عليها إذ إنها قد تتطور أو يتدخل المجتمع المدني لتنظيمها. والمهم أنها غالباً ما تنتهي إلى تغيير سياسي يمسّ بالدرجة الأولى التغيير الهيكلي الإداري من تغيير للوالي أو تجميد مجالس منتخبة. وتدرك السلطة جيداً أن الإدارة في مجتمعاتنا العربية هي الحزب اللاحزب، الحاكم الحقيقي الذي يتسم بالتخلف والبيروقراطية، والمتسبب عادة في فشل مشاريع اقتصادية وتنموية، والمتسبب بإرهاق المواطن والمسّ بحقوقه. وقد تُستغل هذه العملية من طرف السلطة في سنّ قوانين وتشريعات لم تكن الظروف مهيأة لها سابقاً لفعل ذلك.

وتعتبر مساحة المكان في ترسيخ وتأسيس العملية الديمقراطية عاملاً أساسياً في بلدان عربية ما زالت القبضة الأمنية والاستبداد فيها أكثر استفحالاً. ويعتبر تحرك الشارع بارقة أمل في التغيير، ولو كان هذا التحرك محدوداً وفي مناطق معينة، كما قد يكون مرتبطاً أحياناً بجهة معينة أو بكثافة عرقية ـ إثنية متميّزة في منطقة ما. ولكن في الجزائر أصبح يؤرخ للتغيير والاستبداد في الوقت نفسه بحادثتين: انتفاضة الغضب ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ التي أعقبتها استقالة الشاذلي بن جديد والدخول في المرحلة التعددية ومسيرات الله التي قادتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ٥ حزيران/يونيو ١٩٩١ وبعدها توقيف انتخابات ١٩٩٢.

وفي هاتين الحادثتين كان الشارع هو الفيصل بين مرحلتين[(١٩)]: في **الأولى** كان طابع العفوية هو الحاضر، ولو نسب ذلك إلى الأمن السري في إخراج الناس من أجل التغيير الذي يخدم الجماعات الحاكمة. أما في الحالة **الثانية** فكانت أيضاً

---

(١٩) يمكن ذكر كرونولوجيا الأحداث التالية التي أعقبت «انتفاضة الغضب»: ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ قيام مظاهرات عنيفة دموية تمّ فيها إحراق مؤسسات الدولة وعدة وزارات وشركات ـ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ إعلان حالة الحصار ـ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، خطاب الشاذلي واعترافه بخروج الجيش إلى الشارع وفي اليوم نفسه تحدث مجزرة ضد إسلاميين كانوا متوجهين في مسيرة سلمية من بلكور إلى مسجد السنة بباب الوادي ـ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ رفع حالة الحصار والإعلان عن مقتل ١٦١ شخصاً بحسب المصادر الرسمية إضافة إلى آلاف المعتقلين ـ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ دستور جديد يسمح بإنشاء الأحزاب ـ آذار/مارس ١٩٨٩ ميلاد الفيس (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) ـ أيار/مايو ١٩٩٠ شهر التجمعات والمسيرات الكبرى ـ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٠ أول انتخابات محلية في ظل التعددية فازت فيها الفيس بمجموع ٨٣٥ من بين ١٥٣٩ بلدية ـ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩١ الفيس تدعو إلى إضراب محدود يتحوّل إلى عصيان مدني تطالب فيه بإلغاء قوانين الانتخاب والتقسيم الإداري الجديد ـ ٤ حزيران/يونيو ١٩٩١ اشتباكات في الشارع بين مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجيش خلّف ستة قتلى والعديد من الجرحى. وهكذا كان الشارع بيد الإسلاميين، ثم بعد إلغاء الانتخابات كان الشارع مجالاً للمنافسة السياسية احتله مرات الديمقراطيون، ومرات أخرى الحركات البربرية والجمعيات النسوية. وتعتبر معظم السنوات الست الأولى من عشرية التسعينيات مسيرات متعددة الأطياف.

انتخابات فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال استخدامها مساحة المكان (الشارع) كمسيرات وتجمعات، ثم كان الاعتصام والعصيان المدني وأعقبه انقلاب عسكري. وبعد هذه الفترة كان الشارع محتلاً من هذا الطرف أو ذاك. وتمّت مسيرات مختلفة كانت شعاراتها أيضاً مختلفة، كما كان الصراع حول أماكن الجبل والطريق ومن يملكه. وكانت الغلبة طبعاً للسلطة الحاكمة بفضل قانون الطوارئ الذي لا يزال مستمراً إلى اليوم. ومنذ أحداث القبائل مع بداية الألفية الجديدة أصبح كل خروج إلى الشارع سواء للتعبير السياسي أو الاحتجاج على الوضع المعيشي، يقابل بالقمع واستخدام القوة، وقد يقع التجاوز.

ومن المساحات المتنازع حولها المساحة الإعلامية. فقد تم سنّ قوانين ردعية ومكمّمة للأفواه بالنسبة إلى الإعلام الحر، هذا فضلاً عن الإشهار الذي ما زال سلاحاً في يد الدولة، إذ إنها تحتكر المؤسسة الإشهارية وكذا المطابع. وعلى الرغم من أن بعض الجرائد المستقلة اشترت المطابع، ولها مدخولها الإشهاري الاستقلالي ـ ولكن لها قضايا في العدالة بالعشرات سواء ضدّ مسيّري هذه الجرائد أو ضدّ مراسيلهم عبر الولايات. واعتبرت الصحافة الحرة في معظمها «الحزب الوحيد» الذي كان ضد انتخاب بوتفليقة، بعدما أيدوه في العهدة الأولى، وقد دفع بعضهم ثمن ذلك. ولا ينبغي باسم الديمقراطية والدفاع عن الحريات أن ننظر إلى هذه الصحف ببراءة زائدة، فهناك ارتباطات ومصالح مالية لهذه الجريدة أو تلك، كما أن بعض مسيّري الصحف لهم علاقات مع جماعات السلطة، وهي شائبة قد تؤثر في الصدقية الإعلامية لبعض الجرائد.

إن مساحة المؤسسات المنتخبة هي مساحة لم تحقق بعد الهدفين الغائيين، فعلى رغم كون هذه المساحة ليست مكانية فقط بل ذات طابع زمني وتاريخي فهي أولاً ليست مستقلة استقلالاً كاملاً، كما أن الحكومة لا تشكّلها الأغلبية البرلمانية، ولكن للرئيس الخيار في اختيار رئيس الحكومة، وذلك كما ينصّ الدستور، وهو ما يخلق تناقضاً فادحاً في عملية المحاسبة. والجهاز التنفيذي توليفة تحالفية يقف على رأسها من لا يشكل الأغلبية البرلمانية، ما يعطي الانطباع أن التحالف هو استراتيجي مصلحي لتقاسم المناصب والثروة، وإبعاد المعارضة أو ابتلاعها باسم الدفاع عن الأمن أو الوئام أو باسم التنمية والمصالحة. ونحن نعيش منذ سنوات عملية سياسية تراهن على الزعامة الفردية التي لا تسمح الظروف العالمية والمحلية بعودة بروزها. وهي وإن برزت، فنجاحها مرهون ببرامج تنموية إنعاشية واضحة وجديدة، وبقناعات ترسم قوانين تحفظ الحريات وحقوق المواطنين، وترسّخ العملية الديمقراطية.

مساحة المجالس المنتخبة بدءاً بالبرلمان تنتهك بالأمريات الرئاسية بين الدورتين، أو بقوانين قد تضيق من معارضة النواب للمشاريع المقدمة من طرف الحكومة. وهذا ينعكس حتى على المجالس المنتخبة في البلديات والولايات، إذ هناك صلاحيات للوالي، أي للإدارة المحلية في عزل رئيس بلدية منتخب. وهناك اليوم شلل حقيقي في تنمية بعض البلديات بسبب الصراع الداخلي بين المنتخبين. وغالباً ما يكون على أساس الريع والعشائرية والجهوية؛ أي أن عملية تغيير القوانين المسيرة للمجالس المنتخبة مع عمليات تأهيلية للمنتخبين البرلمانيين والبلديات في ممارسة الديمقراطية وفهم القوانين عملية ضرورية. ونشير هنا إلى أن غالبية المنتخبين تفتقد أبسط المقوّمات الثقافية والعلمية والسياسية.

هكذا نلحظ أن مساحة المجالس المنتخبة ضيّقة، وللإدارة السيطرة عليها بدءاً من هرم الرئاسة التي لها الحق في إصدار الأمريات[٢٠] بين الدورتين، أو تشكيل حكومة من أقلية في البرلمان إلى أصغر مسؤول في الإدارة، وهو الوالي الذي يتبع لوزارة الداخلية، وهي ذات طبيعة أمنية بالدرجة الأولى. وللوالي الحق في نزع رئيس البلدية وتجميد عضويته، ولكن شرط أن يسحب الثقة منه أغلبية أعضاء المجلس، وهنا تلعب المناورة دورها في ذلك. وكثيراً ما نلاحظ عملية الشدّ والربط الصراعي بين والٍ ورئيس بلدية، ولكن تكون الغلبة دائماً لوزارة الداخلية.

هناك مساحة أخرى فيها هامش من الحرية، ولكن هذا الهامش تملأه عادة إما تنظيمات طلابية متعددة لها ميول نحو هذا التيار السياسي أو ذاك، أو نقابات هي في جزء منها مشلولة. وقد لوحظ كيف أن بعض هذه النقابات لم يعط لها الاعتماد بعدما رُوّض نهائياً «الاتحاد العام للعمال الجزائريين»، وهو تنظيم نقابي جزء من السلطة، ويتقاسم معها النصيب الريعي. وهنا لا نتحدث عن المنظمات التي تحوّلت في الغالب إلى لجان مساندة للرئيس ثم للعفو، وهي في أغلبها ما زالت تعتمد الشرعية الثورية، وتغترف من ذاكرة الشهداء والمجاهدين.

---

(٢٠) من الأمريات خارج المجلس أن الحكومة قررت أن تمرر قانون مالية تكميلياً عن طريق أمر يصدره رئيس الجمهورية، وحرمان النواب من حقهم وواجبهم في مناقشة القوانين وإثرائها وتعديلها، فللرئيس صلاحيات دستورية للتشريع بالأوامر ما بين دورتي البرلمان. ويرى بعض النواب أن الحكومة تحايلت على البرلمان والنواب، ولجأت إلى استعمال حق دستوري مخوّل لرئيس الجمهورية. ونشير إلى قانون المالية الذي مرّ على البرلمان عام ٢٠٠٥ وترتبط به قضية تتعلق بمنع استيراد الخمور، وهو ما لم تستطع الحكومة إقناع النواب بالعدول عنه. وقد سجل بذلك التيار الإسلامي داخل البرلمان انتصاراً في حينه، ولكنه حين ألغي لم يكن هناك رد يذكر، كما أن التيار الإسلامي الموجود في السلطة لم يجد أمام إصرار رئيس الدولة إلغاء تخصّص الشريعة الإسلامية من التعليم الثانوي ـ العام ـ إلا السكوت بعدما أزبد وأرغى باسم الحفاظ على الهوية، وربما يكون تقاسم الريع وراء ذلك.

هناك مراكز أيضاً للبحث العلمي، والقصد منها المراكز التي لها علاقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ اتخذ معظمها من بحوثه مهمة إرضائية لتوجّهات السلطة، أو هو مرتبط بالمراكز البحثية الفرنسية، ويكرّر ما تنتجه. ويغلب على من يسيّر هذه المراكز من إداريين وباحثين الفرنكوفونية اليسارية، وتتقاطع مصالح بعضهم مع المصالح السلطوية؛ كما أن مراكز استبيان صدقية الآراء ضعيفة لعدم حريتها وتبعيتها للدولة وللمجموعات الحاكمة، فنحن نحتاج إلى مراكز استبيان وبحوث استراتيجية قوية ومستقلة.

قد تعمل السلطة على الإيهام الديمقراطي وذلك من خلال ما يلي:

أ ـ حلّ المجالس البلدية والولائية المنتخبة في بلاد القبائل، والدعوة إلى إجراء انتخابات في مطلع سنة ٢٠٠٦، والنتيجة طبعاً هي فوز تيار أبريكا القائد الجماهيري لانتفاضة بلاد القبائل الذي استطاعت السلطة ترويضه وكسبه لضرب معارضة أخرى تعتمد أيضاً المخزون الأمازيغي والنضالي لبلاد القبائل.

ب ـ إصدار قوانين وجلب المواطنين للانتخاب حولها كما حدث سابقاً مع قانون الوئام. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ جرى استفتاء حول قانون «السلم والمصالحة الوطنية»[٢١]. وهنا نود الإشارة إلى أن الغريب في الانتخابات الجزائرية أنه بدل أن يقع الانتخاب في القضايا الجوهرية الدستورية والتعددية ـ إذ إن الديمقراطية ليست انتخاباً فقط، بل هي فصل بين السلطات وتحقيق المواطنة والحريات واستقلال العدالة، أي تأسيس دولة بالمعنى المعاصر ـ توهم السلطة الناس بالانتخاب حول قضايا أخلاقية تتعلق بالذاكرة أو القيم الجمعية التي لا يمكن لأي مواطن أن يقف ضدها، لأنها تتعلق بالصلح والتعاون والمحبة، وبالإمكان ـ بحسب الصلاحيات المخولة دستورياً للرئيس ـ أن يتم إصدار العفو

---

(٢١) بحسب «ميثاق السلم والمصالحة» المنشور في: **الجريدة الرسمية** (الجزائر) (١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥)، فإنه ينص على الخطوط التالية: ١ ـ إبطال المتابعة القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات اعتباراً من ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ تاريخ انقضاء مفعول القانون المتضمن الوئام المدني. ٢ ـ إبطال المتابعة القضائية في حق جميع الأفراد الذين يكفّون عن نشاطهم المسلح وسلموا ما لديهم من سلاح، ماعدا الذين ارتكبوا المجازر الجمعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الأماكن العمومية. ٣ ـ إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه ما عدا المستثنين سابقاً، كما تم التنصيص على عودة المفصولين من مناصبهم نتيجة مواقفهم السياسية، وكذا تعويض المتضررين من الأعمال الإرهابية، وتعويض ضحايا المفقودين. كانت المواقف الأولى من هذا الميثاق متباينة بين أحزاب ساندت كلّها تقريباً هذا الميثاق وخيبة أمل عند أعضاء قياديين في الفيس سابقاً، حيث إن الميثاق يمنع عودة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» إلى النشاط السياسي، كما أن أغلب جمعيات المفقودين أسفت لأن القانون لا يتحدث عن كشف حقيقة اختفاء الآلاف من الجزائريين.

الرئاسي من دون المرور بالانتخاب. من هنا، يمكن القول إن الخطاب السياسي المتعلّق بالحوار والمصالحة يستخدم المخزون الشعبي للتعبئة في قضايا سياسية يراها هو استراتيجية وتكتيكية من جانبه، كما استخدم في مقاومته هذه الجماعات التي يريد التصالح معها اليوم في حربه مخزون الثورة والكفاح ضد الذين يريدون تفتيت الوحدة الوطنية، وقد كان جزءاً من المعركة الحديث على أن هؤلاء ضد الديمقراطية والإسلام والتاريخ.

نلاحظ هنا دائماً لجوء السلطة إلى المخزون الأخلاقي أو الرمزي المشترك. من هنا ضرورة فهم العلاقة بين الرمز والاستبداد، فالديمقراطية عند هذه السلطات العربية تعرف كيف تلبسها أكثر من لبوس، وتتباهى بقيم المواطنة والحرية، ولكن تبقى في الجوهر الداخلي كل التشريعات والقوانين ضد الديمقراطية، لا بل إنها تسعى إلى خنق المساعي التي تؤدي إلى الديمقراطية.

ج ـ هناك اليوم ما يسمى بالتطهير ـ ليس التطهير الاقتصادي، ولكنه التطهير من الفساد. فجلّ رؤساء البلديات متابع قضائياً، وكذا مسؤولو بعض البنوك والولاة. وقد تزامن هذا اللحاق القانوني في وقت سابق مع بدء الحملة الانتخابية الرئاسية الثانية، ومسّ ذلك بالخصوص الذين وقفوا مع بن فليس رئيس الحكومة وأمين عام حزب جبهة التحرير السابق ضدّ بوتفليقة. نجم عن ذلك سجن صحافيين باسم رفع دعاوى قضائية تخص الشأن العام. صحيح أن الفساد ينخر المؤسسات الحكومية وهي حملة من المفروض أن تستمر، ولكن في شفافية ووضوح، لأنها أحياناً ترتبط بتصفيات تناحرية مصلحية بين هذه الجماعة وتلك.

المناقشـات

علي فخرو (رئيس الجلسة)

١ ـ علي فخرو

في أول هذه الجلسة تحدث د. بوزيد حول الدروس المستفادة من تحرّكات الجزائر في عام ١٩٨٨ وما تلاها من أحداث تجعلنا ننظر إلى ما بعد تحرّكات الشارع. فتحرّكات الشارع لازمة، ولكنها غير كافية للانتقال إلى الديمقراطية. إن ذلك يتطلب من المتحركين الاتفاق على نظام سياسي بديل يقوم على قاعدة الديمقراطية، وهذا هو موضوع هذه المناقشة الختامية. ما العمل لتعزيز تحرّكات الشارع السلمية من أجل الإصلاح والديمقراطية؟ من الممكن أن تأتوا بنقاط جديدة، ومن الممكن أن يكون بعضكم لا يعتقد بالتحرّكات السلمية، وبعضكم يريد أن يوضح بعض النقاط حول تحرّكات الشارع. لكن الذي أرجوه بإلحاح أن نتجنب التشخيص، ونتجنب الأفكار العامة، حول هذا التحرّك أو ذاك. لقد سبق وناقشنا ذلك بما فيه الكفاية، ونحن نريد الآن مقترحات. هل هناك طرق جديدة لجعل الشارع العربي، ليس فقط في الأقطار التي تحدثنا عنها اليوم، إنما في جميع الأقطار، مؤثراً بالفعل، وليس قابلاً للاستغلال البشع الذي تمارسه السلطة أينما تكون؟ وفي الواقع، كلّ حركة تحدثنا عنها اليوم، وفي أي بلد، استغلت واستفيد منها من قبل، أما الخارج أو السلطة في الداخل. أقول ذلك لأن هذه قضية مهمة لكي أعطي صورة للمخاوف من تحرّكات الشارع غير المرتبطة بتقديم بديل وطني.

صدر منذ بضعة شهور كتاب: *The Age of Consent* من قبل جورج منبيوت، وهو معروف بنشاطاته الصحافية ويكتب في صحيفة **الغارديان**. . . الخ. وكذلك هو معروف باهتماماته البالغة الأهمية في حركة مناهضة العولمة (Anti-globalisation)،

وفي كلّ مكان هو مع التحرّكات، وهو اليوم يكتب كتاباً ويقول: إلى متى سنستمر نكتب كتابات ونرفع لافتات؟ هل هناك طريقة أخرى نستطيع أن نخرج بها لاستعمال أساليب جديدة، ولطرح مشاريع جديدة، نتمسك بها ونقنع الآخرين، ليس فقط الشارع، وإنما نقنع السلطة بها حتّى نصل إلى نتيجة؟ وإنّه يشعر أننا بهذه الطريقة ندور في حلقة مفرغة، وقد آن الأوان أن نخرج منها. أرجو بإلحاح أن تكون النقاط مركزة ومقصوداً بها النظر إلى تحرّكات الشارع، فما الأساليب التي يمكن أن نستعملها إذا كان يوجد أساليب جديدة؟ هل الأساليب الحالية جيدة أم سيئة؟ أنتم لاحظتم أن الأساليب الحالية لم تؤد إلى نتيجة في كلّ مكان، فهي لم تؤد إلى نتيجة عميقة، بل نتيجة صغيرة هنا أو هناك، لكن في النهاية بعضها أدى إلى نتيجة ثمّ انتكس، وفي حالات أخرى أدت إلى نتيجة، ولكنها سطحية. إن الذي حدث في لبنان ليس عميقاً، وأنا لا أوافق الإخوان على أن الذي حدث في البحرين يتضمن انتكاسات كثيرة، والذي حدث في سوريا حدث وكأنه لم يحدث شيء، والذي حدث في الجزائر دخلت فيه ألف مشكلة، والآن يكاد يكون كارثة حقيقية، وهلم جرا. إذاً كيف السبيل إلى أن نقترح أفكاراً تعزز التحرّكات في الشارع العربي بحيث تؤدي إلى نتائج أفضل من النتائج التي حدثت في الماضي؟

٢ ـ رغيد الصلح

أريد أن أقدم اقتراحاً بسيطاً، بدل تعزيز تحرّكات الشارع. إننا نقول بتعزيز تيار التغيير الديمقراطي في المنطقة، والاقتصار على حركة الشارع نفسها ربما يكون لها فهم غامض. هنالك في المنطقة حركة تغيير ديمقراطي، وحركة إصلاح ديمقراطي، مع أن النخب الحاكمة صادرت مفهوم الإصلاح، لكن من حقنا نحن أن يكون لنا مفهومنا الخاص بالإصلاح، وأن ندعو إلى تعزيزه ودعمه بحيث يستطيع أن يحقق أهدافه.

٣ ـ علي خليفة الكواري

أودّ أن أوضح مصطلح تحرّكات الشارع بالمعنى الذي تمّ توضيحه في عنوان هذا اللقاء، فهي لدينا تحتمل المعنيين: خروج الناس إلى الشارع حاملين مطالبهم من خلال الاعتصامات والتظاهرات، وخروج الناس بمطالب خارج الأطر والهوامش التي تسمح بها السلطة في البلد المعني، إضافة إلى التظاهرات والاعتصامات، مثل العرائض والنشر من خلال الإنترنت والرسائل التليفونية. في الحقيقة، إن المعنى الثاني يشير إلى المطالبة الوطنية بأساليب غير تقليدية وغير مسموح بها رسمياً من الدولة. إنها أساليب جديدة اضطر الناس إلى أن يطرقوها

ويخرجوا من قمقم الهامش المتاح من قبل السلطة. إن الهامش المتاح ضيق، وبالتالي أصبحت العرائض، وهي ممنوعة عندنا في الخليج، تؤدي بالناس إلى السجن والمنع من السفر والفصل التعسفي. إن العرائض والنشر على الإنترنت هي جزء من استخدام أساليب جديدة في طرح المطالب خارج الهامش الرسمي المتاح، فهذا الجانب إذاً يعني نقل المطالب إلى الشارع، بالمعنى المجازي، وليس مجرد الخروج إلى الشارع، وإنما التمرد على الهامش الضيق المتاح للتعبير الوطني العام بحيث تكون المطالب أكثر مباشرة وأكثر وضوحاً للداخل والخارج من الكلام الذي ترضى عنها السلطات الأمنية في الدول العربية وتسمح بنشره من خلال وسائل الإعلام التي تسيطر عليها السلطة.

٤ ـ ناصر الدين قلاوون

حاولت في مساهماتي في المواسم الديمقراطية الماضية أن أجد جواباً حول معضلة طالما سئلت عنها، وهو غياب الضباط أو العسكريتاريا في منتديات الديمقراطية بحكم أن الديمقراطيين والباحثين يتكلمون في الديمقراطية، والضباط والعسكرتاريا إما يقمعونها وإما يسهّلون لها. وهنالك تجارب في السودان وغيره، مثل سوار الذهب أو غيره، فقد يكون العسكر لفترة قصيرة، كما حدث، مسهّلين للديمقراطية. وقد حاولت أن ألتقي في المنتديات الديمقراطية بالعسكريين حتّى نرى ما العمل؟، فلمَ لا ندعو ضباطاً ناشطين أحياناً أو بعض الضباط السابقين؟

لقد حاولت أن ألتقي ضباطاً في بعض البلدان العربية وفي الخارج حتّى أسألهم: هل يتلقون تدريباً في حقوق الإنسان ضمن المقررات الأكاديمية التي يدرسونها وفي الديمقراطية؟ ولم أسمع جواباً إيجابياً في هذا الأمر. سألت بعض المختصين الأجانب من بريطانيين وأمريكيين، وقارنت بينهم وبين الضباط العرب: ما هو السبب في كون الضباط الغربيين، وهم يدرسون مع ضباطنا في الكليات، يلجأون بعد التخرج إلى احترام المؤسسات الديمقراطية في بلادهم، وزملاؤهم، ضباطنا يرجعون إلى بلادهم، ويقومون بالانقلابات في بلادهم؟ ما هو السبب في هذا التفاوت؟ أنا لا أرى أنّه راجع إلى التطور السياسي والحضاري. هناك سؤال: إذا كان العسكريون لا يعطون شيئاً لتغيير ديمقراطي إيجابي، فلماذا يقومون بقمع الحركات الديمقراطية؟ ويبقى السؤال: لماذا الطبقة العسكرية نفسها هي التي تسابق الطبقة النخبوية للوصول إلى الشارع؟ إنني أجيب عن سؤال د. علي فخرو حول: ما العمل؟ بأن هناك شركاء لنا لا يوجدون معنا، وهم قادرون على أن يفعلوا أكثر منا، إذ تبقى المساحة شاسعة بين الدراسات التي تقدّم من هذا البرنامج ومن غيره

من المراكز القاصرة. لذلك يجب أن نصل اليهم عندما يتسلمون مسؤوليات، وبعضهم أبناء أمراء ومشايخ، وليسوا من طبقات غير حاكمة. وطالما سئلت، فلم أجد جواباً، هل يمكن أحداً أن يجيب؟

يمكن طرح هذا السؤل عن دور العسكر في الديمقراطية ضمن التقرير الذي يقوم به د. الشويري مثلاً، فقد رأى أن الطبقات العسكرية الناشئة هي التي ستتلقى تدريبات في المستقبل. وبالنسبة إلى مستقبل الديمقراطية، هل من ميثاق شرف، كما قال د. حسيب، بين هذه الطبقة والشعب، أي ميثاق شرف لعدم اللجوء إلى الانقلاب، كما حصل في موريتانيا مؤخراً؟ كيف نستنكر التدخل الخارجي، وإذا قال العسكر إنهم لن يلجأوا إلى الانقلاب، هل معنى ذلك أنّهم يزكّون الأنظمة الباقية؟ وأترك السؤال لتتم الإجابة عنه.

٥ ـ عبيدة النحاس

أنا أفهم تحريك الشارع أو نزول الناس إلى الشارع بأنه جزء من عملية شاملة، فإذا لم تكن لدى الذين سيحركون الشارع هذه الرؤية والتصور، فلن ينجح نزول الناس إلى الشارع. في أوكرانيا وجورجيا تحرّك الشارع، وهذا كان موظفاً ضمن عملية طويلة. لقد ظننا أن ما رأيناه في التلفزيون هو ما حصل، لكن المسألة أكبر من ذلك، فهناك ظروف داخلية وخارجية تتفاعل هناك، ولدى قيادات المعارضة هناك قيادة رمزية. لقد كانت هناك شروط ليست متوفرة عندنا بالضرورة، لذلك لما حلم كثيرون في الوطن العربي بتأثير الشارع العربي، كان ذلك حلماً سطحياً وساذجاً، لأن نزول الناس إلى الشارع يجب أن يتم في اللحظة المناسبة، وإلا لن يتحقق المطلوب. والشارع في الغالب لن يتفاعل مع النخب التي تطالب بالديمقراطية، فهل الشارع أكثر وعياً من النخب؟ إن الشارع يعرف أن الشروط لن تتحقق بعد سؤال تواجه به المعارضات، فيا أيها النخب الديمقراطية، ماذا لديكم من وسائل لتحقيق ما تطالبون به؟ إن الجيش في موريتانيا بيد السلطة، وكلّ شيء بيد السلطة، وحتّى وصل الأمر إلى أن ترحب موريتانيا بالجيش، وظهر لنا ذلك، لأنه كان الخيار الأخير. وهذا كان الشعور العام، وهذا الشعور تفاعل في الوطن العربي كلّه، ونتمنى أن يحصل لنا مثلما حصل في موريتانيا، وهو ما اعتقدنا أنه لن يحصل. إننا نتمنى أن يحصل انقلاب في بعض الدول. يعتقد الناس أن الخلاص هو في الانقلاب العسكري بعد أن أصبحت الدولة تزوّر كلّ شيء، فهي تستطيع أن توقف الشارع، وتستطيع أن تخرج التظاهرات الإلزامية عندما تريد أن تحرّك الشارع.

السؤال هو: ما دامت النخب غير قادرة على تحريك مطالبها وخطابها، فهو حتّى هذه اللحظة خطاب متصالح يطالب بالإصلاح لا أكثر، وقليل جداً من النخب تطالب بقلب الأنظمة، فلماذا لا يتم رفع سقف المطالب؟ إنك عندما تطالب بالإصلاح يأتيك النظام بالتجميل، وهي عملية تفاوض غير مباشرة، بل مساومة. إنك تطالب بإصلاح، والنظام يجمّل، فإذا طالبت بالتغيير قد يعمل على الإصلاح، لأن المسألة حتّى الآن قائمة على الإحراج ليس أكثر. وهذه نقطة من النقاط التي كنت أطرحها مع الباحثين الغربيين والصحافيين. كنت أقول لهم: أنتم تتكلمون عن «ريفورم» (Reform)، و«ريفورم» بالإنكليزية لا تعني مقابلة لكلمة «إصلاح» العربية، ومعناها مختلف، وهذا الاختلاف في المعنى مهم، و«ريفورم» معناها «تفكيك» ثمّ «إعادة تركيب»، بينما كلمة «إصلاح»، كما يفهما العرب، هي إصلاح شيء معطوب تغير قطعة فيه. وهكذا لما نتكلم عن «تغيير» (Change) يختلف الوضع، وهذا أيضاً مهم في خطاب النخب الغربية والعربية.

إن النخب تحاول أن تلعب على التناقضات، فمثلاً حتّى الآن تجد النخب المعارضة العربية في كثير من البلدان العربية تتحدث عن المعارضة الديمقراطية مثلاً، وكذلك الإسلامية. إننا نلاحظ أن الإسلامية ليست ديمقراطية، فكأن هناك شعوراً بوجود معارضتين، والنظام دائماً يحاول أن يلعب على هذا الأمر. لكن في سوريا مثلاً، لقد قطعنا في هذا الأمر شوطاً، إذ صارت المعارضة الديمقراطية تشمل الإسلامية. هذا الذي حصل استفز السلطة وجعلها تتشنج الآن، وتعاقب الجميع إذا تحدثوا عن الإخوان المسلمين. ولعل هذا نموذجاً يجب أن يعمم.

٦ ـ علي فخرو

قبل أن أعطي الكلمة، أريد أن اطرح سؤالاً: هل من الممكن تحقيق أي إصلاح؟ بمعنى «Reform» أو «Change» من دون تغيير موازين القوى داخل المجتمع. وإذا كانت القضية كذلك، فهل القضية قضية خروج تظاهرات أو كتابة موضوعات في الصحف أو التلفزيونات، أم أكثر من ذلك؟ إنني أرجو الإجابة، لأن هذا يعتبر سؤالاً محورياً في أذهان الجميع. إننا نقوم بتظاهرات، ونذهب إلى الخارج لعمل تجمعات في أوروبا، وقد اعتمدنا على الانقلابات العسكرية من قبل في تغيير الحكومات، كما اعتمدنا أيضاً على الليبرالية، وعلى الانتخابات، ولم نحصل على نتيجة، فما هو الحل؟ هذه قضية يجب أن توضح لنا، فهل من الممكن للشارع هذا أن يعمل إلا ضمن هذا المعطى، وأن يعمل لتغيير توازن القوى في داخل المجتمع، وليس مجرد أن يقوم باعتراضات فقط على ما هو موجود.

٧ ــ أحمد الشاهي

منذ الصباح وحتّى الآن نتكلم عن الشارع، رجل الشارع، ونتكلم عن الشعوب، لكن يتخيل لنا، نحن المتعلمين المثقفين، أننا بعيدون كلّ البعد عن رجل الشارع. إننا نتكلم عن المدن، وهناك ٧٥ في المئة من سكان الدول العربية يقطنون في الأرياف، فكيف نتكلم نحن باسم الشارع و٧٥ في المئة من الناس مغيبون. إن من المهم جداً أنّ نتكلم مع المزارعين والميكانيكيين، فقد يكون لديهم واقع لفهم مجتمعهم وسياستهم أكثر من أي واحد منا. أنا وأنت لدينا شهادات دكتوراه، وهذا الأمر لا يعطينا الحق في التكلّم نيابة عن الشعوب. إننا نستشهد بروسو وماكس وفيبر وأنغلز. . . الخ، الا أن المزارع لا يفهم من هم هؤلاء.

لقد زرت السودان قبل شهرين، ورأيت في التلفزيون أحدهم يلقي محاضرة تثير العجب، لأن هذه المحاضرة كانت مبهمة بالنسبة إلى معظم الناس هناك، أي ليس لها رأس ولا قعر، كما يقول البسطاء، بما يعني أنهم لا يفقهون كلام المثقفين، لأن دور المثقفين لا يتعدى حيّز الكتب والصحف والتلفزيونات والحوارات. هذه مشكلة كبيرة بالنسبة إلى المثقفين، ويجب أن ينتبهوا إليها، لأننا نعيش في أبراج عاجية ونتكلم عن الشارع، فهذا شارع مدن، ولقد آن الأوان لكي نتكلم على ٧٥ في المئة من الشعب في الأقطار العربية.

٨ ــ خديجة صفوت

السؤال الأول يتصل بالكلام الذي قاله د. بومدين، وكذلك معظمنا قاله بصورة أو بأخرى وعبّر عنه ضمناً من دون حتّى أنَّ ينتبه أي منا. وفي تصوري ان هناك ظاهرة أنا ألاحظها منذ مدّة، وهي ليست ظاهرة حديثة أو نشأت من فراغ، بل هي متوالية وتحدث في أوروبا بالذات، ونحن طبعاً نرجع الصدى. علينا استبصار هذه الظاهرة، وهي نشر الفوضى الفكرية والتنظيمية. إننا نظهر وكأننا جالسون مختلفون مثل الضوء في عيون القطة في الشارع، أي أننا من الممكن أن يثيرنا أي أمر ونختلف من جراء فكرة واحدة، مثل المشروع الأمازيغي. لقد عشت ودرست في الجزائر، ولدي أصدقاء أمازيغ، ولقد سعدت جداً بهم، لأننا ديمقراطيون ونؤمن بحق تقرير المصير. . . الخ. لقد رأيت هناك تدليساً، فقد لاحظت أنّه بسبب هذه الغرابة أصبح كل شي يشبه كلّ شي، أي أن لبنان يشبه السودان، لبنان بطائفيته وهويته وكل ما وصف به، ونحن نعرف لبنان لما كنا نلوذ اليه، عندما كان واحة الديمقراطية في الستينيات. إن التنوعية في السودان تقليدية وما بعد تقليدية، أي أنهم حداثيون وما بعد حداثيين، ونحن تقليديين بالجبة

والعمامة، وأحياناً بالحجاب، وأحياناً أخرى يبدو لنا أننا لا يشبه بعضنا بعضاً، ولكننا في الحقيقة نشبه بعضنا جداً جداً. إن المشكلة هي أنّه عندما نحضر ندوة عربية يكون كلّ منا مشغولاً بهمه، لأننا ليس باستطاعتنا أن نتكلم في بلادنا، ولذلك عندما تتكلم عن الأمن من خلال هذه الفوضى الفكرية، يصبح لدينا مشكلة، لأن الأمن ليس حقّ لزين العابدين، ولا عبد العزيز بوتفليقة، ولا البشير، بل هو آت من بعيد، فكما نستخدم نحن الإنترنت لديهم هم إنترنت يوصلهم في لحظة، ففي لحظة توافيهم قوات الضرب السريع، وليس من الضروري أن تكون هذه القوات أمريكية.

إن الردّ يأتي من هنا في الاستبيان والاستبصار والتنبه لهذه الفوضى التي نحن فيها. والفكرة الأخيرة التي أودّ أن أطرحها هي أن مشاكلنا تنمو بسبب عولمة الأمن والقمع، كما تبدو معظم الدول وكأنها ضمن قالب واحد، فالحركات الشعبية يشبه بعضها بعضاً، وكأنه علينا أن نستدعي فكرة التضامن العالمي مع الحركات.

في الأمس كنت في اجتماع ضدّ الحرب، وتحول الاجتماع ضدّ القوانين الجديدة، وضدّ طرد الناس من دون أي سبب. لقد أصبحت مناهضة الحرب، بتفسير القانون الجديد، مناهضة للغرب، فإنك قد تصبح إرهابياً هنا في هذا البلد عندما تتكلم على العراق والسودان. ويجب أن ننتبه إلى أن الذي يحدث الآن هو ليس أسوأ ما يمكن، فهناك ما هو أسوأ منه، فهناك الكلام الذي قيل عن البحرين. إن كلام الأخت سميرة، بغض النظر عن أنه كان مبالغاً فيه أو هو ليس بهذه الدقة، الا أن لدى الناس توجد هذه المخاوف، ويوجد سبب لهذه المخاوف. وأعتقد أننا يجب أن ننتبه إلى هذه الأبعاد، أي أنه بإمكاننا أن نعمل حركات في الشارع وكل شيء، ولكن أنا أرجو أن ننتبه إلى مخاطر آتيه من بعيد، فهناك مخاطر تحيط بنا، ونحن محاصرون. وفي هذه اللحظة يكون العمل غير المتبصر أخطر ما يكون.

٩ ـ صادق الشيخ

يسود هذه الجلسة نفس تشاؤمي، وتبدو الوسائل كلها مفقودة. إن أدواتنا وأسلحتنا كلها انهارت وما بقي لنا إلا حركة الشارع، وحركة الشارع هي نفسها أمامها عقبات كبيرة. لذلك ينبغي يا أخواتي وإخواني أن ننظر إلى قضايانا المحلية في إطارها الدولي، ويجب ألا ينغرس كلّ واحد منا في نقطة معينة، ويرى أن موازين القوى ليست لصالحه، أي أن عليه في النهاية إما أن يتفاوض مع الحكومة تفاوضاً استسلامياً، فيذهب ليسلم كلّ شي أو يذهب إلى مهلكه. كما ينبغي أن نرى أن

المشهد الدولي العام هو مشهد يتطور لصالحنا، وهو يشير إلى أن الولايات المتحدة زعيمة العالم في مأزق. وهذا ليس أمراً بسيطاً، فعندما تكون زعيمة العالم في مأزق فإن ذلك يعني أن السياسة الدولية كلها تجاه الأمة في مأزق، لا توجد حماقة أكبر من هذا التورط في الوضع المتردي والذي لا تعرف كيف تتخلص منه، ولذلك عندما تكون السياسة الدولية في مأزق، فإننا كذلك نكون في الوضع نفسه. الأمة هذه، يا إخوان، هي الأمة الوحيدة التي استطاعت تحقيق نوع من ميزان القوى مع هذه القوى المهيمنة في العالم، أي انسحاب الجيش الإسرائيلي الذي قهر الغرب بانسحابه من جنوب لبنان. إن هذا الأمر ليس بسيطاً، لأن انسحاب من غزا ليس بسيطاً، والمأزق الذي يعيشه المحتل في العراق ليس بسيطاً، لأنه يبحث الآن عن مخرج حتّى يخرج، وهذا ليس بسيطاً. ولذلك تقول صحيفة إسرائيلية: كلّما تأزم المشروع الأمريكي في العراق، وجب علينا نحن الإسرائيليين أن ندفع الثمن. لقد انسحبوا من غزة، ويعتبرون هذا العمل ثمناً دفعته إسرائيل مقابل أرض، كما أنه لا بدّ للولايات المتحدة من تنفيس، فتقول إنها فعلت شيئاً للعرب، وقد جاءت إلى العراق لتفعل شيئاً. صحيح أننا في المقاومة نصدّ العدوان مع بعض القوى الدولية ونتحالف ضد الهجوم، ولكننا ونحن نقاوم أمام الولايات المتحدة، انهزم الاتحاد السوفياتي، والقوى الكبرى ركعت، بينما بقيت هذه الأمة وحدها تقاوم وترفض الاستسلام، وبالتالي من المنتظر يوماً بعد يوم أن نجني ثمار هذا الصمود. إن قوتنا تنبثق من هذا الدين، الإسلام، الذي تتحسّن أوضاعه اليوم، كما أنه أسرع الديانات انتشاراً في العالم، فكيف يكون الأمرعند أهله؟ إن الحديث الآن عن الديمقراطية الإسلامية، وعن المجتمع المدني وحرية المرأة، كلّه أدبيات جديدة عند الحركة الإسلامية، فهناك تقدم، كما ونوعاً، وهناك تحسن في هذا المجال.

إنني أقول إننا لا يمكن المقارنة بين حركة الشارع في العالم العربي والشارع في جورجيا أو أوكرانيا، فالشارع هناك يأتي بأصدقاء الغرب، والشارع عندنا نخشى ذلك، لأنه يأتي بخصوم الغرب الذين يطالبون بتحرير فلسطين وبالوحدة العربية. وهذا كلّه خط أحمر، لكن على أي حال نحن نحتاج إلى أن نعمّق ثقافة الشارع في ثقافتنا العامة، فنحن نقول إن هناك أولاد شارع، وهذا للتحقير، وإذا بهذا التعبير يبقى لأولاد الشارع. إن هذه تربية شوارع وثقافتنا فيها تقليدية، ففيها تحقير للعامة والغوغاء والدهماء، فالإنسان العادي لن يكون قوة التغيير ما لم نغيّر نحن هذه الثقافة. لقد كان هناك أيضاً وراء التغييرات التي حدثت في العالم جبهات وراءها معارضة موحّدة، ووراءها برامج، ووراءها زعماء، بينما نحن حتّى الآن ننزوي ضمن هذا الشارع أو ذاك، بحيث لا يمكن لهذا الشعب أن يقاد من دون

قيادة موحّدة. لذلك لا بُدَّ، وهذا واجب الإسلاميين وواجب التيارات الحديثة، من أن نبحث عن وفاق من دون اللجوء إلى هذا الشارع أو ذاك، لأنه لا يمكن استبدال النظام القائم مهما كان فاسداً بالبقاء حيث نحن، كما أنه لا أحد يرمي نفسه أمام المجهول وأمام الفوضى. إننا نحتاج إلى أن ننظم أنفسنا أيضاً، فالشارع لا يتحرك مثل النخبة، بل من الممكن أن تغامر النخبة، ولكن الشارع لا يتحرك إلا عندما يرى وضع موازين القوى قد تغيّر، فعندما بدأ وضع الأنظمة القائمة يتخلخل، بدأت الحماية الدولية لهذه الأنظمة تخف في بلاد مثل الجزائر، فلو تُرك الانقلابيون سنة ١٩٩٢ لأنفسهم لما كانوا ليصمدوا شهراً واحداً أو شهرين، لكن العالم كلّه تجنّد لنصرتهم. لقد بدأت هذه القوى الدولية تدرك اليوم أن هذه الأنظمة الدكتاتورية تمثل خطراً على أمنها القومي، ولذلك بدأت تفكّر في الانسحاب وتركها لنفسها. وهذه لحظة مهمة ينبغي أن نلتقطها، فهناك فرص الآن في السياسة الدولية، وبعض الفرص يمكن اقتناصها من أجل رفع حيلة الاستنجاد بالتدخل الدولي، كما إن هناك احتمالاً لرفع الحماية عن الدكتاتوريات القائمة باعتبارها أصبحت تمثل خطراً على الأمن القومي الغربي في النهاية.

هناك سنّة تحدث عنها القرآن اسمها سنّة التدافع، ولولا تدافع الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ضمن هذا التدافع بين الاتحاد السوفياتي والحلف الغربي. لقد تحرر العالم الإسلامي كلّه، ولم يتحرر بقوتنا فقط، وإنما بوجود التناقض الغربي الدولي. وهناك الآن تدافع دولي جديد يمكن أن نستفيد منه، وبالتالي أنا أرى مثلاً في السودان أن الوضع هو أفضل من السابق، كما إن التدخل الدولي في السودان وفي لبنان كان إيجابياً، لأنه رفع عن اللبنانيين سلطة القمع. وفي السودان فرض على الإسلاميين الذين كانوا مراهنين على أن يحلوا الأحزاب ويستفردوا بالبلد كلّه، التعدّدية والاعتراف بالآخر، وهذا ليس بفضل الأمريكيين، ولكن هذه هي سنة التدافع، وهذه رحمة من الله بالمؤمنين، فالقوى تتدافع حتّى تترك للمظلومين فرصاً للتحرر.

١٠ ـ رغيد الصلح

عند الحديث عن دعم حركة التغيير الديمقراطي في المنطقة، نستطيع أن نتقدم بمقترحات تتعلق بوسائل التغيير، وهنالك في تقديري وسائل تقليدية متعارف عليها، من العرائض إلى البيانات إلى التظاهرات، حتّى في هذه الأشكال من التحرّك الشعبي. من الممكن أن يحصل هناك شيء من التجديد، فنحن خلال مراحل معينة وجدنا أنّه في لبنان مثلاً من الصعب تنظيم تظاهرات جماهيرية ضخمة، فاعتمدنا أسلوب التظاهرات الطيارة، أي أننا كنا ننظم تظاهرة صغيرة

تخرج من مكان ولفترة محدودة جداً، ثمّ تختفي، ثمّ تنتقل إلى مكان آخر، فعندما تأتي الشرطة إلى مكان التظاهرة تكون قد انتهت وانتقلت إلى أماكن مختلفة، وبالتالي استطعنا أن نخلق أجواء مختلفة في أماكن مختلفة ساعدتنا على رفع الوعي عند المواطنين. لكن الأهم من ذلك أنّه الآن أصبحت هناك تقنيات حديثة وجديدة في عالم التحرّك الشعبي، وتكاد تكون شيء من الصناعة. لقد قال لي أحد الأصدقاء إن المعارضين في لبنان عندما بدأوا في تنظيم التحرّك الشعبي الأخير ذهبوا إلى مكتب ساتشي أند ساتشي في بيروت، وطلبوا منه أن يحضر لهم برنامجاً أو مشروعاً كاملاً لاستخدام التقنيات الحديثة كافة، من رموز، ومن ألوان، ومن موسيقى، ومن أعلام، وكيفية مخاطبة الإعلام، وقدموا لهم برنامجاً بهذا المعنى لم يكلف كثيراً، ولكن فعاليته كانت عالية. لذلك تلاحظون مثلاً أنه كانت هناك كثافة في رفع الأعلام اللبنانية، وقد اعتمد لون معين من العلم اللبناني في الرداء وفي أشكال كثيرة. ما الغرض من ذلك؟ الغرض من ذلك هو لفت نظر الإعلام المحلي والإقليمي والدولي، وإحراج النظامين اللبناني والسوري أمام المجتمع الدولي، وإحراج حتّى الدول الكبرى لكي تصبح مضطرة إلى دعم النضال اللبناني، وإلا كانت فضيحة، لأنه يدل على أن هناك تحرّكاً ديمقراطياً، يشهده العالم، فلماذا لا تتم مساعدته؟

نستطيع أن نفكر في هذه التقنية الحديثة أيضاً ونتقدم باقتراحات حولها، فليس بالضرورة أن يذهبوا إلى ساتشي أند ساتشي، ولكنني أرجو أن يسمعوا منا بعض المقترحات.

هذا على صعيد التقنية والتحرّك التقليدي، ولكن هناك مسألة متعلّقة بالاستراتيجية والتكتيك. وهنا نستطيع أن نتقدم باقتراحات، فهناك بعض الاستراتيجيات التي استنبطت من تجارب أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية تقول إن هناك أربع قوى رئيسيّة في كلّ عملية انتقال من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي، وإن في داخل النخبة الحاكمة يكون هناك إصلاحيون وصقور ومتشددون، وإن داخل المعارضة هناك عدة أنواع من تحالفات. إن التحالف الأفضل الذي نجح بالانتقال إلى الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وفي أوروبا الشرقية هو تحالف بين الإصلاحيين في الحكم والمعتدلين في المعارضة. على المعارضة الديمقراطية في المنطقة أن تتسع وتستقطب الجماهير. وأنا أستطيع أن أقول إن المعارضة طفيفة، فإذا ما أخذنا المعارضة الليبرالية في لبنان، أعتقد أنها لا تزال حتّى الآن معارضة نخبوية تود الوصول إلى الحكم من أجل تهميش وإبعاد بعض أطرافه. هذه المعارضة الليبرالية على رغم أنّني أشعر بالامتنان لها لإسهامها

في إبقاء النظام الديمقراطي اللبناني على ما هو عليه حتّى الآن، وأدت دوراً أساسياً منذ أن نشأ لبنان حتّى الآن في الحفاظ على الديمقراطية، لكن مع ذلك أشعر أن ديمقراطيتها ناقصة.

ننتقل إلى الآخرين، حتّى الآن ما هي وسيلة وصولهم إلى السلطة؟ وما هي وسيلة بقائهم في السلطة؟ أنا كنت عضواً في التيار العقلاني البعثي الناصري والقومي المستقل، وأعتقد أنه لا يزال يتصور أنّه يستطيع الوصول إلى السلطة عبر الأسلوب الثوري.

وننتقل إلى الإسلاميين، هل يعني أنهم ابتعدوا كلياً عن الوصول عن طريق الثورة والاستيلاء على السلطة، ثمّ إقصاء الآخرين عنها؟ ألا ينطبق هذا على الآخرين؟ ربما هناك أطراف تلتزم بالديمقراطية، لكن إلى أي مدى هذا الالتزام يشمل الجميع ويشمل الجماعات الفاعلة؟ ثمّ إن الماركسيين ليس حالهم في الديمقراطية أفضل من حال بقية القوى والتيارات.

١١ ـ عباس شبلاق

هناك أمر يتعلق بالثقافة السائدة في مجتمعاتنا، فنحن عندنا مشكلة مأزق مجتمعي. لقد تحدث الشيخ على الخارج بشكل يبعث على الأمل. أنا فلسطيني، وعندما أنظر إلى مجتمع إسرائيل وما سوف يؤول إليه، هناك ما يبعث لي الأمل، ولكن عندما أنظر إلى حالنا أحبط، وبالتالي من الصعب فصل المشهدين أحدهما عن الآخر. نحن لدينا مشكلة في الثقافة السائدة، الثقافة السائدة سواء على صعيد ديني أو على صعيد سياسي. لدينا نوعان من القمع: قمع سياسي ضدّ الحرية من خلال الأنظمة الموجودة، وقمع ديني يكتم نفس الناس، ويحول دون الإبداع، ودون حرية التفكير والكتابة. هذا الأمر الذي نحن بحاجة إلى تغييره تراكمي طويل، فكيف يمكن أن يتم؟، يتم بوسائل عديدة، منها التعليم، والتعديل في مواقف النخبة، أي أنه عندما تكتب وتواجه، لا تحسب فقط حساب شخص. هناك ائتلاف بين من يحكم ومن يؤم الناس، وهو ائتلاف ضدّ حرية هؤلاء الناس، وبالتالي من دون مواجهة دور الحركات الدينية في عملية التحديث والعصرنة، أنا أعتقد أن هذه المجتمعات يصعب أن تتقدم.

١٢ ـ هاشم محمد أحمد

أنا من دعاة التغيير الكامل، وليس الترقيع الكامل (Drastic Change)، وفي التجارب ليس هناك وصفة ثابتة للدول العربية حتّى تتبعها، لكن توجد عدة بدائل

من الممكن أن تتبع، وما يصلح لبلد ما ليس بالضرورة أن يصلح لبلد آخر، وما يصلح في بلد واحد قد لا يصلح للمرة الثانية، كما حدث في السودان. لقد تمت انتفاضتان، بل انتفاضة وثورة سلميتان، لم يكن بهما دماء إلا البسيط، وكان هناك انحياز من جانب حكام عسكريين، أو من جانب الضباط الأحرار، أو من جانب الجيش، الأمر الذي حسم الانتفاضة. إن التجربة الأخيرة لم تتم لأن عناصرها أنفسها كانت مشاركة في الثورتين الأولى الثانية، واكتسبت خبرة، إذ كان من الممكن أن تجهض أي انتفاضة، والبدء بحلّ النقابات التي كانت تقود الانتفاضة نفسها، وتقود الجماهير، والشعب السوداني، ومنظمات المجتمع المدني. لقد كانت البدائل كثيرة، فهناك العمل المسلح، وهناك العمل الدبلوماسي، وهناك العمل الإعلامي في الحقل السياسي السلمي المتفاوض عليه. وهذا مطبق الآن في مجموعه بدائل أو «فريم» من الممكن أن تشتغل فيه الدول العربية كلها غير العمل في الكتابة والنشرات . . . الخ، أو من الممكن أن يكون هناك ميثاق وطني متفق عليه وحوله إجماع وطني، ودساتير ديمقراطية، واحترام لتعددية دينية وعرقية . . . الخ. إن الحديث يتركز على حقوق الإنسان والاتفاقيات، إذ يكون هناك دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني للتثقيف الديمقراطي، ووضع التجارب العربية أمام المجتمعات العربية يعني مشاركة وتبادل تجارب وعملاً مشتركاً في مواجهة العمل المشترك للحكام والمتسلطين.

هناك تجربة في الأمم المتحدة تمت باتفاق كلّ الدول الأفريقية على أن لا تدان أي دولة من الدول الأفريقية، باعتبار أنها كلها يوجد فيها حكام متسلطون، وأن أكثرها تتهم بانتهاكات حقوق الإنسان، وبالتالي تمت حماية بعض الدول الأفريقية التي من المفروض أن تدان في انتهاكات حقوق الإنسان. وهكذا تتكتل هذه الدول، كما تتكتل الشعوب في مواجهتها، وهي كذلك تتكتل في مواجهة الشعوب. وهذه الأمور تحتاج إلى معالجة وتفعيل وتطوير الأساليب. إن العمل بأساليب مختلفة، أي في كلّ بلد بما يتناسب معه، والتأكيد على منظمات حقوق الإنسان، والأمم المتحدة، في تفعيل دورها بشكلها الحالي، قد لا تكون فعالة، لكن تفعيل دورها من الممكن أن يفيد جداً في العمل الديمقراطي.

١٣ ـ نادية أبو زهرة

أنا أريد أن أقول أمراً، إنني أتكلّم على التعليم. هناك أمر مهم جداً، أعتقد أنّه من أهم الحاجات الآن، إذ توجد فجوة كبيرة جداً بين المتعلمين والآخرين، مثلاً في مصر عدد الأميين من الرجال أكثر من ٧٠ في المئة، والنساء أكثر من ٨٠ في المئة، والنظام الجامعي أسوأ ما يمكن. هل من الممكن مثلاً أن ننشر التعليم، ويتم إصلاح

نظام التعليم، وبخاصة الجامعي، وكل مراحل التعليم. إن هذا سوف يكون دفعة كبيرة جداً للشعب المصري. هذا طبعاً له علاقة بالكلام الذي قاله د. الشاهي من أن ٧٥ في المئة من الشعب السوداني لا يفهمون ما هي الديمقراطية، ونحن نتكلم في الإصلاح والتكنولوجيا، ونصف الشعب لا يعرف القراءة والكتابة.

١٤ ـ عبد الله النيباري

نحن الجالسين اليوم نمثل شريحة تمثيلية للمثقفين العرب، والناشطين العرب. إن شعوري بخاصة بعد الجلسة الأخيرة هو أننا بحاجة إلى مراجعة عنيفة، وإلى نقد ذاتي، لأن ما سمعته، وأنا في الحقيقة ليس لدي وصفة لكيفية الخروج من المأزق الذي نحن فيه، يمثل ابتعاداً أكثر عن لمس الواقع، وعن تلمس المخرج، ونحن ممعنين في التيه والظلام والضياع والأزمة. إنني آسف لتشاؤمي.

١٥ ـ باقر إبراهيم

لقد استمعت في هذا اللقاء إلى مداخلات متنوعة وغنية من ممثلي كثير من التيارات الفكرية الفاعلة على الساحة العربية، بهدف تنمية فهم مشترك، والتوصل إلى عمل مشترك، يعزز نضال شعبنا من أجل تطوير الديمقراطية.

وابتداء أقول إن تصاعد النزعة العدوانية للهيمنة العالمية التي اتخذت أشكال الغزو والاحتلال، المباشر أو غير المباشر، لم تترك لأسلوب البحث عن حلّ عن طريق ما يسمّى «تحييد العامل الخارجي»، ولن تكون ذات جدوى، على رغم أن هذه الموضوعة تتميز بالطبع من موضوعة الإفادة من العامل الخارجي التي تذرع بها مزيفو الديمقراطية في العراق.

إن النخب الطليعية الواعية في المجتمع لا تستطيع أن تحكم سلفاً أو تختار نوع الأساليب النضالية التي تلجأ إليها الشعوب، خصوصاً تحت تأثير نفاد صبرها بسبب عنت أو فاشية المحتل الأجنبي، أو المستبد الداخلي.

إن الرغبة الشعبية لتحقيق التطور الديمقراطي بأساليب سلمية وتجنب العنف، تجابه غالباً بتصاعد الشراسة، وبأساليب الخداع التي تلجأ إليها الأنظمة المستبدة الداخلية أو تلك التي تستند إلى دعم العامل الخارجي المهيمن.

من هنا، فإن الثورات التي قد تفرض على الشعوب ذاتها أحياناً، تبقى محتملة دائماً، حين يسدّ الطريق أمام التطور الديمقراطي السلمي. وذلك ما ينبغي أن يبقى ضمن حسابات الفصائل الطليعية في شعبنا العربي.

ولذلك أقترح النقاط الملموسة التالية، كأوليات لتعزيز تحرّكات الشارع العربي من أجل الديمقراطية والإصلاح:

١ ـ توسيع نشر التوعية لجماهير شعبنا العربي في كلّ مكان، تجاه أنماط «الديمقراطية» التي يراد تصديرها لشعوبنا، كتبرير للغزو والتمهيد له، ثمّ لتكريسه. واعتماد التجربة العراقية نموذجاً لما يمكن تصديره إلى البلدان العربية.

٢ ـ ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار الارتباط الوثيق بين النضال من أجل التطور الديمقراطي، وتلبية حاجات الناس المعيشية، الضرورية والملحة.

٣ ـ إن التطور الديمقراطي يرتبط ارتباطاً وثيقاً أيضاً بتحقيق وحدة قوى النضال من أجل تحرير المجتمع وتقدّمه، أي ضرورة تحقيق الجبهة الوطنية لدعم ونجاح دور صندوق الانتخاب.

٤ ـ من الضروري بلورة الشكل الجديد للوحدة الوطنية المرتجاة، أي تلك التي تجمع كلّ قوى تحرير المجتمع وتغييره وتتخذ شكل «الكتلة التاريخية»، وتضم التيارات الإسلامية والقومية واليسارية والليبرالية.

٥ ـ العناية بالنضال على الجبهة الفكرية، وضرورة الرد على «الثقافة» التي يراد لها أن تكرس خيبة الأمل من جدوى النضال الشعبي، في الماضي والحاضر، وذلك الذي نخوضه مستقبلاً.

إن نجاح الطلائع الواعية، وشخصياتها المفكرة، في وضع الخطّة السليمة، وفي تجميع قواها، يبعث الأمل الحقيقي ويسهم في مكافحة اليأس والأوهام.

١٦ ـ علي فخرو

كنت أتمنى بصراحة أن تكون المداخلات محددة أكثر، أي لو كنت أنا في حركة من الحركات، وقصدنا بالشارع الحركات العاملة في الشارع، وليس فقط الجماهير التي تخرج اليه، لما استفدت كثيراً من النقاش، لأننا دائماً ننحو نحو الحديث العام والتحليل، لكن ليس هذا هو الهدف من هذا النقاش، بل أنا أريد فقط أن آتي بنقطة واحدة لعلها تكون مفيدة، فإذا أخذنا ما حدث في بولندا عندما تحرّكت بولندا بكاملها ضدّ الحكم السوفياتي، كانت هنالك قيادة مستعدة أن تموت، وهناك ثقة فيها، وبالتالي كانت الجماهير تعرف كيف تتوجه وإلى من. وفي فنزويلا عندما ثار المجتمع الفنزويلي ضدّ التدخل الأمريكي. . . الخ، كان هناك شافيز ومن حوله، يلتف الناس حولهم ويعرفونهم أنهم على استعداد لأن يموتوا ويضحّوا. . . الخ، وبالتالي عند ذلك كان الناس على استعداد لأن يدخلوا في معركة كبيرة

لتكون لهم فرصة في الانتصار. والأمر نفسه حصل في أوكرانيا. . . الخ. الذي أريد أن أقوله هو أنه إذا كان المثقفون العرب الجالسون هنا أو غيرهم يريدون أن يحركوا هذا الشارع، فلا بُدَّ من وجود أناس أولاً يرفعون ثقة الناس فيهم، وعلى استعداد أن يضحوا هم، وعلى استعداد أن يكونوا في مقدمة التحرّك، وعند ذاك فقط من الممكن أن يتحرك الشارع وغيره، أما إلى ذلك الوقت وطالما بقينا نجلس في أماكن مغلقة ونحلل ونقدم نصائح، فأنا أعتقد شخصياً أننا لا نفيد الشارع العربي بشيء، بل إنّه، كما أعتقد، يظل يفتش عمن يقوده، وليس فقط عمن يعطيه محاضرة، صباح نهار، وليل نهار.

أشكركم وأتقدم بالشكر للأخوين د. علي خليفة الكواري، ود. رغيد الصلح على أنهم أعادوا مرة أخرى هذه المناسبة السنوية، وأنا أعتقد أنها مفيدة جداً.

الفصل الخامس

العوامل المعيقة لتحرّكات الشارع: حالة الأردن

خالد سليمان(*)

(*) باحث عربي في قضايا الاجتماع والسياسة، الأردن.

تقديـــم

ليس ثمة شكّ في أن هناك حاجة جدية ملحة في سائر أرجاء الوطن العربي لتحرّك القوى المعنية بالإصلاح، بأوسع معانيه وأشملها، من أجل تفعيل التوجهات الديمقراطية، وبخاصة القوى المتضررة أكثر من غيرها من الأوضاع المأزومة الراهنة: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والتي يمكن القول إنّها تتمثل في مواطن الشارع العربي الذي يئن تحت ضغط أوضاع لا يمكن القبول بها أو تبريرها تحت أي ذريعة من الذرائع؛ حيث يعاني التسلط والتهميش والاستغلال ومصادرة الحرية والمساس بالكرامة. . . الخ، وهي سلسلة لا تكاد تنتهي من أوجه الظلم والمعاناة.

وتثبت وقائع التاريخ أن أية حركة ديمقراطية حقيقية ـ ونتحدث هنا عن الحركات السلمية بالطبع ـ لم تكن لتنجح بفرض حضورها على مجتمع من المجتمعات إلا عبر عملية صعبة دؤوبة من النضال والتضحيات التي تتطلب لنجاحها وجود استعداد لدى الشارع للتحرّك وفرض إرادته، وتوافر الحد الأدنى من الرغبة لدى سائر القوى المعنية بتلك الحركة للتعاون والقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية وعدم رفضها من حيث المبدأ. وتتمثل تلك القوى، بالإضافة إلى قوى الشارع، في: السلطة الحاكمة بأذرعها التنفيذية والتشريعية والقضائية، والنخبة سواء الموالية للسلطة أو المعارضة لها، وما تُعرف بمؤسسات المجتمع المدني.

في هذا البحث محاولة للتوقف النقدي عند كلّ من تلك القوى، ومناقشة الدور الذي أدته في ما يتصل بمسيرة الانفتاح السياسي في الأردن، بما يتضمن من إبراز للعوائق التي حدّت وما تزال من قدرة كلّ منها على أداء دوره المنشود لدعم تلك المسيرة، وصولاً إلى فهم أعمق لطبيعة الدور الحالي والمستقبلي الذي يمكن لِكُلّ من تلك القوى أن يؤديه على صعيد المضي قدماً بتلك المسيرة، بدلاً من الاشتغال السلبي على تثبيطها.

الانفتاح السياسي في الأردن والخط البياني المنحدر

شهد الأردن منذ أواخر ثمانينيات القرن المنصرم عملية انفتاح سياسي، كانت قد انطلقت بزخم ديمقراطي مشجع، جعل الكثيرين يأملون، بل يتنبأون بأن تلك العملية ستكون مقدمة فعلية للسير بالبلاد على طريق الديمقراطية الحقيقية الكاملة، إذ ترافق مع انطلاق تلك العملية إجراء انتخابات برلمانية عُدّت مثالاً في النزاهة، سُمح فيها لسائر الأطياف السياسية ـ حتّى المعارضة منها ـ بالمشاركة. كما شهدت إطلاق سراح السجناء على خلفيات سياسية وإعادتهم إلى وظائفهم التي كانوا قد فصلوا منها، فضلاً عن إلغاء العمل بالأحكام العرفية السيئة الصيت، وشروع الحكومة في إعداد قوانين للأحزاب والمطبوعات والنشر والانتخابات، وأمر الملك بتشكيل لجنة خاصة تحتضن سائر ألوان الطيف السياسي للمشاركة في إصدار ما عرف بالميثاق الوطني الملكي لتنظيم الحياة السياسية في البلاد، وإعادة ترتيب قواعد العلاقة بين الحاكم والمحكوم. . . الخ.

إلا أن ذلك الزخم القوي والمشجع الذي انطلقت به عملية الانفتاح السياسي سرعان ما دب الوهن في أوصاله، فتتابعت الضربات التي تلقتها تلك العملية ضربة بعد أخرى، فتم إقرار قانون الصوت الواحد المتعلق بالانتخابات النيابية الذي تؤكد معظم التحليلات غير الممالئة للسلطة تعارضه الصارخ مع التوجهات الديمقراطية وتدعيمه الولاءات الأولية الضيقة[1]. ولم تكن سلسلة قوانين المطبوعات التي أقرت بقادرة على تلبية الحد المطلوب من المطامح الديمقراطية، وتم انتهاك حقوق الكثيرين بذريعة حماية الأمن ومقاومة الإرهاب لاحقاً، وجمدت وثيقة الميثاق الوطني على الرغم من تمتعها بمباركة سائر الأطياف السياسية، واشتمالها على مداخل وترتيبات كفيلة بدعم التوجهات الديمقراطية بصورة جدية. . . الخ[2].

لقد أعطت الانتكاسات التي منيت بها تجربة الانفتاح السياسي على يد السلطة مبرراً لا يخلو من الوجاهة لبعض المحللين للقول إن تلك التجربة لم تكن أكثر من

(١) انظر على سبيل المثال: طاهر المصري، «واقع وآفاق العملية الديمقراطية في الأردن،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٠.

(٢) للوقوف على استعراض شامل وموضوعي لأبرز الضربات التي تلقتها تجربة الانفتاح السياسي في الأردن، يمكن الرجوع إلى: علي محافظة، **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١). وتجدر الإشارة إلى أن الكتاب المذكور لم يُسمح بتداوله في الأردن إلا في خريف عام ٢٠٠٥، وبعد تدخل شخصي من أحد كبار رجال الدولة، وفقاً لرواية الدكتور محافظة للباحث في أثناء حديث شخصي معه.

مجرد تكتيكات سياسية محسوبة، انتهجتها السلطة للتخلص من بعض المآزق والاحتقانات الاقتصادية والسياسية، وأن بالإمكان إدراج تلك التجربة ضمن ما يعرف بمفهوم «الدمقرطة الدفاعية»، وهو مفهوم يشير إلى الإجراءات ذات الطابع الانفتاحي المقيد التي دأب بعض الدول الريعية على اعتمادها في معرض السعي إلى مجابهة ضغوط اقتصادية وسياسية واجتماعية داخلية وخارجية[٣].

المقلق أن استمرار مسلسل الانتكاسات في مسيرة الانفتاح السياسي في الأردن يصبّ في تيار دعم مثل ذلك التحليل السالف الذكر، من دون أن ينجح الخطاب الرسمي كثيراً في إقناع المراقبين بخلاف ذلك. وعلى الرغم من التأكيدات المستمرة من جانب السلطة باعتماد الديمقراطية خياراً استراتيجياً لا بديل أو رجعة عنه، إلا أن الممارسات الفعلية ما تزال قاصرة تماماً عن التمكن من تصديق مضامين ذلك الخطاب حتّى الآن.

خلاصة القول، لقد عجزت عملية الانفتاح السياسي في الأردن حتّى الآن عن إحراز نجاحات جدية باتجاه إنجاز دمقرطة حقيقية للبلاد، بل إن بالإمكان القول إنّها تعثرت وتراجعت، على الأقل مقارنة بما شهدته في بدايات انبعاثها من توثب واعد وخطوات بناءة مشجعة. يشير التعثر والتراجع في تلك العملية بشكل مباشر وصريح إلى أن هناك قصوراً وتقصيراً في المساعي التي بذلت في سبيل تعزيزها ودعم توجهاتها. وبطبيعة الحال، فإنه من الممكن تحميل مسؤولية هذا القصور وذلك التقصير إلى القوى المختلفة ذات العلاقة، بدءاً بمؤسسة الحكم وأذرعها، ومروراً بالنخب ومؤسسات المجتمع المدني، ووصولاً إلى مواطن الشارع الأردني.

مواطن الشارع الأردني

سيكون مواطن الشارع الأردني نقطة انطلاقنا للحديث عن القوى المعنية بتعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد، أو للدقة، الدور الفعلي الذي أدته تلك القوى في ما يتعلق بتنشيط المساعي الديمقراطية، وذلك بالانطلاق من أن ذلك المواطن هو الغائب المغيب الأكبر دائماً، على الرغم من ادعاء الجميع التعبير عنه والانطلاق من الرغبة في خدمته والأخذ بيده.

---

(٣) للاطلاع على مناقشة مستفيضة لنظرية الدمقرطة الدفاعية وأوجه انطباقها على تجربة الانفتاح السياسي في الأردن، انظر: Glenn E. Robinson, «Defensive Democratization in Jordan,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 30, no. 3 (August 1998), pp. 387-410.

لا يعبّر المواطنون الأردنيون في هذه القراءة، وهم الكتلة البشرية التي تتمتع بحمل الجنسية الأردنية، بطبيعة الحال ـ وإن كان بالإمكان إدراجهم ضمن مظلة الشعب الواحد بشكل أو بآخر ـ عن كتلة متجانسة العناصر والمكوّنات، فهم يشتملون على مزيج من أغلبية مسلمة وأقلية مسيحية، وأكثرية عربية وأقليات شركسية وشيشانية، هذا بالإضافة إلى شامية(٤) وكردية وأرمنية. غير أن الأهم من ذلك كلّه، هو اشتمالهم على شريحة واسعة ممن يتحدرون من أصول فلسطينية(٥)، في مقابل شريحة واسعة أخرى جرى العرف على اعتبارها أردنية الأصل. هذه التركيبة للمواطنين الأردنيين التي لا تخلو بحكم تعدد مركباتها من حمل إمكانات تسبيب الخلاف، وقفت خلف بروز مفارقات عديدة تتصل بالدور الذي كان من الممكن لأولئك المواطنين أن يؤدوه على صعيد دعم المساعي الديمقراطية، والدور الذي تمّت تأديته بالفعل.

إن المواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني، وهم الذين حصلوا هم أو آباؤهم على الجنسية الأردنية إبان فترة وحدة الضفتين التي امتدت من سنة ١٩٥٠ حتّى سنة ١٩٨٨، تاريخ فكّ الارتباط بين شقي دولة الوحدة، هم الأكثر مصلحة من مواطنيهم «الشرق أردنيين» في قيام نظام ديمقراطي حقيقي في البلاد، إذ إن من شأن مثل ذلك النظام أن يمنحهم المساواة الكاملة في الحقوق مع بقية مواطنيهم، وبخاصة في ما يتعلق بتقلد المواقع المهمة في مؤسسات الدولة بما يتناسب وكفاءاتهم وثقلهم السكني، وهو الأمر الذي يفتقرون إليه في واقع الحال، على الرغم من كلّ الذرائع والدعاوى التي تساق لتفسيره، وربما تبريره(٦).

---

(٤) وأقصد بهم مجموعة المواطنين الأردنيين ذوي الأصول السورية.

(٥) لتكوين تصور حول تطور أعداد المواطنين من أصل فلسطيني في الأردن، وتباين تقديرات أعدادهم، والغايات التي تقف خلف تلك التباينات في التقديرات؛ انظر: عصام سخنيني، «الفلسطينيون في الضفة الشرقية،» **شؤون فلسطينية**، العددان ٦٨ ـ ٦٩ (١٩٧٧)، ص ١٨٧ ـ ٢٠٨، وValeric Yorke, «Jordan is not Palestine: The Demographic Factor,» *Middle East International*, no. 316 (January 1988), pp. 16-17.

(٦) تكشف معدلات إسهام الأردنيين من أصل فلسطيني في المجالس الوزارية والبرلمانية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بوضوح عن حضورهم المتواضع في ميدان المشاركة السياسية في البلاد. فعلى سبيل المثال، لم تزد نسبة أعضاء المجالس الوزارية خلال عقد السبعينيات ممن ينتمون إلى أصول فلسطينية عن (٣٧,٠ في المئة). وواصلت هذه النسبة مسلسل انخفاضها في عقد الثمانينيات، فلم تتجاوز قيمتها (٣١,٦ في المئة). وشهد عقد التسعينيات انحداراً واضحاً لتلك النسبة، إذ لم تتعد قيمتها في بعض التشكيلات الحكومية أكثر من (١٥,٠ في المئة). ويمكن القول ـ تبعاً للبيانات المتوافرة ـ إن الأمر ذاته ينسحب على حضور المواطنين من أصل فلسطيني في مجلسي الأعيان والنواب، وفي وظائف الفئة الأولى الحكومية بوجه عام. فيما يعبر عما يمكن تسميتها بسياسة «أردنة» المؤسسات الحكومية التي بدأت السلطة في انتهاجها بعد الصدام الدامي الذي =

إلا أن وعي الأردنيين من أصل فلسطيني بتلك المصلحة المميزة في وجود نظام ديمقراطي حقيقي ينصفهم ما يزال وعياً مشوشاً يفتقر إلى النضج والتبلور، بدليل عدم إفصاحه عن نفسه بصورة واضحة حتّى الآن، وعدم بذل أصحابه ما يقتضيه من خطوات عملية جادة ومنظمة يفترض اتخاذها. إن الأردنيين من أصل فلسطيني، وكما يؤكّد الواقع الملموس، هم الأكثر زهداً بالعمل السياسي وانصرافاً عن المشاركة السياسية بشتى صورها ومستوياتها، مقايسة بإخوانهم «الشرق أردنيين». وعلى الرغم من اقتناعنا بأن إشكالية نقص الوعي السياسي أو ضعفه قد تكون عاملاً أساسياً في تفسير ذلك، إلا أن هناك عوامل أخرى من دون شكّ يمكن استحضارها في معرض التفسير، ربما كان من أبرزها الإقصاء القسري لمعظم الأردنيين من أصل فلسطيني من مجال النفوذ السياسي عقب الصدام الدامي الذي شهده الأردن بين السلطة وفصائل المقاومة الفلسطينية في ما عرفت بأحداث أيلول/سبتمبر الأسود عام ١٩٧٠ التي انتهت بإجلاء تلك الفصائل عن الساحة الأردنية، وما تبع تلك الأحداث المؤسفة من وضع أعضاء تلك الفئة من المواطنين تحت مجهر الرقابة الأمنية المستمرة والتمييز السلبي، وهو ما أفضى في ما يبدو إلى تشكيل انطباع لدى الأغلبية منهم بأن السياسة ليست هي المجال الأمثل الذي يمكن أن يلقوا الترحيب أو النجاح فيه.

انخرط معظم «الأردنيين الأصلاء» كما يحلو للبعض منهم تسمية نفسه، على اعتبار أنهم أبناء البلد الأقحاح، منذ وقت مبكر من قيام الدولة في مؤسساتها، وباتوا يدورون في فلك السلطة والحدود التي عيّنتها لهوامش الحرية السياسية الممكنة، والتي استطاعت بدورها احتواء أغلبية الأصوات المعارضة بينهم عبر تغليب سياسة الترغيب ـ من دون استبعاد سياسة الترهيب طبعاً ـ وخصهم بامتيازات عديدة ومناصب رسمية رفيعة، جعلتهم أكثر المدافعين عنها وعن

= شهدته البلاد عام ١٩٧٠ بين الجيش الأردني وفصائل المقاومة الفلسطينية، حتّى أتى على بعض تلك المؤسسات ذات الحساسية الخاصة حين من الدهر كادت تخلو فيه من العناصر ذات الأصل الفلسطيني، وربما تشكل جامعة «مؤتة» بجناحها العسكري أنموذجاً واضحاً لتلك المؤسسات.

وضمن ذات السياق، لا بدّ من الإشارة إلى مسألة اختلال عدالة توزيع المقاعد النيابية للدوائر الانتخابية بالاحتكام إلى الثقل السكاني لِكُلّ منها، وبخاصة في الدوائر التي يقطنها أغلبية سكانية ترتد إلى أصول فلسطينية. فعلى سبيل المثال، لم تحظ الدائرة الثانية التابعة للعاصمة ـ التي يقدر عدد سكانها بحوالى (٥٠٠) ألف نسمة معظمهم من أصل فلسطيني ـ إلا بثلاثة مقاعد فقط، في الوقت الذي يؤهلها وزنها السكاني للحصول على تسعة مقاعد، في المقابل، تحظى مدينة «الكرك» في جنوب المملكة ـ التي يقطنها أغلبية من المواطنين «الشرق أردنيين» ـ بتسعة مقاعد نيابية، في حين لا يسعفها ثقلها السكاني إلا لنيل ثلاثة أو أربعة مقاعد فقط.

سياساتها حماسة وتفانياً؛ بالصفح عن مدى انسجام تلك السياسات مع الديمقراطية ومبادئها(٧).

غير أن ذلك لا ينفي حقيقة استمرار وجود معارضة بهذا القدر أو ذاك من القوة لنظام الحكم، حتّى بين «الأردنيين الأصلاء» أنفسهم، وإن نزعت تلك المعارضة، بعد إعداد الميثاق الوطني عام ١٩٩٢ الذي سبقت الإشارة إليه، إلى توجيه معارضتها صوب الحكومات المتعاقبة، وليس صوب الحكم، إذ نجح ذلك الميثاق ـ وربما كان هذا هو البند الوحيد الذي تمّ تفعيله من الميثاق بالفعل ـ بانتزاع اعتراف سائر أطراف المعارضة بشرعية الحكم في الأردن، وارتضائهم العمل السياسي تحت مظلة هذا الاعتراف.

ويجدر التنويه هنا إلى أن معارضة بعض سياسات الحكم وتوجهاته قد ظلت قابلة للظهور بين فترة وأخرى، حتّى في أكثر الأوساط موالاة للحكم، فعلى سبيل المثال، لم يتردد أكثر من أربعين نائباً برلمانياً من الذين يحسب معظمهم على النظام برفع مذكرة تطالب باستقالة حكومة د. عدنان بدران بعد أيام قليلة من صدور الإرادة الملكية بتشكيلها في ربيع عام ٢٠٠٥. والمؤسف أن مثل تلك المعارضة لا تأتي غالباً على خلفية المطالبة بإصلاحات ديمقراطية حقيقية، بل تجيء في معظم الحالات انطلاقاً من الرغبة في الدفاع عن مصالح فئوية ضيقة لا تعبأ كثيراً أو قليلاً بالإصلاح السياسي، كما جرى في حالة حكومة د. بدران، إذ تمّ رفع المذكرة المشار إليها احتجاجاً على إغفال الحكومة تعيين وزراء يمثلون منطقة الجنوب في الأردن، وإن حاول البعض لاحقاً ـ من دون نجاح يذكر ـ استثمار المناخ الذي أوجدته معارضة الحكومة للمطالبة ببعض الإصلاحات الديمقراطية الجدية، غير أن ملف الموضوع برمته سرعان ما تمّ إقفاله، عقب إجراء تعديل سريع على الحكومة يتضمن أخذ أبناء الجنوب بعين الاعتبار.

ويتمتع أبناء الأقليات في الأردن بحظوة خاصة في الدولة الأردنية، فهم يستأثرون بالكثير من المواقع، وبخاصة السياسية، المعتبرة، بما يتجاوز كثيراً ما يمكن أن يحصلوا عليه تبعاً لوزنهم السكاني(٨). ويصعب فهم الامتيازات التي تحظى

---

(٧) يشار إلى أن نظام الحكم في الأردن قد استطاع استقطاب الكثيرين من معارضيه عبر منحهم مواقع رسمية متنفذة، حتّى من الذين تورط بعضهم بالاشتراك في حركات انقلابية ضده من مثل: علي الحياري، ومعن أبو نوار، ومنذر رشيد. . . الخ.

(٨) في مثال معبر ومهم يبرز المكانة المتميزة التي تحظى بها الأقليات في الأردن، يمكن الإشارة إلى أن آخر ثلاثة أشخاص تعاقبوا على رئاسة دائرة المخابرات العامة هم من أصول شامية.

بها الأقليات في الأردن في ضوء قاعدة التمييز الإيجابي التي قد تكون قاعدة محمودة ديمقراطياً لدعم الأقليات الضعيفة والمهمشة، ولكن ربما كان بالإمكان فهمها بصورة أفضل من منظور تحالف نظام الحكم مع الأقليات، وسعيه إلى كسب ولائها المطلق، بما يضمن له وجود المزيد من العناصر الموالية التي يمكن الركون إليها، في معرض العمل على تثبيت قواعد الحكم والتحكم بتوازنات القوى السياسية في البلاد.

وعلى الرغم من بروز أسماء مهمة من بين الأقليات أدت وما تزال تؤدي دوراً مهماً في تحريك الحياة السياسية، حتّى على مستوى المعارضة والمطالبة بتفعيل الحياة الديمقراطية، إلا أن الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها أبناء الأقليات، فضلاً عن افتقار أغلبيتهم إلى الوعي الكافي لذلك، يجعل من العسير توقع الكثير منهم على صعيد الإسهام الجدي في دعم المساعي الديمقراطية، إذ قد يقتضي ذلك المخاطرة بالاختلاف، وربما الخلاف، مع ما تطرحه السلطة، ومع ما قد يفضي إليه ذلك من التضحية بالامتيازات الخاصة التي يحظون بها.

أما النساء في الأردن، فهن يشكلن قرابة نصف عدد المواطنين، غير أنهن ما يزلن يعاملن معاملة تزري بحقوق مواطنتهن في واقع الأمر، وعلى مختلف الصعد والمستويات. وبينما يمكن الحديث عن كمّ هائل من المؤتمرات وورش العمل وحلقات النقاش والندوات التي تدّعي السعي إلى النهوض بحال المرأة ومنحها حقوقها المشروعة، فإن الأثر الفعلي لِكُلّ تلك الفعاليات ما يزال مفرطاً في التواضع. وربما كان هذا يرجع بصورة أساسية إلى انزلاق معظم الجهات المعنية بقضية المرأة إلى طرح قضيتها بوصفها قضية «أقلية» مهمشة، وليس طرحها بوصفها قضية مواطنة ينبغي أن تتمتع بسائر الحقوق، أسوة بجميع مواطنيها، بغض النظر عن عامل الجنس أو أي عامل آخر، ضمن رؤية متكاملة تعتمد قواعد الديمقراطية والمواطنة السليمة منطلقاً لها.

إضافة إلى ذلك، فقد وقع معظم المؤسسات المعنية بقضية المرأة في الأردن ضحية ما وقع فيه أغلبية مؤسسات المجتمع المدني في البلاد من مشكلات سيأتي ذكرها لاحقاً، ومن ثمّ، فإن جهود المرأة ما تزال قاصرة حتّى اللحظة عن تحصيل العديد من حقوقها الأساسية المستلبة، فكيف بالحديث عن إسهام جدّي لها لتحصيل حقوقها في التفيؤ تحت ظلال حياة ديمقراطية حقيقية.

على أية حال، وإذا ما استبعدنا مواطن التباين والاختلاف بين المواطنين الأردنيين، ونظرنا إليهم بوصفهم كياناً واحداً، فإن بالإمكان القول إن الأغلبية من المواطنين يعانون ظروفاً وأوضاعاً اقتصادية صعبة ما تني تتفاقم صعوبتها شهراً إثر آخر، الأمر الذي يسلب تلك الأغلبية المنهمكة في الركض خلف قوت يومها

القدرة والوقت والرغبة في الاشتغال من أجل تعزيز المساعي الديمقراطية، هذه الأخيرة التي تبدو هاهنا ترفاً مخملياً لا مجال للتفكير فيه، فالجائع الذي يؤرقه توفير رغيف الخبز لن يفكر في الديمقراطية، وهذا ما يدعمه المنطق وتؤكده نتائج استطلاعات الرأي بوجه عام[٩].

من جانب آخر، تؤكد استطلاعات الرأي ذاتها أن المواطن الأردني ما يزال يعاني ما يمكن أن نسميه «رُهاب السلطة»، على الرغم من انقضاء أكثر من خمسة عشر عاماً على انطلاق مسيرة الانفتاح السياسي، إذ تعرب الأغلبية الساحقة في تلك الاستطلاعات عن تخوّفها من انتقاد الحكومة، أو المشاركة في فعاليات معارضة لها، حتّى وإن كانت فعاليات ذات طابع سلمي، وذلك خشية التعرض إلى نقمة السلطة التي أثبتت بدورها عبر حالات عديدة عدم التردد في استخدام العنف في التعامل مع معارضي سياساتها[١٠].

في ضوء ما تقدّم، قد يبدو من الصعب وفق المعطيات الراهنة الحديث عن وجود شارع أردني مؤهل وقادر على التحرّك الجدي من أجل تعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد، فالأردنيون من أصل فلسطيني سيتردّدون كثيراً في الإقدام على مثل ذلك التحرّك الذي لن ينظر إليه ـ على الأرجح ـ من جانب السلطة وبقية المواطنين إلا بوصفه تمرداً على موازين القوى القائمة، وسعياً إلى خلخلة ما يعرف بالوحدة الوطنية والحصول على المزيد من الامتيازات غير المشروعة على الرغم من ولائهم المشكوك فيه[١١].

---

(٩) في ظلّ الأوضاع المعيشية الصعبة التي تتزايد صعوبة عاماً بعد آخر ظلت القضايا الاقتصادية المتعلّقة بمكافحة الفقر ومحاربة البطالة تستأثر بأولويات اهتمام أغلبية المواطنين الأردنيين، مقارنة بمدى اهتمامهم بتفعيل التوجهات الديمقراطية في البلاد. للاطلاع على تفاصيل ذلك يمكن الرجوع إلى نتائج استطلاعات الرأي التي دأب مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية على إجرائها حول الديمقراطية ومسائل أخرى بشكل دوري منذ بدايات عقد التسعينيات من القرن الماضي.

(١٠) على سبيل المثال، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠٠٢ شهدت مدينة «معان» في جنوب الأردن التي تنشط فيها التيارات السلفية والقومية أحداثاً دامية في أعقاب اقتحامها من جانب الجيش الأردني، سعياً إلى اعتقال بعض العناصر بدعوى «ترويع المواطنين» و«تحدي هيبة الدولة» وفق تصريحات السلطة الأردنية. وقد اعتبرت عملية الاقتحام تلك بحسب العديد من المحللين رسالة واضحة وحازمة من جانب السلطة للتحذير القبلي من أية اضطرابات داخلية قد تنشب في حال اندلاع حرب أمريكية ضدّ العراق. انظر: **معان: أزمة مفتوحة** ([عمان]: الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣).

(١١) للاطلاع على مناقشة مستفيضة للمخاوف والهواجس التي يحملها الأردنيون من أصل فلسطيني التي من شأنها منعهم من الإقدام على تحرّكات سياسية قد تفهم وتفسر بصورة سلبية من جانب السلطة وبقية الأردنيين، انظر: مصطفى الحمارنة، خليل الشقاقي وروز ماري هوليس، **العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية: إلى أين؟ أربعة سيناريوهات للمستقبل** ([عمان]: الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧).

أما «الأردنيون الأصلاء» فإنّهم لن يتورطوا ـ على الأغلب ـ بإغضاب السلطة الحاكمة والانخراط في حركات جدية تدعم الديمقراطية الحقيقية في البلاد، وذلك بحكم علاقتهم الحميمة بالسلطة وتحالفهم العضوي الوثيق معها على قاعدة تبادل المصالح، اللهم إلا إذا سارت العلاقة بين الجانبين نحو المزيد من التآكل على خلفية تخلي السلطة عن دورها الريعي، وازدياد الأوضاع المعيشية صعوبة، وبروز قيادات شعبية تعمل على تنمية وعي المواطنين وتعبئة جهودهم باتجاه العمل السياسي المنظم.

مؤسسة الحكم

ليس من الخافي على أحد أن القصر في الأردن هو الذي يتحكم فعلياً بخيوط اللعبة السياسية، بسائر تفاصيلها الرئيسية وخطوطها العريضة، بحيث يمكن اعتباره المسؤول الفعلي عن السياسات والخطوات التي تتبعها السلطة التنفيذية في البلاد. وتشكل بنود الدستور في النظام السياسي الأردني بصيغتها الراهنة عاملاً مهماً من عوامل ترسيخ احتفاظ الحكم بجملة واسعة من السلطات، وفي سبيل ذلك، فإنها تجعل من ذلك النظام مزيجاً يستمد بعض عناصره من الأنظمة الرئاسية، فيما يستمد بعضها الآخر من الأنظمة البرلمانية. وبينما يركّز الدستور السلطة التنفيذية عملياً في يد رأس الدولة، كما هو الأمر في الأنظمة الرئاسية، فإنه في الوقت نفسه يضرب الصفح عما تقتضيه تلك الأنظمة من وجوب الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ليمنح رأس الدولة جملة من الصلاحيات المخوّلة لرئيس الوزراء في الأنظمة البرلمانية التي تضمن بدورها سيطرته على السلطة التشريعية أيضاً.

وفي ظلّ تأكيده السلطات شبه المطلقة للحكم في الأردن، فإنه من الطبيعي ألا يتناول الدستور مسألة تداول السلطة وفق رؤية ديمقراطية، مع أنها من المقوّمات الرئيسية لأي نظام ديمقراطي. وبينما ينصّ في المادة رقم (٢٤) على أن الأمة مصدر السلطات، وأنها صاحبة الحق في تفويض السلطة إلى الهيئة التي تختارها بإرادتها الحرة، ومراقبتها، ومحاسبتها على أدائها، إلا أن المادة رقم (٢٦) منه سرعان ما تنيط تلك السلطة عملياً بالملك، هذا الذي يتولاها بواسطة وزرائه، عن طريق حقّه في تعيين رئيس الوزراء، وإقالته، وقبول استقالته، وتعيين الوزراء وإقالتهم، وقبول استقالاتهم، وذلك بحسب المادة رقم (٣٥) من الدستور.

والملك أيضاً وفق الدستور هو رمز الوطن ووحدته، وهو صاحب الحق في إعلان الحرب وإبرام المعاهدات، وهو منزّه تماماً عن الخضوع لأي مسؤولية أو تبعة، ما يجعل بالإمكان القول إن في معظم ذلك، وبخاصة التمتع بسلطات

واسعة شبه مطلقة، ما يتعارض مع ما نشهده في الملكيات الدستورية الديمقراطية، كالإنكليزية، والهولندية، والسويدية، التي جرى العرف فيها على أن يملك الملك لا أن يحكم، باعتباره رمزاً معنوياً للوحدة الوطنية والاستقرار السياسي للبلاد. كما إن من الصعوبة بمكان القول بتناغم مسألة الصلاحيات شبه المطلقة التي يتمتع بها الحكم مع البداهات الإدارية والديمقراطية التي تذهب إلى القول بضرورة إقران السلطة بالمسؤولية.

والواقع أن للسلطة شبه المطلقة التي تحظى بها مؤسسة المُلك في الأردن علاقة وثيقة بملابسات وظروف نشأة وتطور الدولة الأردنية نفسها، وبالدور المحوري الخطير الذي أدته تلك المؤسسة على صعيد تثبيت أركان الدولة وتعميقها، وتحويل الأردن إلى دولة ذات ثقل سياسي ومعنوي لا يمكن تجاهله، يتجاوز كثيراً حدود إمكاناتها الاقتصادية وحيّزها الجغرافي. وكأن الأردنيين بغضّهم الطرف عن الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الحكم يقرّون ضمنياً بشرعية تلك السلطات، نظير الجهود التي بذلها وما يزال من أجل تحقيق رؤيته لتنمية البلاد الفقيرة الموارد، وإن كنا لا نستطيع بطبيعة الحال، وعلى المستوى التحليلي، استبعاد عامل استخدام القوة أو التلويح باستخدامها من جانب السلطة لفرض مثل ذلك الإقرار على الجميع.

لقد كانت السلطات شبه المطلقة التي يتمتع بها الحكم في الأردن قمينة بأن تخلق ثقافة ليس لها إلا أن تتعارض في التحليل الأخير مع الثقافة الديمقراطية، وتقف في وجه تحرّك الشارع الأردني من أجل الإصلاح والديمقراطية، فقد أفضت إلى إضعاف روح المبادرة والإبداع والنقد والمعارضة عند المواطنين، إلا تحت مظلة المخاطرة باستعداء السلطة ومعاناة ملاحقتها. وكمظهر بارز لشيوع ثقافة التبعية تلك، يستطيع المتتبع للحياة الأردنية أن يكتشف بسهولة أن الأغلبية الساحقة من المبادرات والمشاريع السياسية الكبيرة جاءت باقتراح من القمة، ولم يكن للمواطنين عقب طرح تلك المشاريع، أو للنخبة السياسية التي لا يخرج دورها في كثير من الأحيان عن بلورة تلك المشاريع وتحديد تفاصيلها الفرعية، إلا التصفيق والتعبير عن التأييد والامتنان. وتجربة الانفتاح السياسي نفسها التي يشهدها الأردن منذ عام ١٩٨٩ كانت واحدة من المشاريع التي بادر الحكم إلى طرحها.

ومن التبسيط المخلّ ـ حتّى لا نقول السذاجة ـ الافتراض بأن مؤسسة الحكم في أي بلد في العالم يمكن أن تتنازل عن قدر مهم من سلطاتها بصورة جوهرية من دون وجود اقتناع جدّي لدى تلك المؤسسة بأهمية ذلك وضرورته، ووجود الظروف الموضوعية الداعمة لمثل ذلك التنازل، بالتزامن مع ضغوطات جدية

داخلية وخارجية تصبّ في الاتجاه ذاته. إن هذا هو منطق السياسة في الدنيا على امتداد التاريخ، على الرغم من وجود حالات فريدة نادرة تشكل الاستثناء لا القاعدة، ولا يمكن الاعتداد بها. ومؤسسة الحكم في الأردن لا تخرج عن ذلك المنطق، فحتى وإن تكُ مقتنعة بأهمية السير بالبلاد على طريق الإصلاح الديمقراطي الجدّي وتحويلها إلى ملكية نيابية حقيقية. وهذا الافتراض قابل للنقاش، فإن الظروف الموضوعية الراهنة في الأردن لا تدعم ذلك. والسنوات الطويلة التي عاشتها البلاد تحت وطأة الأحكام العرفية، بما اقترن بذلك من تشويه مفاهيم المشاركة السياسية وتغييبها، وخلق نخبة تابعة ينقص معظم أعضائها الاستقلالية والمبادرة والقدرة على صنع القرار، مترافقة مع هيمنة شبه مطلقة لمؤسسة الحكم؛ حالت إلى حدّ ما دون تكوّن قوى سياسية ناضجة ومستقلة، وجاهزة بصورة كافية لملء الفراغ الذي يمكن أن يوجده الانسحاب السريع لتلك المؤسسة من حيّز صنع القرار السياسي. غير أن هذا لا ينبغي أن يستغل ذريعة للاستمرار في فرض الوصاية على تلك القوى بدعوى عدم جاهزيتها لإدارة حياة سياسية ديمقراطية؛ فالديمقراطية عملية بناء تدريجي من الطبيعي أن تكتنفها الأخطاء والعثرات، لكن الطريقة الوحيدة للنجاح في تحقيقها، ولو بعد حين، هي الشروع الجدّي فيها، وإعطاء الفرصة الحقيقية لمختلف الأطراف صاحبة المصلحة فيها لتحمّل مسؤولياتها وبذل قصارى جهودها وإمكاناتها.

ويتصل بحديثنا هذا الإشارة إلى هشاشة الضغوط الداخلية من أجل الديمقراطية، فالضغوط التي تشهدها الساحة الأردنية بين الحين والآخر، لا تعدو كونها ضغوطاً آنية يغلب عليها التبعثر والارتجال، ترتبط بهذه المسألة أو تلك من المسائل التي لا تتعلق في معظم الأحيان بالقضايا الجوهرية الرئيسية قدر تعلقها بالأمور السطحية الفرعية، من دون وجود مشروع واضح يتبناه تنظيم فاعل وقوي، تدعمه كتلة شعبية مؤثرة. أما الضغوط الخارجية، فنزعم أنها لا تسعى في حالة الأردن، بشكل خاص، إلى إحداث إصلاحات ديمقراطية جدية وجذرية، إذ إن من شأن انبعاث مثل تلك الإصلاحات، خلق بيئة زاخرة بإمكانات تهديد السياسات الغربية والأمريكية في المنطقة، وبخاصة في ما يتعلق بانحيازها الكلي إلى الكيان الصهيوني.

ومن الثابت أن الأردن يقع في مقدمة البلدان التي تحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ما نرجح، فإن ذلك الدعم ليس لسواد عيون الأردنيين، ففي السياسة ـ وواشنطن هي أم السياسة بأكثر معانيها نفعية، وربما انتهازية ـ هناك حسابات ومصالح ومخططات قد لا يحسن الإفصاح عنها في حالات كثيرة.

إن الحكم في الأردن، وهو الذي ما يزال يتذكر حتماً الثمن الباهظ الذي دفعته البلاد من جراء وقوفها الضمني إلى جانب العراق في حربه ضدّ قوات التحالف التي تزعمتها أمريكا لاستعادة الكويت، يجد نفسه في وضع بالغ الحرج، فهو لا يتصور أن من الحكمة في ظلّ شحّ الإمكانات وفقر البلاد إغضاب واشنطن والتضحية بالدعم السخي الذي تقدّمه، حتّى وإن عنى ذلك اللجوء إلى سياسات وتحالفات لا تحظى بقبول الأغلبية الشعبية، وتناهضها بصورة أكثر وضوحاً قوى المعارضة، وعلى رأسها قوى الإسلام السياسي. ومن هنا، ومع أن الحكم في الأردن يتزعم بصورة شخصية ومباشرة حملة الدعوة إلى الإصلاح، فإن من الصعب في ما يبدو أن يقدم على المجازفة بإحداث نقلة واسعة وحقيقية وغير محسوبة باتجاه الدمقرطة، إذ إن من شأن ذلك إفساح المجال لصعود قوى سياسية معارضة للسياسات الأمريكية تحظى بتأييد شعبي معتبر إلى دائرة صنع القرار، مع ما يعنيه ذلك من توتير علاقات البلاد بأمريكا، وهو ما يجده الحكم أمراً لا يمكن احتمال نتائجه، حتّى وإن كانت مدخلاته تعبّر عن الإرادة الشعبية[١٢].

وبمحاولة سريعة للموازنة بين الإنجازات ذات الطابع الديمقراطي التي شهدتها البلاد منذ انبعاث مسيرة الانفتاح السياسي عام ١٩٨٩، في مقابل ما يمكن اعتباره تجاوزاً للديمقراطية وانتهاكاً لها، ربما رجحت كفة التجاوزات مع الأسف الشديد. وعلى الرغم من أن تلك الفترة قد شهدت جملة من الفعاليات ذات الصبغة الديمقراطية ـ سبقت الإشارة إلى بعض أبرزها ـ من مثل إجراء عدة دورات من الانتخابات البلدية والنيابية، وتعديل قانون الانتخاب بما يضمن تخصيص ستة مقاعد للنساء في المجلس النيابي، وإعادة النظر في بعض التشريعات القانونية لصالح المرأة وحقوقها، وتخفيض سنّ الانتخاب من ١٩ سنة إلى ١٨ سنة... الخ، إلا أن تلك الفعاليات قد غلب عليها الطابع الشكلي المفتقر إلى مضمون ديمقراطي حقيقي وعميق، كما إن تلك الفترة قد سجلت في المقابل سلسلة من الوقائع التي شكلت مساساً جدّياً بالتوجهات الديمقراطية من قبيل: حلّ مجلس الأمة وتأجيل الانتخابات النيابية التي كان يفترض إجراؤها عام ٢٠٠١ لما يقارب السنتين، وإصدار عدد من القوانين المؤقتة المقيّدة لحرية الاجتماع والتعبير، والتنكيل ببعض المعارضين كما جرى للبرلمانية السابقة توجان الفيصل التي اعتقلت

(١٢) عقب الفوز الساحق الذي أحرزته حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في شهر كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠٠٦ واستعدادها لتشكيل الحكومة أشيع عبر بعض وسائل الإعلام الأردنية أن السلطة في الأردن تفكّر بإصدار قانون لحل الأحزاب القائمة على أساس ديني، مقدمة لحل حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن، وذلك خشية تكرار تجربة حماس على الساحة الأردنية.

وأدينت بدعوى التشهير بإحدى الحكومات ورئيسها، ولم تخرج من السجن بعد أن ساءت أوضاعها الصحية إلا بصدور عفو ملكي، وافتعال إحدى الحكومات أزمة استفزازية مع النقابات المهنية، وإعدادها مشروع قانون يمنع تلك النقابات من ممارسة العمل السياسي، للحؤول دون استمرارها في انتقاد سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني. . . الخ.

إزاء تلك التجاوزات التي منيت بها التوجهات الديمقراطية في الأردن التي فاقت بِكُلّ تأكيد المساعي الديمقراطية على صعيد الكثافة والشكل والمضمون، لا يملك المراقب إلا أن يتحفظ كثيراً في النظر بتفاؤل إلى مستقبل تجربة الانفتاح السياسي في البلاد ما لم يبادر الحكم الأردني، بشكل خاص، إلى اتخاذ خطوات جدية لإنقاذ مسيرة الانفتاح السياسي من واقعها المتعثر وتمكينها من المضي قدماً على طريق التقدّم الحقيقي.

النخبة

يمكن القول بدرجة عالية من الثقة، وبما ينسجم مع ما يذهب إليه عدد من الكتابات التاريخية الموضوعية، إن تشكل الدولة الحديثة في الأردن سابق على تشكل المجتمع، فكما يعلم الجميع، لم يكن ثمة دولة تدعى الأردن قبل تأسيس الإمارة التي عرفت بإمارة شرقي الأردن عام ١٩٢١. هذه الحقيقة التاريخية جسدت نقطة محورية لا ينبغي نسيانها في سياق الحديث عن تكوّن النخبة في الأردن وتطورها. صحيح أن المنطقة عرفت قبل إنشاء الإمارة تجمعات سكانية عديدة لها نخبها وزعاماتها، إلا أن قيام الدولة قد أدى دوراً محورياً في تحديد مصائر تلك النخب وتراكيبها لاحقاً، تبعاً لعلاقتها بالدولة التي لم تألُ جهداً منذ بداياتها لضمان استتباع تلك النخب.

وقبل استرسالنا في الحديث عن النخب في الأردن، في سياق علاقتها بتعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد، وفي سبيل الاحتراز من الالتباسات النظرية التي قد تنشأ نظراً إلى عدم وجود اتفاق بشأن مفهوم النخبة، وبغية تجنب الانسياق خلف التعريفات الأكاديمية والنظرية المتشعبة التي قدمت لذلك المفهوم، وهو ما يخرج حتماً عن مرامي هذه القراءة، ربما كان من المهم الإشارة إلى أننا نعني بالنخبة في هذه الدراسة مجموعة الأفراد الذين يتقلدون أرفع المكانات والمراكز في الدولة الأردنية، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي (الفكري والأكاديمي والإعلامي)، بما يمنحهم الفرصة للإسهام بدور مهم، نسبياً، في صنع القرارات وتمريرها، والهيمنة على الوسائل والقنوات الرسمية للتأثير في الرأي

العام. ونميل إلى أن ندرج هؤلاء ضمن ما يمكن أن نسميها بالنخبة الموالية للسلطة، تمييزاً لها مما ندعوها بالنخبة المعارضة التي نشير فيها إلى جملة الأفراد الذين يتبوأون أبرز المواقع السياسية والاقتصادية والثقافية غير التابعة للسلطة التي تتيح لهم هامشاً واسعاً نسبياً من الاستقلالية وحرية الفكر والفعل المعارضين للسياسات الحكومية بطبيعة الحال، وليس لنظام الحكم نفسه.

ونعود فنؤكد أن الدولة كانت المسؤولة الأولى والأهم عن تشكيل النخبة الأردنية، فقد سعت إلى استقطاب الزعامات المحلية التي سبقت قيامها وكسب ولائها، سواء بالترغيب أو الترهيب. كما تطلبت إدارة مؤسسات الدولة الناشئة، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية، العمل السريع على توفير كوادر موالية للحكم، فتمت الاستعانة بعناصر من مناطق عربية أخرى، كفلسطين وسوريا ولبنان والعراق والسعودية، كان بعضهم فد جاء بصحبة الأمير عبد الله قبيل تشكيل الإمارة، ليشكلوا بدورهم إلى جانب الزعامات المحلية نواة النخبة في البلاد.

وبمرور الوقت، كان لتقدّم حركة الإقبال على التعليم وتحصيل درجات علمية عالية من الجامعات العربية والغربية دور مهم في رفد النخبة الأردنية بالكثير من أعضائها، بل ربما كنا لا نغالي إذا قلنا إن التعليم كان وما يزال أحد أبرز المنابع التي تستمد منها النخبة في الأردن عناصرها.

وقد أسهمت القضية الفلسطينية في التأثير في تركيبة النخبة الأردنية ومدها بكثير من مكوّناتها، وذلك عبر ما ارتبط بها من أحداث جسيمة، كوحدة الضفتين عام ١٩٥٠، وهجرة آلاف الفلسطينيين إلى الأردن عقب النكبة عام ١٩٤٨، ثمّ النكسة عام ١٩٦٧، فضلاً عن رجوع أعداد كبيرة من الفلسطينيين والأردنيين المغتربين في بلدان الخليج إلى الأردن بعد كارثة حرب الخليج عام ١٩٩١.

وبطبيعة الحال، لا يحسن تجاهل أثر عوامل أخرى في ما يتعلق بتشكيل النخبة في الأردن من قبيل: توسع حركة بيع الأراضي والعقارات استجابة للانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلاد نتيجة تأثرها بالطفرة النفطية في منطقة الخليج في أواخر عقد السبعينيات وبدايات عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وتلبية للاحتياجات العمرانية المتنامية التي تنامت بتنامي تدفق موجات الهجرة نحو الأردن، إضافة إلى قيام السوق الأردنية بدور الوسيط التجاري والخدمي مقام بعض الأسواق العربية القريبة التي فقدت مثل ذلك الدور بفعل ظروف سياسية وأمنية، كما هي الحال بالنسبة إلى كُلّ من الأسواق اللبنانية والعراقية.

على أية حال، وأياً تكن العوامل التي تضافرت وأسهمت في تشكيل النخبة

الأردنية، فإن تلك النخبة تجسد في تركيبتها الحالية تعبيراً صارخاً عن فكرة التحالف بين السلطة والثروة. لقد اقتحم أهل السياسة دنيا المال بما يشبه الاكتساح، ولم يتردد أهل المال في أن يفعلوا المثل، فلم يعد من النادر بتاتاً أن تجد وزيراً سابقاً أو حتّى رئيساً سابقاً للوزراء يعمل في إدارة مجلس أحد البنوك أو الشركات أو المصانع، كما لم يعد من المثير للدهشة أن تسمع بتقلد أحد أصحاب الرساميل منصباً سياسياً رفيعاً. كلّ ذلك على قاعدة تبادل المصالح والمنافع والخدمات في معظم الأحيان، وليس على قاعدة الكفاءة والخبرة واختيار الشخص المناسب للموقع المناسب[١٣]. والمتتبع لخلفيات الوزراء الذين تشكلت منهم الحكومات الأردنية، وبخاصة في العقدين الأخيرين، ورصد ارتباطاتهم بعالم المال والأعمال قبل دخول الوزارة وبعد الخروج منها، يستطيع تلمس صدق ما نذهب إليه بصورة واضحة.

إن نشأة النخبة الأردنية وترعرعها تحت جناح السلطة ورعايتها، وارتباط مصالحها ارتباطاً حميماً بمصالح تلك السلطة، جعلها تخضع لتحالف عضوي معها ودوران منتظم في حدود فلكها، بما يتضمن الولاء المطلق لها والالتزام بأجندتها وتوجهاتها، طالما ارتبط ذلك الولاء بتحقيق مصالحها. وقد تمخض عن ذلك ضعف روح المبادرة والاستقلالية والإبداع لدى النخبة، وتأديتها دور البوق المردد لأصداء خطابات السلطة وشعاراتها.

كما أفضى انطلاق النخبة في تحديد علاقاتها وتحالفاتها السياسية من الاحتكام إلى قاعدة المصلحة الذاتية إلى تقديم مصالحها الخاصة على مصلحة الوطن ومواطنيه، تفعيلاً لقاعدة «مصالحي أولاً»، حتّى وإن تعارضت هذه المصالح في المحصّلة النهائية مع المصلحة الوطنية العامة. وعليه، يمكن بسهولة تلمس التذبذب في مواقف النخبة وتحولها عن المبادئ والشعارات بصورة جذرية أحياناً، تبعاً لتغير موازين القوى وتبدل الأحصنة التي يمكن المراهنة عليها لإحراز قدر أكبر من المكاسب.

وبوجه عام، ربما كان بالإمكان القول إن النخبة الموالية للسلطة في الأردن تنتمي إلى واحد من معسكرين متعارضين، من دون أن ينفي ذلك بالطبع إمكان التنقل بين ذينك المعسكرين بحسب المصالح والمغانم الممكن إحرازها.

(١٣) تشير نتائج استطلاعات الرأي التي يجريها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية إلى أن أغلبية المستجيبين لتلك الاستطلاعات يعتقدون أن سياسة البلاد تدار لصالح أقلية محدودة من المواطنين على حساب الأغلبية.

المعسكر **الأول** هو ما يمكن تسميته بمعسكر المحافظين أو الحرس القديم، وهم سدنة مرحلة الملك الحسين الذين يخشون، على الرغم من ولائهم للحكم الجديد، انتهاجه توجهات سياسية جذرية قد تهدد مصالحهم وربما وجودهم ضمن دائرة السلطة والنفوذ. لم ينشأ أفراد هذا المعسكر بطبيعة الحال ضمن أجواء ديمقراطية منفتحة، ما يجعل من المستبعد حرصهم على تأدية أدوار يمكن الاعتداد بها لدعم المساعي الديمقراطية، بل إن كثيراً منهم ما يزال يتشبث في واقع الممارسة العملية بمفاهيم سلطوية يصعب انسجامها مع مبادئ الديمقراطية ومقتضياتها، على الرغم مما قد يشتمل عليه خطابهم المعلن الذي تحاول مفرداته مواكبة الخطاب السائد الذي يطرحه الحكم.

أما أعضاء المعسكر **الآخر**، فهم الذين يمكن أن نطلق عليهم مصطلح «الليبراليين الجدد»، وهم جدد لأن نجمهم لم يصعد في الحياة العامة للمجتمع الأردني إلا في السنوات الأخيرة التي واكبت تسلم الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، أما وصفهم بالليبراليين فيمكن عزوه إلى ليبراليتهم الاقتصادية، وليس السياسية، وحماسهم لترويج مفاهيم الاقتصاد الحر، من دون أن ينفي ذلك طبعاً التعاطف النظري لعدد ضئيل منهم مع الليبرالية السياسية. إن أفراد هذه الفئة هم في كثير منهم من أبناء «النخبة الموالية للسلطة» من جيل الشباب الذين تلقوا تعليمهم العالي في بلدان الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وينبهر معظم هؤلاء بحكم تنشئتهم ودراستهم بالثقافة الغربية ويفتنهم نمط الحياة في الغرب، ويتمنون فرضه على مجتمعهم، مع ما يقتضيه ذلك من الرفض الضمني للثقافة المحلية. إن الديمقراطية التي يمكن أن يدعمها أعضاء هذه الشريحة هي الديمقراطية التي ترسم حدودها وتحدد إحداثياتها السلطة الحاكمة، أو هي في أحسن الحالات الديمقراطية المظهرية التي تراعي الاعتبارات الشكلية وحسب، إذ إن الديمقراطية الحقيقية التي ترتبط بالضرورة بالتعبير عن الإرادة الشعبية سيكون لها على الأرجح رأي آخر في توجهات أولئك الأعضاء ومرجعياتهم ونفوذهم.

إزاء خيبة الأمل من هشاشة الدور الذي يمكن أن تقوم به من سميناها «النخبة الموالية للسلطة» لتعزيز المساعي الديمقراطية في الأردن، نوجه أبصارنا باتجاه ما دعوناها «النخبة المعارضة»، فلعلنا نجد عند تلك النخبة التي تنأى بنفسها عن هيمنة السلطة بعض الأمل. هذا، ويمكن الحديث بالفعل عن وجود «نخبة معارضة» في الأردن تتمتع بهامش رحب نسبياً من الاستقلال عن السلطة وإملاءاتها. يوجد أعضاء هذه النخبة في مواقع سياسية واقتصادية وثقافية متفرقة، كالأحزاب السياسية والمجلس النيابي ومراكز البحوث والصحف المعارضة ومنتديات الكتّاب والشركات

الخاصة. . . الخ، إلا أنها ما تزال، على الرغم من بعض النجاحات الجزئية هنا وهناك، عاجزة عن فرض حضور مؤثر وفاعل على صعيد تدعيم التوجهات الديمقراطة في البلاد، وذلك لأسباب عديدة من أهمها: تشتتها وتوزع أعضائها على اتجاهات فكرية متباينة إلى حدّ التناقض في بعض الأحيان، وضعف إمكاناتها وسبل التعبير عن نفسها مقارنة بالإمكانات الضخمة التي تحظى بها نظيرتها «الموالية»، واستهدافها بكثير من القيود والموانع والمضايقات من جانب السلطة، فضلاً عن عدم خلوها هي نفسها من العديد من المشكلات الداخلية التي تتعلق أساساً بافتقار كثير من عناصرها إلى الإيمان الجدي بالديمقراطية والاقتناع بضرورة اعتمادها نهجاً وحيداً لتنظيم التفاعلات بين الأفراد والمؤسسات. وربما كانت هذه النقطة على وجه التحديد مدخلاً مناسباً لانتقالنا إلى الحديث عن الدور الذي يمكن لما يعرف بالمجتمع المدني أداؤه من أجل تقوية المساعي الديمقراطية على الساحة الأردنية.

المجتمع المدني

كما هي الحال في ما يتعلق بسائر المفاهيم الاجتماعية، وبخاصة تلك التي تقتحم مجالنا المعرفي العربي دونما سابق إنذار أو استئذان، محاولة توصيف ما قد لا يوجد بالفعل في ذلك الواقع من ظواهر ومظاهر وأحوال، ليس ثمة لمفهوم المجتمع المدني من تعريف واحد جامع مانع متفق عليه من جانب جمهرة أهل البحث والفكر. كما إن التعريفات السائدة تصرّ بحكم استحضارها بصيغتها الحرفية من الفكر الغربي المعبّر عن المجتمعات الغربية على استبعاد المؤسسات التي تعتمد على الروابط القرابية من حظيرة ما يمكن اعتبارها مؤسسات للمجتمع المدني، على اعتبار أن هذه الأخيرة لا بدّ من أن تقوم على الانتماء الطوعي، وبمعزل عن الانتماءات ذات الطابع الإرثي. وبما أن مثل هذا التوجه في تعريف المجتمع المدني يقصي كثيراً من مؤسسات المجتمع الأهلي من حيّز الاعتبار، كالروابط والدواوين والجمعيات العائلية والقرابية، على الرغم مما لتلك التنظيمات من شيوع وأهمية في كثير من المجتمعات العربية، ومن بينها الأردن بطبيعة الحال، وعلى الرغم مما تتمتع به من إمكانات ينبغي استثمارها وتطويرها لدعم التوجهات الديمقراطية، فإننا نرتئي صواب إدراج مثل تلك التنظيمات تحت مظلة مفهوم المجتمع المدني، بحيث يغدو هذا المفهوم معبّراً عن سائر التنظيمات التي ينشئها المجتمع باستقلال نسبي عن السلطة، بغرض تحقيق مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية لذلك المجتمع ككل، أو لفئة معينة من أبنائه، بما يتضمن مؤسسات من قبيل الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية والعمالية، وجماعات المصالح، ومراكز البحوث المستقلة،

والجمعيات الخيريّة، والمنتديات الثقافية، والروابط العائلية.

لم تستطع مؤسسات المجتمع المدني، المنوّه بها في التعريف المشار إليه حتّى الآن لأسباب ذاتية وموضوعية عديدة، أداء الأدوار المتوخاة منها لدعم المساعي الديمقراطية في البلاد، على الرغم من ذهاب كثير من الباحثين إلى إسناد الجزء الأكبر من مهمة تعزيز الحياة الديمقراطية في أي مجتمع إلى تلك المؤسسات.

لنبدأ بالتوقف عند الأحزاب السياسية في الأردن[١٤] التي يمكن اعتبار معاناتها ومشكلاتها التي تجعلها عاجزة عن الإسهام في دعم التوجهات الديمقراطية في البلاد أنموذجاً يصور، وعلى درجة ليست بسيطة من التمثيل، معاناة ومشكلات بقية شقيقاتها من مؤسسات المجتمع المدني. لقد أتى على الأحزاب الأردنية عصر ذهبي تمتعت فيه بحضور قوي، وبدور معتبر على صعيد غرس بذور حياة ديمقراطية حقيقية في البلاد، وذلك عندما شكلت الأغلبية النيابية المنتخبة برئاسة سليمان النابلسي الحكومة. لكن ذلك كان عام ١٩٥٦، أي قبل أشهر قليلة من طيّ تلك الصفحة من جانب السلطة وإعلان حالة الطوارئ في البلاد. منذ ذلك الحين، وحتّى انبعاث عملية الانفتاح السياسي في البلاد عام ١٩٨٩، قبعت الأحزاب السياسية الأردنية في أوكار العمل السري تحت وطأة المطاردة الحكومية، ولنا أن نتخيل الأضرار البالغة التي طالت تركيبة تلك الأحزاب ووظائفها خلال كلّ تلك المدّة الطويلة من التستر وتجنب القمع. نشير إلى أن الأحزاب الأردنية، شأنها في ذلك شأن معظم الأحزاب العربية، نشأت وترعرعت محرومة من التفيؤ تحت ظلال بيئة مشبعة بالثقافة الديمقراطية الحقيقية، ومن ثمّ فإن من الممكن تفسير عجزها عن القدرة على ممارسة قواعد الديمقراطية، حتّى على مستوى تفاعلاتها الداخلية.

اليوم، هناك في الأردن حوالى ٣٥ حزباً سياسياً مرخصاً، تتراوح مرجعياتها بين الشيوعي واليساري والقومي والإسلامي والوطني الأردني، تتخبط في المجمل في محيط مشكلات بنيوية جدية، إذ يعاني أكثرها نقص الموارد والإمكانات وضعف الإقبال على الانضمام إليها، وتفتك بكثير منها ظاهرة الشخصنة وضعف المؤسسية، كما لم يسلم معظمها من حمى الانشقاقات والتشظي. وباستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، أكبر الأحزاب الأردنية وأهمها الذي حظي بدراسات عديدة تؤكد تمتعه بمستوى رفيع من الالتزام بمبادئ الديمقراطية على المستوى

---

(١٤) للوقوف على واقع الأحزاب العربية والمشكلات التي تعانيها، ومن بينها الأحزاب الأردنية بطبيعة الحال، انظر: **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

الداخلي والخارجي، ثمة ميل بين الباحثين المعنيين إلى انتقاد سوية الأداء الديمقراطي لدى معظم الأحزاب القائمة[١٥].

يتم تحجيم الدور الذي يمكن للأحزاب أن تمارسه لتعزيز التوجهات الديمقراطية، وبخاصة حزب جبهة العمل الإسلامي بحكم قوته واتساع شعبيته نسبياً، إلى حدّ بعيد من جانب السلطة التنفيذية التي تأتي تدخلاتها ومضايقاتها المستمرة لتنضاف إلى قائمة المشكلات التي تعانيها الأحزاب السياسية، فضلاً عن أن قانون الأحزاب الساري الذي أقر عام ١٩٩٢ يحظر عليها ترويج أفكارها في المدارس والجامعات ومؤسسات الدولة والقوات المسلحة، كما يحرمها أيضاً من الدعم الحكومي. ومع استمرار مسلسل اعتقال بعض أعضائها بين الحين والآخر بدعوى القيام بأنشطة سياسية ممنوعة، مع ما تختزنه ذاكرة الناس من صورة سلبية تمّ تعميمها حول الأحزاب، بوصفها مؤسسات محظورة ومطاردة ومعادية للسلطة، فإن من الممكن استيعاب طبيعة وأسباب الوضع المتردّي العاجز الذي يعيشه معظم تلك الأحزاب.

لقد قوبلت مسوّدة مشروع القانون الجديد للأحزاب الذي طال انتظاره، والتي يشاع أن السلطة التنفيذية سترفعها عما قريب إلى نظيرتها التشريعية، من جانب الأوساط الحزبية والثقافية، وبخاصة المعارضة، بانتقادات شديدة اللهجة. وعلى سبيل المثال، ذهب الناطق الرسمي باسم أحزاب المعارضة سعيد ذياب إلى القول إن مشروع القانون، بما يشتمل عليه من المزيد من إجراءات تقييد الأحزاب سياسياً وإدارياً ومالياً، يستند إلى «ذهنية عرفية تستهدف إلحاق الأحزاب كديكور بوزارة التنمية السياسية».

إن هذه الصورة الكالحة التي تمّ عرضها لواقع الأحزاب السياسية التي تبرز أهم أسباب قصورها عن الإسهام الفاعل في تقوية المساعي الديمقراطية، قابلة للعرض في ما يتعلق أيضاً بواقع مؤسسات المجتمع المدني، فالنقابات المهنية[١٦] التي طالما أدت دوراً مهماً في الحياة السياسية في ظلّ غياب الأحزاب وضعف دورها، بما يتضمن بطبيعة الحال الإسهام، بهذا القدر أو ذاك، في نشر الأفكار الديمقراطية، ومدّ التوجهات الديمقراطية بالكثير من رموزها ومحركيها، تعرضت، وبخاصة منذ

---

(١٥) على سبيل المثال، انظر: خالد سليمان، «من تجربة الأردن: الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي،» في: المصدر نفسه، ص ٣٤١.

(١٦) حول الدور السياسي للنقابات المهنية في الأردن، وبخاصة في ما يتعلق بعملية الانفتاح السياسي، انظر: **النقابات المهنية وتحديات التحول الديموقراطي في الأردن** (عمان: مركز الأردن الجديد، ٢٠٠٠).

توقيع «معاهدة السلام» بين الأردن والكيان الصهيوني عام ١٩٩٤، إلى كثير من الضغوطات والاستفزازات، سعياً إلى إجبارها على التوقف عن حملات انتقادها لسياسات التطبيع والتعاون مع ذلك الكيان. وربما كان من أبرز وأخطر ما شهدته النقابات المهنية من ضغوط، الحملة التي تزعمها سمير الحباشنة وزير الداخلية في حكومة فيصل الفايز صيف عام ٢٠٠٤، والتي تضمنت إعداد مشروع قانون يقضي من بين ما يقضي بحظر العمل السياسي على النقابات، وحصر أنشطتها ضمن المجال المهني وحسب، وإخضاع موازناتها لرقابة صارمة من جانب أجهزة الدولة. وقد جوبه مشروع القانون الذي ما يزال مجمداً في أدراج مجلس الأمة حتّى الآن برفض عارم وانتقادات لاذعة، محلية وخارجية، ربما كانت من أسباب إقالة حكومة الفايز، وما تزال المطالبات مستمرة بسحب القانون نهائياً من تحت قبة البرلمان.

إن النقابات المهنية، خلافاً لنظيراتها العمالية التي تمّ احتوائها من جانب السلطة منذ أمد بعيد، هي مؤهلة، بالنظر إلى ضخامة إمكاناتها المادية والبشرية، لأداء دور محوري وكبير على صعيد تعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد، غير أنها بحاجة إلى إعادة ترتيب أولوياتها، ووضع رؤية واضحة واستراتيجية محكّمة تضمن تمكينها من النهوض بأعباء ذلك الدور الجسيم، على الرغم من كلّ ما يمكن أن يعترض طريقها من مناكفات السلطة وعراقيلها.

وتستحق مراكز البحث المستقلة والمنتديات الثقافية في الأردن، وهي التي أدرجناها ضمن دائرة مؤسسات المجتمع المدني، بعض التوقف أيضاً، فبعضها يقوم بدور لا يمكن إنكاره على صعيد إثارة النقاش وتنشيطه حول كثير من المسائل المهمة الوثيقة الصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أن معظم هذه المراكز والمنتديات لا يخلو من العيوب والمثالب التي تقلّص من قدرتها على إحراز إنجازات ذات وزن على طريق تعضيد المساعي الديمقراطية. وبالإضافة إلى الطابع الاستعراضي الشعاراتي الذي يتشبث بالشكل على حساب المضمون لكثير من التظاهرات والفعاليات التي تنظمها تلك المراكز والمنتديات، هناك ظاهرة الشللية وتغليب المصالح الشخصية على مصلحة الحقيقة والمصلحة العامة في أحيان كثيرة. والأخطر من ذلك عزوف تلك المؤسسات عن إقامة شبكات تعاون أو تنسيق فعلي في ما بينها، ما يحرمها من تشكيل جبهة قوية قادرة على التأثير الحقيقي، وانجراف معظمها في المقابل إلى التنافس المحموم على استقطاب التمويل، أياً يكن مصدره، حتّى وإن عنى ذلك تنظيم فعاليات مكرّرة لا يكاد يختلف بعضها عن بعض في شيء، بدءاً ببرامجها، وانتهاءً بالنتائج التي تخلص إليها.

ونتيجة أسباب عديدة، أهمها ضعف الوعي الفكري واللهاث خلف الدعم

السخي أياً يكن مصدره، يتورط كثير من تلك المراكز البحثية في الترويج لأجندات وأفكار يمكن وصفها، في أضعف الإيمان، بأنها أجندات وأفكار لا تنسجم كثيراً مع ثوابت الخصوصية العربية الإسلامية، إن لم تكن تتعارض معها، وأنها تأتي لتصبّ في خدمة مشاريع مريبة قد لا يمكن الدفاع كثيراً عن سلامة أغراضها وغاياتها(١٧).

أما الجمعيات الخيريّة والروابط القرابية، فما يزال نشاطها في المجمل متركزاً بشكل خاص في مجال تقديم المساعدات للفقراء والمعوزين. وقد باتت تلك التنظيمات تخضع للتدخل الحكومي في شؤونها أكثر فأكثر يوماً بعد يوم، سواء عن طريق سنّ التشريعات القانونية الضامنة لذلك، أو عبر إخضاع شؤونها المالية والإدارية للمزيد من الرقابة الحكومية المباشرة، وذلك خشية تورط تلك المؤسسات في مدّ يد العون إلى الحركات الإسلامية المتشددة، عن طريق جمع التبرعات لها باسم الزكاة ومساعدة الفقراء والمحتاجين.

نشير إلى أن عدداً كبيراً من الروابط القرابية بات يؤدي دوراً ذا صبغة ديمقراطية مميزة في مواسم الانتخابات البلدية والنيابية بشكل خاص، وذلك عن طريق إعطاء الفرصة لمرشحي الجماعة القرابية الواحدة للمناظرة وعرض برامجهم وتصوراتهم، بل تنظيم انتخابات داخلية أيضاً لاختيار أحد أولئك المرشحين للترشح من أجل تمثيل جماعته في المجلس البلدي أو النيابي، وهو ما يمكن اعتباره توجهاً ديمقراطياً محموداً يمكن استثماره والبناء عليه، نحو مزيد من تعميق التوجهات الديمقراطية على المستوى القاعدي الشعبي.

خاتمـة

بالرجوع إلى ما تمّ استعراضه آنفاً، يتبدى جلياً أن جميع الأطراف ذات العلاقة بتعزيز المساعي الديمقراطية في الأردن يتشاركون في المسؤولية عن تعثر تلك المساعي وانحرافها عن غاياتها المشروعة المتوخاة، وإن كان ذلك طبعاً بدرجات متفاوتة، ربما كانت تتحدّد وفق مدى القدرة الفعلية على صنع القرار والتأثير.

(١٧) للمؤلّفة فرانسيس ستونر خريجة جامعة أكسفورد كتاب مهم نشر عام ١٩٩٩ تحت عنوان: **من دفع أجرة العازف**. يتناول الكتاب بالوثائق والأسماء الصريحة أساليب عمل المخابرات الغربية والأمريكية في دعم وتمويل أنشطة ثقافية وسياسية في كلّ أنحاء العالم، بما يتضمن الوطن العربي بالطبع. وتذكر المؤلّفة بالأرقام والتواريخ كيف تمّ عقد ندوات واجتماعات وتمويل مؤسسات عالمية من جانب المخابرات الأمريكية دون معرفة أصحابها في كثير من الأحيان، وذلك لأنهم يستعملون ما يسمّى في اللغة المخابراتية «غطاء» أي حجة علنية للتمويل.

وهذا يضع الكرة بشكل خاص في ملعب مؤسسة الحكم، وإن كان لا يعفي بقية الأطراف المعنية من مسؤولياتها وواجباتها، فالديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تكون هبة يجود بها الحكم، ولا يمكن أن يحظى بها شعب متقاعس لا يستحقها على طبق من ذهب!. وهنا يتأكد غياب الشارع الأردني الذي لم يتحرك من أجل الدفع بالانفتاح السياسي المحدد باتجاه الانتقال إلى الديمقراطية. ربما يعود ذلك إلى آلية الضبط السلطوي للمواطن وتحالف النخب مع السلطة، ولكنه أيضاً يعود إلى تفرق التيارات والقوى التي تنشد التغيير وعدم قدرتها على تنمية قواسم مشتركه تتحول إلى مطالب تُحرك الشارع بأطيافه كافة من أجل الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي على أرض الواقع، كما هو الحال في بعض الدول العربية.

إن العوامل الأربعة السابقة الذكر ـ المواطن والنخب والحكم والمجتمع المدني ـ مع الأسف ـ تعوق تحرّكات الشارع الأردني نحو الإصلاح بعامة، والانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي على أرض الواقع بخاصة. وإذا كان الحكم والنخب المرتبطة به تظن أن من مصلحتها بقاء الأوضاع على ما هي عليه، مع القيام بإصلاحات شكلية تُحسن الصورة في الخارج من دون تغيير حقيقي في الداخل، فإن الواجب يُحتم على المواطن والمجتمع والتنظيمات غير الحكومية عامة البحث عن مخرج. والبحث عن المخرج يدفعنا إلى توجيه أنظارنا إلى النخبة المعارضة وإلى مؤسسات المجتمع المدني التي نظنها، بحكم ما تتوافر عليه من إمكانات ومؤهلات ورؤى وتطلعات، الأكثر تأهيلاً وقدرة على تأدية دور الرافعة للتوجهات الديمقراطية في البلاد، داعين أعضاء تلك النخبة والمؤسسات إلى العمل السريع على التخلص من مشكلاتهم الداخلية، وفي مقدمتها ضعف ممارسة الديمقراطية بين جنباتها وغياب العلاقة الديمقراطية في ما بينها، وتوجيه جهودهم الجدية من أجل تعبئة المواطنين وتوعيتهم وتطوير قدرتهم على المشاركة السياسية الديمقراطية، ضمن إطار من التنسيق والتعاون والتشبيك في ما بينهم، بعيداً عن روح التصارع على مكتسبات انتهازية آنية، ووصولاً إلى إيجاد قواسم مشتركة تضع الأرضية لانبعاث نظام حكم ديمقراطي، تناضل من أجله حركة ديمقراطية شعبية قوية، تنطلق من قاعدة مطلبية واضحة الأهداف والوسائل، بصورة لا تترك للسلطة ونخبتها المتذبذبة مجالاً لرفض النزول عند الإرادة الشعبية ومطامحها في الحرية والديمقراطية. وما نموذج حركة «كفاية» المصرية التي نثق بأنها ستنجح في فرض تطلعاتها الديمقراطية المشروعة في الإصلاح والتغيير، ولو بعد حين، عنا ببعيد.

الملاحــــق

الملحق رقم (١)
رسالــة إلــى معــدّي الأوراق

أخي العزيز الدكتور محمد السيد سعيد (مصر)

أخي العزيز الأستاذ عبد النبي العكري (البحرين)

أخي العزيز الدكتور رضوان زيادة (سوريا)

أخي العزيز الدكتور رغيد الصلح (لبنان)

أخي العزيز الدكتور بومدين بوزيد (الجزائر)

بادئ ذي بدء، أشكركم جزيل الشكر على ما تفضلتم به من استعداد للمشاركة في اللقاء وإعداد ورقة حول تحرّكات الشارع من أجل الإصلاح في بلدكم العزيز.

وبودّي أن أشير إلى الإطار الذي سوف تقدّم فيه الأوراق وما ينتظر منها في سياق افتتاح النقاش العام في الجلسة الختامية للقاء السنوي الخامس عشر لمشروع دراسات الديمقراطية.

سوف تقدّمون مداخلاتكم خلال جلسة تأخذ شكل الطاولة المستديرة لمدّة ساعتين تحت عنوان: «مستقبل تحرّكات الشارع العربي من أجل الإصلاح: الدواعي والدوافع والأهداف»، وسوف تكون مداخلاتكم في حدود عشر دقائق حيث تقدّم حوالى خمس مداخلات رئيسيّة عن مصر والبحرين وسوريا، وربما لبنان والجزائر، يخصص لها جميعاً وقت لا يتجاوز الساعة، ونترك الساعة الأخرى للمناقشة العامة من أجل فهم **دواعي** ودوافع وأطراف وأهداف تحرّك الشارع في كلّ بلد عربي

أصبحت فيه تحرّكات الشارع من عرائض وتجمعات جماهيرية واعتصامات وتظاهرات سلمية ونشر على شبكة الإنترنت، وكذلك بروز حركات وجماعات غير مصرح لها من قبل السلطة، وإن كانت لا تخرج عن نصّ وروح الدستور في كلّ بلد، ولا تخرج عما تنص عليه الاتفاقات الدولية من حرية التعبير والتنظيم، والتي وقعت عليها الدول العربية وأصبحت أطرافاً ملتزمة بمراعاتها.

إن ظاهرة نقل مطالب الإصلاح بشكل عام، والإصلاح الدستوري، ومطلب الانتقال إلى أنظمة حكم ديمقراطي في الدول العربية إلى الشارع، ظاهرة جديدة نشهدها اليوم في أكثر من بلد عربي، وهناك إرهاصات لم تجد بعد طريقها إلى البروز في عدد من الدول العربية الأخرى التي ما زال هامش التعبير السياسي فيها ضيقاً أو مقموعاً بالعصا أو الجزرة أو بكليهما. وهذا الظاهرة تستحق الوقوف عندها من أجل فهم أسبابها والظروف التي جعلتها اليوم ممكنة، ومن ثمّ التعرف على أطرافها ودوافع كلّ منهم، ومدى قدرتهم على التوافق على قواسم مشتركة وحركة وطنية منسقة تصل بحركة الشارع إلى بر الأمان بشكل سلمي يسمح لعملية الإصلاح الجذري بالبدء في مجال التنمية ومجال الممارسة الديمقراطية في إطار من أمن الوطن والمواطن.

من هنا نقترح عليكم وعلى بقية الزملاء أن يكون عنوان ورقتكم: «مستقبل التحرّكات الراهنة في الشارع... من أجل الإصلاح»، وأن يكون التقديم الشفهي للورقة على مسألة الدواعي والدوافع والأطراف والقواسم المشتركة والمصير المحتمل لتلك التحرّكات في ضوء وضعها الحالي. وحيثُ إنَّ الإجابة الشافية تحتاج إلى توضيح، فإننا نقترح أن يكتب كلّ مشارك ورقة بين ١٠ ـ ٢٠ صفحة يتناول فيها تلك الجوانب بالتوضيح حتّى نوزعها على حضور اللقاء بشكل خاص، كما نوزعها على أصدقاء المشروع، وقد ننشرها على مواقع صديقة من أجل تعميم الفائدة ونشر المعرفة. وبعد اللقاء يتم تنقيحها ونشرها مع بقية الأوراق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

علي خليفة الكواري

الملحق رقم (٢)

ملخص نشاطات مشروع دراسات الديمقراطية

ملخص نشاطات المشروع حتى ٣٠/ ١/ ٢٠٠٦

قام مشروع دراسات الديمقراطية منذ انطلاقه في عام ١٩٩١ بعدد من النشاطات تمثلت في التالي: **أولاً** اللقاءات السنوية. **ثانياً** الندوات وورش العمل. **ثالثاً** دراسة مستقبل الديمقراطية. **رابعاً** نشر الكتب. **خامساً** نشر البحوث والتقارير.

وفي ما يلي تفصيل ما تمّ من نشاطات:

أولاً: اللقاءات السنوية

١ ـ «كيف تعزز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية؟»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، ٢٤/ ٨/ ١٩٩١ (اللقاء السنوي الأول).

٢ ـ «مشكلات الديمقراطية في العالم العربي»، مقر جمعية الطلاب البروتستانت ـ باريس، ٥/ ٩/ ١٩٩٢ (اللقاء السنوي الثاني).

٣ ـ «الانتقال إلى التعددية السياسية»، كلية سانت آن ـ جامعة أكسفورد، ٧/ ٨/ ١٩٩٣ (اللقاء السنوي الثالث).

٤ ـ «العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية»، بالاشتراك مع مركز دراسات الشرق المعاصر، جامعة السربون الجديدة، كلية أوريول ـ جامعة أكسفورد، ٢٤/ ٩/ ١٩٩٤ (اللقاء السنوي الرابع).

٥ ـ «التجارب البرلمانية في البلاد العربية»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، ١٢/٨/ ١٩٩٥ (اللقاء السنوي الخامس).

٦ ـ «الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، ٣١/٨/ ١٩٩٦ (اللقاء السنوي السادس).

٧ ـ «الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، ٣٠/٨/ ١٩٩٧ (اللقاء السنوي السابع).

٨ ـ «الديمقراطية في البلاد العربية: مواقف وسياسات دولية»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، ٢٦/٨/ ١٩٩٨ (اللقاء السنوي الثامن).

٩ ـ «الديمقراطية في البلدان العربية والتحدي الصهيوني»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، ٢٨/٨/ ١٩٩٩ (اللقاء السنوي التاسع).

١٠ ـ «المواطنة والديمقراطية في البلاد العربية»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، ٢٦/٨/ ٢٠٠٠ (اللقاء السنوي العاشر).

١١ ـ «التحفظات على الديمقراطية في البلاد العربية»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، ١/٩/ ٢٠٠١ (اللقاء السنوي الحادي عشر).

١٢ ـ «الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، ٣١/٨/ ٢٠٠٢ (اللقاء السنوي الثاني عشر).

١٣ ـ «الأحزاب العربية والديمقراطية»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، ٣٠/٨/ ٢٠٠٣ (اللقاء السنوي الثالث عشر).

١٤ ـ «الاستبداد والتغلب في نظم الحكم المعاصرة للدولة العربية»، أكسفورد، ٢٨/٨/ ٢٠٠٤ (اللقاء السنوي الرابع عشر).

١٥ ـ «نحو تعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية»، أكسفورد، ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٥ (اللقاء السنوي الخامس عشر).

١٦ ـ «مستقبل الديمقراطية الوفاقية في البلاد العربية»، أكسفورد، ٢٦/٨/ ٢٠٠٦ (اللقاء السنوي السادس عشر).

١٧ ـ «الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية»، أكسفورد، ١٨/٨/ ٢٠٠٧ (تحت الإعداد).

ثانياً: الندوات وورش عمل

١ ـ «الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية»، مركز دراسات الشرق الأوسط ـ كلية سانت أنتوني ـ جامعة أكسفورد، ٢٦/ ١/ ١٩٩٢.

٢ ـ «العمل الفلسطيني والمستقبل الديمقراطي»، مركز دراسات الشرق الأوسط ـ كلية سانت أنتوني ـ جامعة أكسفورد، ١٩/ ٢/ ١٩٩٤.

٣ ـ «إشكاليات دراسة الديمقراطية في البلدان العربية»، بالاشتراك مع مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون الجديدة، وقد عقد الاجتماع في مقر المركز في جامعة السوربون في باريس بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٩٥.

٤ ـ ندوة حول «المرأة العربية والديمقراطية»، نظمها المشروع، وشارك فيها مؤتمر الباحثين الإنكليز للدراسات الإسلامية والشرق الأوسطية، جامعة درهم ـ إنكلترا بتاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٩٥.

٥ ـ ندوة حول «منهج لدراسة مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية»، كلية سانت آن ـ جامعة أكسفورد، نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

٦ ـ خالد سليمان، «تقرير عن: اللقاء التمهيدي حول دراسة «مستقبل الديمقراطية في الأردن»، عمّان، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٦، نيسان/ أبريل ٢٠٠١.

٧ ـ المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، حلقة نقاش حول «مستقبل الديمقراطية في مصر» ـ عقدت هذه الحلقة في مقر المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، وبدعوة منه في القاهرة بتاريخ ٢٦/ ٥/ ٢٠٠١. وقد نشرت في **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٦ (شباط/ فبراير ٢٠٠٢) تحت عنوان: «حلقة نقاشية: مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، مع تركيز خاص على مصر».

٨ ـ ولد الفقيه، شيخنا محمّدي، تقرير عن اللقاء التمهيدي حول دراسة «مستقبل الديمقراطية في موريتانيا»، نواكشوط، ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠١.

٩ ـ ولد الفقيه، شيخنا محمّدي، تقرير عن ندوة «مفهوم الديمقراطية في موريتانيا»، نواكشوط، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.

ثالثاً: دراسة مستقبل الديمقراطية

في ضوء المنهج الذي تمّ نشره في مجلة **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، جرى ويجري القيام بالدراسات وعقد الندوات التالية:

الدراسات:

١ ـ دراسة **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**: د. إسماعيل قيرة، د. علي غربي، د. صالح الفيلالي، د. فضيل دليو (صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠٠٢). تمّ نشر الدراسة (انظر الكتب المنشورة أدناه).

٢ ـ دراسة **مستقبل الديمقراطية في مصر**: فريق عمل برئاسة د. ثناء فؤاد عبد الله (صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠٠٥).

٣ ـ دراسة **مستقبل الديمقراطية في المغرب**: فريق عمل برئاسة د. عبد العزيز النويضي. (الدراسة قيد النشر).

٤ ـ دراسة **مستقبل الديمقراطية في الأردن**: فريق عمل برئاسة د. مصطفى الحمارنة. (الدراسة قيد الإعداد).

٥ ـ دراسة **مستقبل الديمقراطية في موريتانيا**: فريق عمل برئاسة الأستاذ محمّدو ولد محمّدو ولد محمد المختار. (الدراسة قيد الإعداد).

٦ ـ دراسة **مستقبل الديمقراطية في البحرين**: منسق ومدير الدراسة د. عبد العزيز إبل. (الدراسة قيد الإعداد).

٧ ـ دراسة **مستقبل الديمقراطية في الكويت**: منسق ومدير الدراسة الأستاذ أحمد الديين. (تمّ نشر دراسة التجربة السياسية في الكويت).

٨ ـ دراسة **مستقبل الديمقراطية في اليمن**: منسق ومدير الدراسة د. جلال إبراهيم فقيرة. (الدراسة قيد الإعداد).

الندوات:

وفي ما يلي نورد المخطط العام لدراسة «مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية»:

وقد تمت في سياق كلّ دراسة عند انتهائها عقد ندوة ختامية دعي إليها مفكرون وممارسون من مختلف الحركات والأحزاب بهدف تنمية رؤية مستقبلية

جامعة لتعزيز المساعي الديمقراطية في كلّ بلد تمت دراسته. وحتّى الآن عقدت الندوات التالية:

أ ـ ندوة «**تعزيز مساعي الديمقراطية في مصر**»، فندق ايتاب ـ الإسماعيلية، ١٥ ـ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦.

ب ـ ندوة «**تعزيز المساعي الديمقراطية في الكويت**»، جمعية الخريجين، ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

ت ـ ندوة «**نحو رؤية مستقبلية جامعة لتعزيز المساعي الديمقراطية في المغرب**»، المغرب، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

ث ـ ندوة «**تعزيز المساعي الديمقراطية في الجزائر**»، فندق أوراس، الجزائر، ٢ ـ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

وفي ما يلي نورد المخطط العام لدراسة «مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية»:

هيكل المخطط العام لدراسة البلدان مستقبل الديمقراطية في...

١ ـ مقدمة عامة:

أ ـ مفهوم الديمقراطية.

ب ـ دواعي التحول الديمقراطي.

ج ـ أهمية استشراف مستقبل التحول الديمقراطي وإمكانية القيام به.

د ـ خصوصيات البلد وانعكاساتها على دراسة الديمقراطية فيه.

هـ ـ ظروف إجراء الدراسة وما يحسن التنبيه إليه حولها.

٢ ـ **المحور الأول**: تاريخ التجربة السياسية المعاصرة ومحصلتها:

أ ـ نبذة تاريخية عن الحياة السياسية والاجتماعية قبل قيام الدولة الحديثة.

ب ـ دواعي قيام الدولة الحديثة وعوامل استمرارها.

ج ـ الحياة السياسية عبر تاريخ الدولة الحديثة.

د ـ محصلة التجربة السياسية المعاصرة.

٣ ـ **المحور الثاني**: تحليل البنى وتحديد تأثيراتها على التحول الديمقراطي في الوقت الحاضر:

١ ـ الأوضاع السياسية والعلاقات الجيوسياسية.

أولاً: البنية الدستورية والقانونية والتقسيم الإقليمي والتنظيم الإداري للدولة.

ثانياً: طبيعة السلطة ودورها ومصادر شرعيتها:

أ ـ الحاكم أو العصبية الحاكمة أو المؤسسة الحاكمة.

ب ـ البيروقراطية (مدى استقلال الإدارة العامة وسلوكيات منتسبيها وحصانة الموظف العام).

ج ـ الجيش ومدى تأثيره على الحياة السياسية.

ثالثاً: تنظيم المجتمع المدني واستقلاله النسبي:

أ ـ دور القوى التقليدية السياسي وعلاقاتها بالسلطة (المقصود بالقوى التقليدية هي القوى التي تقوم على أساس الروابط التي تنشأ بحكم الميلاد والتوارث مثل الدين والمذهب والعرق والروابط القبلية والعشائرية والعائلية والمهن التقليدية التي يتوارثها الأبناء عن الآباء).

ب ـ مدى نمو المجتمع المدني وفاعلية مؤسساته (الأحزاب، والنقابات والروابط وجمعيات النفع العام).

ج ـ نوعية الرأي العام ومدى تأثيره على عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة.

رابعاً: توازن القوى بين الدولة والمجتمع.

٢ ـ البنية الثقافية والبنية الاجتماعية.

٣ ـ البنية الاقتصادية.

٤ ـ **خاتمة**: رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية:

أ ـ الأهداف الوطنية الكبرى ومكانة الديمقراطية بينها.

ب ـ القوى صاحبة المصلحة في التحول الديمقراطي.

ج ـ الواقع الراهن للحركة الديمقراطية.

د ـ الإمكانيات والفرص المتاحة للتحول الديمقراطي.

هـ ـ العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي.

و ـ المداخل الاستراتيجية لتعزيز التحول الديمقراطي.

ز ـ المتطلبات الفكرية والسياسية والمؤسسية والتنظيمية لتنمية الطلب الفعال على الديمقراطية.

رابعاً: الكتب المنشورة والمعدة للنشر

١ ـ الصلح، رغيد [وآخرون]. **حوار من أجل الديمقراطية.** تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦.

٢ ـ غليون، برهان [وآخرون]. **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة.** تحرير علي خليفة الكواري. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

٣ ـ الكواري، علي خليفة. **الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة.** الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٠.

٤ ـ قيرة، إسماعيل [وآخرون]. **مستقبل الديمقراطية في الجزائر.** مقدمة عامة برهان غليون. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

٥ ـ نافع، بشير [وآخرون]. **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية.** تحرير علي خليفة الكواري. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

٦ ـ الشطي، إسماعيل [وآخرون]. **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية.** تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

٧ ـ مالكي، أمحمد [وآخرون]. **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية.** تحرير علي خليفة الكواري. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

٨ ـ جرجس، فواز [وآخرون]. **أزمة الديمقراطية في البلدان العربية: اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي.** تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤.

٩ ـ عبد الله، ثناء فؤاد. **مستقبل الديمقراطية في مصر.** مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

١٠ ـ الديين، أحمد. **الديمقراطية في الكويت.** مشروع مستقبل الديمقراطية في الكويت. الكويت: دار قرطاس، ٢٠٠٥.

١١ ـ إسماعيل نوري الربيعي [وآخرون]. **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة.** تحرير علي خليفة الكواري. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

١٢ ـ **مستقبل الديمقراطية في المغرب.** مشروع مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية. عبد العزيز النويضي (قيد المراجعة).

١٣ ـ **نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية.** تحرير عاطف السعداوي. تقديم مصطفى كامل السيد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

خامساً: البحوث والتقارير المنشورة

١ ـ الصلح، رغيد كاظم وعلي خليفة الكواري. «(ورشة عمل): كيف تعزز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية، أكسفورد (بريطانيا)، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩١.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

٢ ـ الصلح، رغيد كاظم وعلي خليفة الكواري. «(مشروع) لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦١، تموز/يوليو ١٩٩٢.

٣ ـ الصلح، رغيد كاظم وعلي خليفة الكواري. «(ورشة عمل): الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية، أكسفورد (بريطانيا)، آذار/مارس ١٩٩٢.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦١، تموز/يوليو ١٩٩٢.

٤ ـ الصلح، رغيد كاظم. «الانتقال إلى التعددية السياسية (ورشة عمل مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية) أكسفورد (بريطانيا)، ٧ آب/أغسطس ١٩٩٣.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٨، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٥ ـ الكواري، علي خليفة. «مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٨، شباط/فبراير ١٩٩٣.

٦ ـ الكواري، علي خليفة. «مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٣، تموز/يوليو ١٩٩٣.

٧ ـ «ندوة: الديمقراطية والمستقبل الفلسطيني.» تحرير وإعداد أحمد خليفة. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤.

٨ ـ طيارة، ضياء. «العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية (تقرير عن ورشة عمل مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية).» **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥.

٩ ـ غليون، برهان. «مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية وخطة عمل: ٢ ـ منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

١٠ ـ الكواري، علي خليفة. «مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية وخطة عمل: ١ ـ مخطط عام لدراسة البلدان العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

١١ ـ خدوري، وليد. «القومية العربية والديمقراطية: مراجعة نقدية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٨، شباط/فبراير ١٩٩٨.

١٢ ـ الشويري، يوسف. «الديمقراطية والتأثيرات الخارجية في الوطن العربي (ملف): التحدي الصهيوني والديمقراطية العربية قبل عام ١٩٤٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

١٣ ـ جرجس، فواز. «الديمقراطية والتأثيرات الخارجية في الوطن العربي (ملف): التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

١٤ ـ الكواري، علي خليفة. «المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي (ملف): مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٤، شباط/فبراير ٢٠٠١.

١٥ ـ الأفندي، عبد الوهاب. «المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي (ملف): إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام: مسلم أم مواطن؟.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٤، شباط/فبراير ٢٠٠١.

١٦ ـ الحروب، خالد. «المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي (ملف): مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من «الفرد القومي» إلى «الفرد المواطن».» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٤، شباط/فبراير ٢٠٠١.

١٧ ـ سليمان، خالد. «تقرير عن: اللقاء التمهيدي حول دراسة «مستقبل الديمقراطية في الأردن» عمّان، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٦، نيسان/أبريل ٢٠٠١.

١٨ ـ «تقرير عن حلقة نقاش حول «مستقبل الديمقراطية في مصر».» أدار النقاش علي خليفة الكواري. المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، القاهرة، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠١. **مجلة فكر ونقد**: السنة ٥، العدد ٤٥، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

١٩ ـ «حلقة نقاشية: مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، مع تركيز خاص على مصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٤، العدد ٢٧٦، شباط/فبراير ٢٠٠٢.

٢٠ ـ الفقير، فادية. «نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية؟ النسوية والديمقراطية والمواطنة: حالة الأردن.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٤، العدد ٢٧١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٢١ ـ ولد الفقيه، شيخنا محمدي. «الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا: قراءة أولية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨١، تموز/يوليو ٢٠٠٢.

٢٢ ـ الصياغ، فايز. «تقرير عن: اللقاء السنوي الثاني عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية: «الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية» أكسفورد، ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٢٣ ـ الشويري، يوسف. «الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (ملف): الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٩، آذار/مارس ٢٠٠٣.

٢٤ ـ الشطي، اسماعيل. «الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (ملف): الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٩، آذار/مارس ٢٠٠٣.

٢٥ ـ غليون، برهان. «الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (ملف): الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة: الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٩، آذار/مارس ٢٠٠٣.

٢٦ ـ بوزيد، بومدين. «الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (ملف): الجزائر: التجربة الديمقراطية وعوائق الانتقال.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٩، آذار/مارس ٢٠٠٣.

٢٧ ـ الكواري، علي خليفة. «الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي (ملف): مفهوم الحزب الديمقراطي. . ملاحظات أولية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٨ ـ سليمان، خالد. «الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي (ملف): الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٩ ـ لبيب، هاني. «الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي (ملف): صعوبات الممارسة الديمقراطية في حزب العمل ـ مصر: شهادة من الداخل.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٣٠ ـ مالكي، أمحمد. «الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي (ملف): الديمقراطية داخل الأحزاب وفي ما بينها في المغرب الأقصى: حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجاً.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٣١ ـ عبد الله، ثناء فؤاد. «الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة (ملف): آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣١٣، آذار/مارس ٢٠٠٥.

٣٢ ـ النجفي، سالم توفيق. «الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة (ملف): الاستبداد في نظام الحكم في العراق: متضمنات الماضي ورؤية المستقبل.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣١٣، آذار/مارس ٢٠٠٥.

٣٣ ـ علي، حيدر إبراهيم. «الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة (ملف): تجدد الاستبداد في الدول العربية: الدور المستقبلي للأمنوقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣١٣، آذار/مارس ٢٠٠٥.

٣٤ ـ «مستقبل الديمقراطية في الجزائر.» اسماعيل قيرة [وآخرون]. **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٦، حزيران/يونيو ٢٠٠٥. (العياشي عنصر)

٣٥ ـ بوزيد، بومدين. «تقرير عن: اللقاء السنوي الخامس عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، أكسفورد، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

فهـــــرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

- ح -

- خ -

- د -

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -